بحوث
في
تاريخ السنة المشرفة

تأليف
الدكتور أكرم ضياء العمري

بحوث
في
تاريخ السنة المشرفة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الرابعة

طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

تقـــديم

للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان

١ ــ السنة النبوية، في اصطلاح الفقهاء، ما صدر عن النبي ﷺ ــ غير القرآن ــ من قول أو فعل أو تقرير. وهي وحي إلهي قال تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ فهي كالقرآن الكريم من جهة أن الإثنين وحي إلهي، والفرق بينهما أن القرآن الكريم، وحي إلهي باللفظ والمعنى، بينما السنة وحي بالمعنى دون اللفظ.

٢ ــ والسنة وهي وحي إلهي ــ واجبة الاتباع ومصدر أصيل ــ بعد القرآن ــ للأحكام الشرعية، وعلى هذا دل القرآن وانعقد الإجماع ــ ففي القرآن نصوص كثيرة جداً تبين هذا المعنى وتلزم الناس باتباع السنة وتصرح بأن الانقياد لها انقياد لله، وان التمرد عليها علامة الانسلاخ من الإيمان، وإن المسلم لا خيار له فيما يقضي به القرآن أو تقضي به السنة، فمن هذه النصوص القرآنية قول الله تبارك وتعالى:

(أ) ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾..

(ب) ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾..

(ج) ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾.

(د) ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليمًا﴾.

(هـ) ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾.

ولم يختلف المسلمون في القديم والحديث في حجية السنة ووجوب اتباعها وكونها مصدراً للتشريع.

٣ ـ والأحكام التي جاءت بها السنة أنواع، منها ما هو موافق لما في القرآن ومؤكد له مثل حرمة أكل مال الغير بغير حق والنهي عن الزنا وعقوق الوالدين وشهادة الزور ونحو ذلك.

ومنها ما هو مبين ومفصل لمجمل القرآن، كالسنة التي بينت عدد ركعات الصلاة وهيأتها، حيث جاءت الصلاة في القرآن مجملة، وكالسنة التي بينت مقادير الزكاة وشروطها وأصناف المال الذي تجب فيه الزكاة. ومنها ـ أي من السنة ـ أحكام قيدت مطلق القرآن أو خصصت عامه، كقطع اليد في السرقة جاء مطلقاً في القرآن فقيدته السنة إلى الرسغ، ومثل تحريم الميتة جاء عاماً في القرآن فخصصته السنة بما عدا ميتة البحر والجراد.

ومن السنة ما هو أحكام جديدة لم يذكرها القرآن الكريم، وإنما جاءت بها السنة مثل الحكم بشاهد ويمين ووجوب الدية على العاقلة ونحو ذلك. وهذا النوع من الأحكام واجب الاتباع كباقي أنواع السنة الأخرى. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا وأني أوتيت القرآن ومثله معه»، أي أني أوتيت القرآن وأوتيت مثله ـ أي السنة ـ في وجوب اتباعها.

٤ ـ تدوين السنة: لم تدون السنة في عصر النبي ﷺ ولم يتخذ الرسول الكريم كتّاباً يكتبون ما يصدر عنه، كما فعل بالنسبة للقرآن الكريم، إذ اتخذ له كتّاباً يكتبون ما ينزل عليه من آيات القرآن. كما أن النبي ﷺ لم يأمر بكتابتها، بل وقد نهى عن كتابتها في أول الأمر ثم أباح لمن يشاء أن يكتب منها ما يريد، ومن هؤلاء الذين كتبوا شيئاً من السنة النبوية

عبد الله بن عمرو بن العاص. فقد روى عنه الإمام أحمد في مسنده أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: (أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق)..

٥ ــ وبالرغم من عدم تدوين السنة في عصر النبوة، فإنها كانت محفوظة في صدور الصحابة الكرام، كل واحد حفظ منها ما تيسر له، ومن فاته شيء منها علمه غيره، وقد بلغوا ما حفظوه إلى غيرهم وهكذا لم يفقد من السنة شيء.

٦ ــ وظلت السنة غير مدونة في عصر الخلفاء الراشدين، يتناقلها المسلمون بالمشافهة والسماع، وقيل أن الإمام عمر بن الخطاب هـمَّ بكتابتها ولكن لم يفعل.

٧ ــ وفي زمن عمر بن عبد العزيز، الخليفة الأموي المشهور، جرت محاولة لتدوين السنة. فقد كتب هذا الخليفة إلى قاضيه في المدينة المنورة أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم: «ان انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء». إلا أن عمر بن عبد العزيز توفي قبل أن ينفذ أمره.

٨ ــ وفي عصر الدولة العباسية ابتدأ العلماء بتدوين السنة وقد جاء تدوينهم لها مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاويهم، وقد كتب على هذا النحو سفيان الثوري في الكوفة، والليث بن سعد في مصر، ومالـك بن أنس في المدينة، ولم يصل إلينا مما كتبوه إلا القليل. ولعل أتم ما وصل إلينا من هذا النوع من التدوين موطأ الإمام مالك بن أنس، حيث نجد فيه السنة النبوية وفتاوى الصحابة وأقضيتهم، بل ونجد فيه بعض أقوال فقهاء التابعين وبعض آرائه هو وترجيحاته.

٩ ــ وفي نهاية القرن الثاني للهجرة اتجه العلماء في تدوين السنة إلى افرادها بالذكر والتدوين وتمييزها عن غيرها. وقد سلك العلماء في هذا النهج طريقة المسانيد، أي جمع الأحاديث التي رواها كل صحابي على حدة وإن اختلفت موضوعات مروياته.

١٠ ــ ثم ظهرت طريقة جديدة في تدوين السنة وهي تدوينها مرتبة على أبواب الفقه، وهذه الطريقة تسهل على الفقيه عمله لأنها تضع بين يديه كل ما ورد في السنة عن الموضوع الذي يريد بحثه أو الاطلاع عليه. ومن هذه المدونات على هذه الطريقة، صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود وغيرها.

١١ ــ علم الجرح والتعديل: وقد قام علماء الحديث بعمل مبرور إذ أنشأوا علم الجرح والتعديل أو علم الرجال، وهذا العلم مما انفرد به المسلمون ولا نظير له عند غيرهم والغرض منه الكشف عن أحوال رواة السنة وتمييز الصادق من الكاذب والضابط من الواهم والموثوق بروايته من المطعون فيها. وقد كان السبب في إنشاء هذا العلم الجليل أن أعداء الإسلام ــ وهم كثيرون ــ أرادوا الكيد للإسلام والنيل منه وتلويث معانيه عن طريق تلفيق الأحاديث وإسنادها إلى النبي ﷺ كذباً، والتشكيك في رواة السنة لهدم السنة وصرف المسلمين عنها. فأفزع هذا الصنيع الخبيث، علماء الحديث، فنهض جمع منهم للكشف عن رواة السنة وتمييز صحيحها من مكذوبها فأنشأوا هذا العلم ــ علم الجرح والتعديل ــ ويقوم هذا العلم على دراسة مستفيضة لأحوال الرواة والتحري عن ميولهم وصفاتهم وأخلاقهم ونشأتهم وعقائدهم، وقد بذل علماء هذا الفن جهداً عظيمًا جداً وتحملوا في سبيل ذلك التعب والسفر الطويل والرحلات المتعددة للتحري والتنقيب عن أحوال الرواة ودراسة حياتهم والسؤال عنهم. وقد كان علماء الجرح والتعديل في دراستهم لأحوال الرواة في غاية التجرد عن الهوى والموضوعية في البحث ولم تؤثر فيهم روابط الصداقة أو القرابة أو الاشتراك بالموطن

والمذهب، لأن سنة رسول الله ﷺ، أعلى وأغلى في نظرهم من كل اعتبار آخر، فكانوا ــ لهذا كله ــ يفحصون أحوال رواة السنة النبوية فحصاً مجرداً موضوعياً لا تهمهم النتيجة التي يصلون إليها وإنما يهمهم شيء واحد هو الوصول إلى حقيقة وصفات من يدرسونه ومدى الوثوق بروايته، فكانوا في دراستهم هذه كالكيمياوي في مصنعه وهو يفحص مادة من المواد ليعرف خصائصها ولا تهمه النتيجة التي يصل إليها ولا نوع الصفات التي ستظهر عليها المادة التي يفحصها.. فإذا ما أنهى العالم دراسته حول رواة الحديث، أعطى لكل منهم رمزاً يشير إلى خلاصة ما توصل إليه فيقول، هذا ثقة، وهذا عدل، أو هذا لين الحديث، أو هذا لا بأس بحديثه، أو هذا كذاب، أو هذا سيء الحفظ، أو هذا أصابه ضعف في ذاكرته بشيخوخته، وبهذه الدراسة المضنية الخالصة المجردة من الهوى والمقرونة بتقوى الله والإخلاص له والحرص الشديد على تجريد السنة الصحيحة مما علق بها، استطاع علماء الجرح والتعديل ــ بعون الله ــ أن يميزوا صحيح السنة من مكذوبها، وأن يردوا كيد أعداء الإسلام الذين أرادوا هدمه بهدم السنة والتشكيك بها وصرف المسلمين عنها.

١٢ ــ إن هذا العلم ــ علم الجرح والتعديل ــ لا يزال علمًا نافعاً يحتاجه المسلمون في كل وقت، لا سيما في زماننا هذا، حيث اتجه المستشرقون ومن تأثر بهم إلى شن الغارة على السنة النبوية ورواتها وإثارة الشكوك حولهم وحولها بأسلوب ناعم مسموم خبيث يتظاهر أصحابه بالتجرد والبحث العلمي الموضوعي. ولهذا صار لزاماً على كل مسلم يقف على تشكيك هؤلاء المستشرقين وأتباعهم في السنة ورواتها، أن يرجع إلى مصنفات علماء الجرح والتعديل ليقف على حقيقة رواة السنة والموثوق به منهم والمطعون فيه، العدل والمجروح، لأن هذه الحقيقة، حقيقة رواة السنة، يستحيل أن نجدها عند المستشرقين المكذبين لرسالة محمد ﷺ، وإنما نجدها عند أتباعه وخدام سنته والمؤمنين به، عند علماء الحديث وعلى وجه التحديد عند علماء الجرح والتعديل.

١٣ ــ والسنة النبوية، بعد هذا، لا تزال بحاجة إلى المزيد من التبيين والإشاعة بين الناس والكتابة فيها، وكل جهد مبذول فيما يتعلق بها لهو جهد مشكور مرضي عند الله تعالى. وأحسب أن هذا الكتاب الذي أقدم له، نوع من هذا الجهد المشكور الذي نرجو لمؤلفه جميل المثوبة وجزيل الأجر من الله وأن ينفع الله تعالى به المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

بغداد، في: جمادى الآخرة ١٣٨٧هـ.
١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧م.

عبد الكريم زيدان

مقدمة الطبعة الرابعة

تمتاز هذه الطبعة الرابعة بإضافات علمية مهمة، واستدراكات كثيرة، فإنني ألحقت بها كل ما عثرت عليه من معلومات جديدة من الكتب المحققة التي صدرت أخيراً أو المخطوطات التي عثر عليها حديثاً مما وقفت عليه.

ولا زالت أمنيتي أن أكمل الفترات اللاحقة من تاريخ السنة المشرفة بعد القرن الخامس الهجري أو يقوم بإكمالها سواي على نفس هذا النمط لتسهل مراجعتها والإفادة منها والتعرف على مظانّ المخطوطات منها في المكتبات، وليتمكن الباحث من معرفة قيمة كل كتاب وأهميته، وخاصة طلبة الدراسات العليا المعنيين بتحقيق نصوص التراث.. فقد آن الأوان للقيام بدراسات شاملة تعني بتقويم كتب التراث وترشد إلى ما يستحق منها التقديم بالتحقيق والنشر وما مكانه التأخير أو الإهمال، ولا بد من وضع مقاييس دقيقة للاختيار، فبعض كتب التراث لا تضيف جديداً إلى فنونها التي تنتمي إليها، وبعضها منثور في سواها من المطبوع، وبعضها هزيل في مادته سقيم في أسلوبه، فالعناية بما سوى هذه الكتب أولى وأجدى، ولا شك أن من أبرز المقاييس في الاختبار ملاحظة قيمة الإضافة العلمية التي تحتويها المخطوطة وذلك لتتكامل المكتبة التراثية وتنحصر المادة العلمية التي ورثناها عن أسلافنا في كل علم وفن فإن التقدم في دراساتنا لا بد أن يحكمه مبدأ تراكم المعرفة وما يتطلبه من معرفة مقدار الإضافة العلمية في كل كتاب إلى الفن الذي صنف فيه وذلك تمهيداً لكتابة الموسوعات

التي تمهد للدراسات العميقة الشاملة التي تهدف إلى إبراز قيم التراث وعناصره الأصلية وقدراته على تأصيل نهضتنا المعاصرة ودفعها بنفس الوقت إلى الأمام.

إننا بحاجة إلى حركة نقدية واسعة وواعية تتمكن من إرساء دعائم نهضتنا الفكرية على أساس راسخ من التأكيد على الجذور وإحيائها تمهيداً لإقامة بناء صرح حضاري شامخ فوقها بعيداً عن التقوقع والانغلاق والاكتفاء بالوقوف على الأطلال...

فالربط بين الأصالة والمعاصرة ومراعاة مبدأ تراكم المعرفة وتحديد الإضافات العلمية هي أسس لازمة لترشيد حركتنا الفكرية الحديثة والله يقول الحق وهو يهدي إلى سواء السبيل..

المؤلف

د. أكرم العمري

مقدمة الطبعة الثالثة

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) وصدرت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) وفيها إضافات أساسية على الطبعة الأولى، وقد نفدت الطبعتان، وكنت قد اعتزمت إكمال الفترة التي يتناولها البحث عند طبعه ثالثة ومدها إلى العصور الحديثة، وعدم الاقتصار على تاريخ السنة حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ولكن انشغالي بأبحاث أخرى وما يتطلبه متابعة تاريخ السنة في القرون التالية على فترة البحث من جهد كبير بسبب التزامي باستقصاء سائر ما ألف مع تحليل ما بقي منه من مخطوط أو مطبوع ـ خاصة في نطاق علم الرجال ـ لذلك لم يتيسر لي تنفيذ ما اعتزمته، فرأيت أن أقنع في الطبعة الثالثة ببعض الإضافات والفوائد التي وقعت لي بعد الطبعة الثانية آملاً أن يعينني الله عز وجل على إكمال هذا العمل في طبعة رابعة ليشتمل على تاريخ السنة في مراحل تاريخها المختلفة، والله أسأل أن يتقبل عملي إنه نعم المولى ونعم النصير.

٢١ جمادى الأولى ١٣٩٥هـ.
١ حزيران (يونيو) ١٩٧٥م.

المؤلف
د. أكرم العمري

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من كتابي «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» في سنة ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) وقد أضفت إليه خلال السنوات الخمس المنصرمة مادة جديدة ليست بالقليلة بسبب استمراري في دراسة كتب علم الرجال ومتابعة ما طبع منها متأخراً وما اكتشف من مخطوطاتها حديثاً، وساعدني على ذلك انهماكي في دراسة «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» حيث أمدتني هذه الدراسة بإضافات أساسية أيضاً. كما رأيت أن أوسع فصل (تدوين الحديث) ليشتمل على دراسة كتب الرواية المهمة المتداولة، كما أضفت فصلاً من مقدمتي لكتاب «طبقات خليفة بن خياط» يتناول «أسس تنظيم كتب علم الرجال» وذلك لصلته الوثيقة بمباحث الكتاب. ولا بد هنا من التنويه بفضل السيد صبحي البدري السامرائي الذي وضع مكتبته ــ العامرة بصور مخطوطات كتب رجال الحديث ــ في خدمة هذا البحث فأفدت من ذلك سواء في الطبعة الأولى أو فيما استدركته في الطبعة الثانية. وفي الختام لا يسعني إلا الابتهال إلى الله تعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع في خدمة علم الحديث.

بغداد
١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٢

المؤلف
د. أكرم العمري

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

هذا البحث كان مقدمة لرسالتي للماجستير التي تناولت تحقيق ودراسة كتاب الطبقات لخليفة بن خياط، وقد استهدفت في المقدمة بيان دوافع ظهور علم الرجال مما جرني إلى بحث حركة الوضع في الحديث وعرض جهود العلماء في مقاومة حركة الوضع بالتأكيد على الإسناد ومعرفة الرجال، كما عرضت لوصف وتحليل كتب الرجال المصنفة خلال القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية وذلك لبيان مكانة كتاب الطبقات بين هذه المؤلفات الكثيرة.

ولما نشرت كتاب الطبقات اقتصرت في مقدمته على ما يتعلق به فقط وأرجأت نشر بقية مقدمة الرسالة لتظهر في هذا الكتاب المستقل بعد أن أضفت إليها بحثاً عن الرحلة في طلب العلم وآخر عن تدوين الحديث ليكتمل الموضوع فيعرض إلى مختلف الجوانب لجهود العلماء التي بذلوها في الحفاظ على السنة المطهرة.

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور صالح أحمد العلي الذي تفضل بالإشراف على رسالتي وبذل الكثير من وقته وجهده في ذلك.

وللأساتذة الأفاضل الدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور جواد علي، لتجشمهم عناء قراءة الرسالة ومناقشتها.

وللأستاذ الفاضل الدكتور جمال الدين الشيال، الذي تفضل بقراءة الرسالة وتقديرها.

وللصديق الفاضل الحاج صبحي السامرائي الذي أعارني مشكوراً المخطوطات التركية المصورة.

وللأخ السيد عادل أوزبك علي، الذي ترجم لي بعض النصوص عن اللغة التركية.

وختاماً أشكر إدارة وعمال مطبعة الإرشاد لما بذلوه من جهد في إخراج الكتاب.

والله المسؤول أن يأخذ بأيدينا لما يحبه ويرضاه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

بغداد في: جمادى الآخرة ١٣٨٧هـ.
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧م.

المؤلف
د. أكرم العمري

الوَضْع في الحَدِيث

تمهيد:

الحديث هو ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة سواء كان قبل البعثة أو بعدها[1].

وقد اهتم الصحابة والتابعون ومن تلاهم من العلماء بحفظ أحاديث النبي ﷺ وتناقلها جيلاً بعد جيل لما لها من أثر بالغ في الدين[2]، فتفاصيل حياة النبي ﷺ وملامح شخصيته وشمائله وسيرته ذات أهمية كبيرة في حياة المسلمين العملية لأنهم مأمورون بالاقتداء به في حياتهم الخاصة والعامة ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾[3] كما أنهم مأمورون بطاعة النبي ﷺ ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[4].

والحديث يعتبر المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن[5]، فهو يبين

---

(١) السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٥٩.

(٢) استعملت كلمة الدين بالمفهوم الإسلامي الشامل للأخلاق والعبادات والمعاملات وليس بالمفهوم الغربي الذي تعنيه كلمة (Religion).

(٣) سورة الأحزاب: آية ٢١.

(٤) سورة الحشر: آية ٧.

(٥) يرى روبسون أن فكرة اعتبار الحديث المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن جاءت متأخرة =

القرآن ويفصل الأحكام المجملة التي وردت فيه، ويقيد المطلق، ويخصص العام، ويقرر أحكاماً لم ينص عليها الكتاب. ولا يمكن أن يتكامل تصور الإسلام وفهمه بدون الحديث.

ولهذه الأهمية البالغة للحديث عني المسلمون بحفظه وفهمه في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته واستمر هذا الاهتمام بالحديث في الأجيال التالية.

وقد تعرض الحديث إلى محاولات قوية للتلاعب فيه والدس عليه، فقد سعى البعض إلى استغلاله لمآربهم السياسية أو المذهبية أو الشخصية، فظهرت حركة الوضع في الحديث التي هددت هذا الأصل الكبير من أصول الإسلام بالتحريف، ولكن العلماء بذلوا جهوداً جبارة في تمحيص الحديث ونقده، وتمييز الصحيح من الموضوع، وقد نجحوا في مهمتهم هذه إلى حد كبير.

وقد أدت حركة الوضع التي كادت أن تهدم السنة إلى نتائج إيجابية أثرت في إشادة صرح السنة وبناء علوم الحديث، فقد دفعت العلماء لاتخاذ ما يلزم لحفظ الحديث وتنقيته ومنع التلاعب فيه فنشطوا في تدوينه بنطاق واسع في فترة مبكرة منذ أواخر القرن الأول وخلال القرن الثاني الهجري، وخلال الجهود التي بذلت في فترة التدوين لتمييز الأحاديث ظهرت قواعد نقد الحديث ثم تبلورت هذه القواعد على مر الزمن حيث ظهرت بشكل منسق ودقيق في كتب مصطلح الحديث، كما تجمعت الملاحظات المنوعة عن رواة الحديث في كتب الرجال.

= بعد ظهور المشاكل في الأمصار والحاجة إلى إعطاء حلول لها، وقد سعى بعض المستشرقين قبل روبسون مثل كولدزيهر وشاخت إلى تثبيت هذه النظرية غير أن القرآن الكريم هو الذي أعطى السنة مكانتها التشريعية وألزم المسلمين بالعمل بها يستوي في ذلك الصحابة ومن تلاهم، والآيات القرآنية صريحة في تقرير ذلك كقوله تعالى: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾، (سورة النساء: آية ٨٠)، وقوله: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾، (سورة الحشر: آية ٧)، (انظر: مادة حديث التي كتبها (Robson) في:

(The Encyclopaedia of Islam, Vol.III. 1956).

ولخطورة حركة الوضع وأثرها في تطور دراسات الحديث وتبلور علومه ومنها علم الرجال فإن تناولها سيكون بشيء من التفصيل.

بدء الوضع:

الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع، واعتبره المحدثون شر الأحاديث الضعيفة[1]، أما الوضّاعون فهم الذين تعمدوا الكذب لا لأنهم أخطأوا ولا لأنهم رووا عن كذاب[2]، ولم يقع الوضع في حياة النبي ﷺ إذ لم يصح في ذلك شيء، وقد غلب على ظن أحمد أمين أن حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3] إنما قيل في حادثة زور فيها على الرسول[4]، ولكن ما ذهب إليه لا سند له في روايات التاريخ ولا في سياق الحديث، فالنبي ﷺ إنما قال ذلك حين أمر أصحابه بالتبليغ عنه، وفيه دلالة على أن النبي ﷺ توقع ما سيكون من كذب عليه فحذر من ذلك، ونبه أصحابه إلى أخذ الحيطة والتيقظ في قبول الأحاديث، ولم يصح دليل على أنه قاله في حادثة تزوير معينة[5].

ولا شك أن تعلق الصحابة بالإسلام وما بذلوه من تضحيات جسام في النفس والمال والأولاد يقطع باخلاصهم ونزاهتهم وصدقهم وعدالتهم، قال البراء «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا ونحن لا نكذب»[6]. «وذكر أنس حديثاً فقال له رجل: أنت سمعت عن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم أوحدثني من لا يكذب، والله

---

(١) ابن الصلاح: مقدمة/ ٣٨، والعراقي: فتح المغيث ١/١٢٥.
(٢) ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٤ ب.
(٣) البخاري: الصحيح ١/٣٧.
(٤) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ٢١١.
(٥) السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ٢١٦ ـ ٢١٧.
(٦) ابن عدي: الكامل ١/٥٠ ب.

ما كنا نكذب ولا ندري ما الكذب»[1]، وكان أنس يغضب إذا سئل عن حديث أسمعه من النبي ﷺ ويقول: ما كان بعضنا يكذب على بعض[2]. وقال ابن عباس «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذا لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»[3].

وكذلك لا توجد أدلة على وقوع الوضع في خلافة أبي بكر وعمر، ولا شك أن كثرة الصحابة الكبار ووحدة الأمة في هذه الفترة المبكرة منعت ظهور الوضع في الحديث.

ومع أن حركة الردة تهيء ظرفاً مناسباً للوضع، إلا أنه لم يصل إلينا دليل على أحاديث وضعت وشاعت في تلك الفترة، وعلى أية حال فليس المقصود ما وضع في الأوساط غير المسلمة بل الوضع بين المسلمين، فعلى فرض قيام البعض من المرتدين بوضع الحديث فإن انعدام إمكانية شيوعها بين المسلمين يمنع أثرها، ولم يكن أمام حركة الردة زمن طويل لكي تعمق الانقسام بل سرعان ما قضى عليها أبو بكر الصديق (رض) فعادت وحدة الأمة متماسكة قوية.

أثر الخلافات السياسية في الوضع:

وقد حدث في النصف الثاني من خلافة عثمان (رض) اختلاف وشقاق كبير، إذ نقم البعض على عثمان فاشتعلت الفتنة وأسفرت عن مقتل عثمان، ولكن ما أحدثته من تصدع في المجتمع الإسلامي ظل أثره باقياً، فقد ولدت الأحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين، ومع ذلك فنحن لا نجد في خلافة عثمان روايات تشير إلى الوضع في الحديث، وأما ما حكاه أبو ثور الفهمي قال

---

(١) المصدر السابق: ١/٥١ ب.
(٢) المصدر السابق أيضاً: ١/٥١ أ.
(٣) مسلم: الصحيح ١/١٢ ــ ١٣؛ والدرامي: سنن ١/١١٣.

قدمت على عثمان فصعد ابن عديس[1] المنبر وقال ألا إن عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ألا إن عثمان أضلُّ من عبيدة على بعلها[2]، فأخبرت عثمان فقال كذب والله ابن عديس ما سمعها من ابن مسعود ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ قط[3]. فإن هذه الرواية لا تصح من جهة الإسناد ففيه انقطاع وهو من طريق ابن لهيعة وهو مفرط في التشيع والرواية في مثالب عثمان (رض)، مما يوافق هواه، ولا تقبل منه، وبذلك يتبين أن الوضع في الحديث ازداد بعد ذلك على أثر الفتن السياسية التي وقعت بين المسلمين كموقعة الجمل وصفين والنهروان حيث كانت هذه الأحداث مبعث نشوء الأحزاب السياسية كالشيعة والخوارج، ولما لم تسعفها نصوص القرآن والحديث دائمًا لجأ بعض منتحليها إلى الكذب، ولما لم يجدوا مجالاً للتلاعب بكتاب الله المحفوظ في الصدور فضلاً عن أن تدوينه وجمعه تم قبل الفتنة، لذلك لجأوا إلى الوضع في الحديث الذي تأخر جمعه عن القرآن ونجد اختلافاً بين علماء القرن الأول حول تدوينه فمنهم من كان لا يرى كتابة

---

(١) ابن عديس: هو عبد الرحمن بن عُديس الذي اشترك في مقتل عثمان (الطبري: تاريخ ١/٣٠٤٩).

(٢) لم أجد هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ولا في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري، ولا في المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ١/٢١٧. لكنه يذكر في شرح المثل (أضعف من موؤودة): كان الوأد في العرب قاطبة وقطع الإسلام ذلك إلا عن تميم، وكان سبب إصرارهم عليه أنهم منعوا النعمان الاتاوة فجرد إليهم دوسر واستاق نعمهم وسبى ذراريهم فوفدوا عليه وكلموه في الذراري فجعل الخيار إلى النساء فاختارت بنت لقيس بن عاصم سابيها على زوجها، فنذر قيس أن يئد كل بنت تولد له فوأد بضع عشرة بنتاً، وبصنيع قيس هذا نزل القرآن.

(٣) السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٣١٨، وقال (هذا من كذب ابن عديس) وقال ابن الجوزي في الموضوعات ١/٣٣٥ «هذا حديث لا نشك في أنه كذب ولسنا نحتاج إلى الطعن في الرواة، وإنما هو من تخرص ابن عديس» وابن عديس صحابي من أصحاب الشجرة كما في الإصابة ١/٤١١ والأولى إعلال الرواية حيث لا يعرف شيخ ابن أبي الدنيا في إسنادهما وفيها ابن لهيعة قوي التشيع وقد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي (تنزيه الشريعة ١/٣٥٠)، لكنه لم يجزم بل جعل الحمل على افتراء ابن عديس محتملاً.

الحديث بل يقتصر على حفظه ومذكراته شفاهاً ومنهم من كان يكتب الحديث[1] ولكن ما دوّن من الحديث حتى نهاية خلافة الراشدين كان أقل بكثير مما لم يدوّن، فكانت هذه ثغرة نفذ منها أهل الأهواء إلى تحقيق أغراضهم. ومع تبلور هذه الفرق نمت كمية الأحاديث الموضوعة التي بلغت مداها في القرنين الثاني والثالث الهجريين كما تدل على ذلك أسماء الوضّاعين التي أوردتها كتب الموضوعات وكتب الضعفاء. لقد وضع بعض الشيعة أحاديث في فضل علي والطعن في معاوية[2] كما وضع بعض خصومهم أحاديث في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية رداً على من ينتقص منهم[3]، وعندما كثر سب الصحابة وضعت أحاديث في فضل الصحابة جميعاً أو في فضل جمع منهم[4]، وهذه الأحاديث تعكس الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب المختلفة، وكثير منها وضع في القرن الثاني والثالث الهجريين لكنها تتناول في الغالب مواضيع تتصل بأحداث النصف الأول من القرن الأول الهجري[5]، وكانت المناقشات المتأخرة بين الفرق والأحزاب المتصارعة هي السبب في لجوء بعضها إلى الوضع في الحديث وكانت مسألة الخلافة المحور الذي تدور حوله كثير من الموضوعات[6] وكما وضع بعض الشيعة وبعض خصومهم أحاديث لتأييد آرائهم، فقد وضعت أحاديث أيضاً لصالح العباسيين وبعضها أريد منه إلقاء اليأس في قلوب

---

(١) انظر: (Sezgin: Buharinin Kaynaklari, p. 3-5).

(٢) ابن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال، ٣١٣؛ والسيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٣٢٣.

(٣) السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٢٨٦، ٣١٥ ـ ٣١٧؛ وابن عراق: تنزيه الشريعة ١/٣٧١، ٢/٤.

(٤) السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٤٢٨.

(٥) ابن عراق: تنزيه الشريعة ١/٤٢٢.

(٦) ابن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال، ٣٠٧؛ والسيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٣٢٤.

وابن عراق: تنزيه الشريعة ١/٣٥٣؛ وابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ١/١٣٥.

العلويين وإقعادهم عن المطالبة بالخلافة[1]، وقد أكثر بعض الشيعة من وضع الحديث ولذلك حذر منهم بعض العلماء مثل أبي حنيفة[2] وعبد الله بن المبارك[3] ومالك[4] وشريك بن عبد الله[5] ويزيد بن هارون[6] والشافعي[7].

لقد كان العراق وخاصة الكوفة ميداناً لوضع الحديث وتناقل الموضوعات، فقد حملت الكوفة العبء الأكبر في الحرب مع أهل الشام عندما اتخذها الإمام علي عاصمة، وقد ظلت بعده مركز المعارضة للحكم الأموي، فكان وضعها ملائمًا لظهور عناصر طموحة سعت إلى استغلال الظروف للوثوب إلى السلطة.

وفي هذا المجتمع المشحون بالأحقاد السياسية نمت الأحاديث الموضوعة لدعم وجهة نظر المعارضة ولانتقاص الأمويين والنيل منهم، فهذا المختار الثقفي يقول لرجل من الأنصار ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ أني كائن بعده خليفة، وطالب له ثأر ولده، وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم! وقد رفض الأنصاري أن يضع حديثاً عن النبي، وأراد أن يضعه عن أحد الصحابة بأجر أقل[8]، وقد وجد بعض المشعوذين مجالاً خصباً في هذه البيئة للتصدر في حلقات العلم فيذكر عاصم الأحول (ت ١٤٢ هـ) أنه شهد مجلساً يتصدره أعجمي لا يحسن نطق العربية، ومع ذلك فهو شيخ يجلس الناس في حضرته كأن على رؤوسهم الطير[9].

---

(١) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/١٧ ــ ١٨؛ والخطيب: تاريخ بغداد ٦/٢٤١.

(٢) الخطيب: الكفاية، ١٢٦.

(٣) ابن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال، ٤٨٠.

(٤) المصدر السابق: ٢١.

(٥) و(٦) المصدر السابق: ٢٢؛ وانظر الذهبي: ميزان الاعتدال ١/١٥.

(٧) الخطيب: الكفاية، ١٢٦؛ وابن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال، ٢١؛ والذهبي: ميزان الاعتدال ١/١٥.

(٨) ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٤ ب.

(٩) انظر تفاصيل ذلك في ابن حبان: المجروحين من المحدثين: ٢/٢٨ أ.

وبسبب تصدر هؤلاء الجهلة ظهر التلاعب بالأحكام مما يدل على قلة الورع والجرأة على الشرع وأحكامه ومحاولة التفلت من نظامه. وقد أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي فمحاه إلا قدر ذراع[1]، ويذكر الأعمش (ت ١٤٨) أنه رأى شيخاً كوفياً يحرف قضاء علي في المطلقة ثلاثاً ويزعم أن الناس حملوه على ذلك[2].

ولقد أدت كثرة الوضع للحديث في الكوفة إلى إعطاء فكرة سيئة عن العراق كمركز مهم من مراكز العلم والرواية في العالم الإسلامي آنذاك، فتدهورت سمعة العراقيين العلمية في الأمصار المختلفة منذ فترة مبكرة فقالت عائشة (رض): «يا أهل العراق أهل الشام خير منكم خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله ﷺ كثير فحدثونا بما نعرف، وخرج إليكم نفر قليل من أصحابه فحدثتمونا بما نعرف وبما لا نعرف»[3] وقدم جماعة من أهل العراق إلى عبد الله بن عمرو بن العاص بمكة طالبين إليه أن يحدثهم فقال لهم: ان من أهل العراق قوماً يكذبون ويكذبون ويسخرون[4] وقال الزهري (ت ١١٤هـ): إذا سمعت بالحديث العراقي فأردد به ثم أردد به[5].

وقد كان من نتيجة ذلك أن ضربت السلطة في دمشق العزلة العلمية عليهم فلم تستفتهم فيما يستجد من أقضية وأحداث بل اعتمدت على علماء الشام والمدينة فقط يقول الأوزاعي: كانت الخلفاء بالشام فإذا كانت الحادثة سألوا عنها علماء أهل الشام وأهل المدينة، وكانت أحاديث العراق لا تجاوز جدور بيوتهم فمتى كان علماء أهل الشام يحملون عن خوارج أهل العراق!»[6] وهو يريد بالخوارج الخارجين على السنة ولعله أراد بذلك الخارجين على السلطة

---

(١) مسلم: الصحيح ١/١٤.
(٢) ابن عدي: الكامل ١/١٤٥.
(٣) ابن عساكر: التأريخ الكبير ١/٦٩.
(٤) ابن سعد: الطبقات ٤/٢٦٧ ـ ٢٦٨.
(٥) ابن عساكر: التأريخ الكبير ١/٦٩.
(٦) المصدر السابق ١/٧٠.

في دمشق ويمكن أيضاً أنه أراد فرقة الخوارج المعروفة. ولكن ينبغي أن لا يبالغ في أثر هذه العزلة، فليست السلطة الأموية هي المسؤولة عن إساءة سمعة العراقيين العلمية بل لعل إهمالها إياهم وعدم استفتائهم في الأحداث يعود إلى ضعف الثقة بهم أكثر مما يعود إلى أمور السياسة، وما كان بوسع السلطة أن تمنع أحداً من الاتصال بالعراقيين والأخذ عنهم، ثم إن ضعف الثقة بروايات العراق استمر فيما بعد حتى صرح علماء أعلام بأنهم كانوا يرومون الاستغناء عن مرويات العراقيين فهذا عبد الله بن المبارك (ت ١٨٠هـ) يقول «ما دخلت الشام إلا لأستغني عن حديث أهل الكوفة»[١].

وهذا مالك بن أنس فقيه المدينة العظيم لم يرو عن أحد من الكوفيين سوى عبد الله بن أدريس الذي كان على مذهبه، وكان يقول في ذلك كما لم يرو أولونا عن أوليهم كذلك لا يروي آخرونا عن آخريهم[٢] وكلام مالك صريح في أن عدم رواية العلماء عن الكوفيين ليست ظاهرة برزت في جيله بل أن جيله كان يتابع الأقدمين في عدم الأخذ عنهم.

وقد حذر مالك كما حذر علماء بلدان أخرى من الأحاديث التي مصدرها العراق حتى رأى مالك إنزالها منزلة أحاديث أهل الكتاب أي لا تصدق ولا تكذب[٣]. وقد ذكر له عبد الرحمن بن مهدي أن ما سمعه من الحديث بالمدينة خلال أربعين يوماً يسمعه في يوم واحد بالعراق فكان جواب مالك: من أين لنا دار الضرب التي عندكم؟ تضربون بالليل وتنفقون بالنهار[٤] وهكذا عزا مالك كثرة الأحاديث التي يتداولها العراقيون إلى الوضع في الحديث في حين يتشدد أهل المدينة في قبول الحديث وروايته فلا يسلم منه إلا القليل وهذا التدقيق في الحديث هو الذي أكسب علم المدينة ثقة علماء المدن الإسلامية

---

(١) المصدر السابق ١/ ٧٠.

(٢) ابن عدي: الكامل ١/ ٣ أ.

(٣) ابن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال، ٨٨.

(٤) المصدر السابق: ٨٨.

المختلفة وهو الذي جعل السلطة في دمشق تعتمد على فتاويهم وتسألهم عما يستجد لها من أحداث، في حين شوه كثرة الوضع سمعة العراق ليس في المدينة فقط وإنما في المراكز العلمية الأخرى أيضاً فهذا سفيان ابن عيينة أمام أهل مكة يقول «من أراد شيئاً لا يعرف حقه من باطله فعليه بأهل العراق»[1] وهو يعني اختلاط الصحيح بالموضوع بشكل يصعب تمييزه على طالب العلم، ولكن أساتيذ العلم يحسنون تنقية الحديث فيستلون الصحيح من بين الموضوعات بحنكة وحذق، نعم لقد كان رواج الموضوعات في العراق بنطاق واسع لا تلقاه في مكان آخر، وكان للدور السياسي الذي لعبه العراق أثر كبير في ذلك ففيه حدث أعمق تصدع في بناء المجتمع الإسلامي حيث انقسم المسلمون في أعقاب صفين إلى جمهور وخوارج وشيعة، وعلى أرضه كانت أحداث الفتن الدامية والثورات اللاهبة التي اتصلت طيلة الحكم الأموي، فكانت بواعث الوضع قوية لخدمة الواقع السياسي، كما شاركت عوامل الوضع الأخرى التي سيأتي الكلام عنها في إنماء كمية الأحاديث الموضوعة في العراق؟ ولكن هل فقدت الثقة بعلم العراق نهائياً؟ هل استغنى العلماء حقاً عن العراق وهو مركز مهم من مراكز العلم في الدولة الإسلامية؟ وهل يكفي حدوث الوضع في العراق إلى ضرب العزلة العلمية عليه وعدم الأخذ عنه؟

لقد كان نصيب الكوفة من الصحابة كبيراً إذ هبط فيها ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر[2] وكان منهم عبد الله بن مسعود أحد كبار فقهاء الصحابة ومحدثيهم، وكان الحسن البصري إذا سئل عن أهل البصرة وأهل الكوفة يبدأ بأهل الكوفة[3].

ويمكن تقويم دور العراق في حمل الرواية ونصيبه من ذلك من قول علي بن المديني «دار حديث الثقات على ستة: رجلان بالبصرة ورجلان بالكوفة

---

(١) ابن عساكر: التاريخ الكبير ١/٧٠.

(٢) إبن سعد: الطبقات ٦/٩.

(٣) إبن عدي: الكامل ١/٤٥ أ.

ورجلان بالحجاز فأما اللذان بالبصرة فقتادة ويحيى بن أبي كثير، وأما اللذان بالكوفة فأبو اسحق والأعمش وأما اللذان بالحجاز فالزهري وعمرو بن دينار. ثم صار حديث هؤلاء إلى إثني عشر منهم بالبصرة سعيد ابن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج ومعمر بن راشد وحماد بن سلمة وجرير بن حازم وهشام الدستوائي وصار بالكوفة إلى الثوري وابن عيينة وإسرائيل وصار بالحجاز إلى ابن جريج ومحمد بن اسحق ومالك فصار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين[1]، وقد لعب هؤلاء العلماء الكبار الذين عاشوا في العراق دوراً مهمًا في تمييز الحديث وبيان الصحيح من الموضوع وبذلك حفظوا للعراق مكانته العلمية. قال إبن تيمية بعد أن ذكر كذب أهل الكوفة «ومع هذا انه كان في الكوفة وغيرها من الثقات الأكابر كثير»[2].

ومن ثم فإن العلماء نقلوا عن ثقات الكوفيين وفيهم بعض الشيعة الذين امتازوا بالصدق والورع قيل ليحيى بن معين ان أحمد بن حنبل يرد حديث عبيد الله بن موسى للتشيّع فأقسم يحيى أن عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف وان ما سمعه من عبد الرزاق أضعاف ما سمعه من عبيد الله[3]. وذكر حسين الأشقر أمام يحيى بن معين فقال كان من الشيعة الغالية الكبار فلما سئل عن حديثه قال: لا بأس به وذكر كتابته عنه[4]. وهكذا ميز العلماء بين العقائد والأخلاق فالصادق يؤخذ عنه ولو كان شيعياً أو خارجياً أو قدرياً أو مرجئاً إلّا أنهم اشترطوا أن لا يكون داعية يسعى إلى بث عقيدته لأن ذلك يحفزه إلى الكذب.

إن إهمال رواية العراقيين خسارة جسيمة فدور العراق في حمل العلم

---

(١) إبن عدي: الكامل ٥٢/١ أ؛ وابن حبان: المجروحين من المحدثين ١٧/١ ب ـ ١٨ أ.

(٢) إبن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال/ ٨٨.

(٣) الخطيب: الكفاية/ ١٣٠.

(٤) المصدر السابق/ ١٣٠ ـ ١٣١.

خطير لا يمكن إغفاله ويكفي لتصور ذلك قول علي بن المديني «لو تركت أهل البصرة لحال القدر وتركت أهل الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيع ـ خربت الكتب»[1]

وهكذا عندما تم تدوين الصحاح فإنها حوت مرويات العراقيين وبينهم عدد من الشيعة منهم ـ ممن نقل البخاري عنهم في الصحيح ـ: عبد الرزاق الصنعاني وجرير بن عبد الحميد الضبي وإسماعيل بن أبان وخالد بن مخلد وعلي بن الجعد والفضل بن دكين وعباد بن يعقوب وآخرون غيرهم. وأما مسلم فقد قال أبو عبدالله محمد بن يعقوب «إن كتاب أستاذي ـ يعني مسلم بن الحجاج ـ ملآن من حديث الشيعة»[2].

إن ظهور مرويات العراقيين في كتب الصحاح يدل على نجاح علماء العراق في تنقية السنة وتمييز الصحيح من الموضوع ومعرفة الرجال الثقات من المتهمين.

دور الخوارج في الوضع:

لم يلعب الخوارج دوراً مهمًا في حركة الوضع لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر ولهذا السبب لا يوجد في كتب الموضوعات أدلة على وضع الخوارج للحديث[3].

ولم ترد عن أئمة الحديث أقوال تدين الخوارج إلّا ما نقل عن إبن لهيعة أنه سمع شيخاً من الخوارج وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً[4].

---

(١) الخطيب: الكفاية/ ١٢٩.
(٢) المصدر السابق: ١٣١.
(٣) السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي/ ٩٧.
(٤) الخطيب: الكفاية/ ١٢٣.
إبن الجوزي: مقدمة الأحاديث الموضوعة ١/٤ ب. =

وكذلك ما حدث به الأعمش قال جالست أياس بن معاوية فحدثني بحديث قلت من يذكر هذا؟ فضرب لي رجلاً من الحرورية. فقلت: إلي تضرب هذا المثل تريد أن أكنس الطريق بثوبي فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلاّ حملتها[1]. في حين وردت نصوص تشير إلى صدقهم، فقد كان سليمان بن الأشعث يقول:

«ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج»[2] ويقول ابن تيمية «الخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس، حتى قيل أن حديثهم أصح الحديث»[3].

فلو صح ما نقل عن إبن لهيعة فإن دور الخوارج في الوضع ضئيل جداً ولا يعدو أن يكون هوى لفرد منهم وليس صفة تعمهم.

الخلافات الكلامية:

وقد تضافرت جملة عوامل أخرى في تنمية الأحاديث الموضوعة كان من بينها ظهور الفرق الكلامية المتعددة كالقدرية والمرجئة والجهمية والمشبهة الممثلة ثم حركة المعتزلة التي ازداد سلطانها في العصر العباسي، ولئن أعطت المناظرات العميقة بين هذه الفرق متعة ذهنية لأرباب العقول المتعطشة فإنها فتحت باباً من أبواب الفتن، وساهمت في تمزيق كيان المجتمع الإسلامي، كما أنها ضخمت

= العسقلاني: لسان الميزان ١/١٠ ـ ١١.

وقد أورده العسقلاني من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن إبن لهيعة فهو من قديم حديثه الصحيح.

أما الخطيب وابن الجوزي فأورداه بطريق آخر من حديث عبد الله بن يزيد المقرىء عن إبن لهيعة.

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ١٢/١.

(٢) الخطيب: الكفاية/ ١٣٠؛ وانظر هدي الساري لابن حجر، ص ٤٣٢؛ وفتح الباري له ١٥٤/٢.

(٣) إبن تيمية: المنتقى من منهاج الاعتدال/ ٤٨٠.

الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العملي الذي أكد عليه الصحابة الذين وقفوا عند النصوص المتشابهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم التي ترمي إلى الإيضاح والتعليل وضوح العقيدة وصفاء الفكرة، ولم تثمر جهودهم غير الانقسام والتمزيق في الكيان الإسلامي.

وكان لا بد لأهل الكلام وأتباع الفرق من تأييد عقائدهم وآرائهم بنصوص الشرع ولما لم يجدوا ما يغنيهم في الأحاديث الصحيحة لجأ قليلو الورع منهم إلى الوضع في الحديث تأييداً لمذاهبهم. قال محرز أبو رجاء وكان يرى القدر فتاب منه: «لا تروووا على أحد من أهل القدر شيئاً فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها فالحكم لله»[1]، وبسبب وضع أهل الكلام وأرباب الفرق للأحاديث أو تأويلهم لها حسب أهوائهم ظهرت السنة أمام الجاهلين بها بمظهر التناقض فالمرجئة[2] والقدرية[3] والمجسمة[4] والمعطلة[5] والمفوضة[6] وسائر الفرق على اختلافها وتباين آرائها تعتمد في دعم وجهات نظرها على السنة.

فمثلاً من المناقشات المبكرة بين المسلمين هل يزيد الإيمان أم لا؟ وقد وضعت أحاديث في دعم الرأيين كحديث «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ومن

---

(١) العسقلاني: لسان الميزان ١٢/١.

(٢) المرجئة: هم الذين يرون أن الإيمان معرفة الله فقط ويقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

(٣) القدرية: هم الذين يقولون بحرية الإرادة، أي أن الإنسان مخير وليس مسيراً.

(٤) المجسِّمة: هم الذين يشبهون صفات الله تعالى بصفات المخلوقين.

(٥) المعطِّلة: هم نفاة الصفاة.

(٦) المفوَضة: فرقة من الغلاة يزعمون أن الله تعالى فوض خلق الدنيا إلى محمد عليه الصلاة والسلام ومنهم من يقول إلى علي (ر ض)، ومنهم من يقول إلى كليهما (مختصر التحفة الإثني عشرية، ص ١٦). لكن المراد هنا التفويض في الصفات.

قال غير ذلك فهو مبتدع» وضعه أحمد بن محمد بن حرب[1] ووضع حديث آخر يناقضه «من زعم الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق ونقصانه كفر، فإن تابوا وإلاّ فاضربوا أعناقهم بالسيف. . .» وقد وضعه محمد بن القاسم الطايكاني[2] وكانت فتنة القول بخلق القرآن مدعاة لوضع أحاديث ضد هذه الفكرة من ذلك حديث يقطع بكفر من يقول بخلق القرآن[3] وكذلك وضعت المجسمة أحاديث كثيرة لتأييد آرائها في الصفات من ذلك حديث وضعه أبو السعادات بن منصور فيه أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة إلى الدنيا ويجلس على كرسي من نور وبين يديه لوح فيها أسماء من يثبت الرؤية والكيفية والصورة[4].

وقد اتخذ بعض المتكلمين من هذا التناقض بين الموضوعات ومن التناقض الظاهري بين بعض الأحاديث الصحيحة وسيلة لثلب أهل الحديث وانتقادهم وقد دافع ابن قتيبة عن أهل الحديث وأوضح أن البلية إنما هي من أهل الكلام وذلك في كتابه القيم «تأويل مختلف الحديث»[5] وكما وضعت أحاديث لدعم آراء الفرق الكلامية فقد وضعت أحاديث ضد بعض هذه الفرق من قبل خصومها فقد وضع الابرد بن الأشرس حديثاً يقرر أن القدرية زنادقة[6] كما جاء في حديث موضوع آخر أنهم مجوس هذه الأمة[7]، وكتب الموضوعات مليئة

---

(١) إبن عراق: تنزيه الشريعة ١/١٥٠.

(٢) المصدر السابق ١/١٤٩.

(٣) انظر السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٤؛ وابن عراق: تنزيه الشريعة ١/١٣٤.

(٤) ابن عراق: تنزيه الشريعة ١/١٣٨.

(٥) انظر ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث/ ٢ ــ ٧.

(٦) السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٢٤٨، ولكن السيوطي حكم على الحديث من طرق أخرى بأنه بمجموع طرقه ينتهي إلى درجة الحسن الجيد المحتج به (١/٢٥٩) وكذلك عزاه السيوطي في جامعه الصغير للحاكم وحسنه الشيخ الألباني، (انظر صحيح الجامع الصغير ٤/١٥٠؛ ومشكاة المصابيح ١/٣٨؛ والسنة لابن أبي عاصم ١/١٤٤).

(٧) المصدر السابق ١/٢٥٧.

بالنماذج المنوعة لما وضعته فرق الكلام أو وضع ضدها، فالأغلبية المطلقة للأحاديث التي تنسب إلى النبي ﷺ وفيها تهجم عنيف على الفرق بأسمائها التي لم تظهر إلّا في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي مختلقة.

الزنادقة:

وقد لعب الزنادقة منذ فترة مبكرة دوراً في وضع الحديث محاولين انتقاص السنة وتشويه معالمها والوضع من مكانتها عند أرباب العقول، فكان الزنادقة يتسترون بالإسلام ويبطنون له ولأهله العداء فهم كما يقول ابن حبان «يعتقدون الكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، فكانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم فعسى يضلون ويضلون، فيسمع الثقات منهم ما يروون ويؤدونها إلى من بعدهم حتى تداولوها بينهم»[1].

وكان بعض الزنادقة يعترف بوضعه الحديث بإصرار وتحد وبعضهم يعترف بذلك على أثر توبته وندمه قال إبن لهيعة: «دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت له ما يبكيك؟ قال: وضعت أربع مائة حديث أدخلتها في برنامج الناس فلا أدري كيف أصنع»[2]. وقال المهدي الخليفة العباسي «أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربع مائة حديث فهي تجول في أيدي الناس»[3] وكان عبد الكريم بن أبي العوجاء يدس الأحاديث في كتاب جده لأمه حماد بن سلمة وجيىء به إلى محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة ليقتله فلما أيقن بالموت قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها

---

(١) إبن حبان: المجروحين من المحدثين ١/ ٢٠ أ.

(٢) إبن حبان: المجروحين من المحدثين ١/ ٢٠ أ؛ وانظر ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/ ٧ ب.

(٣) إبن عدي: الكامل ١/ ١٠ أ.
إبن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/ ٤ أ بسنده عن ابن عدي أيضاً، لكنه يذكر «مائة حديث» بدل «أربع مائة».

الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتكم في يوم فطركم[1]. وكان حماد بن زيد يقول: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث[2].

أما الأحاديث التي وضعها الزنادقة فهي متنوعة الأغراض فمنها في العقائد والفقه والأخلاق.

قال ابن قتيبة «الحديث يدخله الشوب والفساد من وجوه ثلاثة (منها الزنادقة) واجتيالهم للإسلام وتهجينه بدس الأحاديث المستشنعة والمستحيلة كالأحاديث التي قدمنا ذكرها من عرق الخيل[3] وعيادة الملائكة وقفص الذهب على جمل أورق وزغب الصدر[4] ونور الذراعين مع أشياء كثيرة ليست تخفى على أهل الحديث»[5].

وهكذا وضعت الزنادقة هذه الأحاديث بغية إثارة استهجان العقلاء وسخرية الملحدين والانتقاص من العقيدة الإسلامية المبرأة من التشبيه والتجسيم.

---

(١) و (٢) إبن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٤ أ؛ وانظر العراقي: فتح المغيث/ ١٢٧.

(٣) عرق الخيل إشارة إلى حديث موضوع نصه «إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق»، (انظر السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٣).

(٤) زغب الصدر إشارة إلى الحديث الموضوع «خلق الله تبارك وتعالى الملائكة من شعر ذراعيه وصدره أو من نورهما» (انظر إبن قتيبة: تأويل مختلف الحديث/ ٨، هامش ١).

(٥) إبن قتيبة: تأويل مختلف الحديث/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

القصّاصون:

وساهم القصّاصون في وضع الحديث، وكانت فكرة القص على الناس في المساجد قد ظهرت منذ فترة مبكرة[1]. ودوافع المبالغة والكذب عند القصاص قوية ليوفر مادة مشوقة ومثيرة عند وعظ السامعين الذين هم في الغالب من عامة الناس لأن أرباب العقول تمتصهم الدراسات الجدية في علوم القرآن والحديث واللغة، وهي دراسات توفرت أسبابها بوجود عدد من الشيوخ الأكفاء الذين كانوا يعقدون الحلقات العلمية حول أساطين المساجد.

وقد ذكر إبن قتيبة «أن القصاص على قديم الزمان كانوا يميلون وجوه العامة إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الحديث، وكان من شأن العوام القعود عند القصاص ما كان حديثه عجباً خارجاً عن فطر العقول أو رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون فإذا ذكر الجنة زعم أن الله يبوىء وليه قصراً من لؤلؤة بيضاء فيه سبعون مقصورة في كل مقصورة سبعون ألف قبة في كل قبة سبعون ألف كذا... كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها[2]، وقد حذر العلماء من القصاصين ذوي الأهواء والكذب قال عاصم: «كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي (ت في حدود ٧٣هـ) ونحن غلمة أيفاع فكان يقول لنا لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص وإياكم وشقيقاً. قال وكان شقيق يرى رأي الخوارج وليس بأبي وائل[3].

---

(١) استأذن تميم الداري عمر بن الخطاب ليقص على الناس فلم يأذن له، وكان عمرو بن زرارة يقص على الناس في مسجد الكوفة في حياة عبد الله بن مسعود الذي اعترض عليه.

(انظر السيوطي: تحذير الخواص/ ٥٩، ٦٠ ـ ٦١) وينفي عبد الله بن عمر وقوع القص على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ويقول أنه أحدث بعد قتل عثمان، رضي الله عنه، (الخطيب: تاريخ بغداد ١٠٢/٢؛ وأبو نعيم: تاريخ أصبهان ١٣٦/١).

(٢) إبن قتيبة: تأويل مختلف الحديث/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

(٣) مسلم: مقدمة الصحيح ٢٠/١.

وتعرض العلماء إلى القصاصين الكذابين ففضحوهم أمام الجمهور بإظهار كذبهم كما فعل الأعمش (ت ١٤٨هـ) إذ دخل مسجد البصرة فنظر إلى قاص يقول حدثنا الأعمش عن أبي أسحق عن أبي وائل، فتوسط الأعمش الحلقة وجعل ينتف شعر أبطه فقال له القاص ألا تستحي نحن في علم وأنت تفعل مثل هذا؟ فقال الأعمش: الذي أنا فيه خير من الذي أنت فيه. قال: وكيف؟ قال: لأني في سنة وأنت في كذب، أنا الأعمش وما حدثتك مما تقول شيئاً[١].

ولكن لم تكن سائر مواقف العلماء بهذه الشدة في إعلان الحق وفضح الكذابين فقد حضر يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ) مجلس أبي سعيد المدائني، وكان حسن النغمة والقصص، فأخذ يكذب في الحديث ويزيد بن هارون يبكي من التأثر ثم اكتفى بأن قال لرجل بجانبه ويحك هذا يكذب، فأجابه الرجل «فقعودك عنده تبكي وأنت تعلم أنه يكذب أيش!!»[٢].

على أن يزيد بن هارون كان يفضح القصاص ويبين كذبهم عندما يسأله الناس فقد حدث أن قاصاً سأل الناس فلم يعطوه فقال حدثنا يزيد بن هارون عن شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال إذا سأل السائل ثلاثاً فلم يعط يكبر عليهم ثلاثاً، وأخذ يكبر عليهم. فلما سئل يزيد بن هارون عن الحديث قال كذب الخبيث ما سمعت بهذا قط[٣].

بل وتجرأ أحد القصاصين بالكذب على يزيد بن هارون في حضوره فقال: حدثنا يزيد بن هارون عن ذئب بن أبي ذئب!! فأخذ يزيد بن هارون يضحك، فلما قام الناس من المجلس تبع بعضهم القاص فقالوا له: ويحك ليس إسمه ذئب إنما هو محمد بن عبد الرحمن، فقال: إذا كان أبوه إسمه «أبو ذئب» فأي شيء كان إبنه إلاّ ذئباً[٤].

---

(١) السيوطي: تحذير الخواص/ ٤٩.
(٢) إبن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٢٩ ب.
(٣) إبن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٢٩ أ ـ ب.
(٤) المصدر السابق ٢/٢٩ ب.

لقد كانت صلافة بعض القصاصين تمنع عنهم الخجل حين يفتضح جهلهم وينكشف كذبهم بل أن بعضهم كان يقابل ذلك بسخرية واستهتار فقد وقف قاص في مسجد الرصافة فحدث عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بحضورهما حديثاً طويلاً نحو عشرين ورقة، فلما فرغ جمع العطايا من الناس، فناداه ابن معين فأقبل عليهما فعرفاه بنفسهما ونفيا تحديثه الحديث فما كان منه إلاّ أن قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما علمته إلاّ الساعة كأن ليس في الدنيا يحيى وأحمد غيركما، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا، ثم انصرف عنهما[1].

ويعقب ابن حبان على ذلك بقوله «فإذا كان مثل هؤلاء يجيزون على أحمد ويحيى حتى يضعوا الحديث بين أيديهم من غير مبالاة بهم كانوا إذا حلوا بمساجد الجماعات ومحافل القبائل مع العوام والرعاع أكثر جسارة في الوضع»[2].

وقد رأى ابن حبان أحد القصاص في مدينة باجروان بين الرقة وحران يسند حديثاً إلى أبي خليفة فسأله إن كان قد رأى أبا خليفة فنفى القاص أن يكون رآه، فقال ابن حبان فكيف تروي عنه وأنت لم تره؟ فأجاب القاص: إن المناقشة معنا من قلة المروءة أنا أحفظ هذا الإسناد الواحد، فكلما سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد فرويته!![3].

ومع فضح العلماء للقصاصين الكذابين وبيان جهلهم فقد كان أثرهم على العامة كبيراً حتى أنها قد تنصرهم أحياناً على من يفضحهم من العلماء قال يحي ابن معين ذهبت إلى أسد بن زيد الكوفي في الكرخ وكان نزل في دار الحذائين

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٨ ب ــ ٢٩ أ.

(٢) إبن حبان: المجروحين من المحدثين أيضاً ٢/٣٠ أ.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٩ أ.

وروى أحاديث مناكير فأردت أن أقول له يا كذاب فَفَرقتُ من شفار الحذائين ـ يعني الأساكفة[1] ـ.

وهكذا ساعدت جهالة العوام ونزواتهم القصاصين على المضي في طريق الكذب والوضع في الحديث.

وضع جهلة الصالحين للحديث:

وشارك بعض الصالحين في وضع الأحاديث لترغيب الناس في عمل الخير وزجرهم عن الشر وهـذا من جهلهم وكان يغنيهم عن ذلـك ما ورد من الأحاديث الصحيحة في الأخلاق والترغيب في عمل الخير وهي كثيرة تعطي مادة وافرة لمن أراد الوعظ والترغيب والترهيب وقد اشتهر بالوضع غلام خليل الذي كان زاهداً في الحياة حتى أن بغداد أغلقت أسواقها حين موته[2] ومع ذلك فقد وضع كثيراً من الأحاديث في الرقائق وقد سئل عنها فقال معترفاً «وضعناها نرقق بها قلوب العامة»[3] وقد سأله أبو جعفر بن الشعيري كيف حدث عن بكر بن عيسى وهو قديم الوفاة فبكى ثم أجابه في اليوم التالي أنه سمع بالبصرة ستين رجلاً كلهم يسمى بكر بن عيسى![4]. وقد ذكر أبو داؤد السجستاني أن غلام خليل وضع أربعمائة حديث[5].

وممن عرف بالوضع من أهل العبادة أبو داؤد النخعي الذي كان أطول الناس قياماً بليل وأكثرهم صياماً بنهار[6] ووهب بن حفص الذي مكث ثلاثاً وعشرين سنة لا يكلم أحداً وكان يكذب كذباً فاحشاً[7].

---

(١) السيوطي: تحذير الخواص/٤٩ ـ ٥٠ والخطيب: تاريخ بغداد ٤٨/٧ لكنه يذكر «أسيد بن زيد».

(٢)، (٣) ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ٤/١ ب.

(٤) المصدر السابق ٤/١ ب ـ ٥ أ والخطيب: تاريخ بغداد ٧٨/٥ ـ ٧٩ وهي أوضح.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٧٩/٥.

(٦)، (٧) ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ٥/١ أ.

وقد تأول بعض الكرامية[1] حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فقالوا نحن نكذب له لا عليه ومن ثم فقد ذهبوا إلى جواز وضع الحديث ترغيباً للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية[2].

وقد وضعت أحاديث كثيرة في فضائل سور القرآن الكريم ترغيباً للناس في قراءتها وقد سأل عبد الرحمن بن مهدي ميسرة بن عبد ربه من أين جاء بأحاديث من قرأ كذا فله كذا فأجابه وضعتها أرغب الناس فيها[3].

وقد اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي بوضع الحديث في فضائل القرآن وسوره وذلك لإعراض الناس عن القرآن واشتغالهم بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن أسحق[4].

وقد أودعت كتب التفسير أحاديث فضائل السور الموضوعة كالواحدي والثعلبي والزمخشري فمنهم من ذكرها بأسانيد كالثعلبي والواحدي ومنهم من لم يسندها كالزمخشري وهذا خطأه أفحش[5] وبسبب ما وضع في فضائل السور قال الإمام أحمد بن حنبل «ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والتفسير والملاحم» قال العسقلاني «ينبغي أن يضاف إليها الفضائل»[6] ولا يعني ما سبق

---

(١) الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام. وقد أثبت الصفات وانتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه (الشهرستاني الملل والنحل، ص ٩٩).

(٢) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٢٣ أ.
العراقي: فتح المغيث/١٣٢ ـ ١٣٣.
السيوطي: تدريب الراوي/١٨٥.

(٣) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٢٣ أ.
وابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٥ أ.

(٤) ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٥ أ.

(٥) العراقي: فتح المغيث/١٣٠.

(٦) العسقلاني: لسان الميزان ١/١٣. وكلام الإمام أحمد ينبغي أن لا يؤخذ على إطلاقه فالمغازي والتفسير لهما أصول معتبرة وإنما قصد التحذير من المدخول عليهما. وقد فهم الخطيب قول أحمد على أنه قصد كتباً بعينها أشهرها كتابان للكلبي ومقاتل بن =

أن سائر الأحاديث الواردة في فضائل السور هي من الموضوعات بل صحت الأحاديث في ذلك وقد جمع السيوطي في ذلك كتاباً سماه «خمائل الزهر في فضائل السور»[1].

وقد أدرك العلماء خطر قيام الصالحين بوضع الأحاديث فهي تلقى رواجاً لحسن ظن الناس بهم وعدم تفطنهم إلى احتمال كذبهم، فنبه العلماء على ذلك محذرين فقال أبو عاصم النبيل «ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث»[2] وكان يحي بن سعيد القطان يقول «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد»[3]. وقد فسر الإمام مسلم ذلك «بأن الكذب يجري على لسانهم ولا يتعمدونه»[4].

وقال العراقي: «يريد والله أعلم المنسوبين للصلاح بغير علم يفرقون به بين ما يجوز لهم ويمتنع عليهم أو أن الصالحين عند حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب»[5].

دور العصبية للمدن والجنس والإمام:

ولعبت العصبية دوراً في ظهور الأحاديث الموضوعة سواء كانت عصبية للمكان الذي يسكنه الوضاعون أو للجنس الذي ينتمون إليه أو للإمام الذي

= سليمان. وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي: من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه. وحمل كثير من أهل العلم كلام الإمام أحمد على أن ما صح في التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح، وقد ثبتت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي. (السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ١٨٤).

(١) السيوطي: تدريب الراوي/ ١٩٠.

(٢) ابن عدي: الكامل ١/ ٤٦ أ.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٦ أ وابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/ ٥ أ والخطيب: تاريخ بغداد ٢/ ٩٨ لكنه يذكر «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث».

(٤) مسلم: مقدمة الصحيح ١/ ١٨.

(٥) العراقي: فتح الغيث/ ١٣٠.

يتبعون مذهبه الفقهي فأما العصبية للمدن فقد ظهرت بعد استقرار العرب في المدن المفتوحة واختلاط قبائلهم ببعضها من جهة وبالأعاجم من جهة أخرى حيث حدث تداخل وتصاهر بين الأجناس العديدة التي ضمتها المدينة الإسلامية وقد ضعف نتيجة ذلك الشعور بالقبيلة تدريجياً وظهر بجانبه التعصب للمدينة والانتساب إليها مع القبيلة وحل الفخر بالمدينة مكان الفخر بالقبيلة وقد أدت العصبية والمنافسة بين المدن إلى وضع أحاديث كثيرة في فضائل بعض المدن وفي ذم مدن أخرى حتى لا تكاد تخلو مدينة من المدن الإسلامية من أحاديث وضعت لها أو عليها. وقد وضع الكديمي حديثاً في فضل البصرة «اني لأعرف أرضاً يقال لها البصرة أقومها قبلة وأكثرها مساجد ومؤذنين، يدفع عنها البلاء ما لا يدفع عن سائر البلاد»[1].

ووضع محمد بن معبد الرحمن بن البيلماني حديث «يأتي على الناس زمان يكون أفضل الرباط رباط جدة»[2] ووضع ميسرة بن عبد ربه نحو أربعين حديثاً في فضائل قزوين[3]. ووضع أحمد بن كنانة الشامي حديث «إذا ذهب الإيمان من الأرض وجد ببطن الأردن»[4] ووضع أبو عصمة حديثاً طويلاً في فضائل مدن خراسان واحدة واحدة[5] أما الأحاديث التي وضعت في ذم بعض المدن من قبل المدن المنافسة لها فهي كثيرة جداً أيضاً ومن ذلك ما وضعه عمار بن زربي في ذم البصرة وأنه سيكون بها خسف ومسخ[6] وما وضعه أبان بن أبي عياش «الجفاء والبغي في الشام»[7] ومن الأحاديث ما وضع في مدح مدن مجتمعة أو ذم مدن مجتمعة، ولعل ذلك يلقي في بعض الأحيان ضوءاً على العلاقات بين المدن

---

(١) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٥٨.
(٢) المصدر السابق ٢/٤٦.
(٣) ابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٥ أ.
(٤) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٥٧.
(٥) المصدر السابق ٢/٤٧ ــ ٤٨.
(٦) المصدر السابق أيضاً ٢/٥٠.
(٧) المصدر السابق ٢/٥٨.

مثل حديث (بابان مفتوحان في الدنيا للجنة عبادان وقزوين»[1]، فلعله دليل على حسن العلاقة بين سكان المدينتين، وفي كتب الجغرافية والبلدان ككتاب الأعلاق النفيسة لابن رسته والبلدان لابن الفقيه الهمذاني وغيرهما نماذج كثيرة للأحاديث الموضوعة في فضائل المدن.

وأما العصبية للجنس فتظهر في بعض الأحاديث الموضوعة مثل «دعوني من السودان إنما الأسود لبطنه وفرجه» وقد وضعه يحي بن أبي سليمان المديني[2]. وحديث «الزنجي إذا شبع زنى، وإذا جاع سرق، وإن فيهم لسماحة ونجدة» وقد وضعه عنبسة البصري[3] ولعل وضع الأحاديث في ذم الزنج يعكس كراهية أهل البصرة لهم.

ومن مظاهر العصبية للجنس وضع حديث «أبغض الكلام إلى الله تعالى بالفارسية وكلام الشيطان الخوزية وكلام أهل النار البخارية، وكلام أهل الجنة العربية» وقد وضعه اسماعيل بن زيادة بن غالب القطان[4].

وقد لعبت العصبية لأئمة المذاهب دوراً في إنماء الأحاديث الموضوعة، ويظهر ذلك في أحاديث كثيرة منها «سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت، ويكنى أبا حنيفة ليحيين دين الله وسنتي على يديه»[5]. وقيل لمأمون ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان فقال حدثنا أحمد وذكر إسناد حديث «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن أدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي»[6].

---

(١) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٥٩.

(٢)، (٣) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٣١.

(٤) السيوطي: اللاليء المصنوعة ١/١١.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٢/٢٨٩ وابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٣٠.

(٦) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٣٠ والخطيب: تاريخ بغداد ٥/٣٠٩ لكنه ينقل عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري أن المتهم بوضعه هو محمد البورقي.

ومن ذلك أيضاً ما وضعه أسحق بن محمشاد أحد الكرامية في مدح إمامه «يجيء في آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام يحي السنة والجماعة، هجرته من خراسان إلى بيت المقدس كهجرتي من مكة إلى المدينة»[1].

وهكذا لعبت العصبية للمدن والجنس والأئمة دوراً في حركة الوضع في الحديث.

الوضع لأغراض خاصة:

وكان من عوامل الوضع أيضاً الأغراض الخاصة لبعض قليلي الورع من الناس كأن يضعوا أحاديث تقربهم من الحكام والأكابر مثل غياث بن ابراهيم الذي دخل على المهدي فوجد عنده حماماً فوضع حديث «لا سبق إلا في نصل أو حافر أوجناح» فأمر له المهدي بجائزة فلما خرج ذكر المهدي كذبه وأمر بذبح الحمام![2] وكان الأولى أن يعاقب هذا الكذاب بدل أن يصله بجائزة.

ومن ذلك أيضاً أن هارون الرشيد لما قدم إلى المدينة المنورة أعظم أن يرتقي منبر النبي ﷺ وعليه قباء ومنطقة، فتطوع القاضي أبو البختري بذكر حديث فيه أن النبي ﷺ كان يلبسهما. وقد كان يحي بن معين ــ أحد أئمة المحدثين ــ حاضراً فكذبه على رؤوس الأشهاد[3].

ومثل سعد بن طريف الاسكافي الذي ضرب المعلم ابنه فوضع حديث «معلموا صبيانكم شراركم..»[4] وكان البعض يتكسب بالحديث وروايته مثل أبي داؤد الأعمى الذي كان سائلاً يتكفف الناس ويحدث عن البراء وزيد بن

---

(١) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٣٠.

(٢) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ١/٢٣ ــ ب، وابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٥ ب.

(٣) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ١/٢٣ أ ــ ب، وابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٥ ب.

(٤) السيوطي: اللآلىء المصنوعة ١/٢٦٣ والخطيب: تاريخ بغداد ١٣/٤٥٣.

أرقم ولم يسمع منهما[1] ولذلك حذر شعبة من الرواية عن الفقراء بقوله «لأتأخذوا الحديث عن هؤلاء الفقراء فإنهم يكذبون لكم» وكان شعبة آنذاك أفقر الناس[2]. ولعل الأحاديث في فضل الأرز والعدس والباذنجان والهريسة هي من وضع باعة هذه الأطعمة يتكسبون بها[3].

ومنهم من كان يضع الحديث لإظهار العلم والبراعة في إجابة من يسأله[4] كما أن بعضهم كان يتذوق حلاوة الكذب قال الأصمعي لأعرابي: «ما حملك على الكذب» فأجابه: لو ذقت حلاوته ما نسيته[5] وقد أدرك العلماء فتنة الحديث لضعاف الإيمان فقال الثوري «فتنة الحديث أشد من فتنة الذهب والفضة. . .»[6].

□ □ □

(١) مسلم: مقدمة الصحيح ١/٢١.

(٢) ابن عدي: الكامل ١/٥٠ ب.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي/١٩٠.

(٤) مثل ابراهيم بن أبي يحي سئل عن رجل أعطى الغزل إلى الحائك فنسج له وفضل منه خيوط فتنازع صاحب الثوب والنساج في أخذها فقال ابراهيم حدثني ابن جريج عن عطاء قال إن كان صاحب الثوب أعطاه للأردهالج فالخيوط له وإلا فهو للحائك (أنظر ابن حبان المجروحين من المحدثين ١/٢٣ ب وابن الجوزي: الأحاديث الموضوعة ١/٥ ب).

(٥)، (٦) ابن عدي: الكامل ١/٤٦ أ ـ ب.

جُهُود العُلماء في مُقاوَمَة الوَضع

تظافرت العوامل العديدة التي ذكرتها في إنماء كمية الأحاديث الموضوعة وهددت السنة بالتشويه والتحريف لولا الجهود الجبارة التي بذلها العلماء في تنقية السنة. وتمييز الصحيح من السقيم، فقاموا بمجهود رائع تمثل في التأكيد على الاسناد، والرحلة في طلب العلم، وتدوين الحديث، ووضع علوم الحديث المختلفة، وسيتناول هذا البحث ظهور الاسناد وأهميته وما يتصل بمعرفة رجال السند وهو أحد علوم الحديث المهمة، ويطلق عليه «علم الرجال». ثم يتناول رحلة العلماء في طلب العلم وجهودهم في تدوين الحديث.

الاسناد وظهور علم الرجال

«معرفة الرجال نصف العلم»

علي بن المديني

يراد بالاسناد الطريق الموصل إلى المتن، فالحديث إنما يروى عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث وتنتهي إلى النبي ﷺ، ولا فرق بين الاسناد والسند عند الجمهور، وعند غيرهم أن الاسناد رفع الحديث إلى قائله وكأنه من أسند في الجبل إذا صعد فيه وعلا على سفحه، والسند للأخبار عن طريق المتن الذي من معانيه ما صلب من الأرض وارتفع منها[1].

---

(١) أنظر لسان العرب مادة «سند». وابن ناصر الدين: تدريس الحديث/٧١. والسخاوي: فتح المغيث ١/١١.

وقد بدأ الاهتمام بالاسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة، وذلك في أعقاب الفتن التي بدأت منذ خلافة عثمان (رض) وأدت إلى التمزق والانفلاق الضخم في كيان المجتمع الإسلامي وظهور الأهواء السياسية المتعارضة والآراء المتعصبة المتدافعة مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها قال محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) «لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وبنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١]. وهكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الاسناد لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة حيث عبر ابن سيرين عن المنشقين بإسم «أهل البدع» وقد رأى شاخت أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان بل فتنة مقتل الوليد بن يزيد (ت ١٢٦هـ) معتمداً على التوافق في استعمال كلمة «الفتنة» بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري حيث قال في حوادث سنة ١٢٦هـ «اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة» وقد جرّ هذا الافتراض شاخت إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعاً عليه لأنه توفي سنة ١١٠هـ أي قبل الفتنة[٢].

على أنه لا يمكن أن ننفي نسبة قول ابن سيرين إليه فقد أوردته المصادر المعتمدة، ولم يقل بوضعه أحد من النقاد بل قد روي عن ابن سيرين نفسه ما يؤكد ذلك حيث قال: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خفّ لها منهم مائة»[٣]، وهناك أدلة تؤيد أن السؤال عن الاسناد بدأ في فترة مبكرة في أعقاب الفتنة الأولى التي بدأت زمن عثمان وقد روى الإمام أحمد بإسناده إلى ابراهيم النخعي أنه قال: إنما سئل عن الاسناد أيام المختار وسبب

---

(١) مسلم: الصحيح ١/١٥، وابن عدي: الكامل ١/٣٩أ، وابن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٢٧ب ـ ٢٨ب والرامهرمزي: المحدث الفاصل ١/١٢، والخطيب الكفاية/١٢٢.

(٢) Chacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, P. 36-37.

(٣) الذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال ٣٨٩.

هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام[1] ولكن هذا لا يعني أن سائر الأحاديث كانت تروى بأسانيد تامة، فالصحابة لم يلتزموا ذكر إسناد الحديث عندما لا يكون الصحابي قد سمع الحديث من النبي ﷺ مباشرة بل من صحابي آخر وقد صرح بذلك قول البراء «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا ونحن لا نكذب»[2] فهم إذا لم يكونوا يميزون بين ما نقلوه عن النبي مباشرة وما نقلوه عنه بواسطة من سمعه منه من الصحابة لعدم إسنادهم للحديث وقد علل البراء ذلك بعدم وقوع الكذب على النبي ﷺ من قبل أصحابه فكان الصحابي يستمع الحديث من صحابي آخر فكأنه سمعه بأذنيه من النبي ﷺ. ومع وثوق الناس بالصحابة فقد كانوا يسألونهم أحياناً عن إسناد أحاديثهم، ولكن السؤال عن الاسناد في البدء لم يكن مستساغاً بل قد يكون مدعاة لغضب الصحابي «وكان أنس بن مالك إذا سئل عن حديث أسمعه من رسول الله ﷺ يغضب ويقول ما كان بعضنا يكذب على بعض»[3]، وقد ازداد السؤال عن الاسناد في جيل التابعين فسئل الحسن البصري (ت ١١٠هـ) عن إسناد مراسيله «قال رجل للحسن إنك تحدثنا فتقول قال رسول الله ﷺ ولو كنت تسند إلى من حدثك؟ فقال له أنا والله ما كَذَبنا ولا كُذِبنا، ولقد غزوت غزوة إلى خراسان ومعنا ثلثمائة من أصحاب محمد»[4]، فالحسن البصري اعتذر عن عدم إسناده لحديثه بأنه تلقى ذلك عن الصحابة الكثيرين الذين لقيهم وهم أهل صدق وورع وما داموا جميعاً لا يكذبون فإن عدم ذكرهم لا يقلل من أهمية الرواية.

---

(١) شرح علل الترمذي ٨٢ ــ ٨٣ ط. د. عتر.

(٢) ابن عدي: الكامل ١/٥٠ب. وقول البراء هذا من طريق الأعمش عن أبي اسحق السبيعي عن البراء، والسبيعي مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر وقد عنعن، وكذلك الأعمش فإنه مدلس. وله شاهد من حديث أنس رواه ابن عدي في الكامل ١/٢٤٨ (ط. صبحي البدري) وفي إسناده أحمد بن الحارث بن مسكين أنكر عليه الطحاوي روايته عن أبيه، وهذه الرواية مما رواه عن أبيه.

(٣) ابن الصلاح: مقدمة/٣٨ والعراقي: فتح المغيث ١/١٢٥.

(٤) ابن عدي. الكامل ١/٥١ب.

ويرى يحيى بن سعيد القطان أن أول من فتش عن الاسناد هو عامر الشعبي (١٧ ــ ١٠٣هـ) سيد التابعين فقد «قرأ الربيع بن خثيم عليه حديثاً قال الشعبي فقلت من حدثك؟ قال عمرو بن ميمون وقلت له من حدثك؟ فقال أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الاسناد»[١].

وهكذا كان التفتيش عن الاسناد في زمن كبار التابعين، ونلمح استجابة أكثر في ذكر الاسناد عندما يسأل المحدث عنه، ولكن التأكيد على الاسناد والإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصحابة وكبار التابعين بسبب شيوع الوضع واتساع نطاقه على مر الزمن فأصبح الاسناد ضرورة لا مناص للمحدث من ذكره إذا أراد لرواياته القبول حتى أن الزهري أحد صغار التابعين (ت ١٢٤هـ) اعتبر إغفال الاسناد جرأة على الله تعالى «حدث عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحق بن أبي فروة وعنده الزهري. قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري، قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما جرأك على الله لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة»[٢].

وبسبب تأكيد الزهري على الاسناد والتزامه به قال مالك «أن أول من أسند الحديث الزهري»[٣] ولعله قصد بذلك في بلاد الشام فقد «ذكر الوليد بن مسلم أن الزهري قال: يا أهل الشام ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم؟ وتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ»[٤].

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ١٢/١. وقد توفي الربيع بن خُثيم في ولاية عبيد الله بن زياد على الكوفة (ابن سعد ج ٦ ص ١٩٣).
(٢) الحاكم: معرفة علوم الحديث/٦.
(٣) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة/٢٠.
(٤) السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي/٣٩٣ ينقل ذلك عن ابن عساكر دون الاشارة إلى موضع وردود النص.

وتوجيه الكلام إلى أهل الشام يوحي بأن التزام الاسناد في مراكز العلم الأخرى كان أكثر بحيث بدا أهل الشام متساهلين في ذلك فنبههم الزهري إلى تقصيرهم فأصبحوا يسندون أحاديثهم، ولا يعني هذا أن الاسناد لم يكن موجوداً قبل الزهري، فقد كان بدء السؤال عن الاسناد في عهد الصحابة ثم عند كبار التابعين. لكنه في جيل الزهري أصبح الالتزام بالاسناد قوياً، لذلك فإن تفسير شاخت للفتنة التي وردت في قول ابن سيرين بأنها الفتنة في زمن الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ تخمين ترفضه الأدلة. وقد رفض روبسون هذا التفسير للفتنة وذهب إلى أن المقصود فتنة ابن الزبير (في حدود سنة ٧٢هـ) عندما أعلن نفسه خليفة، ويستند روبسون على إطلاق مالك كلمة «الفتنة» على حركة ابن الزبير (الموطأ: كتاب الحج ٩٩). وهذا التفسير ــ في رأيه ــ يتفق مع عُمُر ابن سيرين الذي كانت ولادته سنة ٣٣هـ مما يجعله ــ عند حدوث فتنة ابن الزبير ــ بعمر يمكنه من الكلام بإدراك وإطلاع عما حدث في هذه الفترة، ويرى روبسون أن ما توصل إليه في تفسير الفتنة يؤيد نظرية هوروفتس التي تقول بأن الاسناد أدخل في أدب الحديث في الثلث الأخير من القرن الأول[1].

ورغم أن ما ذهب إليه روبسون في تفسير الفتنة معقول أكثر من رأي شاخت فقد قدم روبسون ظهور الاسناد نصف قرن عما حدده شاخت إلا أن ما استند إليه روبسون من أدلة لا يمكن أن يعتبر قاطعاً، فالتوافق في استعمال الفتنة في كلام ابن سيرين ومالك لا يمكن أن يتخذ دليلاً لأن كلمة الفتنة أطلقت على كثير من الانشقاقات والحروب الداخلية بين المسلمين، كذلك فإن تقدير عمر ابن سيرين للإفادة منه في تفسير كلامه لا يمكن الاعتماد عليه فابن سيرين قد يتكلم عن أحداث بعيدة عن عصره معتمداً على دراسته لتأريخ الحديث الذي عني به كثيراً.

---

(١) — Robson, The Isnad in Muslim Tradition, p. 21-22.

وهو مقال نشرته له مجلة:

— Glasgow Univ. Or. Soc. Trans. 15 (1953-54), pp. 15-26.

وأما رأي هوروفتس الذي لخصه روبسون فهو يتفق مع رأي كايتاني الذي يعتقد أن الاسناد لم يكن موجوداً قبل سنة ٧٥هـ[١] وقد تابعهما في ذلك سزكين عندما قرر أن الاسناد بدأ بالزهري[٢]، إلا أن روبسون يعود فينقل في موضع آخر رأي هوروفتس أيضاً في أن الاسناد بدأ قبل الزهري، وأنه لا يوافق كايتاني وشبرنجر في القول بأن أسانيد عروة بن الزبير (ت ٩٣هـ) مختلقة ألصقها به المصنفون المتأخرون ويبدو هوروفتس متحفظاً فيقول بأن معرفة عروة للاسناد لا تزال موضع نزاع وجدل[٣].

على أن هوروفتس يقرر في موضع آخر بأن الاسناد في الفترة التي سبقت الزهري كان عادة لكنه لم يكن ضربة لازب[٤].

إن التزام الزهري بالاسناد وإشتهاره بذلك هو الذي أدى إلى توهم أن الاسناد وجد لأول وهلة عند الزهري أو في جيله. وعلى أية حال فإن الالتزام بالاسناد أصبح الطابع العام الذي سلكه المحدثون في جيل الزهري حتى أن بعض من كان يحدث دون إسناد أصبح يلتزم بذكره، فهذا قتادة (ت ١١٨هـ) كان يحدث بالبصرة دون إسناد اختصاراً للوقت وتسهيلاً على الطالب، وكان يلقى أسئلة من تلاميذه عن إسناد أحاديثه وكأنها اعتراض على طريقه، فكان شعبة بن الحجاج يوقفه ليسأله عن الاسناد وكذلك كان يفعل معمر بن راشد وآخرون من الأحداث ممن كانوا يحضرون مجلسه وكان الشيوخ يعترضون عليهم وينهونهم عن سؤاله عن الاسناد، ولعل ذلك بسبب طول استماع الشيوخ إليه وقدم عهدهم به فعرفوا أسانيد حديثه فإذا أعاد الأحاديث لم يسندها فيطالبه

---

(١) عن: — Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, p. 37.

وأنظر:

— Robson The Isnad in Muslim Tradition, p. 18.

(٢) — Fuad Sezgin, Buharinin Kaymaklari, p. 20.

(٣) — Robson, The Isnad in Muslim Tradition, p. 19.

(٤) هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها/٢٣.

الأحداث بها وينكر الشيوخ عليهم إضاعة الوقت. ولم يكن قتادة يجهل الأسانيد فقد فاز شعبة منه بذكرها إذ تبين لقتادة أنه جدير بذلك فأخذ يسند له، ولكن قتادة لم يعدل عن طريقته في التحديث دون إسناد حتى قدم إلى البصرة حماد بن أبي سليمان وهو كوفي كان يلتزم ذكر الاسناد، فحدث بالاسناد فعندئذ أخذ قتادة بذكر أسانيد حديثه[1]، وذلك دليل أيضاً على معرفة قتادة بالأسانيد عندما كان لا يذكرها وأن عدم ذكره لها كان اختصاراً للوقت.

وهكذا طغى الاسناد في أوائل القرن الثاني الهجري والتزم به المحدثون، ويعكس لنا أهمية الاسناد في هذه الفترة ما قاله نقاد الحديث وأئمته مثل محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) الذي رأى أن «الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء»[2]، واعتباره الاسناد من الدين لأن الاسناد وسيلة لتمييز الأحاديث ومعرفة الصحيح من الموضوع مما يترتب عليه أحكام وتعاليم الدين وهو ما عناه ابن سيرين بقوله الآخر «أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[3] وقوله أيضاً «بيننا وبين القوم القوائم يعني الاسناد»[4]. ويتردد هذا المعنى بوضوح أيضاً عند المعاصرين لابن سيرين، فقد أكدوا بأقوالهم على أهمية الاسناد كما التزموا به في منهجهم في التحديث، فكان الأعمش ربما حدث بالحديث ثم يقول «بقي رأس المال حدثني فلان قال ثنا فلان عن فلان»[5]. لقد اعتبر الأعمش الاسناد جزءاً مهمًا من الحديث إذ لا يمكن قبول المتن دون إسناد ومن ثم فقد عقب على المتن بذكر إسناده. وقد أصبح قبول الحديث

---

(١) ابن سعد: الطبقات ٧/ ٢٣٠ ـ ٢٣١. وابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة/١٦٦.

(٢) مسلم: الصحيح ١/ ١٥ وابن حبان: المجروحين من المحدثين ١/ ٩أ والرامهرمزي: المحدث الفاصل ١/ ١٢ وفي تاريخ بغداد للخطيب ٦/ ١٦٦ نسب هذا القول لعبدالله بن المبارك، وأوضح عبدان ـ روايه عنه ـ أنه قاله عند ذكر الزنادقة وما يضعون من الأحاديث.

(٣) مسلم: الصحيح ١/ ١٤ (المقدمة).

(٤) المصدر السابق ١/ ١٥ (المقدمة).

(٥) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ١/ ٩ب.

منوطاً بذكر الأسناد قال شعبة (ت ١٦٠هـ): «كل حديث ليس فيه أنا وثنا فهو خل وبقل»[١]. أي أنه كالطعام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع. وفي هذا المعنى قال شعبة أيضاً: «كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام»[٢].

فكما أن ذلك الرجل لا يستطيع توجيه بعيره فكذلك لا يستطيع المحدث ضبط الحديث وتمييزه ومعرفته دون إسناد، فالأسناد هو الوسيلة إلى نقد الحديث ومعرفته ولذلك قال سفيان الثوري «الأسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[٣].

ولذلك فإن الحديث الذي لا إسناد له يعتبر مرفوضاً قال بهز بن أسد: «لا تأخذوا الحديث عمن لا يقول ثنا»[٤].

فلا غرابة إذا ما أصبح السؤال عن الأسناد أمراً شائعاً لا يقتصر على أرباب العلم بل يهتم به غيرهم أيضاً، فهذا أعرابي قدم على سفيان بن عيينة يسأله ما تقول في إمرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فأجابه سفيان: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت. فقال الأعرابي: هل من قدوة؟ قال: نعم عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف. قال الأعرابي: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: «لقد استسمنت القدوة وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد»[٥]. وهكذا لم يكتف الأعرابي حتى سأل عن سند الرواية كاملاً، ولم يجد ابن عيينة في سؤاله بأساً، بل أجابه عما سأله عنه. ومن طريف ما يذكر مما له دلالة على أهمية الأسناد أن المأمون وجه إلى محمد بن عبد الله الأنصاري خمسين ألف درهم وأمره أن يقسمها بين الفقهاء بالبصرة فكان هلال بن مسلم يتكلم عن أصحابه

---

(١) الخطيب: الكفاية/٢٨٣.

(٢) و(٣) و(٤) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ١/٩ب.

(٥) الخطيب: الكفاية ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

والأنصاري عن أصحابه فاختلفا بينهما فيمن يستحق المال فسأل الأنصاري هلالاً كيف يتشهد؟ فتشهد هلال على حديث ابن مسعود. فقال له الأنصاري: من حدثك به؟ ومن أين ثبت عندك؟ فسكت هلال ولم يجبه. فقال الأنصاري: تصلي في كل يوم وليلة خمس صلوات، وتردد فيها هذا الكلام وأنت لا تدري من رواه عن نبيك ﷺ قد باعد الله بينك وبين الفقه، فقسمها الأنصاري في أصحابه[1].

لقد كان ذكر الاسناد مبعثاً للطمأنينة والارتياح، وعبارة بهز بن أسد التالية تنطق بذلك فقد كان يقول إذا ذكر له الاسناد الصحيح «هذه شهادات الرجال العدول المرضيين بعضهم على بعض»[2].

أن الراوي يجد في ذكر الأسناد مشاركة في تحمل مسؤولية نقل الحديث إذ لا يستقل وحده بحمل تبعته بل يشاركه شيوخه وشيوخ شيوخه ثم التابعون والصحابة، ولا تعدو تبعته النقل الأمين لما سمعه عن شيخ ثقة ثبت، وكذلك يطمئن السامعون إلى قبول الحديث والعمل به وهم يجدون أمامهم سلسلة من الرواة المرضيين كلهم يشهد أنه سمعه عمن قبله حتى يصل الأسناد إلى الصحابي فالرسول ﷺ[3].

وقد عبر بعض الشعراء من أهل الحديث أو محبيهم عن ارتياحهم ونشوتهم بذكر الأسناد فقال أحدهم:

يا لذة العيش لما قلت حدثنا ... عوف وبشر عن الشعبي والحسن[4]

وقال الحطيم يمتدح سفيان بن عيينة:

يضم عمراً إلى الزهري يسنده ... وبعد عمرو إلى الزهري صفوانا

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ١٢/١ ــ ١٣ والخطيب: تاريخ بغداد ٤٠٩/٥. والذهبي: سير أعلام النبلاء ٥٣٦/٩، وقد بيّن الذهبي أن راويها المنقري: واهٍ.

(٢) ابن عدي: الكامل ٤٧/١ب.

(٣) ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي ٢٥٨ ــ ٢٥٩.

(٤) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ١٨/٢ب.

وعبـدة وعبيـد الله ضمهمـا وابن السبيعي أيضاً وابن جدعـانا
فعنهم عن رسـول الله يـوسعنـا علمـاً وحكماً وتـأويـلاً وتبيـانـاً[٢]

وقال الأصمعي يرثي سفيان بن عيينة أيضاً:

من للحديث عن الزهـري يسنده ولـلأحاديث عن عمـرو بن دينـار
ما قام من بعـده من قال حـدثنا الزهريُّ في أهل بدو أو بأحضار[٢]

ونتيجة التأكيد على الاسناد وما حظي به من اهتمام كبير فقد التزمت به كتب الحديث التي دونت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري والتي أطلق عليها إسم «المسانيد» وهو إسم واضح العلاقة بفكرة الاسناد، وقد وصل إلينا بعض هذه المسانيد مثل مسند معمـر بن راشد (ت ١٥٢هـ) ومسنـد الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، وقد كونت هذه المسانيد مادة أساسية اعتمدتها الكتب الستة التي ظهرت خلال القرن الثالث الهجري[٣] والتي نجد فيها التزاماً دقيقاً بذكر الأسانيد التامة مما يلقي ضوءاً على الموارد التي استقت منها والتي ظهرت كما أسلفت خلال القرن الثاني الهجري.

إن الاختلاف في التحديد الزمني لبدء استعمال الأسانيد يبدو أقل أهمية حين يتقرر أن الأسانيد التي يرى البعض ظهورها في التحديدات الزمنية المتفاوتة كانت معروفة عند حفاظ الحديث من الصحابة والتابعين لكن الالتزام بذكرها قبل كل حديث لم يحدث إلا عقب ظهور الوضع في الحديث والحاجة إلى التحقق من صحة الأحاديث، وهذا يعني خطأ ما ذهب إليه كايتاني وشاخت من أن القسم الأعظم من الأسانيد اختلقه المحدثون في فترة متأخرة يحددها كايتاني بنهاية القرن الثاني ويحتمل أن تكون ــ في رأيه ــ في القرن الثالث[٤]. ويرى

---

(١) المصدر السابق ٢/١٨أ.
(٢) المصدر السابق أيضاً ٢/١٨ب.
(٣) أنظر: — Sezgiu, Buharinin KayniKlari. p. 48.
(٤) عن — Robson, The Isnad in Muslim Tradition, p. 18.

شاخت أيضاً أن الأسانيد المتصلة متأخرة[1] وضعها أصحاب المذاهب الفقهية رغبة في إرجاع آرائهم إلى الصحابة، ومن ثم فإن تحسن الأسانيد استمر حتى عصر الكتابة حيث ظهرت الأسانيد بصورتها الكاملة، وقد استشهد شاخت بأسانيد وردت مرسلة أو منقطعة في موطأ مالك أو في كتاب الرسالة للشافعي ثم وردت في الكتب الستة المتأخرة عن مالك متصلة مسندة مما يدل ــ في رأي شاخت ــ على أن الأقسام العليا من الأسانيد (أسماء التابعين فالصحابة) مختلقة وضعت فيما بعد من قبل أصحاب المذاهب[2].

لقد أغفل شاخت أن احتجاج مالك بالمرسل هو سبب عدم عنايته بوصل أحاديث الموطأ[3]، ولذلك فإن طريقته في استعمال الاسناد لبست طابعاً عاماً لعصره إذ وردت الأسانيد المتصلة في كتب المسانيد المصنفة في القرن الثاني الهجري وبعضها صنف قبل الموطأ مثل مسند معمر بن راشد.

إن ورود الأحاديث مرة مرسلة وأخرى متصلة لا يقطع بوضعها أو بإكمال أسانيدها في فترة متأخرة فقد يروي العالم الحديث الواحد مرة بإسناد متصل وأخرى بإرسال أو انقطاع للاختصار أو بسبب النسيان، على أن هذا لا يعني عدم وقوع الخطأ في الأسانيد بزيادة رجل فيها أو تبديل إسم بآخر بل ووضع أسانيد كاملة لأحاديث موضوعة مما بينته كتب مصطلح الحديث[4]، ولكن إطلاق القول باختلاق الأسانيد المتصلة مجازفة كبيرة لا تقل عما في إتهام المذاهب

---

(١) يذهب روبسون إلى أن إعطاء سند متصل لم يصبح تقليداً ملزماً إلا في النصف الأخير من القرن الثاني الهجري أنظر:

— The Encyclopedia of Islam Vol. III, p. 23. 1965.

(٢) — Schacht, The Origins of Muhhamadan Jurisprudence, p. 163, 165, 166. 167, 169, 175.

(٣) أنظر عن احتجاج مالك بالمرسل ابن كثير: الباعث الحثيث، ص ٤٨.

(٤) الخطيب: الكفاية ٤٠٩، وابن كثير: الباعث الحثيث ١٧٦، وابن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٢٥ب.

الفقهية بوضع هذه الأسانيد المتصلة من مجازفة، فقد اعتمد الشافعي على مراسيل سعيد بن المسيب واعتمد أبو حنيفة على مراسيل شيوخه ولم يقوما بوصل هذه المراسيل ولا فكر أتباعهما بوصلها فبقيت في كتبهم على حالها من الإرسال[1]. إن اختلاق الأسانيد قام به الوضاعون الذين دفعتهم أغراض عديدة إلى الوضع سبق تفصيلها، ولا يمكن إتهام أصحاب المذاهب بذلك، وهم الأمناء على الشريعة، والحافظون للأحاديث من أن يدخلها الكذب على رسول الله ﷺ، وما عرفنا صحيح الحديث من ضعيفه ولا صدقه من كذبه ولا تعديل الرواة أو جرحهم إلا من طريق هؤلاء الأعلام فكيف يسوغ لدى الباحث المنصف والمؤرخ الناقد أن يتهم هؤلاء الأئمة الأخيار.

وقد ذهب فؤاد سزكين إلى القول بأن الإسناد بدأ يفقد مكانته منذ أن ألّف البخاري صحيحه فأكثر فيه التعاليق والفقرات اللغوية والتاريخية دون إسناد[2]، ولكن هذه التعليقات التي أوردها البخاري دون إسناد ليست من «الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» وهو العنوان الذي ربما اختاره البخاري لكتابه ليكون أول تنبيه على عدم اعتبار التعليقات منه حتى لو صحت أسانيدها من طرق أخرى غير طريق البخاري. أن الأحاديث المسندة الموصولة التي أوردها البخاري هي التي تكون «الجامع المسند الصحيح» الذي يتمثل فيه منهج البخاري وتنطبق عليه شروطه المعرفة، وفيها تظهر الأسانيد بأكمل صورها وأعلى طرقها وأدقها، فلا يصح القول بأن الاسناد «بدأ من البخاري يفقد مكانته» خاصة وأن من صنف في الحديث بعد البخاري ــ وخاصة بقية أصحاب الكتب الستة ــ اهتموا بالاسناد المتصل أيضاً.

---

(١) يقول روبسون أن بعض المستشرقين فطنوا إلى أن ما يروى عن كبار الصحابة من الحديث أقل بكثير مما يروى عن صغارهم وقد رأى أن ذلك يحمل على الاعتقاد بصحة ما نقله المحدثون أكثر مما نتصور ــ أي مما يتصوره المستشرقون ــ إذ لو اختلق المحدثون الأسانيد لكان بإمكانهم جعلها تعود إلى كبار الصحابة.

عن: — Robson, The Isnad in Muslim Tradition, p. 26.

(٢) سزكين: تاريخ التراث العربي ١/٢٤٩.

لقد أثر منهج المحدثين في التزام الاسناد في نطاق الحديث على المؤرخين وأهل الأدب حيث أصبحت الأسانيد تتقدم الروايات التأريخية والأدبية، وهكذا امتد استعمال الأسانيد إلى كتب السيرة الأولى كسيرة ابن إسحق ومغازي الواقدي والطبقات الكبرى لابن سعد وكتب التأريخ مثل تأريخ خليفة بن خياط وتأريخ الأمم والملوك للطبري وكتب الأدب ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. . . ولكن استعمال الأسانيد في كتب التأريخ والأدب لم يكن بالدقة التي استعمل بها في كتب الحديث لما للحديث من أهمية خاصة حيث تترتب عليه الأحكام الشرعية ذات المساس الكبير بمصالح الناس مما يجعل التدقيق فيها أمراً ضرورياً. إن دراسة علوم الحديث تؤكد أن الاسناد هو المحور الذي تدور حوله كثير من قواعد نقد الحديث، حيث انصب النقد والملاحظات على الرجال الذين رووا الحديث وتناقلوه خلفاً عن سلف[1]. ومن هنا اهتم العلماء بالتعريف بهؤلاء الرجال فشخصوهم بضبط أسمائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم لآبائهم وأمهاتهم، وذكر بعض شيوخهم وطلابهم وتسجيل رحلاتهم في البلدان ولقائهم مع علمائها، وبيان أحوالهم وأخلاقهم مما له أهمية في توثيقهم وتضعيفهم، وبإطلاق حكم صريح عليهم وذلك باستعمال عبارات الجرح والتعديل، وذكر نماذج من مروياتهم مما يدل على مكانتهم في العلم وطبقتهم بين العلماء، وضبط سني وفياتهم. . . وقد تجمعت هذه الملاحظات المنوعة في علم خاص بالرجال فألفت فيه كتب تفنن المصنفون في تنويعها وترتيبها. وسيعرض الفصل التالي لدراسة هذه المصنفات وبيان قيمة ما تحتويه من معلومات وفائدة ما فيها من تنظيم.

□ □ □

(١) وهذا لا يعني إغفالهم نقد المتن حيث وضعوا القواعد لذلك أيضاً (أنظر السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٢٠٥).

المصنّفات في علم الرجال حتى نهاية القرن الخامس (دراسة وتحليل)

يقتصر هذا البحث على الكتب الأولى في علم الرجال، فقد اعتمدت المصنفات المتأخرة عليها في المادة والتنظيم.

وقد اتبع المصنفون الأوائل في علم الرجال أساليب متعددة في تأليفهم مما أدى إلى تنوع مصنفاتهم، فمنها ما اقتصر على التعريف بالصحابة وهي كتب معرفة الصحابة، ومنها ما شمل الصحابة والتابعين والأتباع ومن تلاهم وهي كتب الطبقات، ومنها ما اهتم ببيان درجة توثيق الرجال أو تضعيفهم وهي كتب الجرح والتعديل التي تنوعت أيضاً، فمنها ما اقتصر على ذكر الثقات فقط ومنها ما اقتصر على ذكر الضعفاء فقط، في حين جمع صنف ثالث منها بين الثقات والضعفاء، وبعد قرن من الزمن ظهرت مصنفات في رجال الحديث المذكورين في أحد مجاميع الحديث، وركز المصنفون الأوائل على موطأ مالك ورجال صحيح البخاري ورجال صحيح مسلم، كما ظهرت في حدود ذلك أيضاً مصنفات جمعت بين رجال صحيحي البخاري ومسلم[1].

وقد كان الشمول هو طابع المصنفات الأولى في علم الرجال، ثم أخذ

---

(١) لم تظهر المصنفات التي تجمع رجال الكتب الستة أو السنن الأربعة إلا في فترة متأخرة عندما صنف المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ) كتابه المشهور «الكمال في معرفة الرجال»، وقد اعتنى المتأخرون بتهذيبه ومن ذلك «تهذيب الكمال» للمزي، ثم «تهذيب التهذيب» للعسقلاني.

بعض المصنفين يقتصر على رجال الحديث في بلدة معينة، والغالب أن المصنف يهتم بعلماء الحديث في بلدته فظهرت تواريخ الرجال المحلية منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وتوسعت على مر الزمن.

ولكثرة عدد رواة الحديث واحتمال حدوث التباس بسبب تشابه الأسماء أو الكنى أو النسبة، ظهرت كتب لضبط الأسماء وتمييز المؤتلف والمتفق والمتشابه.

ثم ظهرت في أواخر القرن الخامس كتب في أنساب المحدثين بعد أن أصبح لكل راو عدة انتسابات إلى القبيلة والمدينة والصنعة[1].

كتب معرفة الصحابة:

إن معرفة الصحابة علم جسيم لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة وأرفع علم أهل الخبر[2]، وذلك لأنه لا يمكن تمييز الحديث المرسل[3] من المسند[4] إلا بمعرفة الصحابة. وتتناول المصنفات في معرفة الصحابة ذكر أسمائهم وأنسابهم وسيرهم وأحوالهم، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شهدوها، وسني وفياتهم.

وقد اختلف العلماء في تعريف الصحابي، فذهب أنس بن مالك إلى أن رؤية النبي ﷺ غير كافية لاعتبار الرجل صحابياً، فقد سئل: هل بقي أحد من الصحابة غيرك؟، فقال: بقي ناس من الأعراب، فأما صحبه فلا[5]، واشترط سعيد بن المسيب لكي يعد الرجل صحابياً أن يقيم مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين ويغزو معه غزوة أو غزوتين[6].

---

(١) أول من صنف في أنساب المحدثين محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه «الأنساب المتفقة»، ولا تدخل هذه المصنفات ضمن نطاق دراستي لتأخر ظهورها.

(٢) ابن عبد البر: الاستيعاب ١/١٩.

(٣) المرسل: هو ما سقط من إسناده اسم الصحابي (أنظر ابن كثير: الباعث الحثيث، ٤٧).

(٤) المسند: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ (ابن كثير: الباعث الحثيث، ٤٤).

(٥) و (٦) ابن الصلاح: مقدمة ص ١١٩.

ويذكر ابن الصلاح أن الأصوليين يرون أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له عن طريق التبع والأخذ عنه[1]. وقال أبو حامد الغزالي: «لا ينطبق اسم الصحبة إلا على من صحبه، ثم يكفي في الاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العرف يخصصه بمن طالت صحبته»[2].

وقد ذهب أهل الحديث مذهباً آخر في تعريف الصحابة، فقال البخاري في الصحيح: «إن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة»[3]، وقال أحمد بن حنبل: «أصحاب رسول الله ﷺ كل من صحبه شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه»[4].

وقد ذهب بقية أهل الحديث مذهب البخاري وأحمد، قال أبو المظفر السمعاني: «أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحبة على كل من روى عن النبي حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة»[5].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أصحّ ما وقفت عليه في تعريف الصحابي أنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزُ، ومن رآه رؤية بصر ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارضٍ كالعمى»[*].

ويعرف كون الرجل صحابياً بالتواتر باشتهار ذلك بما يقصر عن التواتر، أو بأن يُروى عن أحد الصحابة أنه صحابي، وتارة بقوله وأخباره عن نفسه ــ بعد ثبوت عدالته ــ بأنه صحابي[6].

---

(١) المصدر السابق ١١٨ ــ ١١٩.
(٢) ابن الأثير: أسد الغابة ١ ــ ١٣.
(٣) البخاري: الصحيح ٥ ــ ٢.
(٤) ابن الأثير: أسد الغابة ١ ــ ١٣.
(٥) ابن الصلاح: مقدمة ١١٨ ــ ١١٩.
(*) الإصابة ١/٦.
(٦) ابن الصلاح: مقدمة ١١٩.

لقد بدأ تصنيف الكتب في معرفة الصحابة منذ فترة مبكرة، وفيما يلي أسماء المصنفين في معرفة الصحابة مع ذكر سني وفياتهم مما يعين على تحديد فترة ظهورها وأوقات ازدهار التصنيف فيها.

المصنفون في معرفة الصحابة[1]:

وأول من علمته صنف في معرفة الصحابة:

أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٨هـ).

وزهير بن عبد الله العبسي.

والعثماني.

ومحمد بن سعد[2] (ت ٢٣٠هـ).

وخليفة بن خياط[3] (ت ٢٤٠هـ).

ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) ضمن تأريخه[4] (كتاب المعرفة والتأريخ).

وعلي بن المديني (ت ٢٣٣هـ) في كتابه «معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان» ويقع في خمسة أجزاء، و«تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة».

---

(١) أنظر عن هذه المصنفات:
السخاوي: الإعلان بالتوبيخ ٥٤٠ ــ ٥٤٤.
وحاجي خليفة: كشف الظنون ٢ ــ ١٧٣٩.
والكتاني: الرسالة المستطرفة ١٢٦ ــ ١٢٨.
وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي (الجزء الثالث).
وفهرست مخطوطات المصورة، وفهرست مخطوطات دار الكتب المصرية (مصطلح الحديث).
وفهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية (قسم التأريخ) وضع يوسف العش.
وقد رجعت إلى نفس هذه المصادر في قوائم المصنفات الأخرى في علم الرجال.
إلا ما نَسَبته إلى مصدر آخر بالحاشية.

(٢) و (٣) أرجح أن المقصود هو القسم المتعلق بالصحابة ضمن كتابيهما في الطبقات.

(٤) السخاوي: الإعلان، ٥٤٤.

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في كتابه «تأريخ الصحابة»[١].

وأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي[٢] (ت ٢٧٠هـ).

وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في كتابه «تسمية أصحاب رسول الله»[٣].

وأبو بكر بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ).

وعبد الله بن محمد المروزي الملقب عبدان (ت ٢٩٣هـ) في مائة جزء[٤].

ومطين اسمه محمد بن عبد الله (ت ٢٩٨هـ).

وأبو منصور محمد بن سعد الباوردي[٥] (ت ٣١٠هـ).

وعبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ).

ومحمد بن الربيع الجيزي فيمن نزل مصر من الصحابة[٦].

---

(١) يقول العسقلاني: «إنه أول من صنف فيما أعلم» (أنظر السخاوي: الإعلان، ٥٤٤) لكنه صرح بأنه لم ير الكتاب (الإصابة ١٥٣/٥).

(٢) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٤٥٧/٣، ٥٥٤ ومواضع أخرى؛ وفي تهذيب التهذيب ١٥٩/٥، ١٢٥/٦ ومواضع أخرى؛ وابن عساكر: تاريخ دمشق ١٦٣/١، ١٦٧، ٣٠٤، ٣٣٠، ٤٦٠.

(٣) منه ١١ ورقة مخطوطة في لا له لي ١/٢٠٨٩؛ ومنه نسخة في شهيد علي ١/٢٨٤٠ تقع في ١٧ ورقة (سزكين: تاريخ: تراث العربي ٤٠٥/١).

(٤) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٦٩/١، ١٢٥، ١٦٠ ومواضع أخرى كثيرة.

(٥) منسوب إلى ابيورد إحدى مدن خراسان وقد أكثر الاقتباس من كتابه في الصحابة، ابن حجر في الإصابة ٣٨/٢، ٦٥، ٧٤ ومواضع أخرى؛ وفي تهذيب التهذيب مثلاً ٢٧١/١٢.

(٦) بلغ عددهم في كتابه مائة ونيفاً وأربعين صحابياً، وقد أورد أحاديثهم (ابن القيم: أعلام الموقعين ٢١/١) وقد أكثر الاقتباس منه ابن حجر في الإصابة ٢١٧/١، ٣٢٣، ٤١٠، ٥٠٨.

وأبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي (ت ٣٢٤هـ) فيمن نزل حمص من الصحابة[١].

وأبو بكر عبد الله بن سليمان بن أبي داؤد (ت ٣١٦هـ).

وأبو محمد بن الجارود (ت ٣٢٠هـ) في كتابه «الآحاد».

وأبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ) في كتاب «الصحابة»[٢].

ومحمد بن عبد الرحمن (ت ٣٢٥هـ).

وأبو الحسين بن قانع الأموي (ت ٣٥١هـ).

وأبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

وأبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، في «معجم الصحابة»[٣].

وأبو حاتم بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه «أسماء الصحابة»[٤].

وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) في «أسماء الصحابة»[٥].

وأبو الفتح الأزدي (ت ٣٦٧هـ) في كتابه «من لم يرو عنه منهم سوى واحد» وسماه ابن حجر «الوحدان»[٦]، ويسمى «المخزون». ويبدو أنه نفس كتاب «المخزون في علم الحديث».

---

(١) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة مثلاً ١/٢٧٢، ٢٨٨، ٣٥٨.

(٢) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة (سزكين: تاريخ التراث العربي ص ٤٤٥).

(٣) هكذا سماه ابن حجر ونقل عنه في فتح الباري ١/٣٧، ٣٨.

(٤) مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة مجموعة ٢٣٩ ويقع في ٧٢ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي ص ٤٧٥) ولعل المقصود المجلد الأول من كتاب الثقات له.

(٥) مخطوط في المدينة ٢٧٠ (سزكين ص ٤٩٣).

(٦) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة مثلاً ١/٣٩٧، ٤٦١ ويبدو من هذا الاقتباس أنه =

وأبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زَبْر (ت ٣٧٩هـ)[١].

وأبو الحسن محمد بن صالح الطبري.

وأبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ)[٢].

وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين[٣] (ت ٣٨٥هـ).

وأبو عبد الله محمد بن إسحق بن محمد بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥هـ).

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

ويحيى بن يونس الشيرازي في كتاب «المصابيح في الصحابة»[٤].

وجعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ).

وابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب».

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه «من روى منهم عن التابعين».

وأبو علي الحسين بن محمد الغساني (ت ٤٩٨هـ)، استدرك فيه على ابن عبد البر.

وأبو إسحق بن الأمين في «الذبل على الاستيعاب».

* * *

= مرتب على الحروف. وقد وصل إلينا وهو مخطوط في مكتبة أحمد الثالث، استانبول تحت رقم ٢٠/٦٢٤ (٢٠٦ب ـ ٢١٩ب).

(١) ابن حجر: رفع الإصر عن قضاة مصر ٢٧١.

(٢) يشير السخاوي إلى أنه مرتب على القبائل (السخاوي: إعلان بالتوبيخ، ٥٤٢)؛ واقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١١٩/١ ومواضع أخرى.

(٣) اقتبس منه كثيراً ابن حجر في الإصابة ٧/١، ٨، ٢٥، ٢٦، ٣١، ٤١، ٥٣ وغيرها.

(٤) ابن حجر: الإصابة ٢٠٨/٣.

لم تصل إلينا معظم هذه المصنفات، وأقدم ما وصل إلينا منها كتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وكتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)، فقد خصص كل منهما حوالي ثلث كتابه للصحابة[١]، فأما ابن سعد، فقد رتبهم على الطبقات باعتبار السابقة في الإسلام واتبع الترتيب على النسب ضمن الطبقة الواحدة، وأما خليفة، فقد رتبهم على النسب ولم يراع عاملاً آخراً سواه[٢]، ويمتاز ابن سعد عن خليفة بأنه يسهب في ذكر أحوال الصحابي في حين يوجز خليفة كثيراً حتى يقترب من تجريد الأسماء في كثير من التراجم. وقد وصل إلينا أيضاً كتاب علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) المعروف بـ «تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة»[٣]، وهو يبدأ بذكر فاطمة بنت النبي ﷺ وأولاد علي منها ثم أحفادهما، ثم يذكر أولاد أبي بكر وأولادهم وأحفادهم، ثم أولاد عمر وأولادهم وأحفادهم. . وهكذا يفعل مع بقية العشرة المبشرة وبعض الصحابة الآخرين، وينتهي بذكر أولاد العباس بن عبد المطلب، فهو لا يقتصر على ذكر الصحابة، بل يتعداهم إلى غيرهم وهو بذلك يرسم شجرات نسب صغيرة، ويتنوع تنظيمه للمادة، فمرة يعقد موضوعاً في «تسمية من سمع من النبي ﷺ»، ويقتصر على ذكر أسمائهم دون ترتيبهم على المعجم أو القبائل، بل فقط باعتبار لقائهم بالنبي ﷺ.

ثم يعقد موضوعاً آخر في «تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث»، ثم يعقد موضوعاً يرتب فيه الصحابة على أساس الاشتراك في الاسم «من اسمه

---

(١) أنظر عنهما ص ٧٨ ــ ٨١.

(٢) أنظر فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال.

(٣) توجد منه نسختان في المكتبة الظاهرية بدمشق بينهما بعض الاختلاف، إحداهما رواية الحافظ أبي نعيم الأصبهاني عن أبي القاسم الطبراني عن محمد بن هشام أبي الدمياط المستملي عن علي بن المديني، وهي أوضح من النسخة الأخرى وأجود خطاً، وتقع في ٩ ورقات.

أما النسخة الأخرى فهي رواية حنبل بن إسحق عن علي بن المديني وفيها زيادة على الأولى وتقع في ١٥ ورقة (الظاهرية، مجموع ٢٧ «٢٣»).

هشام» ويسردهم. «من اسمه معبد» وهكذا. كما رتب قسمًا من الصحابة على أساس المدن التي نزلوها، يقول: «ومن أهل الكوفة» ويذكرهم، «ومن أهل البصرة» ويذكرهم، «ومن الغرباء» ويذكرهم.

وهكذا استعمل في ترتيب المادة وعرضها تقسيمات متباينة، فمرة على النسب، وأخرى على المدن، وثالثة على أساس اللقيا بالنبي ﷺ فقط.

وقد استفاد أبو داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) في تصنيف رسالته التي أسماها «تسمية الإخوة من أهل الأمصار»[1] مما قرأه في كتاب علي بن المديني بخطه[2].

كما استفاد من طريقته في تنظيم المادة، فنجده يرتب الإخوة الذين روى عنهم الحديث على المدن. وقد اكتفى أبو داؤد بتجريد الأسماء، ولم يقتصر على ذكر الصحابة، بل ذكر من تلاهم أيضاً.

كذلك وصل إلينا القسم المتعلق بمعرفة الصحابة من كتاب «المعرفة والتأريخ» لمؤلفه يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ). فقد خصص الفسوي القسم الأول من تأريخه لسرد الأحداث السياسية مرتباً ذلك على الحوليات، ومعظم هذا القسم مفقود، أما القسم الآخر فهو في معرفة الرجال، وقد وصل إلينا كاملًا، ويبدأ بالصحابة حيث خصص لهم ٨٤ صفحة وهو يقتصر على ذكر اسم الصحابي ونسبته، وأحياناً يذكر نسبه، ويسرد لكل منهم حديثاً. وقد راعى في ترتيبه لهم اشتراكهم في الاسم الأول، فجمع بين العبادلة ــ أي من اسمهم عبد الله ــ ومن يسمون بـ «عبد الرحمن» وهكذا.

ولما انتهى من ذكر الصحابة، ذكر التابعين ومن بعدهم على الطبقات، لكنه رجع بعد ذكر الطبقة الثالثة منهم إلى تقديم تراجم مفصلة لبعض الصحابة

---

(١) تقع هذه الرسالة في ٧ ورقات، وفي الورقة ٢٤ سطراً مكتوبة بخط ناعم.
(٢) أبو داؤد السجستاني: تسمية الإخوة من أهل الأمصار، ١/أ.

كأبي بكر وعمر وعبد الله بن عمر والعباس بن عبد المطلب وعبد الله بن العباس وهي مادة تتصل بالتعريف بالصحابة أيضاً[1].

وكذلك وصل إلينا كتاب معجم الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي (ت ٣٥١هـ) وقد رتبهم على حروف المعجم، وهو يذكر أسماءهم ونسبهم ثم يخرج لهم حديثاً أو حديثين بإسناده إليهم ولا يذكر وفياتهم ولا أخبارهم[2].

كذلك وصل إلينا كتاب «المخزون في علم الحديث» لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٦٧هـ) و«فيه ذكر صحابي روى عن رسول الله ﷺ لم يرو عنه إلا رجل واحد من التابعين».

أما كتاب معرفة الصحابة للحافظ أبي عبدالله محمد بن اسحق بن مندة الأصبهاني (ت ٣٩٥هـ) الذي يزيد على أربعين جزءاً، فلم يصل إلينا منه إلا الجزءان السابع والثلاثون والثاني والأربعون[3]. فأما الجزء السابع والثلاثون، ففيه تراجم من يعرف بكنيته من الصحابة، وهي مرتبة على حروف المعجم ويذكر في كل ترجمة اسم الصحابي ومن روى عنه وإحدى رواياته عن النبي ﷺ كما يذكر أحياناً المصر الذي نزله وشهوده المغازي أو الفتوح، ويهتم كثيراً بتخريج الأحاديث ولا يذكر الأنساب وقد انتقده ابن الأثير على ذلك[4].

---

(١) وصل إلينا عشرون جزءاً من كتابه «المعرفة والتاريخ» وتقع في مجلدين كبيرين: الأول مخطوط في طوب قبو سراي، ريفان كشك ١٥٥٤ والثاني في مكتبة أسعد أفندي تحت رقم ٢٣٩١. وقد قمت بتحقيقه ونشره.

(٢) مخطوط في كوبرلي رقم ٣٥٢ ويقع في ١٩٥ صفحة عدا الساقط من أوله.

(٣) عدد أوراق الجزء السابع والثلاثين ١٩ ورقة، وعدد أوراق الجزء الثاني والأربعين ١٥ ورقة، وكلاهما من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ٣٤٤) وقد اطلعت عليهما. وذكر سزكين أن منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة (تاريخ التراث العربي ص ٥٢٩). وتقع نسخة المدينة في ٣٥٠ ورقة وعدد الأسطر ٣٧ سطراً وتتضمن المجلد الثاني، وقد نسخت سنة ١٠٥٤هـ.

(٤) ابن الأثير: أسد الغابة ١/٥.

أما الجزء الثاني والأربعون فقد خصصه للنساء الصحابيات، حيث قدم تراجم عمّات النبي ﷺ ومرضعاته وأزواجه فأطال تراجمهن، ثم ذكر من تزوجهن النبي ﷺ ولم يدخل بهن ولم يلتزم ترتيبهن على المعجم كما يفعل بعد ذلك عند ذكر بقية الصحابيات. وقد وجدت كراسة من كتاب ابن منده[1] تراجمها مرتبة على حروف المعجم أيضاً، وطريقة تراجمها تشبه طريقة تراجم الجزء السابع والثلاثين.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا زكريا يحي بن عبدالوهاب (ت ٥١١هـ) ألف عن الصحابة كتاباً سماه «جزء فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين»[2].

ووصل إلينا الجزء الثاني والأخير من كتاب أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) «معرفة الصحابة»[3]، وقد وصفه ابن الأثير بأنه يكثر ذكر الأحاديث وعللها ولا يطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله[4].

وهو يبدأ بمقدمة قصيرة توضح منهجه يقول: «بدأتُ بأخبارهم في مناقبهم ومراتبهم، ثم قدمت ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة، وأتبعتهم من وافق اسمه اسم الرسول ﷺ، ثم رتبت أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم،

---

(١) مخطوطة في دار الكتب الظاهرية (عام ٤٤٣) وتقع في ٢١ ورقة.

(٢) توجد منه ورقتان مخطوطة في لا له لي ٣٧٦٧ (سزكين ص ٥٢٩).

(٣) الجزء الثاني مخطوط في مكتبة أحمد الثالث ٤٩٧، ويقع في ٣٩٤ ورقة ٢١ × ٢٧ سم أما الجزء الخير فهو مخطوط في مكتبة فيض الله ١٥٢٧، ويقع في ٥١١ ورقة ١٦ × ١٩,٥ سم. (أنظر فؤاد السيد: فهرس المخطوطات المصورة «التاريخ» قسم ٢ ص ١٨١) ومنه نسخة لا أعلم إن كانت كاملة أو ناقصة في مكتبة شستربتي، رقم ٣٠١٥ ذكرها آربري (أنظر كوركيس عواد: ذخائر التراث العربي في مكتبة شستربتي، مجلة المورد، العددان ١ و٢، ص ١٥٥). وورد في فهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب القطرية أن منه مجلدين الأول ٣٥٣ ورقة والثاني ٤٩٧ ورقة في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ١١٦. وقد اطلعت على هذه النسخة.

(٤) ابن الأثير: أسد الغابة ١/٥.

واقتصرت من جملة مروياتهم على حديث أو حديثين فأكثر مع ما ينضم إليه من ذكر المولد والسن والوفاة. ومن لم يقع له حديث وله ذكر أو روى.. فذكرته بعد، وهذه الموضوعات مما لا حقيقة له، ولم يشتمل على ذكره مسانيد الأئمة والأثبات، ولا دوَّنته تواريخ الحفاظ الذين هم العمدة والأوتاد، والذي يشتغل بجمعه وذكره من غرضُهُ المكاثرة للمفاخرة، لا للتحقق بذكر الحقائق للابلاغ والمتابعة ليكون ذلك دليلاً على معرفته».

ثم عقد فصولاً قصيرة في معرفة المهاجرين والأنصار، والفرق بين المتقدمين من المهاجرين والمتأخرين، وسبب انقطاع الهجرة، وذكر هجرة الحبشة، وفضل البدريين، وعدد شهداء بدر، ثم عدد شهود الحديبية وفضلهم، وفضل قريش، وفضل القرن الأول، وفضيلة الصحابي، وخصائصهم، وعددهم، ومعرفة العشرة منهم، ثم بدأ بترجمة الصديق (رض) ثم بقية العشرة، ويتراوح طول الترجمة بين سطر واحد وتسعة أسطر، ويهتم بالأنساب والأخبار والأحاديث وطرقها وأحياناً قليلة عللها، وقلما يذكر الجرح والتعديل.

ومما وصل إلينا أيضاً كتاب ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»(١)، وقد ذكر قائمة مصادره التي استقى منها معلوماته في مقدمة كتابه حيث ينقل عن موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحق، ومحمد بن عمر الواقدي من كتابيه التأريخ والطبقات، وخليفة بن خياط، والزبير بن بكار، كما ينقل عن أبي معشر وعلي بن محمد المدائني ومصعب بن عبد الله وذلك من كتاب التأريخ لابن أبي خيثمة، وينقل عن البخاري من كتابه «التأريخ الكبير»، وعن أبي العباس محمد بن إسحق بن ابراهيم السراج من كتابه «التأريخ»، وعن الطبري من كتابه «ذيل المذيل»، وعن الدولابي من كتابه «كتاب المولد والوفاة»، وعن أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن من كتابه «الحروف في الصحابة»، وعن أبي محمد عبد الله بن محمد الجارود من كتاب

---

(١) طبع عدة طبعات منها طبعة بحاشية الإصابة للعسقلاني، مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩، ثم طبع بتحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر.

«الآحاد» (وهو في الصحابة أيضاً)، وعن أبي جعفر العقيلي وابن أبي حاتم الرازي والأزرق والدولابي والبغوي من كتبهم في الصحابة[1].

ولا يقتصر ابن عبد البر على ذكر من صحت صحبته ومجالسته، بل يذكر من لقي النبي ﷺ ولو مرة واحدة، ويؤكد في تراجمه على ذكر الأنساب والمشاهد التي شهدها الصحابي، وأحياناً يذكر للصحابي رواية عن النبي ﷺ وربما ذكر أيضاً بعض من روى عن الصحابي، كما يذكر عداد الصحابي في الأمصار. وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، فلما انتهى منهم ذكر من اشتهر بكنيته سواء عرف اسمه أم لم يعرف، ورتب الكنى على حروف المعجم أيضاً، ثم تناول النساء، ثم كنى النساء[2].

---

(١) ابن عبد البر: الاستيعاب ١/ ٢٠ ــ ٢٤.

(٢) ومن أجمع كتب معرفة الصحابة التي ألفت في القرون التالية واشتهرت واعتمدها الناس كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ).

وكتاب (الإصابة في معرفة الصحابة) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

فأما كتاب أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) فيقع في خمس مجلدات، وقد جمع فيه مؤلفه بين كتب معرفة الصحابة لابن منده وأبي نعيم الأصبهاني وأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني وابن عبد البر، ويذكر عادة من خرج الترجمة من أصحاب الكتب الأربعة المذكورة برموز شرحها في مقدمة كتابه، وقد ذكر أنه اختار من كلام كل واحد منهم أجوده وما تدعو الحاجة إليه، ولم يقتصر على مادة هذه الكتب الأربعة، بل أضاف إليها مواداً من كتب أخرى عدد بعضها في مقدمة كتابه كما استدرك عليهم بعض الأغلاط. ومع ذلك فقد انتقد ابن حجر كتابه فقال: إنه تبع من قبله فخلط من ليس صحابياً بهم وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم (الاصابة ١/ ٤) واهتم ابن الأثير بذكر الأنساب والأخبار وما يعرف بالصحابي أكثر من ذكر الأحاديث وعللها وطرقها لأنه يرى أن ذلك بكتب الحديث أشبه وقد رتب التراجم على حروف المعجم بصورة دقيقة مما ييسر الكشف عن الأسماء. ويبدأ بذكر الأسماء ثم الكنى ثم النساء، (انظر أسد الغابة ١/ ٤ ــ ٦).

وأما كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر فهو من أجمع كتب معرفة الصحابة، استخلص مؤلفه مادته من كتب معرفة الصحابة التي ألفت قبله وعددها كبير جداً كما أفاد من كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرجال وتواريخ المدن المحلية =

كتب الطبقات:

نظم بعض المصنفين في الرجال كتبهم على الطبقات[1] وذلك لتسهيل التمييز بين الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولهذا التنظيم فائدة في معرفة

= وكتب ضبط الأسماء وكتب الحديث والتفسير والرقائق وأفاد من كتب الأنساب والأخبار واللغة والأدب. ومعظم اقتباساته عن هذه الكتب مباشرة مما يدل على اطلاعه عليها وإفادته منها.

ويقع الكتاب في أربع مجلدات، منها الجلدات الثلاثة الأولى في تراجم من عرفوا بأسمائهم ويبلغ عدد التراجم ٩٤٧٧ ترجمة أما المجلدة الرابعة فتناول فيها من عرفوا بكناهم وبلغ عددهم ١٢٦٨ عَلَمًا، كما تناول فيه تراجم النساء وبلغ عددهن ١٥٢٢ امرأة بدأ بمن عرفن بالأسماء ثم بمن عرفن بالكنى. فيكون عدد تراجم الكتاب ١٢٢٦٧ ترجمة، وليس كل من ذكرهم ممن ثبتت صحبتهم حيث بين في مقدمة كتابه أنه ذكر فيه أربعة أقسام، القسم الأول من وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان. والقسم الثاني فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ ومات وهم دون سن التمييز. . . لغلبة الظن على أنه ﷺ رآهم. والقسم الثالث فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عليه من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه سواء أسلموا في حياته أم لا وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق.

والقسم الرابع فيمن ذكر في الكتب المتقدمة أنه صحابي على سبيل الوهم والغلط وبيان ذلك. وقد رتب ابن حجر تراجمه على حروف المعجم مبتدئاً في كل حرف بالقسم الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع.

ويذكر في الترجمة عادة من خرج حديث الصحابي (صاحب الترجمة) من أصحاب السنن وغيرهم من المصنفين في الحديث. ويهتم بالتعريف بنسب الصحابي ويذكر نموذجاً أو أكثر من حديثه، وربما ساق بعض أخبار الصحابي في الغزوات أو الحوادث المهمة ويسجل وقت وفاته إذا عرفت.

ولا شك أن ابن حجر بإفادته من ملاحظات واستدراكات سابقيه من المصنفين وبإضافاته المهمة وتنبيهاته الدقيقة ضمن كتابه فوائد جليلة لا تتوفر في كتب معرفة الصحابة الأخرى وإن كان لها فضل السبق والتمهيد له.

(١) انظر عن الطبقة فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال.

الحديث المرسل أو المنقطع وتمييزه عن الحديث المسند، وفي التمييز بين الأسماء المتفقة والمتشابهة.

وقد اقتصر بعض المصنفين على ذكر طبقات الصحابة أو التابعين واقتصر البعض الآخر على رجال بلدة واحدة، في حين تناول آخرون رجال الحديث عامة سواء كانوا صحابة أم تابعين أم من تلاهم دون تقيد بمكان مخصوص[1].

وقد فصل بعض المصنفين تراجم الرجال الذي تناولوهم فذكروا أخبارهم إضافة إلى أنسابهم وسني وفياتهم وشيوخهم وتلاميذهم وبعض رواياتهم، ويظهر ذلك بوضوح عند محمد بن سعد في كتابه (الطبقات الكبرى) في حين أوجز آخرون فلم يتعرضوا للأخبار بل اكتفوا بالتعريف بنسب الشخص وسنة وفاته ويظهر هذا الاتجاه عند خليفة بن خياط في كتابه (الطبقات) ومال آخرون إلى تجريد الأسماء دون التعرض للأخبار والأنساب ويتمثل هذا الاتجاه عند مسلم بن الحجاج.

وقد أثرت ثقافة المصنفين في ذلك فابن سعد كان مهتمًا بالأخبار والأنساب لذلك فهو ينقل عن الأخباريين والمؤرخين والنسابين كثيراً فجاء كتابه في الطبقات متضمناً مادة غزيرة في الأخبار والنسب، وخليفة بن خياط كان مهتمًا بالأنساب كثيراً فغلبت مادة الأنساب على طبقاته.

ولئن كان تنظيم الرجال الذين تناولتهم المصنفات على الطبقات مفيداً بحد ذاته في نقد الأسانيد، فإن ما احتوته الكتب التي فصلت تراجم الرجال من معلومات تتصل بحياتهم ذات فائدة كبيرة في بيان مكانتهم في العلم ودرجتهم في الورع والصدق مما له أثر في الاطمئنان إليهم وتوثيقهم وبالتالي قبول مروياتهم.

المصنفون في الطبقات:

إن أقدم من عرفت أنه صنف في الطبقات محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ) والهيثم بن عدي (ت ٢٠٧هـ)، فقد صنف الواقدي (كتاب

---

(١) انظر قائمة كتب الطبقات ص ٧٥ ــ ٧٧.

الطبقات)[1] حيث نقل عنه كثيراً محمد بن سعد كاتب الواقدي في كتابه (الطبقات الكبرى)[2].

وأما الهيثم بن عدي فقد ألّف كتابين في الطبقات هما (طبقات من روى عن النبي ﷺ)[3] و (طبقات الفقهاء والمحدثين)[4].

وقد تتابع التأليف في الطبقات خلال القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية فألّف:

محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) كتاب (الطبقات الكبرى).

وعلي بن المديني (ت ٢٣٣ هـ) كتاب الطبقات[5]، جزءان كما يذكر ابن خير[6].

وسليمان بن داؤد الشاذكوني (ت ٢٣٤هـ) كتاب (التاريخ) في طبقات أهل العلم ومن نسب منهم إلى مذهب[*].

وإبراهيم بن المنذر (ت ٢٣٦هـ) كتاب (الطبقات)[7].

وخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ) كتاب (الطبقات).

وأبو القاسم محمود بن إبراهيم = ابن سميع الدمشقي (ت ٢٥٩هـ) كتاب (الطبقات)[8].

---

(١) ابن النديم: الفهرست، ١٥٠.

(٢) يذكر ابن النديم: الفهرست، ١٥١ «محمد بن سعد من أصحاب الواقدي روى عنه وألف كتبه من تصنيفات الواقدي».

(٣) (٤) ابن النديم: الفهرست، ١٥٢.

(٥) المالكي: تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق رقم ٤٠٣ (انظر يوسف العش: الخطيب البغدادي، ص ١٠٩).

(٦) ابن خير: فهرست ٢٢٥.

(*) فهرست ابن خير، ٢٢١؛ وتذكرة الحفاظ ٤٨٨/٢.

(٧) اقتبس منه ابن حجر: الإصابة ٥٢٥/٢.

(٨) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٦١٤ وقد اقتبس منه الذهبي في تاريخ الإسلام ١٠٢/٣، ١٩٥، ٢٠٢، ٥٢/٤؛ وابن حجر في الإصابة ١٤٤/١، ١٥٢، ٣٤٣، ٣٥٠؛ وتهذيب التهذيب ١٣٩/٦؛ ومواضع أخرى وابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق ٣٢/١٠، ٨٩، ١٠١، ١٠٥، ١٠٩، ١٦٢، ٢٠ وغيرها.

ومسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) كتاب (الطبقات).

وأبو بكر البرقي (ت ٢٧٠هـ) كتاب (الطبقات)[١].

وأبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) كتاب (طبقات التابعين).

وأبو زرعة النصري الدمشقي (ت ٢٨٢هـ) كتاب (الطبقات).

وأبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم.

وأبو بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١هـ) كتاب (الطبقات في الأسماء المفردة من أسماء العلماء وأصحاب الحديث).

ومحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في كتابه (ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين).

وأبو القاسم مسلمة بن القاسم الأندلسي (ت ٣٥٣هـ) كتاب (طبقات المحدثين).

وأبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ) كتاب (طبقات المحدثين بأصبهان).

وأبو عمر محمد بن العباس الخزاز، ابن حيويه (ت ٣٨٢هـ) كتاب (الطبقات).

وأبو الفضل صالح بن أحمد التميمي الهمذاني (ت ٣٨٤هـ) كتاب (طبقات الهمذانيين)[٢].

وأبو الفضل علي بن الحسين الفلكي (ت ٤٢٩هـ) كتاب (طبقات الرجال) في ألف جزء[٣].

وأبو القاسم عبد الرحمن بن منده (ت ٤٧٠هـ) كتاب (طبقات المحدثين).

* * *

وقد ضاعت معظم هذه المصنفات ولم يصل إلينا إلا القليل منها، وأقدم

---

(١) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٣٢، ٣/٣٣، ٧/٤٧٢؛ ومواضع أخرى ويبدو من هذه الاقتباسات أنه يعقد أبواباً في موضوعات معينة أيضاً رغم ترتيبه على الطبقات.

(٢) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ١/٢١٤.

(٣) السخاوي: الإعلان، ٧١٥.

ما وصل إلينا كتاب (الطبقات الكبرى)[1] لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ)، ويقع الكتاب في ثمان مجلدات[2]، تناول الأول والثاني منهما سيرة النبي ﷺ، أما الأجزاء الستة الأخرى فهي التي تعنينا لأنها تناولت طبقات الرجال.

وقد تناول المجلد الثالث تراجم البدريين، وتناول المجلد الرابع تراجم من له إسلام قديم ولم يشهد بدراً وكذلك من أسلم قبل فتح مكة، وتناول المجلد الخامس طبقات التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم مرتبين على المدن، وقد اقتصر فيه على أهل المدينة منهم وأهل مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم. وتناول المجلد السادس أهل الكوفة من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ترجم لمعاصرين له. وتناول المجلد السابع أهل البصرة وواسط والمدائن وبغداد وخراسان والري وهمدان وقم والأنبار والشام والجزيرة والعواصم والثغور ومصر وأيلة وأفريقية والأندلس، ورغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة لكنه أولى البصرة العناية الأولى ثم الشام ومصر، أما بقية الأماكن فلا يذكر من أهلها سوى بضعة رجال وقد لا يذكر إلا رجلاً واحداً.

أما المجلد الثامن فقد خصصه للنساء الصحابيات فقط.

وقد اهتم ابن سعد بتراجم الصحابة والتابعين والأتباع من المتقدمين، فيطيل الترجمة ذاكراً نسب الشخص ومفصلاً في أخباره وأحواله الدالة على مكانته في العلم أو على درجة ورعه وتقواه أو على ميوله وعقيدته مما له أثر في توثيقه وقبول رواياته، على أن ابن سعد أطال تراجم البعض من الصحابة ومن تلاهم كثيراً، فقد أثرت ثقافته الواسعة وإطلاعه على الأخبار في بناء كتابه،

---

(١) يوجد نقص في بعض مواضعه فمثلاً لا توجد الطبقة الرابعة والخامسة من التابعين من أهل المدينة، ولا ذكر للصحابة الذين نزلوا مكة رغم أن ابن سعد أشار إلى أنه ذكرهم، وهناك نقص في بعض التراجم مثل بداية ترجمة عمرو بن العاص. أما معظم الطبقة الثالثة وسائر الرابعة والخامسة ونصف السادسة من التابعين من أهل المدينة فقد حقق ذلك الأستاذ زياد منصور وطبعها المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٩٨٣م (١٤٠٣هـ). وبعض الطبقات الساقطة موجودة في المخطوطات التي وصلت إلينا من الكتاب.

(٢) الملاحظة تخص طبعة دار صادر التي اعتمدتها في البحث.

لكنه أوجز كثيراً في تراجم المعاصرين له، ولعل سبب ذلك يعود إلى دور الصحابة والتابعين في الرواية مما يجعل لأحوالهم وأخبارهم والتعريف بهم أهمية فائقة.

وتلقي هذه المعلومات التي قدمها ابن سعد خلال التراجم أضواء على الحياة الثقافية والحضارية في القرنين الأول والثاني الهجريين بما يجعل لكتابه أهمية كبيرة من الناحية التأريخية.

وقد استعمل ابن سعد ألفاظ الجرح والتعديل في كتابه كقوله «ثقة ثبت حجة كثير الحديث» وقوله «فيه ضعف» وقوله «ضعيف ليس بشيء» وقوله «ليس بذاك»[1]. ويقول «كان شيخاً وعنده أحاديث» ومن عادته أن لا يقول هذه اللفظة إلا في الكثير الحديث[2].

واعتبر العلماء كلامه في الجرح والتعديل جيداً مقبولاً[3]، روى ابن حجر أن ابن سعد يقلِّد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف عن أهل العراق[4]، ويدل اهتمامه بالجرح والتعديل بالإضافة إلى طبيعة التراجم التي تناول رواة الحديث سواء أكانوا محدثين غلب عليهم الحديث وعرفوا به أم فقهاء يكوِّن الحديث جزءاً هاماً من ثقافتهم على أن ابن سعد إنما صنف كتابه لخدمة علم الحديث، ومن ثم فقد جاء تقسيم الكتاب على الطبقات ملائمًا لهذا الغرض[5].

وقد وثق العلماء محمد بن سعد[6] لكنهم عابوا عليه أخذه عن الضعفاء، كهشام بن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي[7]، وقد صنف الواقدي كتاباً في الطبقات نقل عنه ابن سعد كثيراً حتى يمكن القول أن ربع كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد مأخوذ عن الواقدي، ولكن من الاجحاف لابن سعد أن

---

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٢٧٩، ٢٨٦، ٣٨٧، ٤٨٠.

(٢) مغلطاي: إكمال تهذيب الكمال ١/٢٢٨.

(٣) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٧١٠.

(٤) هدي الساري، ٤٤٣؛ والفتح ٢/١٦٤.

(٥) انظر فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال.

(٦) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٥؛ السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ص ٦٠١.

(٧) ابن الصلاح: مقدمة، ١٦٠.

نقتنع بقول ابن النديم عنه أنه صنف كتبه من تصنيفات الواقدي[1]، لأن ابن سعد استقى من مصادر أخرى كثيرة فكان عدد شيوخه في الطبقات ينيف على الستين شيخاً معظمهم من المحدثين الذين اهتموا بسيرة النبي ﷺ وسيرة الصحابة والتابعين ومن تلاهم من أهل العلم ورواة الحديث، ولم يقتصر ابن سعد على نقل مادة الواقدي بل يقدم مادة واسعة عن رواة آخرين، بل أن ما نقله عن أبي نعيم الفضل بن دكين[2] وعفان بن مسلم وعبيد الله بن موسى العبسي ومعن بن عيسى الأشجعي يزيد عما نقله عن الواقدي!! فكيف إذا كان ابن سعد لم يقتصر على هؤلاء المحدثين الأربعة بل نقل عن غيرهم مادة واسعة أيضاً. ويبرز بين شيوخه في الطبقات من حيث كثرة النقول عنهم:

أحمد بن عبد الله بن يونس، واسماعيل بن إبراهيم بن عليّة، وقبيصة بن عقبة السوائي، ثم اسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدني، ومسلم بن إبراهيم الأزدي، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجراح. هذا فضلاً عن الشيوخ الذين أخذ عنهم بضع روايات وهم كثيرون[3]. وبذلك يتضح ما في قول ابن النديم من مجازفة وبعد عن الحق.

وقد وصل إلينا أيضاً كتاب (الطبقات) لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ). ويقتصر خليفة في تراجمه على ذكر نسب الرجل لأبيه وأمه، ويرجع بالأنساب إلى ما قبل الإسلام، وبذلك يقدم مادة غزيرة في النسب اعتمدها المؤلفون من بعده، على أن تأكيده على الأنساب إنما هو في جيلي الصحابة والتابعين، وكلما تأخرت الطبقة قل ذكر الأنساب حتى يتلاشى في الطبقات المتأخرة وتبرز النسبة إلى المدن والمهن، وذلك لارتباط العرب بالمدن بعد أن استقروا فيها ولاختلاطهم بالأعاجم وضياع أنساب بعضهم.

---

(١) ابن النديم: الفهرست، ١٥١.

(٢) يذكر السخاوي أن للفضل بن دكين كتاباً في التأريخ (انظر الاعلان بالتوبيخ، ٥٠٨).

(٣) استندت في إبداء الملاحظات عن شيوخ ابن سعد ومدى اعتماده عليهم على جرد لأسانيد الطبقات يحتفظ به الدكتور صالح أحمد العلي.

وإضافة إلى ذكر خليفة نسب الرجل فإنه يذكر كنيته ويحدد المكان الذي عاش فيه بصورة دائمية أو مؤقتة فيذكر رحلته في الأمصار وكذلك يهتم بتسجيل سني الوفيات، وهو في تراجم الصحابة يذكر للصحابي حديثاً مما رواه عن النبي ﷺ مما له أهمية في التعريف بالصحابي حيث أن الرواية مباشرة عن النبي ﷺ هي إحدى وسائل معرفة الصحابة وتمييزهم[1] وقلما يسمي شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، ولا يذكر تفاصيل عن حياة الرجال وأخبارهم، كذلك لا يستعمل عبارات الجرح والتعديل.

كذلك وصل إلينا كتاب (الطبقات)[2] لمسلم بن الحجاج القشيري، وقد اقتصر فيه على الصحابة والتابعين، ولم يترجم لهم بل اقتصر على تجريد أسمائهم[3]. وقد خلط الكنى والأسماء، وبدأ بالصحابة فرتبهم على المدن فبدأ بأهل المدينة ثم مكة فالكوفة فالبصرة فالشام فمصر فاليمن، ثم أهل مدن شتىّ. ثم ذكر النساء على المدن أيضاً، ثم انتقل إلى طبقة التابعين فرتبهم على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم. وبلغ بطبقات التابعين من أهل البصرة ثلاث طبقات. لكن سزكين ذكر أنه يتناول «معاصري الرسول ﷺ الذين رأوه، ورووا عنه، والذين شاهدوه فقط ولكنهم لم يرووا عنه»[4]. وبذلك يتبين نقصان النسخة التي اطلع عليها أو أنه وهم.

وكتاب «طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث»[5] لأبي بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١هـ) ويذكر فيه

---

(١) العسقلاني: إصابة ١/٦.

(٢) توجد منه نسخة في تركيا مكتبة أحمد الثالث ٦٢٤ عدد أوراقها ١٩ ورقة حجم ١٩ × ٢٦ سم (انظر: لطفي عبد البديع: فهرست المخطوطات المصورة «التأريخ» ١/٢١٠). وقد اطلعت عليها وهي كاملة.

(٣) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٦٤٨.

(٤) سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٣٦٩.

(٥) توجد منه نسخة في تركيا كوبريلي ١١٥٢، وتوجد نسخة في دار الكتب الظاهرية، ص ٢٠٣.

(انظر بروكلمان: تأريخ الأدب العربي ٣/٢٢١). وقد أطلعت على نسخة الظاهرية وتقع في ١٧ ورقة ذات وجهين.

الإسم والكنية والنسبة إلى المدينة، وأحياناً يذكر أحد شيوخه أو تلاميذه[1]، وقد جعلهم خمس طبقات من الصحابة والتابعين فمن بعدهم[2].

ووصل إلينا كتاب (المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين)[3] لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) وهو يبدأ بالصحابة ويرتبهم في البدء على الوفيات، ولا يذكر سائر السنين بل يختار بعضها، ولعل المنتخِب هو الذي فعل ذلك فاهتم بحوادث بعض السنين فثبتها وأهمل الأخرى، وأحياناً يطيل ذكر أخبار تتعلق بالمترجم كما فعل في ترجمة زيد الحب[4]، ويقدم ذكر بني هاشم على غيرهم. وآخر سنة ذكر الوفيات فيها هي سنة ثمانين (٨٠هـ) وبعد ذلك عقد عناوين متنوعة فذكر من عاش من الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ وروى عنه العلم فبدأ ببني هاشم ثم مواليهم وحلفائهم ثم ذكر بني المطلب واستمر في الترتيب على القبائل فلما انتهى من العدنانية ذكر قبائل قحطان. ثم ذكر النساء مبتدئاً بالترتيب على الوفيات (من هلك منهن قبل الهجرة... بعد الهجرة... على عهده ﷺ... بعد وفاته ويقدم ذكر قريبات النبي ﷺ ثم المهاجرات ثم الأنصاريات. ثم ذكر الصحابيات الراويات من بني هاشم ثم غرائب نساء العرب. فلما انتهى مما يتعلق بالصحابة ذكر التابعين ومن بعدهم من العلماء والرواة ورتبهم على سني الوفيات ثم ذكر كنى الرجال ثم كنى النساء ورتب ذلك على الطبقات بتقديم ذكر الصحابة على التابعين.

ووصل إلينا أيضاً (المنتقى من كتاب الطبقات)[5] لأبي عروبة الحسين بن

---

(١) ذكر ابن حجر (هدي الساري ٢/١٧٥) أن مذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله (منكر الحديث) جرحاً بيناً.

(٢) عمل عليه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكر «زيادات» في ٣ أوراق كوبريلي رقم ١٤/١١٥٢ (ششن: نوادر المخطوطات العربية، ص ٢٥٤).

(٣) طبع ملحقاً بكتاب (تاريخ الأمم والملوك) للطبري أيضاً وذلك في طبعة المطبعة الحسينية بمصر، ويقع (ذيل المذيل) في ١٢٢ صفحة.

(٤) ذيل المذيل، ص ٣ ــ ٥.

(٥) سماه السمعاني في التحبير (الترجمة رقم ٢٧) كتاب (طبقات الصحابة) فهل اقتصر عليهم فيكون من كتب معرفة الصحابة أيضاً.

محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨هـ) وقد وصل إلينا الجزء الثاني منه فقط[١]، وهو يحتوي على تراجم بعض الصحابة، ويبدأ بترجمة أم سنبلة الأسلمية، ولعله قد خلط تراجم النساء والرجال في طبقاته أو أن الذي انتقاه فعل ذلك[٢] وتختلف تراجمه في الطول فبعضها طويلة مسهبة كترجمة خالد بن الوليد وأبي سفيان صخر بن حرب، وبعضها مقتضبة تقتصر على إسم الصحابي واسم أبيه والبلد الذي نزله، ويعقد موضوعاً للأخوة من الصحابة، وبعد أن ذكر أسماءهم مجردة عاد إلى التراجم، وفائدة معرفة الأخوة أن لا يظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في إسم الأب[٣]، وينتهي الجزء بترجمة عبد الله بن عباس، ولا يؤكد في تراجمه على النسب ولا سني الوفيات، وإنما يهتم بذكر بعض أخبار صاحب الترجمة مما يدل على مكانته في العلم أو فضله[٤].

كتب الجرح والتعديل:

علم الجرح والتعديل:

وهو علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث، وقد استجاز العلماء ذكر عيوب رواة الحديث عند جرحهم لهم، ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرمة واستدلوا على ذلك بقول النبي ﷺ في رجل «بئس أخو العشيرة»[٥]، وفي كلامه ﷺ في معاوية بن أبي

---

(١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق (عام ٤٥٥٣) يقع في ١٢ ورقة فقط.

(٢) يرجح الأستاذ يوسف العش أن الذي انتقاه هو عبد الغني المقدسي الجماعيلي صاحب (الكمال) المتوفي سنة ٦٠٠هـ، (انظر فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية «التاريخ»، ١٦٩).

(٣) السيوطي: تدريب الراوي، ٤٢٨.

(٤) ومن أجل كتب المتأخرين في طبقات المحدثين كتاب (طبقات الحفاظ) للحافظ الذهبي، ت ٧٤٨هـ.

وهو كما يدل عنوانه يتناول الحفاظ فقط وليس سائر المحدثين.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب في ما يكون من الظن ٢٤/٨. وابن حبان: المجروحين من المحدثين ١ ـ ٧/أ والخطيب الكفاية ٣٨ ـ ٣٩.

سفيان وأبي الجهم حين سألته فاطمة بنت قيس عنهما وقد خطباها فقال: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له» ورغم أن كلام النبي ﷺ هنا ليس إلا محض مشورة في قضية شخصية فقد اتُخِذَ دليلاً على إجازة القدح في الضعفاء لبيان حالهم لأن إظهار القدح في أمر يتصل بالحرام والحلال وهو الحديث أولى من بيان القدح في مشورة خاصة[1]، وفي بيان الجرح فائد كبيرة لئلا يُحتَج بأخبار غير العُدُول وليس القصدُ ثلبهم والوقيعة فيهم مما يدخل في باب الغيبة، خاصة وأن العلماء وقفوا عند الحد الذي يكفي لإبانة الجرح ولم يتجاوزوه بالاكثار من ذكر العيوب. ويرجع التفتيش عن الرجال إلى جيل الصحابة وذلك لأنهم تشددوا في قبول الرواية ليتورع الناس في التحديث عن النبي ﷺ. ولعل أبا بكر (رض) أول من فتش عن الرجال حين سأل الصحابة عن الجدة هل ترث؟ فأجابه المغيرة بن شعبة أنها ترث السدس فطلب منه أن يأتيه بشاهد فشهد محمد بن مسلمة[2]. وكذلك فعل عمر بن الخطاب (رض) حيث طلب من أبي موسى الأشعري أن يأتيه بشاهد على حديث عن النبي كان قد حدثه به[3].

وكان علي بن أبي طالب (رض) يستحلف أحياناً من يحدثه عن النبي ﷺ بحديث وإن كان ثقة مأموناً[4]. ولم يكن أبو بكر ولا عمر ولا علي يتهمون الصحابة فقد قال عمر لأبي موسى بأنه لا يتهمه ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد[5] ولكن الصحابة كانوا يخشون جرأة الناس على التحديث عن

---

(١) المصدر السابق (١ ــ ١٩ ب) وانظر السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، والخطيب: الكفاية ٣٩.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٣/١ والحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١٥ والكفاية، ص ٢٦.

(٣) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ١٢/١ ب، والحديث هو «إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات فلم يؤذن له فليرجع» وذكر الحاكم أن أبا بكر وعمر وعلياً وزيد بن ثابت جرحوا وعدّلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها. (انظر معرفة علوم الحديث، ٥٢).

(٤) و(٥) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ١٢/١ب.

النبي ﷺ دون توثق وتدقيق فشددوا في قبول الرواية وسألوا عن الرجال. وممن عرف بالكلام في الرجال من الصحابة أيضاً عبد الله بن عباس وعبد الله بن سلام وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعائشة، فقد أعربوا عن تكذيبهم لبعض من حدثهم[1] ثم ظهرت حركة الوضع في الحديث فانتبه العلماء إلى ذلك واهتموا بالرجال ومعرفتهم فتكلم عدد من التابعين في الجرح والتعديل مثل الشعبي ومحمد بن سيرين وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ولكن لم تنشأ مادة واسعة في علم الرجال يتداولها العلماء والنقاد حتى حدود منتصف القرن الثاني الهجري، حيث لعب شيوع الوضع وكثرة الضعفاء بين رواة الحديث ونقلته دوراً في لفت أنظار العلماء إلى الكلام في الرجال[2] وقد برز عدد من الأئمة النقاد والمحدثين الكبار بمعرفة أحوال الرجال ونقدهم وأصبحت أحكامهم على الرجال مقبولة عند العلماء المعاصرين والمتأخرين لما تميزوا به من الدقة والورع والتيقظ. وقد عرف بذلك شعبة بن الحجاج ومعمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) وهشام الدستوائي (ت ١٥٤هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وسفيان الثوري[3] ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وعبد العزيز بن الماجشون (ت ١٦٤هـ) وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) وحماد بن زيد والليث بن سعد ووعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ) وأبو إسحق الفزاري والمعافي بن عمران الموصلي (ت ١٨٤هـ) وبشر بن المفضل (ت ١٨٧هـ) وسفيان بن عيينة وإسماعيل بن عُليَّة وجرير بن وهب ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأبو داؤد الطيالسي (ت ٢٠٣هـ) ومحمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢هـ) وأبو عاصم النبيل (ت ٢١١هـ) وعبد الله بن الزبير الحُميدي (ت ٢١٩هـ)

---

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٧٠٦. وأحياناً استعملوا عبارة «كذب» بمعنى «أخطأ» وهو المقصود دائمًا عندما يكون المتهم بذلك صحابياً.

(٢) المصدر السابق، ٧٠٧.

(٣) قال ابن حجر: «وسفيان أحفظ من شعبة ولا سيما في الإسناد فقد قالوا أن شعبة كان إذا غلط ربما غلط في الأسماء خاصة». (الإيثار في معرفة رجال الآثار، ص ١٢٤) رسالة ماجستير مكتوبة بالآلة الكاتبة.

والقعنبي وأبو عبيد القاسم بن سلام ويحي بن يحي النيسابوري (ت ٢٢٦هـ) وأبو الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧هـ)[١].

وهؤلاء العلماء اشتهروا كمحدثين وبعضهم جمع بين الفقه والحديث كالأئمة الأوزاعي ومالك والليث بن سعد فكان علمهم بالرجال يمثل جانباً من جوانب اهتمامهم بالحديث والفقه إلا أن بعض من ذكرتهم غلب عليه الاهتمام بمعرفة الرجال ونقدهم مثل شعبة بن الحجاج ويحي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وقد استمر الاهتمام بالرجال خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري وظهر نسبياً نوع من التخصص في علم الرجال يظهر بصورة خاصة عند يحي بن معين (ت ٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) وقد نما التصنيف في علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث والرابع واختص بعض هذه المصنفات بالضعفاء وبعضها بالثقات في حين جمع البعض الآخر بين الضعفاء والثقات.

وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة من المصنفات في وقت واحد وذلك في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وشكلت أقوال المتكلمين الأوائل في الرجال قبل تصنيف الكتب مادة رئيسية في هذه المصنفات حيث دونت أقوالهم التي كان أهل الحديث يتناقلونها شفاهاً كما يتناقلون الحديث، وكذلك فإن المصنفات المتأخرة اعتمدت على المصنفات الأولى ونقلت أقوال مؤلفيها في الرجال فلا يخلو مصنف في الجرح والتعديل من كلام يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل. وقد استخدمت مصنفات الجرح والتعديل الألفاظ التي أطلقها المحدثون القدماء للدلالة على جرح الرواة أو تعديلهم ولكن هذه الألفاظ اكتسبت تحديدات أدق في المصنفات المتأخرة مما أدى إلى تبلورها وحصر عددها وتعيين مدلولها، وفي بداية ظهور المصنفات نقل المصنفون عبارات

---

(١) أنظر: ابن أبي حاتم تقدمة لكتاب الجرح والتعديل.
وابن عدي: مقدمة الكامل ١/١٣ب ـ ٤٤ب.
والسخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٧٠٨.

السابقين في الجرح والتعديل، ولم يكن ثمة اتفاق على هذه الألفاظ والعبارات فأصبحت لكل مصنف مصطلحات ذات مدلول خاص، وهذا يتطلب من المتتبع ليس فقط معرفة مدلولات هذه المصطلحات على وجه العموم، بل معرفة مدلولاتها النسبية وكيفية استعمالها عند كل واحد، فيحيى بن معين مثلاً يستعمل عبارة (ليس بشيء) أحياناً للدلالة على أن أحاديث الراوي قليلة بينما يستعملها غالباً للدلالة على ضعف الراوي. أما الآخرون فيستعملون ذلك دائمًا في جرح الراوي كقولهم: (لا تحل الراوية عنه)[1] ويستعمل ابن معين لفظة (لا بأس به) مقابل لفظ (ثقة) وهي عند غيره تطلق على من هو أدون من ثقة[2].

وترتبط بعض هذه الألفاظ من حيث منشؤها بأمثال قديمة اشتقت منها، وقد وقع الحافظ العراقي في وهم نتيجة غموض أحد هذه الألفاظ وعدم تفطنه إلى أصل اشتقاقه وهو استعمال أبي حاتم عبارة (هو على يَدَي عَدْلٍ)، أي هالك. فكان العراقي يقول: (هو على يدي عدلٌ) ويريد بها التوثيق وقد فطن العسقلاني إلى ذلك ونبّه على أنها من ألفاظ الجرح حين قرأ ترجمة جبارة بن المغلس فوجد أن أبا حاتم ضعفه وقال: (هو على يَدَي عدلٍ)[3]. ولكن هذا مثال متطرف بالطبع فهناك عدد من ألفاظ الجرح والتعديل ذات مدلول واضح ومتعارف عليه كقولهم (ثقة) أو (حجة) أو (ثبت) أو (ضعيف) أو (كذاب) أو (مطرَّح)، وعموم هذه الألفاظ واضحة المدلول.

ولم تكتب قواعد الجرح والتعديل إلا متأخراً، بل أن الرامهرمزي

---

(١) اللكنوي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ٨٠، ١٠٠.

(٢) الخطيب: الكفاية ٢٢؛ والرفع والتكميل، ٧٧، ١٠٠. وكذلك استعمل دحيم من أهل الشام وهو بمنزلة أبي حاتم الرازي في الشرق لفظة (لا بأس به) بمعنى (ثقة)؛ اللكنوي: الرفع والتكميل، ١٠١.

(٣) اللكنوي: الرفع والتكميل، ٧٩، حاشية (٢) «وكان العدل ولي شرط تبع فكان إذا قتل رجلاً دفعه إليه فقيل: (وضع على يدي عدل) ومعناه هلك».

(ت ٣٦٠هـ) لم يتطرق في كتابه «المحدث الفاصل» ــ وهو أول مصنف في مصطلح الحديث ــ إلى علم الجرح والتعديل، ولعل الحاكم كان أول من كتب في قواعد علم الجرح والتعديل واعتبره أحد علوم الحديث[١]، ثم اهتمت كتب مصطلح الحديث بعد الحاكم بالكلام عن علم الجرح والتعديل وقواعده، وهذه القواعد عبارة عن ضوابط تمنع الشطط والمغالاة وتوجه المتتبع لهذا العلم إلى معرفة كيفية الإفادة منه بصورة صحيحة، وقد ركزت هذه القواعد على بيان شروط توثيق الراوي وهي أن يمتاز بالعدالة والضبط[٢] وأوضحت متى يقبل التعديل أو الجرح دون ذكر السبب ومتى لا يقبل إلا بذكر السبب ومتى تجوز الرواية عن أهل البدعة ومتى لا تجوز، وكيفية الخروج من الأحكام المتعارضة على الرجال كأن يوثقهم بعض النقاد ويجرحهم آخرون. إلى غير ذلك من القواعد التي تعين على الإفادة من المصنفات في الجرح والتعديل خاصة وأن بعض نقاد الحديث تشدد في نقد الرجال وتجريحهم لأدنى سبب ويطلقون عليهم ألفاظاً شديداً لا يتطلبها حال المجروحين وممن عرف بالتشدد من نقاد الرجال يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي والنسائي وابن حبان[٣] فإن تفردوا في جرح رجل فينبغي التثبت في ذلك[٤]، وكذلك فإن المتعاصرين من العلماء تدفعهم المنافسة إلى جرح بعضهم ولعل ذلك يحدث تلقائياً دون أن يفطنوا هم لذلك، ومن ثم فقد وضعت قاعدة تقول بعدم قبول جرح المعاصر لمعاصره بلا حجة، وبذلك ردوا جرح الإمام مالك في محمد بن

---

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ٥٢ وقد أوجز فيه الكلام عن الجرح والتعديل وأحال على كتابه «المدخل إلى معرفة الصحيح»، حيث يذكر أنه فصل الكلام فيه عن الجرح والتعديل.

(٢) قال النووي: يشترط فيه ــ أي فيمن تقبل روايته ــ أن يكون عدلاً ضابطاً بأن يكون مسلمًا بالغاً عاقلاً سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به. (السيوطي: تدريب الراوي، ١٩٧ ــ ١٩٨).

(٣) اللكنوي: الرفع والتكميل، ١١٧.

(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٢/ ٤٦٥؛ واللكنوي: الرفع والتكميل، ١١٧.

إسحق وجرح أحمد بن حنبل في الحارث المحاسبي وجرح سفيان الثوري في أبي حنيفة[1]. وقد انتقد الذهبي بعض أهل الجرح والتعديل لإعراضهم عن جرح بعض المتنفذين خوفاً من سلطانهم[2]. كما وقف بعض النقاد من مخالفيهم في العقائد، بل في الفقه أحياناً موقفاً شديداً[3] وجرتهم مخالفتهم لهم إلى جرحهم، ولذلك ميَّز العلماء بين المبتدع الذي لا يدعو إلى بدعته فأجازوا الرواية عنه ما لم تكن بدعته كفراً صريحاً وبين المبتدع الداعية فلم يجيزوا الرواية عنه[4] لأن هواه يجره إلى الكذب انتصاراً لفكرته. ورأوا التوقف في قبول قول الجارح إذا كان بينه وبين من جرحه اختلاف في الاعتقاد[5]، على أن هذه الانتقادات لا يمكن أن تقلل من أهمية علم الجرح والتعديل ولا من الجهد العظيم الذي بذله النقاد في تمييز الرجال ومعرفة الثقات والضعفاء، وورعهم وتحفظهم ودقتهم في ذلك حتى جرح علي بن المديني أباه وجرح أبو داؤد السجستاني ابنه[6]، ورفض يحيى بن معين قبول صرة ذهب هدية من أحد العلماء لأنه أراد أن يصدق في كلامه فيه[7] كما أنه لم يتحرج من جرح

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٢/ ٤٩٦؛ واللكنوي: الرفع والتكميل، ١٨٩/ ١٩١. ومن ذلك أيضاً كلام محمد بن يحيى الذهلي في البخاري فقد حسده لأن الناس انفضوا عنه إلى البخاري (الخطيب: تاريخ بغداد، ٢/ ٣٠) وكلام محمد بن عثمان بن أبي شيبة ومطين في بعضهما (الخطيب: تاريخ بغداد، ٣/ ٤٣، ٤٥).

(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام، ٥/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) ابن حبان: المجروحين من المحدثين، ٢ / ٢٨أ ـ ب؛ والقاسمي: الجرح والتعديل، ٢٤.

(٤) ابن حبان: المجروحين من المحدثين، ٢/ ٢٧ب ـ ٢٨أ.
الخطيب: الكفاية، ١٢٦، ١٢٧.

(٥) العسقلاني: لسان الميزان، ١/ ١٦.

(٦) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٤٨٨. حيث يذكر «قال علي بن المديني لمن سأله عن أبيه (سلوا عنه غيري) فأعادوا المسألة، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: (هو الدين إنه ضعيف). وقال أبو داؤد صاحب السنن «ابني عبد الله كذاب، مع تأويلنا له في بذل المجهود».

(٧) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٤٨٧. حيث يذكر «لما قدم ـ يعني يحيى بن معين ـ =

أصحابه[1]. وكان البخاري ومسلم مثالاً للإنصاف حين نقلا عن المبدَّعين في صحيحيهما[2].

أنواع كتب الجرح والتعديل[3]:

يمكن تصنيف المؤلفات في الجرح والتعديل إلى ثلاثة أصناف فمنها التي تناولت الضعفاء من الرواة فقط ومنها التي تناولت الثقات ومنها التي جمعت بين الثقات والضعفاء وقد تقدم التصنيف في الضعفاء وفي الجمع بين الثقات والضعفاء على أفراد الثقات في تصنيف، حيث ألف يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) أول مصنَّف في الضعفاء، وكذلك أول مصنَّف في الجمع بين الثقات والضعفاء.

أما كتب الثقات فأول من صنف فيها أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ) وكذلك فإن التصنيف في الضعفاء أكثر من التصنيف في الثقات فقد صنِّف في الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجري عشرون مصنفاً ولم يصنف خلال هذه الفترة في الثقات سوى أربع مصنفات! أما المصنفات التي تجمع بين الثقات والضعفاء فهي كثيرة أيضاً وما صنف منها

= حران، طمع أبو سعيد يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي (ت ٢١٨هـ) أنه يجيء إليه، فوجه بصرة فيها ذهب وطعام طيب، فقبل الطعام ورد الصرة، فلما رحل سألوه عنه، فقال: والله إن صلته لحسنة، وان طعامه لطيب، إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً».

(١) الخطيب: تاريخ بغداد، ٥/ ٣٢٦.

(٢) القاسمي: الجرح والتعديل، ١٥. وقد استعمل القاسمي مصطلح «المبدعين» على من نقل عنهم أئمة الحديث كالبخاري ومسلم من الخوارج والشيعة حيث رأى أن هؤلاء اجتهدوا فأخطأوا فلا يمكن القول أنهم «مبتدعة» بل اتهموا بذلك من قبل مخالفيهم فهم «مبدعة».

(٣) أنظر عن هذه المصنفات: السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٨٥/ ٥٨٨.
حاجي خليفة: كشف الظنون، ٥٨٢.
الكتاني: الرسالة المستطرفة، ١٤٤ / ١٤٧. إلا ما نسبته إلى مصدر بالحاشية.

خلال القرون الثالث والرابع والخامس يبلغ خمسة وعشرين مصنفاً. وفيما يلي أسماء المصنفين في الجرح والتعديل مع ذكر سني وفياتهم وعناوين مؤلفاتهم إن عرفت.

مؤلفو كتب الضعفاء:

أول من عرفته صنَّف في الضعفاء:

يحيى بن معين[1] (ت ٢٣٣هـ).

وعلي بن المديني[2] (ت ٢٣٤ هـ)[*].

ومحمد بن عبد الله البرقي الزهري (ت ٢٤٩هـ).

وأبو حفص الفلاس (ت ٢٤٩هـ) ــ جزء صغير فيما ذكر ابن خير ــ[3].

ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في كتابيه «الضعفاء الكبير» و «الضعفاء الصغير».

وإبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ).

وأبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ).

وأبو حاتم محمد بن ادريس الرازي (ت ٢٧٧هـ)[4] في كتابه «الضعفاء»[**].

وأبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي (ت ٢٩٢هـ) في كتابه «الضعفاء والكذابون والمتروكون من أصحاب الحديث».

والنسائي (ت ٣٠٣هـ) في كتابه «الضعفاء والمتروكين».

---

(١) منه بضع ورقات مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث ٦/٢٦٤، وأنقرة صائب ١٥٥٧ (سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٢٩٢).

(٢) المالكي: تسمية ما ورد به الخطيب دمشق، رقم ٣٩٩.

(*) أشار صاحب هدية العارفين إلى تأليف لأبي الحسن علي بن محمد المدائني المتوفى ٢٢٥هـ بعنوان «الضعفاء من رجال الحديث».

وهو مصدر متأخر ولم أجد في المصادر القديمة ما يؤيده والله أعلم (هدية العارفين ١/٦٧٢).

(٣) فهرست ٢١٢.

(٤) الذهبي: مقدمة الضعفاء ١/٤.

(**) اقتبس منه الذهبي في «المغني في الضعفاء» وصرح باعتماده عليه في المقدمة ص ٤.

وأبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ)[١] في كتابه «الضعفاء».

وأبو يحيى زكريا الساجي (ت ٣٠٧هـ)[٢].

وأبو خزيمة محمد بن إسحق (ت ٣١١ هـ)[٣] في «الضعفاء».

ومحمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣٢٠هـ).

وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ) في كتابه «الضعفاء».

وعبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٢٣هـ).

وأبو العرب محمد بن أحمد بن تيم القيرواني[٤] (ت ٣٢٣هـ).

وأبو علي سعيد بن عثمان بن السكن[٥] (ت ٣٥٣هـ).

ومحمد بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه «معرفة المجروحين من المحدثين».

وعبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال».

وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٦٧هـ) وهو مصنف كبير إلى الغاية على ما يذكر ابن حجر[٦]، والذهبي. وقال الذهبي: «جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه، لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم وهو متكلم فيه، وقال أنه يسرف في الجرح»[٧]. وقال ابن حجر: أن الأزدي نفسه ضعيف فلا يعتمد قوله

---

(١) ابن حجر: تعجيل المنفعة ٢٤٧؛ واللسان ١/٣٤، ٤/٨٣، ٨١، ٨٥؛ وتهذيب التهذيب ٣/٢٢٢.

(٢) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٣٦، ٣٨، ٤٩ ومواضع أخرى كثيرة.

(٣) الذهبي: مقدمة الضعفاء ١/٤.

(٤) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/١٥٢، ١٥٩، ٣/٥٩.

(٥) ذكر ذلك أيضاً ابن خير: فهرسة ٢١١.

(٦) و (٧) أكثر الاقتباس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٢٤٠، ٣١١؛ ٣/٣، ٤٦١ ومواضع أخرى؛ والذهبي: الميزان ١/٤. وبين ابن حجر في لسان الميزان ٥/١٣٩ أنه رافضي من الغلاة.

في تضعيف الثقات[1]. وهو لا يعتمد إذا انفرد بالتضعيف فكيف إذا خالف غيره[2] فوثقوا من ضعف؟

والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «الضعفاء والمتروكين»(*).

وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) في الضعفاء(**).

وعمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «الضعفاء»(***).

وأبو أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ) في كتابه «الضعفاء»(****).

وأبو عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ضمن كتابه «المدخل إلى الصحيح»[3].

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) في كتابه «الضعفاء»[4].

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه «الضعفاء»[5].

وأبو الفضل بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه «الذيل على

---

(١) ابن حجر: هدي الساري ٢/١٤٥، (ط. مصطفى البابي).

(٢) المصدر السابق ٢/١٥٠.

(*) اعتمد عليه الحافظ الذهبي في كتابه «المغني في الضعفاء» وصرح بذلك في المقدمة ص ٥ من ط. الأستاذ نور الدين عتر، وصرح بالاقتباس منه في مواضع كثيرة (انظر المغني ١/١٦، ٢٤، ٤١، ٥١، ٥٨، ٧٢).

(**) ابن حجر: لسان الميزان ١/٣٤، ٣٤٨؛ ٤/٧٢، ٥٨، ٨١.

(***) الذهبي: المغني في الضعفاء ١/٥، وصرح بالاقتباس منه في مواضع من كتابه مثلاً ١/٤٦، ٥٥.

(****) ابن بدران: تهذيب تاريخ ابن عساكر ٢/٤٣٦؛ والذهبي: المغني ١/٧٠.

(٣) للحاكم كتابان بهذا الاسم «المدخل» هما: «المدخل إلى معرفة الإكليل»، طبع في حلب (١٣٥٢هـ) ولندن (١٩٥٣م)، و«المدخل إلى معرفة الصحيحين»، مخطوط في شهيد علي ٢/٣٤٦ ويقع في ٧٥ ورقة (سزكين: تاريخ التراث ١/٣٦٨).

(٤) مخطوط في مكتبة القرويين بفاس في المغرب تحت رقم ٧٠ (ي١٩٩)، (أنظر قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين). وقد حققه د. فاروق حمادة.

(٥) مقدمة الضعفاء للذهبي ١/٥.

الكامل» ويسمى أيضاً «تكملة الكامل» وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي[1].

* * *

وقد فقدت معظم هذه الكتب، وأقدم ما وصل إلينا منها كتاب «الضعفاء الكبير»[2] وكتاب «الضعفاء الصغير»[3] لمحمد بن إسماعيل البخاري

---

(١) من كتب الضعفاء المهمة التي ألفت بعد هذه الفترة كتاب «الضعفاء والمتروكين»، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وهو من مخطوطات دار الكتب المصرية؛ وكتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) وهو مطبوع ويقع في ٤ مجلدات (ط. البجاوي) ويضم ١١٠٣٧ ترجمة، وقد رتبهم على حروف المعجم، ووضع رموزاً على أسماء من أخرج لهم أصحاب الكتب الستة في كتبهم، وذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان بعضهم عنده من الثقات وذلك لأن من سبقه إلى التصنيف في الضعفاء ذكروهم، ولكي ينبه على أنهم ثقات (أنظر مقدمته لميزان الاعتدال ص ٢)، ويذكر في الترجمة اسم الراوي ونسبته ولا يطيل نسبه، ثم يذكر بعض شيوخه والرواة عنه، ثم ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في جرحه، وربما ذكر طرفاً من حديثه.

وقد اعتمد الذهبي على كتب الضعفاء التي صنفت قبله مثل كتاب الأزدي والساجي وابن عدي الجرجاني والحافل (وهو ذيل على كامل ابن عدي) وابن حبان البستي والدارقطني والحاكم وغيرها من كتب الضعفاء كما استفاد الذهبي من كتب علم الرجال الأخرى أيضاً. وبحق قال ابن حجر أن ميزان الاعتدال من أجمع كتب الضعفاء (لسان الميزان ص ٤)، وقد أوضح الذهبي أن كل من يقول فيه (مجهول) ولم يسنده إلى قائله فإنه قول أبي حاتم ــ أكثر المحدثين إذا قالوا في حق الراوي «أنه مجهول» فإنهم يريدون جهالة العين لكن أبا حاتم يريد أنه مجهول الحال (أنظر اللكنوي: الرفع والتكميل، ص ١٠٣) ــ وإذا قال: «فيه جهالة أو نكرة أو يُجهل أو لا يعرف» وأمثال ذلك لم يعزه إلى قائله فهو يمثل رأيه في صاحب الترجمة، وكذلك إذا قال «ثقة» أو «صدوق» أو «صالح» فإنه قوله واجتهاده (أنظر ميزان الاعتدال ١/٦). وقد ذيل على ميزان الاعتدال الحافظ العراقي ووصل إلينا وهو مخطوط، وقد استوعب هذا الذيل الحافظ ابن حجر في لسان الميزان الذي اختصر فيه كتاب الذهبي وزاد فيه تحريراً وتراجم على شرطه كما صرّح (النكت على ابن الصلاح، ٢٩٦).

(٢) مخطوط في باتنه ١/٥٥٧، رقم ٢٩٣٢ ــ ٢٩٣٧. (أنظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٣/١٧٩).

(٣) طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (بدون تاريخ) (ومعه كتاب المنفردات والوحدان) للإمام مسلم وكتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي.

(ت ٢٥٦هـ) ويقع الضعفاء الصغير في ٣٣ صفحة، وقد رتبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً على غيره، ولا تزيد الترجمة على السطر الواحد إلا نادراً ويذكر فيها اسم الراوي واسم أبيه ونسبته وبعض من روى عنهم ورووا عنه وغالباً ما يكتفي بواحد منهم فقط، ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح وتتكرر عبارة «منكر الحديث» «فيه نظر» «متروك الحديث» «سكتوا عنه» أو يبين رأي النقاد السابقين فيه كمالك وعبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وعلي بن المديني وأحياناً يذكر عقيدة الراوي أو إحدى مروياته أو سنة وفاته أو توليه القضاء، ولكن ذلك نادر. وقد تعقب ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» البخاري وأخذ عليه أنه ذكر بعض الرواة في الضعفاء وليسوا بضعفاء[١].

وكذلك وصل إلينا كتاب الضعفاء لأبي إسحق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) بعنوان «الشجرة في أحوال الرجال»[٢].

ويتناول أسماء الرواة وعبارات في جرحهم فقط. وهو يتشدد في جرح الكوفيين من أصحاب علي (رض) لأجل المذهب، لذلك قال ابن حجر: «لا عبرة بحطه على الكوفيين»[٣]. وقال عنه أيضاً «كان ناصبياً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع»[٤].

كما بقي «كتاب الضعفاء والمتروكين» لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤هـ) ويقتصر على أسماء الرواة وبيان جرحهم[٥]. وقد رواه

---

(١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل. مجلد ٣، قسم ١/١٣٠٢، ١٣٤٣، ١٩٢١؛ والمجلد ٣، قسم ٢/٩٣، ٢٥٢، ٧٩٢ وأمثلة ذلك كثيرة في بقية المجلدات.

(٢) مخطوط في دار الكتب الظاهرية، حديث ٢٤٩. وقد اطلعت عليه. وقد نبه د. بشار عواد إلى أن عبارة (الشجرة في) مقحمة على العنوان، وكذلك عبارة (الجزء الثاني) فحذفتها.

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/٩٣، ٥/٤٦، ١٠/١٥٨.

(٤) هدي الساري ٢/١٥١.

(٥) مخطوط في كوبرلي، تاريخ ٧١٩، ويقع في ٧٦ صفحة وقد اطلعت عليه. وقد حققه د. سعدي الهاشمي. أنظر فؤاد السيد: فهرست المخطوطات المصورة (التاريخ) ٢/٩٥ـ٩٦.

سعيد بن عمرو البرذعي عنه (ت ٢٩٢هـ) وضمنه كتاب الأسئلة الذي صنفه وهو أقوال أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في إجابة أسئلة سألها البرذعي فجمعها وألف بينها.

وبقي كتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت ٣٠٣هـ) ويقع في ٢٥ صفحة وقد رتبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط ويذكر في الترجمة اسم الرجل واسم أبيه وأحياناً اسم جده ونسبته ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح ويتكرر منها قوله «ضعيف» و«متروك الحديث» و«منكر الحديث» و«كذاب» و«ليس بثقة» و«ليس بذاك». ثم ينسبه إلى المصر بقوله كوفي أو مدني أو بصري، ولا تتجاوز الترجمة السطر الواحد إلا نادراً. وعندما انتهى من ذكر الأسماء ذكر الكنى ولم تستغرق سوى صفحة واحدة. ويعتبر النسائي من المتشددين في جرح الرجال[١].

كذلك بقي كتاب «الضعفاء» لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢هـ) وهو يترجم للضعفاء سواء كان الضعف في عدالتهم أو ضبطهم فقد ذكر من نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، كما ذكر باباً في تليين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحة. والكتاب مرتب على الحروف الأبجدية[٢].

وقد انتقد الحافظ الذهبي العقيلي لتعنته في الجرح حتى تناول الثقات المتقنين مثل ابن المديني والبخاري وعبد الرزاق كما انتقده لجرحه بلفظ «لا يتابع على حديثه» مبيناً أن تفرد الراوي ليس دليلاً على جرحه إلا أن يكثر رواية

---

(١) أنظر ص ٨٨.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/١٤٧.

(٣) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ٢٦٢)، وهو إثنا عشر جزءاً في ٤٥٥ صفحة، وتوجد نسخة ثانية في برلين ٩٩١٦. (أنظر بروكلمان: تأريخ الأدب العربي ٣/٢٢٢).

الأحاديث التي لا يوافق عليها فيصير متروك الحديث، كما انتقد توسعه في جرح كل من فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب مبيناً أن ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ (الميزان ٢/٢٣١).

ومن الكتب المهمة التي بقيت محفوظة كتاب جليل الفائدة هو «معرفة المجروحين من المحدثين»[1] لمحمد بن أحمد حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) وقد كتب ابن حبان مقدمة طويلة نفيسة في بداية كتابه استغرقت ثلاثين ورقة تناول فيها أهمية معرفة الضعفاء، وجواز الجرح، وبين ضرورة التدقيق في أخذ الأحاديث، واجتهاد الصحابة في حفظ السنن وسؤالهم عن الرجال، وذكر بعد ذلك من سلك مسلك الصحابة من التابعين والأتباع ومن تلاهم من أئمة المحدثين، وذكر دور ومكانة كل من الزهري ومالك وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ويحي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلي بن المديني والبخاري وطبقته. ثم ذكر أنواع المجروحين من الضعفاء فجعلهم عشرين نوعاً وهم الزنادقة، الصالحون الوضاعون، الوضاعون الكذابون، الوضاعون استرضاء للملوك والأكابر والأغراض الخاصة، أهل الغفلة، المختلطون، من حدث بحديث ليس من حديثه، من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، من يحدث عن شيوخ لم يسمعهم بكتب صحيحة، من يقلب الأخبار ويسوي الأسانيد، من رأى شيخاً وسمعه لكنه حدث بعد موته بحديث لم يحفظه عنه من غير تدليس، من ذهبت كتبه ولم يكن تام الحفظ، من كثر خطأوه، من امتحن بوارق أو ابن سوء يضع عليه الحديث. من لم يرجع عما أدخل عليه من الحديث مع علمه بذلك. من أخطأ ثم علم فلم يرجع عن خطئه، المعلن بالفسق والسفه، المدلسون، المبتدعة، والنوع

---

(١) مخطوط في مكتبة آيا صوفيا بتركيا، رقم ٤٩٦، تأريخ نسخها القرن السابع وعدد أوراقها ٢٦٢ ورقة من القياس الكبير. وتوجد نسخة أخرى منه في دار الكتب المصرية (١٩٥٩٨/ب) وعدد أوراقها ١٦٦ ورقة ١٦ × ٢٣سم. وقد اعتمدت في الوصف على نسخة آياصوفيا. وقد طبع في ثلاث مجلدات في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، سنة ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) بتحقيق عزيز بك القادري النقشبندي. كما طبع في حلب في ثلاث مجلدات أيضاً بتحقيق محمود إبراهيم زايد ١٣٩٦هـ.

العشرون هم القصاصون. ثم عقد موضوعاً تحت عنوان «ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها» وذكر ستة أجناس.

وقد بين ابن حبان طريقته في تصنيف كتابه بقوله «وإنما نملي أسامي من ضعف من المحدثين وتكلم فيه الأئمة المرضيون، ونذكر ما يعرف من أنسابهم وأسمائهم، ونذكر عند كل شيخ منهم من حديثه ما يستدل به على وهي في روايته تلك وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم إذ هو أدعى للمتعلم إلى حفظ وأنشط للمبتدىء في وعيه وأسهل عند البغية لمن أراده»[1]. ويقدم ابن حبان في الترجمة الأنساب ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة ومن روى عنه من تلاميذه ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان علة جرحه. وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد، كما يبدي رأيه في معظم التراجم، ويذكر عداده في الأمصار وربما ذكر عقيدة صاحب الترجمة[2].

ومن هذا العرض يتبين أن كتاب ابن حبان من الكتب الجليلة في هذا الموضوع. لكنه يتشدد في الجرح حتى أنه ربما جرح بعض الثقات[3].

وقد بقي كتاب اشتهر كثيراً وهو كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال»[4] لمؤلفه عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) ويقدم ابن عدي لكتابه بمقدمة نفيسة تزيد على الخمسين ورقة من القطع الكبير تكلم فيها عن تحفظ الصحابة في رواية الحديث، فذكر من اختار قلة الرواية ولم يكثر الحديث، ومن كان لا يرى كتابه الحديث من الأئمة ومن كان يكتب منهم ثم ذكر من

---

(١) ابن حبان: المجروحين من المحدثين ٢/٣٢ ب.

(٢) المصدر السابق ٨/١١٣ أ، ٣/٧٦ أ.

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/٢٧٤ (ط. البجاوي).

(٤) مخطوط في تركيا طوب قبو (ألف: ٢٩٤٣) وهي نسخة كاملة بخط مقروء وعدد أوراقه ٣٩٠٠ ورقة. ونسخة ثانية في القاهرة أول ٢: ٢٩، ثاني ١: ٢٤٣. ويوجد قسم منه في المكتبة الظاهرية بدمشق «حديث ٣٦٤» ويبدأ بالجزء الثالث إلى الجزء العشرين ويقع في ٣٨٩ ورقة ويوجد جزء منتخب من الكامل في الظاهرية أيضاً في أربعين ورقة. أنظر يوسف العش: فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية (التأريخ)، ص ٢٣٨، ٢٤١.

استجاز لنفسه الكلام في الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقة طبقة إلى زمانه، وذكر فضائلهم والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال، وتسليم الأئمة لهم بذلك، قال ابن عدي في مقدمته أيضاً «وأنا ذاكر في كتابي هذا أسامي قوم نسبوا إلى الضعف من عساهم غفلوا عنهم ومن نشأوا بعد موتهم»[1].

أما تراجمه فهو لا يطيل في الأنساب بل يقتصر على ذكر أسماء الشيوخ وأسماء آبائهم ونسبتهم إلى المصر أو القبيلة، ويذكر بعض شيوخه وتلاميذه ونماذج من رواياته الضعيفة وفي الغالب حديثاً أو حديثين[2]، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في صاحب الترجمة بالأسانيد التي لا يخل بذكرها، ولا يذكر سني الوفيات. وليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوع بضعفهم بل فيهم ثقات ولكنه أوردهم لأنه التزم إخراج كل من تكلم فيه بجرح. فقد ترجم مثلاً لخليفة بن خياط أحد شيوخ البخاري وذكر ما قيل في جرحه ثم رد الجرح ووثقه، لذلك قال السخاوي عن الكامل «أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها لكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وأن كان ثقة مع أنه لا يحسن أن يقال (الكامل) للناقصين»[3].

وقد رتب ابن عدي كتابه على حروف المعجم.

ووصل إلينا بعض كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني وقد رتبه على حروف المعجم[4].

وآخر ما وصل إلينا من كتب الضعفاء المصنفة خلال هذه الفترة (المدخل إلى الصحيح) لابي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) حيث ترجم في القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً اقتصر على ذكر أسمائهم وأسماء

---

(١) ابن عدي: الكامل ١/٤٤ ب.

(٢) بين ابن حجر (هدي الساري ٢/١٥٢) أن من عادة ابن عدي أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة.

(٣) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٥٨٦.

(٤) ما بقي منه إحدى عشرة ورقة في المكتبة الظاهرية (مجموع ١١/١٢٤). (أنظر يوسف العش: فهرست مخطوطات الظاهرية، ٢٤١ ـ ٢٤٢). وتوجد نسخة في آياصوفيا (٣٤٠٥). أنظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٣/٢١١.

آبائهم ونسبتهم وبعض شيوخهم وتلاميذهم مبيناً رواية معظمهم للروايات الموضوعة والمنكرة والمعضلات. وعددهم ثلاث وثلاثون ومائتا رجل. ثم انتقل إلى قسم آخر تناول أسامي رجال الصحيحين.

مؤلفو كتب الثقات:

أول من علمته صنف في الثقات:

علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤هـ) في كتابه (الثقات والمتثبتون)(*) ـ في عشرة أجزاء.

أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ).

ثم أبو العرب محمد بن أحمد التميمي (ت ٣٣٣هـ).

ثم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابيه «الثقات» و «مشاهير علماء الأمصار».

ثم أبو حفص عمر بن بشران السكري (ت ٣٦٧هـ)(**).

ثم عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥هـ).

ثم أبو عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥) في (المدخل إلى الصحيحين).

ثم انقطع التأليف في هذا النوع من كتب الرجال حتى القرن الثامن الهجري(١) حيث ظهرت بعض المصنفات فيه، وقد بقي من هذه المصنفات

(*) الحاكم: معرفة علوم الحديث ٧١ وابن رجب: شرح علل الترمذي ١/ ٢١٦ (ط. عتر).

(**) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٦٦ وابن حجر: لسان الميزان ٣/ ٢٧٥.

(١) ألف في الثقات من المتأخرين الشمس محمد بن أيبك السروجي (٧٤٤هـ) ولم يكمل ولو تم لكان في أكثر من عشرين مجلداً وأسماء الأحمدين منه فقط في مجلد «السخاوي: الاعلان» وابن خلفون (ت٦٣٦) كذلك صنف الذهبي (٧٤٨هـ) كتاب «رسالة في الرواة الثقات» وصنف العسقلاني (٨٥٢هـ) في الثقات ممن ليس في التهذيب لكنه لم يكمل «السخاوي: الاعلان» وآخر من أفرد الثقات في تصنيف زين الدين قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ) منه المجلد الأول والثاني في مكتبة كوبرلي باستانبول، ومنه شيء في الخزانة العامة بالرباط، رقم ٣٦١ك.

الأولى كتاب الثقات للعجلي (ت ٢٦١هـ) وكتابا «الثقات» و«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ت ٣٥٤هـ) وكتاب الثقات لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ. فأما كتاب الثقات للعجلي فقد وصل إلينا الجزء الثاني من أصله كما وصل إلينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي[١] (ت ٧٥٧هـ) حيث رتبه على حروف المعجم وبدأه بمن اسمه أحمد[٢]، ومن ذلك نعلم أن كتاب الثقات للعجلي لم يكن مرتباً على حروف المعجم بل على الطبقات حيث اقتصر في الجزء الثاني على طبقة التابعين ولم يرتب على الحروف داخل الطبقة، وهو مما أملاه المؤلف عل ابنه صالح، ورواه أبو الحسن بن أبي زكريا النيسابوري عن صالح[٣]. وطريقة العجلي في التراجم ــ التي يتراوح طولها بين السطر إلى العشرين سطراً ــ أن يذكر الاسم واسم الأب والكنية والنسبة إلى المصر، ويطلق لفظاً من ألفاظ التعديل كالقول أنه «ثقة ثقة» أو «ثقة» أو «لا بأس به». ويبين طبقته إن كان من الصحابة أو التابعين وربما يشير إلى المزايا العلمية لصاحب الترجمة كقوله عن ابراهيم بن الزبير التميمي أنه صاحب سنة وصاحب تفسير كما يذكر عقائد المترجمين، وقد أورد في الثقات شيوخاً يرون القدر أو التشيع كما يذكر بعض الضعفاء كبشر المريسي مع لعنه إياه ورميه بالفسق وربما ذكر تولي بعضهم القضاء، وقلما يذكر شيوخ صاحب الترجمة أو تلاميذه، وقد ذكر في بعض التراجم أحداثاً وقعت لأصحابها كذكره بعض المناقشات مع الإمام أحمد في المحنة. والعجلي متساهل في توثيق المجهولين[٤].

---

(١) مخطوط في مكتبة شهيد علي (١/٢٧٤٧، ف ٧٩٦) ويقع في ٦٧ ورقة ١٩,٢ × ١٣,٩ سم، أنظر فهرست المخطوطات المصورة قسم التأريخ ٢/٩١ ــ ٩٢). كما وصل إلينا بترتيب التاج السبكي وهو مخطوط في المكتبة الأحمدية بحلب تحت رقم ٣٤٢، وهو في آخر كتاب «الإطراف في أوهام الأطراف».

(٢) الهيثمي: مقدمة ترتيب الثقات.

(٣) الجزء الثاني من الثقات للعجلي، ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ١٧٨٥.

(٤) المعلمي اليماني: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/٤٩٢.

وأما كتاب «الثقات»[1] لابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) فقد ذكر السخاوي أنه أحفل كتب الطبقات[2] وقد رتبه ابن حبان على الطبقات فالطبقة الأولى هم الصحابة وتناولهم في المجلد الأول والطبقة الثانية هم التابعون وتناولهم في المجلد الثاني أما الطبقة الثالثة والرابعة فهم أتباع التابعين وتبع الأتباع وقد خصص لهم المجلد الثالث.

وذكر ابن حبان في المجلد الأول مولد النبي ومبعثه وهجرته ومغازيه إلى حين وفاته، ثم تناول الخلفاء الراشدين وأيامهم إلى مقتل علي (رض) بحذف الأسانيد ولزوم سلوك الاختصار ليسهل حفظها ولا يصعب وعيها[3]، ويحتوي المجلد الأول أيضاً إضافة للسيرة على تراجم الصحابة وقال في بداية هذا القسم «أول كتاب الصحابة»[4]، وذكر في بدايته أسماء الخلفاء الراشدين ولم يترجم لهم باعتبار أنه ترجم لهم بتفصيل في القسم الأول عقب السيرة مباشرة. ثم ذكر بقية العشرة المبشرة فترجم لهم ثم بدأ ترتيب الصحابة على حروف المعجم. وقد ذكر أنه يخص بالذكر في هذا القسم الصحابة الرواة قال «أنا ذاكرون أسماء الصحابة، ونقصد منهم من روى عنه الأخبار لأنه أدعى إلى العلم وأنشط للفهم، وأما من لم ترو عنه الأخبار وذكر بالأفعال والآثار فقد تقدم ذكرنا لهم قبل، ونقصد في ذكر هؤلاء إلى المعجم في أسمائهم ليكون أسهل عند البغية»[5] وكذلك فعل في

---

(١) الجزء الأول موجود في مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٩٩٥) تأريخ نسخه القرن السابع بخط تعليق ويقع في ٦٧ ورقة، ٢٩ سطراً قياس ١٩ × ٢٧ سم.
أما الجزء الثاني والثالث فموجودان في المكتبة الظاهرية بدمشق (تأريخ ٧١٠، ٧١١) والجزء الثاني فيه نقص في أوله إذ يبدأ بحرف الباء ويقع في ٣٧٦ صفحة أما الثالث فهو تام يقع في ٣٢٦ صفحة. وقد طبع في تسعة أجزاء في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

(٢) السخاوي: الاعلان، ٥٨٥.

(٣) ابن حبان: الثقات ١/٢ أ.

(٤) المصدر السابق ١/١٨ أ.

(٥) ابن حبان: الثقات ١/١٨ ب.

بقية المجلدات حيث رتب التابعين والأتباع وتبع الأتباع على حروف المعجم ضمن الطبقة، وحافظ على ذكر أسماء النساء بعد الرجال في كل حرف. وفي نهاية كل طبقة من الطبقات الأربع خصص قسمًا لذكر من يعرف بالكنى من الرجال ثم من اشتهرت بكنيتها من النساء.

واقتصر ابن حبان في التابعين والأتباع على الثقات فقد قال: فكل شيخ ذكرته في هذا الكتاب فهو صدوق[1]، ويرى ابن حبان أن من صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح[2].

ويرى ابن حبان أن الأصل في مشاهير الرواة العدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون. وقد رد ابن حجر هذا الرأي فقال (وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون)[3].

أما طبيعة تراجمه فهو يذكر في ترجمة الراوي اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبه، وربما ذكر أسماء الأمهات، وفي تراجم الصحابة ذكر عدادهم في البلدان وأماكن شيوع رواياتهم بقوله: روى عنه البصريون أو الكوفيون، وأحياناً يذكر عنوان واحد من أحاديثهم عن النبي ﷺ. ويشير إلى مشاركتهم في الغزوات أو الفتوح. وفي بعض التراجم ذكر سني الوفيات ومواضعها. وقد ذكر ابن حجر أن ابن حبان يتبع البخاري دائمًا في ذكر سني الوفيات[4]. ويرى مغلطاي أن ابن حبان لا يتعدى البخاري غالباً يتبعه في جميع أقواله[5].

أما كتاب ابن حبان الآخر وهو مشاهير علماء الأمصار[6] فإنه يقتصر فيه

---

(١) ابن حبان: الثقات ٢/٢٧٦.

(٢) المصدر السابق أيضاً ٣ /٣٢٤.

(٣) أنظر العسقلاني: لسان الميزان ١/١٤، وانظر كتاب الثقات ١/١٣.

(٤) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب ٤/٢٨٧.

(٥) إكمال تهذيب الكمال، ٤١٩.

(٦) طبع بعناية فلا يشهمر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٩٥٩م.

على المشهورين من الثقات فقط، وقد رتبهم على الطبقات ثم على الأقاليم فذكر الحجاز أولاً ثم العراق فالشام فمصر فاليمن فخراسان، ووصف هذه الأقاليم بأنها المعروفة بعلماء الأيام. وهو يبدأ بالصحابة من أهل المدينة ثم بالصحابة من أهل مكة وهكذا حتى تنتهي طبقة الصحابة ثم يذكر التابعين وتبع الأتباع مرتباً إياهم على المدن أيضاً بنفس التسلسل السابق الذي أتبعه في ترتيب الصحابة، وهكذا اعتبر الزمن أولاً ثم المكان.

ومعظم التراجم لا تزيد على الثلاثة أسطر، ويعطي نسب الرجل وكنيته، وأحياناً سنة وفاته ويشير إلى شهوده المغازي أو الفتوح، وربما ذكر باقتضاب أحداثاً وقعت لصاحب الترجمة وفي بعض التراجم ذكر شيوخ وتلاميذ المترجم والخصائص الخلقية والعقلية والجسمية للمترجم.

وقد وصل إلينا كتاب «تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم»[1] ومؤلفه عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥هـ)، وهو مرتب على حروف المعجم وقد اقتصر على ذكر اسم الراوي واسم أبيه، ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيق أصحاب التراجم، وأحياناً بسند رواياته عنهم وأحياناً أخرى لا يسندها، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

كذلك وصل إلينا (المدخل إلى الصحيحين) للحاكم (ت ٤٠٥هـ) حيث ترجم لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه.

مؤلفون جمعوا بين الثقات والضعفاء:

صنف في ذلك الليث بن سعد (ت ١٧٩هـ) في كتابه «التأريخ»[2]

---

(١) مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٢ مصطلح، ويقع في ٩٣ ورقة، (أنظر: قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالمايكروفلم من الجمهورية العربية اليمانية، ص ٧).

(٢) ابن النديم: الفهرست وابن شاهين: كتاب الثقات من ٣٢ أ وذكر السمعاني أن يحي بن عبد الله بن بكير قد رواه عن الليث، (التحبير ترجمة رقم ١١٠٣).

وعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) في «التأريخ»[١] وضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢هـ) في كتابه «التأريخ»[٢] والفضل بن دكين (ت ٢١٨هـ) في «التأريخ»[٣] ومحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) في كتابه الطبقات الكبرى وقد سبق ذكره في كتب الطبقات.

ويحي بن معين (ت ٢٣٣هـ) كتابان هما «معرفة الرجال» و«التأريخ والعلل».

وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) كتاب «التأريخ» في عشرة أجزاء حديثية[٤].

وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) في «التأريخ».

وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) كتاب «العلل والرجال»[*].

وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي (ت ٢٤٢هـ) في مؤلفه «كتاب في علل الحديث ومعرفة الشيوخ»[٥].

وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ) في كتابه «التأريخ»[٦]. ويقع في ٣ أجزاء ثالثها فيه العلل[٧].

---

(١) ابن النديم: الفهرست ٣١٩، الداوودي: طبقات المفسرين ٢٤٤/١ ومغلطاي ٣٣٨/٢.

(٢) ابن حجر: الإصابة ٣٤٩/٢، (ط السعادة) وضمرة من رجال التهذيب.

(٣) اقتبس منه ابن حجر: الإصابة ٣٣٤/٢، ومغلطاي في الإكمال، نسخة مكتوبة بالآلة الكاتبة، ٣٣٢/٢، وسماه «التاريخ الكبير» ويبدو أن فيه «تسمية أصحاب علي وابن مسعود»، (ابن حجر: الإيثار، ٣١٣).

(٤) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٨٨.

(*) الداوودي: طبقات المفسرين ٢٤٧/١.

(٥) الخطيب: تأريخ بغداد ٤١٧/٥، والذهبي: تذكرة الحفاظ، ٤٩٤.

(٦) الخطيب: تاريخ بغداد ٢٣٢/٢، والذهبي: تاريخ الإسلام ١٥/١، حيث يذكر أنه أحد مصادر مؤلفه، والسخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٥٢٣.

(٧) ابن خير: فهرست ٢١٢.

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) كتاب «التأريخ الكبير» و «الأوسط» و «الصغير».

والمفضل بن غسان الغلابي (ت ٢٥٦هـ) في كتابه «التأريخ»[١].

وابراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) كتاب «الجرح والتعديل».

وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ) كتاب «الجرح والتعديل» أيضاً.

ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) كتاب «رواة الاعتبار».

وحنبل بن أسحق بن حنبل الشيباني (ت ٢٧٣هـ) كتاب «التأريخ»[٢].

ومحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ) في (التأريخ)[٣].

وابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) كتاب «التأريخ الكبير» وهو كثير الفوائد[٤].

وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) كتاب «التأريخ»[*].

وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت ٢٨٢هـ) في مؤلفه «كتاب التأريخ»[٥].

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ٧/٥٠، والذهبي: تاريخ الإسلام ١/١٥، والسخاوي: الاعلان ٥٢٤، والسمعاني: الأنساب ٢/٥، ٣٢.

(٢) وصفه الذهبي بأنه تاريخ حسن «تذكرة الحفاظ ٦٠٠ ــ ٦٠١».

(٣) الداوودي: طبقات المفسرين ٢/٢٧٣، والذهبي: تذكرة ٢/٦٣٦، وقال المقدسي «شروط الأئمة الستة، ص ١٧»: رأيت بقزوين له تاريخاً على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره.

(٤) السخاوي: الاعلان، ٥٨٨.

(*) ابن النديم: الفهرست ٣٢٥، وشروط الأئمة الستة، ١٧.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٣/٥١، ٥٢، والذهبي: تاريخ الإسلام ١/٥١ والسخاوي: الاعلان، ٥٢٣ ــ ٥٢٤، والكتاني: الرسالة المستطرفة، ١٣٠.

وأبو العباس أحمد بن علي الأبار (ت ٢٩٠هـ) في «كتاب التاريخ»[١].

ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي مطيَّن (ت ٢٩٧هـ) في تأريخه[٢].

وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٩٧هـ) في كتابه «التأريخ»[٣].

والنسائي (ت ٣٠٣هـ) كتاب «التمييز»[٤].

وأبو العباس محمد بن أسحق السراج الثقفي (ت ٣١٣هـ) في تأريخه[٥].

وعبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ت ٣١٧هـ) كتاب «قبول الأخبار ومعرفة الرجال».

والحسين بن أدريس بن خرم الأنصاري الهروي (ت ٣١٥هـ) كتاب «التأريخ»على نحو التأريخ الكبير للبخاري[٦].

وعبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ) «الجرح والتعديل».

وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) كتاب «الجرح والتعديل».

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٦٣٩، والكتاني: الرسالة المستطرفة، ١١١.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٦٦٢.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية ١١/١١١، وابن حجر: الإصابة ١/٥٧٧، ومواضع أخرى، والداوودي: طبقات المفسرين ١/١٩٢.

(٤) السخاوي: الاعلان ٥٨٩، وابن حجر: تهذيب التهذيب ١/٣٥٦.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ١/٢٥٠، والسمعاني: الأنساب ٣/١٤١، والذهبي: تذكرة الحفاظ ٧٣١.

(٦) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ ٥٨٨، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية (١٤م)، ويتكون من ستة أجزاء في مجلد يقع في ١١٠ ورقات، (أنظر: فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية، المجلد الأول ـ مصطلح الحديث ـ ١/٢٧٣)، وقد ذكر ابن ماكولا أنه تاريخ كبير «الاكمال ٢/٤٥٣».

وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣هـ) في مؤلفه «كتاب ثقات المحدثين وضعفائهم»[١].

وأبو أحمد محمد بن أحمد بن ابراهيم العسال (ت ٣٤٩هـ) في «التأريخ»[*].

وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي كتاب «الجرح والتعديل»[٢].

ومحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) كتاب «أوهام أصحاب التواريخ» في عشرة أجزاء[٣].

ومسلمة بن قاسم (ت ٣٥٣هـ) كتاب «الصلة» وهو ذيل على التأريخ الكبير للبخاري كما يرى العسقلاني أو ذيل على كتاب «الزاهر» للمصنف نفسه حيث أشار إلى ذلك في مقدمة الصلة[٤].

والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) حيث ذيل على المحمدين خاصة من التأريخ الكبير للبخاري[٥].

وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «التأريخ» ويذكر الذهبي أنه يقع في مائة وخمسين جزءاً[٦].

وأبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ) كتاب «الأرشاد».

---

(١) ابو العرب: طبقات علماء أفريقية وتونس، ص ١٠٥، وانظر مقدمة الناشر، ص ٢٨ منه.

(*) الداوودي: طبقات المفسرين ٢/٥٣.

(٢) قال ابن حجر (هدي الساري ٢/١٥٤) «ابن خداش مذكور بالرفض والبدعة، فلا يلتفت إليه».

(٣)، (٤) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٥٥٨.

(٥) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٥٨٨.

(٦) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٩٨٨.

وأبو بكر بن المحب في الذيل على المحمدين أيضاً من التاريخ الكبير للبخاري[1].

وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ) كتاب «الجرح والتعديل».

وقد فقدت معظم هذه المصنفات، أما ما بقي منها فاقدمه كتاب «الطبقات الكبرى»لمحمد بن سعد وقد سبق الكلام عنه في كتب الطبقات[2].

وبقي كتاب «التأريخ والعلل»[3] وكتاب «معرفة الرجال»[4] وكلاهما من تصنيف يحي بن معين (ت ٢٣٣هـ) وهو معاصر لابن سعد. فأما كتاب «التاريخ والعلل»فهو رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري صاحب يحي بن معين عنه. ومادة الكتاب ليست منظمة، بل هي مجموعة من أقوال يحي بن معين في جرح الرجال وتعديلهم والتعريف بأسماء من يعرف بالكنى منهم وبكنى من يعرف بالأسماء منهم، ومعرفة نسبتهم وطبقتهم كالقول عن الرجل أنه صحابي أو تابعي، وكذلك من روى عن الرجل أو من لم يرو عنه. وهذه المادة المتباينة المختلطة أصبحت مادة أساسية في الكتب التي صنفت فيما بعد في علم رجال الحديث، بحيث نقلت عن ابن معين أقواله ووضعتها في المواضيع التي تلائمها لأن الكتب التالية أصبحت منظمة بشكل يجعلها أسهل منالاً.

ومن الجدير بيانه أن مهمة العباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١هـ) لم تقتصر على نقل أقوال شيخه، بل أضاف إليها بعض المعلومات كذكره حادث

---

(١) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ٥٨٨.

(٢) أنظر، ص ٧٨.

(٣) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (مجموع ١١٢ «١»).

(٤) مخطوط في دار الكتب الظاهرية، (مجموع «٣٩»)، وتوجد ٢٣ ورقة منه في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم (٤٢٤ ف ـ ١٢١٩).
أنظر: فؤاد السيد: فهرست المخطوطات المصورة «التأريخ» ٢/١٥٠.

وفاة ابن معين وسنة وفاة أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، أي بعد وفاة ابن معين بثمان سنوات[١]. وكذلك عقب العباس بن محمد الدوري على بعض أقوال شيخه ليفسر الغامض ويجلو الشبهات مثال ذلك تعقبه رواية ابن معين بسنده «أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري».

قال العباس بن محمد الدوري: «أن أهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمراً، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الري فقال رأيته يشرب خمراً»[٢]. وكتاب «التاريخ والعلل» يقع في أحد عشر جزءاً استغرقت ١٦٧ ورقة. ولطول ملازمة الدوري لابن معين إلى وفاته فإنه حمل عنه آخر أقواله في الرجال. ولذلك أهميته إذ كثيراً ما يختلف قول ابن معين في الرجل الواحد بين ما ينقله البغداديون وغيرهم ولا شك أن ما ينقله البغداديون هو آخر أقواله.

أما كتاب ابن معين الآخر وهو «معرفة الرجال» فقد بقي منه الجزء الأول والثاني فقط وهما رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين، وهذا الكتاب كسابقه مجموعة من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال وتعديلهم، ومعظمها أجوبة على أسئلة تلميذه المذكور أو على أسئلة آخرين بحضوره، وكثيراً ما يتكرر السؤال عن شيخ في أكثر من موضع فيقول فيه ابن معين ثم يسأل عنه فيعيد قوله وربما أضاف إليه كأن يبين في المرة الثانية علة جرحه كما فعل مع نصر بن باب حيث جرحه عندما سئل عنه أول مرة، وتكرر السؤال عنه فأعاد الإجابة مبيناً لهم سبب جرحه إياه إذ كان نصر يحدث عن عوف من كتاب عنده فارتاب ابن معين ونظر في الكتاب فإذا فيه «حدثني نوح بن أبي مريم أبو عصمة الخراساني عن عوف» ولذلك وصف ابن معين نصراً هذا بأنه كذاب خبيث[٣].

وينبغي الانتباه إلى أن بعض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن معين لها

---

(١) ابن معين: التاريخ والعلل، ١٢.
(٢) ابن معين: التأريخ والعلل، ١٢.
(٣) ابن معين: معرفة الرجال، ٣.

معانيها الخاصة عنده فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظ «ليس بشيء» ويعني أن أحاديث الراوي قليلة ولا يقصد بذلك جرحه لكنه في معظم الأحيان يريد بها أنه ضعيف مثل بقية النقاد. كما يستعمل لفظ «لا بأس به» ويعني «ثقة» وإذا قال «يكتب حديثه» فمعناه أنه عنده من جملة الضعفاء[1].

وقد قال عبد الله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو عنده ثقة (إبن عدي: الكامل ١/ ق ٤٠أ).

ومما بقي من هذه المصنفات أيضاً كتاب «العلل ومعرفة الرجال»[2] للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وهو معاصر لابن معين وزميل له، والكتاب من رواية ابنه عبدالله. ويحتوي روايات متباينة يجمع بينها التعريف برجال الحديث كذكر كناهم أو الأخوة منهم أو سني وفياتهم أو رحلاتهم أو أخبار محنهم

---

(١) اللكنوي: الرفع والتكميل، ص ١٠٠، ١٠٢.

ووضح الحافظ الذهبي اعتماده على ابن معين فقال: «فإنّا نقبل قوله دائمًا في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور أو تضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ، فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال وغالبه صواب وجيه، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطأه في اجتهاده بما قلناه، فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة ويلينه تارة، ويختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت (الذهبي: رسالة في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم)، ط. مصر ١٣٢٤هـ.

(٢) مخطوط في مكتبة آيا صوفيا تحت رقم ٣٣٨٠، وهو ثمانية أجزاء، يقع في ١٨٠ ورقة، قياس ٢٩١ × ١٦٥ ملم.

انظر: مقدمة العلل ومعرفة الرجال، ١.

وتوجد أجزاء ناقصة منه في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموعتي رقم ٤٠ و ٤٦.

وقد صدر مجلد يحتوي على الأجزاء الأربعة الأولى من مخطوطة آيا صوفيا بتحقيق الدكتور طلعت قوج بيكيت والدكتور إسماعيل جراح أوغلي، ونشرته كلية الالهيات بجامعة أنقرة، سنة ١٩٦٣م.

وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم وصفاتهم الجسمية والخلقية أو ذكر سماع المحدث عن شيخ من الشيوخ أو نفي سماعة منه وما إلى ذلك مما له صلة بنقد إسناد الحديث.

ويتكلم في جرح الرجال وتعديلهم[1] كما يعرض جملة من الآراء الفقهية ويسوق ذلك بالأسانيد. والكتاب يتعلق أيضاً بعلل الحديث مما يضاعف قيمته وقد استفاد منه ابن أبي حاتم بنطاق واسع في كتابه «الجرح والتعديل» حيث كتب إليه عبد الله بن حنبل رواية كتاب «العلل ومعرفة الرجال» بعض روايات هذا الكتاب[2].

والكتاب غير مرتب على أساس معين.

وكذلك بقي كتاب «التاريخ الكبير»[3] وكتاب «التاريخ الصغير»[4] وقطعة من «التاريخ الأوسط»[5] للبخاري، وقد رتب «التاريخ الأوسط» على السنين[6].

أما التاريخ الكبير فقد رتبه على حروف المعجم لكنه تجاوز هذا الأصل

---

(١) ذكر ابن حجر (هدي الساري ٢/١٧٣) «أن الإمام أحمد يطلق لفظ (منكر الحديث) على من يغرب على أقرانه بالحديث، أي يتفرد وإن لم يخالف، عرف ذلك بالاستقراء من حاله»، فلا يلزم أن يكون الراوي الذي أطلق عليه ذلك ممن لا يحتج به، وقد بين اللكنوي بالاستقراء أن مراد الإمام أحمد من قوله في الراوي: هو كذا وكذا أن فيه لين، (الرفع ١٥٧).

(٢) انظر مقدمة كتاب «العلل ومعرفة الرجال» التي كتبها الدكتور طلعت قوج بيكيت.

(٣) الطبعة الأولى، بعناية عبد الرحمن بن يحيى اليماني، ثمانية أجزاء، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٥٨ ــ ١٣٦٢هـ.

(٤) طبع في الهند ولم يتيسر لي الحصول عليه رغم تفتيشي مكتبات بغداد العامة وبعض المكتبات الخاصة.

(٥) منه قطعة في بنكيبور، ١٢ ــ ٦٨٧، (انظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ٣ ــ ١٧٨)، ويقع في ٥٦ ورقة، (انظر سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٣٤٧).

(٦) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٨٨.

بتقديم المحمدين لشرف إسم محمد ﷺ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرف الأول فقط من الإسم ثم يرتب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من إسم الأب.

وتحتوي الترجمة على إسم الراوي وإسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما وقلما يطيل ذكر الأنساب، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر، وربما أورد الرواية بإسناد ليس فيه صاحب الترجمة ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسناد فيه صاحب الترجمة فتكون روايته من المتابعات والشواهد(١).

وهذه الروايات تشير إلى مكانة صاحب الترجمة في العلم وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية ونجده في أماكن أخرى يسرد روايات كثيرة فتطول الترجمة(٢). ولا يقدم البخاري معلومات وافية عن أحوال الراوي وإن ذكر أحياناً الصفات الجسمية والخلقية والعقلية للرواة، كما أشار إلى عقائدهم وآرائهم وإلى مشاركتهم في الغزوات أو الفتوح وموقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة زمن عثمان ووقعة الحرة مما له دلالة على اتجاه الراوي وميوله، وذكر الوظائف التي أشغلها بعض المحدثين خاصة القضاة.

ويسعى البخاري إلى تحديد مكان وزمان الراوية للتحقق من إمكان اللقاء بينه وبين شيوخه الذين روى عنهم(٣)، لذلك ذكر في تراجمه للصحابة

---

(١) المتابعات والشواهد: أحاديث تروى عقب ذكر الحديث للدلالة على وروده بطرق أخرى فلا يكون غريباً، ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغتفر في الأصول، (انظر ابن كثير: الباعث الحثيث، ٥٩).

(٢) بلغت ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أكثر من تسعين سطراً لكثرة الروايات التي أوردها مرتبة على الأبواب، (انظر التاريخ الكبير، ق ١ م ٣، الترجمة رقم ٩٩١).

(٣) لا يكتفي البخاري في صحيحه بالمعاصرة وإمكان اللقاء بين الشيخين، بل يشترط ثبوت اللقاء والسماع، (انظر ابن كثير: الباعث الحثيث، ص ٢٥) أي عند العنعنة.

عدادهم في الأمصار ومن مكث منهم في المدينة بعد وفاة النبي ﷺ ويحاول تحديد المكان أحياناً بقوله كان ببغداد أو حديثه في المصريين أو في الكوفيين أو في البصريين. ويذكر رحلات الشيوخ وتنقلهم في البلاد والتقاءهم في موسم الحج أو في زيارة بعضهم البعض، وأحياناً يحدد زمن اللقاء. وربما ذكر حادثة تدل على لقاء الشيخين.

ويعطي البخاري سني الوفيات اهتماماً خاصاً. فقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة ٥ ٪ نقريباً أما سني ولادتهم فلا تزيد نسبة ذكرها على ٠,٣ ٪[١] وعندما لا يستطيع تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادث مشهور مما يعين على تصور وقتها.

ويستعمل البخاري ألفاظ الجرح والتعديل[٢]. ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح فغالباً ما يقول: فيه نظر، يخالف في بعض حديثه. وأشد ما يقول: منكر الحديث. وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: ثقة أو حسن الحديث. أو يسكت عن الرجل وقد عد البعض سكوته عن الراوي توثيقاً له[٣]، ولا يسلم له ذلك على إطلاقه، بل قد ذهب الحافظ ابن حجر وهو أحسن من استقرأ البخاري إلى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقاً له فقال عند الكلام عن يزيد بن عبد الله بن مغفل: «قد ذكره البخاري في تاريخه فسماه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستور»[٤].

وينبغي التفطن إلى معاني ألفاظ الجرح والتعديل التي يستعملها البخاري في اصطلاحه، فإنه إذا قال «فيه نظر» فمعنى ذلك أن الراوي متهم عنده غالباً،

---

(١) هذه النسبة مأخوذة عن طريق الإحصاء.

(٢) البخاري: التاريخ الكبير. م ١ ق ١، انظر ترجمة رقم ١١ و٣٥، ١٤٣، ٤١٧، ١٠٤٥، ١٢٤٥، ١٢٦٦، ١٤١٦.

(٣) التهانوي: قواعد في علوم الحديث.

(٤) إبن حجر: النكت على ابن الصلاح، ٥٤٨.

وإذا قال «فلان فيه نظر» و«فلان سكتوا عنه» فإنه يقولهما فيمن تركوا حديثه، ونبه البخاري إلى أن كل من قال فيه «منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه[1]. وقد يطلق البخاري على الشيخ (ليس بالقوي) ويريد أنه ضعيف[2].

وينقل البخاري أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال لذلك ترد ألفاظ جرح أخرى أشد مما ذكرت في بعض التراجم.

ونجد في التاريخ الكبير معلومات تاريخية قليلة لكنها موثقة كذكره بعض أحداث تتصل بالسيرة أو الفتوح أو بأحداث متأخرة في العصر الأموي أو العباسي وخاصة أسماء القضاء والولاة. ومن ذلك قائمة بأسماء ولاة الكوفة من خلافة عمر بن الخطاب إلى خلافة معاوية بن أبي سفيان[3]. وقد انتقد ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) التاريخ الكبير في رسالة سماها «بيان خطأ البخاري في تاريخه»[4]، كما تعقبه في عدة مواضع في كتابه «الجرح والتعديل» مبيناً أنه أدخل في الضعفاء من لا يستحقون وصفهم بالضعف[5].

ولا شك أن البخاري عالم متضلع بالرجال ونقدهم لكن الأخطاء في الأسماء يقع فيه سائر المتضلعين في علم الرجال لكثرتها وصعوبة ضبطها، كما أن الحكم بتضعيف الرواة يتوقف على مقاييس الناقد، ومع ذلك فإن البخاري لا يعتبر من المتشددين في الجرح بل من المعتدلين.

وقد وصل إلينا قسم من كتاب (التاريخ الكبير)[6] لابن أبي

---

(١) الذهبي: الموقظة؛ واللكنوي: الرفع والتكميل، ٩٧، ١٨٢، ١٨٣.

(٢) الذهبي: الموقظة.

(٣) البخاري: التاريخ الكبير. م ٣ ق ٢، ترجمة رقم ٣٢٢٨.

(٤) مخطوط في مكتبة أحمد الثالث، ٦٢٤ (١١) ضمن مجموعة من ١١٩ ب ـ ١٤٣ ب، ف ٦٦٧، وتقع في ٢٥ ورقة، قياس ١٩ × ١٦ سم.

(٥) انظر حاشية (١)، ص ٩٣.

(٦) مخطوط في مكتبة القرويين، ح ل (244 N: 40) رقم ٧٧٨، ويقع في ١٩٩ صفحة، وتوجد منه قطعة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، تقع في ٢٢ صفحة، مكتوب=

خيثمة[1] (ت ٢٧٩هـ) وقد قال الخطيب «لا أعلم أغزر فوائد منه»[2] ووصفه السخاوي بأنه كثير الفوائد[3]، وذكر الكتاني أنه كبير يقع في ثلاثين مجلداً صغاراً وإثني عشر مجلداً كباراً[4]. ونقلت عنه كثيراً كتب الرجال المصنفة بعده. وقد قال ابن أبي خيثمة: «من أخذ هذا الكتاب فقد أخذ جوهر علمي، لقد استخرجته من بيت ملآن كتباً، وفيه ستون ألف حديث، عشرة آلاف مسندة إلى النبي ﷺ، وسائره مراسيل وحكايات وإنما كتابي لمن خشي حوطته من الحديث لأني إنما آخذ من الأطراف»[5].

وقد كتب في بداية القسم الذي وصل إلينا منه (السفر الثالث من تاريخ أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب بن أبي خيثمة)[6] ولم يتبع نسقاً معيناً في تنظيم

= عليها (الجزء الخمسون) وتتناول تراجم محدثين من أهل الموصل والعواصم والثغور والشام وقد جلدت مع كتاب من كتب المسانيد المتقدمة دون أن يُشار إلى أنهما كتابان.

(١) قال الحافظ الذهبي في ترجمته (أحمد بن أبي خيثمة، زهير بن حرب، الحافظ الحجة الإمام، صاحب التاريخ الكبير. قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال الخطيب: ثقة عالم متقن حافظ، ولا أعرف أغزر فوائد من تاريخه. توفي سنة تسع وسبعين ومائتين (انظر تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٦).

(٢) تاريخ بغداد ٤/١٦٣.

(٣) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٨٨.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص ١٣٠.

(٥) معجم أبي علي الصدفي، ص ٤١.

(٦) جاء في شرح الفية العراقي نقلاً عن الإمام أبي الحسن محمد بن أبي الحسين بن الوزان قال: ألفيت بخط أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الحافظ الشهير صاحب يحيى بن معين وصاحب التاريخ ما مثاله «قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني أبو محمد القاسم بن الأصبغ، ومحمد بن عبد الأعلى كما سمعاه مني، وأذنت له في ذلك، ولمن أحب من أصحابه، فإن أحب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا، فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا وكتبه أحمد بن أبي خيثمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين». (انظر القاسمي: قواعد التحديث، ص ٢٠٦). =

المادة، كما أن طبيعة مادته متباينة أيضاً فهو يبدأ بذكر الأولاد مثل ولد أبي خالد إسماعيل والأشعث والنعمان ولم يحدث عنهم كلهم إلاّ إسماعيل آخرهم، وذكر بعض أحاديثه عن إخوته.. ثم ذكر ولد يسار وبينهم محمد بن أسحق صاحب المغازي.. وهكذا يستمر في ذكر الأولاد ثم يذكر أسماء الاخوة من الرواة مثل «بلغني أن عبدالله بن حنين وعبيد بن حنين ومحمد بن حنين إخوة» ويستمر في سرد الأخوة وربما ذكر لهم بعض الأحاديث أو نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم. ثم انتقل إلى الترتيب على المدن فذكر أولاً أخبار المكيين وبدأ بذكر فضائل مكة وما ورد في ذلك من آثار وذكر أساطير أيضاً ثم ترجم للنبي ﷺ ثم قال «تسمية من نزل مكة من أصحاب رسول الله ﷺ لكنه خلط بهم التابعين ومن بعدهم ولم يرتبهم على أساس معين لا على حروف المعجم ولا غيره، وقد صرح خلال تراجم أهل المدينة بنقله عن كتاب لعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) وقد ذكر في كل ترجمة الإسم وإسم الأب وبعض أخبار المترجم وشهوده المغازي ويورد حديثاً له عن النبي ﷺ، ويشير إلى القضاة والولاة منهم وربما ذكر عقائدهم وبعض أقوال وفتاوى المشهورين منهم، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم، ويذكر أحياناً سني الوفيات. وقد حافظ على ذكر الأسانيد في سائر رواياته، ويختلف طول التراجم بين السطر إلى بضع صفحات حسب أهمية المترجمين. فلما انتهى من أهل مكة ذكر صحابياً واحداً من أهل الطائف، ثم ذكر أهل اليمن وقد أورد في بداية ذلك عدة روايات يتصل إسنادها إلى وهب بن منبه وهي في ذم

= وكان علماء واسط يهتمون بتاريخ ابن أبي خيثمة حيث رواه أبو عبد الله محمد بن الحسين بن سعيد الزعفراني، العدل (ت ٣٣٥هـ) عن المؤلف، ورواه عن الزعفراني أحمد بن علي الخيوطي، قرأه عليه لنفسه وللناس نيفاً وثمانين مرة (سؤالات السلفي للحوزي، ص ٣٧)، وقد سمع جميع تاريخ ابن أبي خيثمة ــ وكان عنده أصله ــ أبو المعالي محمد بن عبد السلام بن عبيد الله الأصبهاني المعروف بابن ساندة (سوالات الحافظ السلفي لخميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط، ص ١٦)، تحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق ١٩٧٦م.

اليمن، فاليمن لم يدخلها ولن يدخلها نبي وهي ذنب الأرض[1]! أما عن طبيعة التراجم فلا تختلف عن تراجم المكيين وهي بضعة تراجم فقط، ثم انتقل إلى اليمامة ولم يذكر شيئاً عن فضائل المكان وعرض بضعة تراجم لمن سكنها من الصحابة، ثم انتقل إلى ذكر المدينة وقد أطال ذكر فضائلها وحرمتها وفضائل أهلها معتمداً على أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة في مدحها وقد استغرقت هذه المقدمة تسع عشرة صفحة.

وقبل أن يذكر تراجم أهل المدينة كتب السيرة النبوية بإيجاز ورتب الأحداث على السنين اعتباراً من السنة الأولى للهجرة حتى السنة العاشرة الهجرية ولا يفصل أخبار الغزوات، بل يكتفي بالإشارة إلى حدوثها وذكر تاريخها ويذكر الوفيات والولادات في نهاية أحداث بعض السنين ويهتم بالأمور الفقهية فسجل تاريخ نزول فريضة الصوم وحقق في صوم عاشوراء والأمر بزكاة الفطر وتاريخ تحريم الخمر والوقوف عند مرور جنازة اليهود وقصة الأذان كاملة. وبعد انتهائه من كتابة السيرة ذكر تراجم أهل المدينة وقد خلط الصحابة بمن بعدهم ولا تختلف طبيعتها عن التراجم السابقة وقد بلغت ترجمة سعيد بن المسيب ثلاث عشرة صفحة في حين لا تتجاوز بعض التراجم السطر الواحد.

وفي نهاية تراجم أهل المدينة ينتهي الجزء الثامن من الكتاب. ولما انتهى من ذكر تراجم أهل المدينة ذكر أهل الكوفة وقد بدأ أيضاً بذكر فضائل المدينة وأقوال الصحابة في مدحها وقد تعقب ابن أبي خيثمة أسانيد بعض هذه الروايات فضعفها[2] في حين أثبت صحة أسانيد البعض الآخر. وقد استغرقت هذه المقدمة إحدى عشرة صفحة، ثم ترجم للصحابة الذين دخلوها وذكر من بعدهم من التابعين ومن تلاهم ولم يفصل بينهم وآخر من ترجم له منهم أويس القرني، وفي آخر الكتاب قال «لم يكمل الجزء التاسع» وهناك أمر مهم تجدر

---

(١) المعروف عن وهب بن منبه، وهو يماني، اهتمامه بأخبار اليمن وإشادته بذكرها، (انظر كتاب التيجان في ملوك حمير لابن هشام، وانظر هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها، ص ٢٣).

(٢) إبن أبي خيثمة: التاريخ الكبير، ص ١٥٠.

الإشارة إليه فقد أورد خلال تراجم أهل المدينة قائمة بأسماء الولاة والقضاة على المدينة خلال العصر الأموي، ثم في خلافة السفاح، وأشار أيضاً إلى محاولة معاوية أخذ بيعة أهل المدينة ليزيد وإلى أحداث تتعلق بوقعة الحرة وبفتنة ابن الزبير[1]، وقد حصل اضطراب في ترتيب الكتاب فوضعت هذه المعلومات ضمن تراجم أهل المدينة وأرجح أن المؤلف مزج التاريخ على السنين وكتابة التراجم كما فعل عند ذكره الصحابة من أهل المدينة، حيث ذكرهم في أعقاب كتابة السيرة على السنين، فلعله تناول العصر الأموي والعباسي أيضاً. ولكن النقص الحاصل في الكتاب والاضطراب الموجود في ترتيبه يجعل من الصعوبة الجزم بذلك.

وقد اعتمد ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير على كبار المحدثين والإخباريين، فأكثر النقل عن محمد بن اسحق وموسى بن عقبة في السيرة ولكن اعتماده على ابن اسحق أكثر وهي رواية إبراهيم بن سعد قال «كل شيء في هذا الكتاب قال ابن اسحق فأحمد بن أيوب حدثنا قال أنا إبراهيم بن سعد عن ابن اسحق»[2]. كما نقل في بقية كتابه عن مصعب بن الزبير وعلي بن محمد المدائني وأبي عبيدة معمر بن المثنى، ونقل عن كبار المحدثين من شيوخه مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني والقاسم بن سلام وعفان بن مسلم ونقل عن سائرهم بلفظ «حدثنا».

كذلك وصل إلينا كتاب التاريخ لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت ٢٢٨هـ) ويتناول أخباراً مقتضبة تتعلق بالسيرة والراشدين والأمويين والعباسيين، كما يتناول أخبار بعض رجال الحديث من طبقة التابعين ومن بعدهم بالدرجة الأولى وإن ذكر أخبار بعض الصحابة أحياناً، ويقتضب في

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٣.

(٢) إبن أبي خيثمة: التاريخ الكبير، ص ٧٥.
وقد اعتمد ابن عبد البر فيما نقله في الاستيعاب عن ابن أسحق على رواية إبراهيم بن سعد (انظر الاستيعاب ١/٢١).

بعض التراجم ويفصل في بعضها، وترد التفاصيل عادة في تراجم الشاميين مثل الأوزاعي ومكحول، وتتركز مادته حول المواليد والوفيات وقلما يعرض للجرح والتعديل ومزايا المترجمين، ولم يراع أسلوباً محدداً في تنسيق المادة وتبويب الكتاب ومن ثم تكثر فيه الانتقالات المفاجئة من موضوع إلى آخر. وقد ذكر أسانيد رواياته. ورغم احتواء المصادر الأخرى على معظم ما أورده لكن أهميته تظهر في تعضيد تلك الروايات وتكثير طرقها خاصة مع ما يتمتع به أبـو زرعة من توثيق[1].

وقد بقي أيضاً كتاب «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»[2] لعبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المتوفى (ت ٣١٧هـ). وهو من كبار المعتزلة، تنسب إليه الفرقة الكعبية أو البلخية، وله آراء ومقالات انفرد بها (الفرق بين الفرق، ص ١٨١؛ وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ٨٨).

وقال الحافظ ابن حجر (لسان الميزان ٣/٢٥٥): وله تصنيف في الطعن على المحدثين يدل على كثرة اطلاعه وتعصبه.. واشتمل كتابه في المحدثين على الغض من أكابرهم وتتبع مثالبهم سواء كان ذلك عن صحة أم لا. وسواء كان ذلك قادحاً أم غير قادح حتى انه سرد كتاب الكرابيسي في المدلسين، فأفاد أن التدليس بأنواعه عيب عظيم وحسبك بذكر شعبة فيمن يعد كثير الخطأ وعقد باباً أورد فيه ما يرويه مما ليس له معنى بزعمه وباباً فيما يرويه متناقضاً لسوء فهمه ــ انتهى كلام الحافظ ابن حجر ــ وقد صرح بمخالفته للمحدثين في التوثيق والتضعيف فقال: وليس قولنا في كل من نسبوه إلى البدعة أو أسقطوه وضعفوه

---

(١) مخطوط في مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم ٤٢١٠، وهو عشرة أجزاء، تقع في ١٥١ ورقة، وهو من وقف السلطان الغازي محمود، وقد اطلعت على نسخة مصورة عنه موجودة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة بغداد.

(٢) مخطوط في دار الكتب المصرية (١٤ م) وهي نسخة من ستة أجزاء في مجلد، يقع في ١١٠ ورقات ومسطرتها ٢٥ سطراً ١٥,٥ × ١١,٥ سم.
(انظر: فهرست المخطوطات، المجلد الأول (مصطلح الحديث) ١/٢٧٣)، ومنه صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية.

قولهم. معاذ الله من ذلك بل كثير من أولئك عندنا أهل عدالة وطهارة وبر وتقوى(*).

وكذلك بقي كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) وهو من أجمع كتب الجرح والتعديل تابع فيه التاريخ الكبير للبخاري إلّا أنه أكثر من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل(١)، واستوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن، وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه أغفل بعض النقاد فلم ينقل عنهم لقلة معرفتهم بهذا الشأن، ولكن مهمة المصنف لم تقتصر على الجمع والتنظيم فقد كان عالماً بالرجال فأعمل فكره وفنه في استخلاص الحكم على الرجال من خلال الأقوال المتناقضة والآراء المتعارضة المتدافعة، وليس ذلك فحسب، بل تكلم باجتهاده في كثير من المواضع.

وقد قدم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدمة طويلة نفيسة هي «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل»، وهي عبارة عن مدخل للكتاب بيّن فيها أهمية السنة وكيفية تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبت والصدق، ثم قدم تراجم مستفيضة للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربع طبقات، وأراد بهذه التراجم بيان درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم، وقد ذكر في الترجمة ما تفوق به صاحب الترجمة من علم، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم ومعرفة شعبة بن الحجاج بمراسيل الآثار وعلل الحديث.

ولهذه التراجم المستفيضة أهمية كبيرة لأن أصحابها عليهم مدار أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريف بهم أولاً ليطمئن المرء إلى أنهم لم يصدروا

(*) قبول الأخبار، ص ٣.

(١) إذا قال أبو حاتم في الراوي (مجهول) فإنه يريد به في الغالب (جهالة الحال) أما أكثر المحدثين فيريدون به جهالة العين بأن لا يروى عنه إلّا واحد. وقد رد عليه بعض النقاد بأنه جهل من هو معروف عندهم (الرفع ١٦٠/١٦٥). وإذا قال: «ليس بالقوي» يريد بها أن هذه الشيوخ لم يبلغ درجة القوي الثبت (الذهبي: الموقظة).

أحكامهم عن جهالة أو هوى. وآخر من ترجم له في التقدمة ابن عمة أبيه[1] أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي وأبوه أبو حاتم الرازي، حيث اعتمد ابن أبي حاتم عليهما في تصنيف كتابه، وقد أعاد هذه التراجم التي ذكرها في (تقدمة المعرفة) في مواضعها من كتاب الجرح والتعديل أيضاً، لكنه أوجز فيها حين إعادتها. وفي بداية كتاب الجرح والتعديل شرح ابن أبي حاتم بعض ألفاظ الجرح والتعديل، وبين أنه استوعب الرواة حتى المهملين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم[2]، ويذكر أحياناً من ليست له رواية عن النبي ﷺ.

وقد ذكر في مواضع كثيرة وهم البخاري في كتابه (الضعفاء)، حيث ذكر رجالاً لا يستحقون إدخالهم في الضعفاء[3].

أما تراجمه فتتضمن إسم الراوي وإسم أبيه وأحياناً إسم جده وكنيته ونسبته وبعض شيوخه وتلاميذه، وربما ساق رواية من مروياته أو أغفل ذلك، وينقل عادة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويذكر علة الجرح أحياناً. ويحدد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها وربما حدد السنة التي رحل فيها، وأحياناً يشير إلى صفات المترجم الخلقية والجسمية والعقلية كما يبين عقيدته خاصة إذا كانت مخالفة لعقائد أهل السنة، ويذكر مصنفاته إن كانت له مصنفات، وربما ذكر موقفه من بعض أحداث عصره ووظائف الرواة

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص ١٧٩.

(٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، مجلد ١، قسم ١ ــ ٣٧. وعدَّ أبو غدة (الرفع ص ١٦٠) سكوت ابن أبي حاتم وأبي حاتم وأبي زرعة عن الراوي توثيقاً له مستدلاً بصنيع ابن حجر في كتبه وقوله عن بعض مترجميه (ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً). وأحسب أن ما استنتجه وسبقه إليها التهانوي كما صرح يتنافى مع تصريح ابن أبي حاتم: (رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم).

(٣) أنظر ص ١١٥.

خاصة القضاة زيادة في التعريف بهم، وقلما يشير إلى طبقة المترجم، أو سنة وفاته فمن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم. ومعظم التراجم قصيرة تتراوح بين السطر والخمسة أسطر، ولكن هناك تراجم قليلة تميزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطراً، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء، ومعظمهم وردت تراجمهم في «تقدمة المعرفة».

والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد نظم على أساس الحرف الأول من الاسم ثم الحرف الأول من إسم الأب، ويتجاوز ذلك بتقديم الصحابة على غيرهم، وكذلك تقديم الاسم الذي يتكرر كثيراً على غيره.

كما وصل إلينا كتاب «المنتخب من الإرشاد إلى علماء البلاد»[1] لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ) وقد قام بالانتخاب منه الحافظ السِّلفي، ويتراوح طول التراجم بين السطر الواحد والصفحة الكاملة ويسوق للمترجم حديثاً من مروياته وقد رتبهم على أساس المدن. وقد انتقده الحافظ الذهبي فذكر أن «له فيه أوهام جمة كأنه كتبه من حفظه»[2].

المصنفات في رجال الحديث المذكورين في الكتب الستة وغيرها:

إن المصنفات الأولى في علم الرجال تتناول رواة الحديث بصورة عامة، دون أن تقتصر على رجال كتاب بعينه، وإن وجدت محاولة مبكرة للتصنيف في رجال أحد المحدثين وذلك حين صنف مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) كتابه «رجال عروة» رغم أنه لم يقتصر عليه، بل ذكر رجال الزهري وغيره أيضاً لكن أفراد رجال المحدثين الذين تناولهم وعدم خلطهم ببعضهم يمثل سابقة بين الدراسات الشاملة التي هي الطابع الغالب على مصنفات الرجال في هذه الفترة المبكرة، وقد ظل طابع الشمول هذا سائداً حتى بعد ظهور الكتب

---

(١) مخطوط في الرباط كتاني، ٥٢٨ وقد اطلعت على نسخة مصورة عنه.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١١٢٤.

الستة[1] خلال القرن الثالث الهجري. وفي القرن الرابع الهجري بدأ التصنيف في رجال أحد كتب الحديث. «ولعل أبا زكريا يحيى بن زكريا بن مزيق القرطبي (ت ٢٥٥هـ) هو أقدم من ألف في هذا الفن في كتابه (التعريف برجال الموطأ)(*) ثم أعقبه محمد بن وضاح (ت ٢٨٧هـ) في (تسمية رجال عبد الله بن وهب) وهو صاحب جامع ابن وهب»(**).

وبسبب ما حازه صحيح البخاري من مكانة وناله من قبول وانتشار اهتم به المصنفون في الرجال فألف بعضهم في رجال الصحيح، وأول من علمته صنف في ذلك:

عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠هـ) في كتابه «أسماء من روى عنهم البخاري» وصنف الدراقطني (ت ٣٨٥هـ) كتاب «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري»[2].

وأبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) «الهداية والارشاد في معرفة أهل الثقة والسداد».

وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ) (كتاب التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح)[3].

ومحمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (ت ٤١٦هـ) كتاب (التعريف برجال الموطأ)[4].

---

(١) تطلق الكتب الستة على صحيحي البخاري ومسلم وسنن النسائي وأبي داود وابن ماجه وجامع الترمذي.

(*) مخلوف: شجرة النور الزكية ١/١٨١.

(**) فهرسة ابن خير ٢٢٣.

(٢) مخطوط في لالي ٢٠٨٩، يقع في ١٦ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي ١/٣٤٢).

(٣) مخطوط في نور عثمانية ٧٦٦، ويقع في ١٨٨ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٣٤٢).

(٤) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي: المستدرك ٢/٢٣٥) وأنظر قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين بفاس. وهو تحت رقم ٦٩ (ل ٨٠/١١٨).

وأبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني (ت ٤٢٨هـ) كتاباً في رجال صحيح مسلم[١].

وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجيَّاني (ت ٤٩٨هـ) في كتابه «تسمية شيوخ أبي داؤد»[٢]. و«رجال سنن النسائي»[*].

وفي نفس الوقت أخذ بعض المصنفين يجمع بين رجال البخاري ومسلم في مصنف واحد ولم يحدث أن جمع بين رجال غيرهما في هذه الفترة، ولعل اعتماد العلماء على الصحيحين وكون رجالهما جميعاً من الثقات هو الذي حدا بالعلماء إلى الجمع بين رجالهما. وأول من علمته صنف في ذلك:

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتبه الثلاثة «رجال البخاري ومسلم»[٣] و«ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء»[٤] و«أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما»[٥].

ثم أبو نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) في كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين).

ثم أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ) في كتابه (رجال البخاري ومسلم).

---

(١) مخطوط في مكتبة بلدية الاسكندرية ١٢٤٥ب. ويقع في ٢١٠ ورقات (سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٥٦٢) وقد ذكر ابن القيسراني طريقته في ذكر الاسم وطرف من مشايخ المترجم الذين حدث عنهم، ومن رووا عنه مما ورد في صحيح مسلم فقط (ابن القيسراني: الجمع بين رجال الصحيحين ٣ ــ ٤).

(٢) مخطوط في لالي٢٨١ ــ ٩، ويقع في ٢٦ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي ١/٣٨٨).

(*) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١٢٣٣، ومخلوف: شجرة النور الزكية ١/١٢٣.

(٣) مخطوط في آصفية رجال ١٢٧، ويقع في ٤٠ ورقة (سزكين ١/٢٦٤).

(٤) منه ورقة مخطوطة في سراي أحمد الثالث ٢١/١٦٤ و ٩ ورقات في كوبريلي ٤٠ ــ ٤ (سزكين ١/٣٦٤).

(٥) مخطوط في دار الكتب المصرية رقم (٢) ٨:١٨ مجموع ٨٠١، ويقع في ١٠٣ ورقات (سزكين ١/٣٦٥).

ثم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨هـ) في كتابه (رجال البخاري ومسلم) أيضاً.

ثم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين).

«أما المصنفات التي تجمع بين رجال السنن الأربعة أو الكتب الخمسة أو الكتب الستة فقد ظهرت قريباً من ذلك حين صنَّف أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني الحافظ (ت ٤٢٥هـ) كتاباً «فيه تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبـي داؤد والترمذي والنسائي في مصنفاتهم عن الصحابة والتابعين إلى شيوخهم» ثم لم يقدم أحد على تكرار المحاولة حتى فترة متأخرة(*) حين صنف المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ) كتابه المشهور (الكمال في معرفة الرجال) وهو في رجال أصحاب الكتب الستة (الصحيحين والسنن الأربعة) وأشهر مصنفاتهم الأخرى، ومجموع الكتب مع الكتب الستة خمسة وعشرون مصنفاً، وقد ظل كتاب الكمال أصلاً لعدد كبير من المصنفات التي هذبته أو أضافت إليه طيلة القرون الثلاثة التالية على تصنيفه»[1].

* * *

(*) فهرسة ابن خير ٢٢٢.

(١) هذبه الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي في كتابه «تهذيب الكمال»، واختصر الحافظ الذهبي كتاب «تهذيب الكمال» في كتابه «الكاشف عن رجال الكتب الستة» وزاد الذهبي أيضاً بعض الوفيات على تهذيب الكمال في كتابه «تذهيب التهذيب». وذيل على الذهبي مغلطاي (ت ٧٦٣هـ) في كتابه «إكمال تهذيب الكمال»، كما ولخص كتاب «تذهيب الكمال» كل من أحمد عبد الله الساعدي الخزرجي في كتابه «خلاصة التذهيب» وأبي العباس أحمد بن سعد العسكري (ت ٧٥٠هـ) وأبي بكر بن أبي المجد الحنبلي (ت ٨٠٤هـ) والحافظ الأندرشي والقاضي ابن شهبة الدمشقي (ت ٨٥١هـ)، كما هذب ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) كتاب «تهذيب الكمال» في كتابه «تهذيب التهذيب» فأجاد وأحسن. ويقع في تهذيب التهذيب في ١٢ مجلدة، ويضم تراجم رجال أصحاب الكتب الستة في الحديث، وقد رتبهم على حروف المعجم.

وقد اقتصر ابن حجر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة وحذف من «تهذيب الكمال» ما طال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الحافظ المزي من مروياته =

وقبل أن أتناول ما بقي من هذه المصنفات سأصف كتاب «رجال عروة»[1] لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) فقد مثل المحاولة الأولى لجمع رجال محدث واحد في موضع واحد، وقد ذكر مسلم رجال عروة بن الزبير (ت ٩٣هـ) ورجال جماعة من التابعين ومن بعدهم. وهو يذكر شيوخ عروة كما يذكر تلاميذه، ويتنوع أسلوب عرضه للشيوخ والتلاميذ فمرة على الطبقات وأخرى

= العالية، ويبلغ جملة المحذوف نحو ثلث الكتاب، كما حذف أسماء بعض شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه، كما حذف منه ثلاثة فصول الأول في شروط الأئمة الستة والثاني في السيرة النبوية (أنظر تهذيب التهذيب ١/٧ ـ ٨) والثالث في (الحث على الرواية عن الثقات). ولم يحذف أية ترجمة من «تهذيب الكمال» بل زاد فيهم من هو على شرطه.

وقد ذكر الحافظ المزي أن ما لم يذكر له إسناداً في كتابه فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا يعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأساً وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر (١/٧) وتبدأ الترجمة في «تهذيب التهذيب» عادة بذكر الرموز الدالة على من خرج له من أصحاب الكتب الستة وقد شُرحت هذه الرموز في مقدمة الكتاب (ص ٥ ـ ٦) ثم التعريف بالراوي بذكر نسبه وكنيته ونسبته ثم شيوخه ثم الرواة عنه وقد كان الحافظ المزي قد رتبهم على حروف المعجم فأعاد ابن حجر ترتيبهم حسب قدم رواية المترجم عنهم أو روايتهم عنه، مقتصراً على المهمِّين منهم كما صرح بذلك في مقدمته للكتاب ثم أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ثم ذكر تاريخ وفاته إن عرف. وقد اعتمد كل من صاحب الكمال وصاحب تهذيب الكمال على مجموعة كبيرة من كتب علم الرجال المتنوعة وكتب الحديث والتفسير والأنساب والآداب والأخبار التي توفرت لهم فاقتبسوا منها مباشرة دون ذكر إسنادهم إليها. وإذا علمنا أن معظم هذه المؤلفات أصبحت مفقودة في عصرنا أدركنا قيمة هذه النقول التي حفظها لنا هذا الكتاب عنها. ولا شك أنه بذلك أصبح يغني عن كثير من المؤلفات التي سبقته في تناول رجال أصحاب الكتب الستة.

وقد ألف ابن الملقن كتاب «إكمال تهذيب الكمال» ذكر فيه تراجم رجال ستة كتب وهي مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة وابن حبان وسنن الدراقطني ومستدرك الحاكم وسنن البيهقي الكبرى.

(١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق «مجموع ٥٥ (١٣٩)» وهو رسالة صغيرة تقع في ١٥ ورقة.

على النسب وثالثة على المدن. ففي شيوخ عروة ذكر أولاً الصحابة ثم سائر الناس، وفي تلاميذه ذكر من روى عنه من أهل المدينة ثم من أهل مكة ثم من أهل البصرة ثم من سائر البلدان. وفي شيوخ الزهري قسمهم إلى الصحابة ثم أبناء العشرة ثم أبناء المهاجرين ثم القرشيين ممن لآبائهم صحبة ثم أفناء القبائل ثم العوالي، وعندما ذكر تلاميذ شعبة بن الحجاج قسمهم إلى عشر طبقات عدا الغرباء الذين قسمهم بدورهم إلى ثلاث طبقات. وهكذا مزج عدة أسس في تنظيم كتابه. ولئن كانت هذه المحاولة تستهدف جمع رجال محدث في مكان، فقد استهدفت الكتب التي ظهرت في القرن الرابع الهجري جمع رجال كتاب من كتب الحديث في مصنف واحد.

وقد بقي من المصنفات التي تناولت رجال الحديث المذكورين في أحد كتب الحديث كتاب «أسامي من روى عنهم البخاري»[1] لابن القطان عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠هـ) وهو في شيوخ البخاري الذين ذكرهم في الصحيح وقد رتبهم على حروف المعجم وذكر أنسابهم وبلدانهم وبعض أخبار المشهورين منهم ومكانتهم في العلم، وبدأه بترجمة البخاري نفسه وهي ترجمة مستفيضة استغرقت ست صفحات.

ويتراوح طول التراجم بين السطر الواحد إلى الثلاثين سطراً. وقال في آخره «فجميع شيوخه الذين في جامعه مائتان وتسعة وثمانون شيخاً».

كما بقي أيضاً كتاب «الهداية والارشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»[2] لأبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) وهو في رجال البخاري الذين أخرجهم في الصحيح.

ومما بقي من هذه المصنفات كتاب «تسمية من أخرجهم الإمامان

---

(١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية حديث ٣٨٩، ويقع في ١٩ ورقة.

(٢) مخطوط في دار الكتب المصرية نسختان الأولى في مجلد يقع في ٢١٥ ورقة قياس ١٧ × ١٣,٥ سم رقم (١٦) والثانية في مجلد يقع في ٣٨١ قياس ٢١ × ١٥,٥ سم رقم (٧٦) وأنظر عن نسخه الخطية الأخرى، سزكين: تاريخ التراث العربي ١/٥٣٣. ومنه نسخة متأخرة نسخت سنة ١٢٤٤هـ في المكتبة العامة بالمدينة المنورة تقع في ٣٩٠ ورقة.

البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما»[1] لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ) والكتاب في رجال الصحيحين وقد رتبه على حروف المعجم واجتهد في اختصاره، وقد ذكر الصحابة أولاً وقدم العشرة المبشرة منهم ثم سرد بقيتهم على حروف المعجم ثم ذكر النساء الصحابيات، فلما انتهى من ذكر الصحابة والصحابيات ذكر التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم ثم النساء التابعيات ومن تلاهن، ثم عقد فصلاً تحت عنوان «ذكر مشايخ لأبي عبد الله البخاري». ونجد في هذا الكتاب نوعاً من الترتيب على القبائل، ولكن ضمن الحرف الواحد كما يقدم البدريين على غيرهم، وربما قدم القريشيين على الأنصار ضمن الحرف الواحد أيضاً، إلا أنه لا يلتزم ذلك دائمًا.

«وبقي أيضاً كتاب «رجال صحيح مسلم»[*] لابن منجويه (ت ٤٢٨هـ) وأوله: «ذكر رجال أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ، واحتج بهم في المسند الصحيح، وكيفية روايتهم والرواة عنهم».

وقد رتَّب التراجم على حروف المعجم، ويذكر عادة اسم الراوي ونسبه ونسبته، وسنتي مولده ووفاته، وشيوخه، والأبواب التي وردت فيها روايته في صحيح مسلم، وأحياناً يذكر له حديثاً أو يذكر الرواة عنه، ويخلو من الجرح والتعديل، ويتراوح طول الترجمة بين سطرين وخمسة وعشرين سطراً. ويرى الحافظ ابن حجر أن دأب ابن منجويه أن ينقل كلام ابن حبان برمته ولا يعزوه إليه[**].

وبقي أيضاً كتاب «التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح»[2] لأبي الوليد الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ).

---

(١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (حديث ٣٨٨).

(*) نسخة دار الكتب البلدية بالاسكندرية، وتقع في ٢١٦ ورقة ذات وجهين.

(**) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٠.

(٢) توجد منه نسخة مشكولة كتبت سنة ٧٠٩هـ تقع في ١٨٨ ورقة (نور عثمانية ٧٦٦، ف ٨٣٤).

أنظر: لطفي عبد البديع: فهرست المخطوطات المصورة (التاريخ) ١/ ٩٤.

وقد رتب الباجي تراجم كتابه على حروف المعجم، ووضَّح منهجه في المقدمة فقال: «أما بعد فإنك سألتني أن أصنف لك كتاباً آتي فيه بأسماء من روى عنه محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه من شيوخه ومن تقدمهم إلى الصحابة (رض) وأثبت فيه ما صح عندي من كناهم وأنسابهم وما ذكره العلماء من أحوالهم.. وأنا إن شاء الله آتي بما شرطته في أسماء الرجال على حروف الهجاء بالتأليف المعتاد في بلدنا...» ثم ذكر أسانيده إلى الكتب التي اعتمدها في تأليفه وهي صحيح البخاري وتاريخ البخاري وصحيح مسلم وعن الكلاباذي وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري وابن عدي وتأريخ أبي حفص الفلاس وتاريخ ابن معين وتاريخ أبي العباس الأبار، وما وقع له خلال مذاكرته للمحدثين أو سؤاله لأبي ذر عبد بن أحمد الهروي ومحمد بن علي الصوري والخطيب البغدادي وأبي النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي. وقدَّم بين يدي التراجم أبواباً ومقدمات في منهج معرفة الجرح والتعديل، وقد استغرقت المقدمة ٧ ورقات ثم ترجم للامام البخاري ترجمة طويلة، ثم ساق تراجم كتابه، ويذكر عادة اسم صاحب الترجمة ونسبه، والكتب التي أخرج فيها البخاري حديثه في صحيحه، وبعض شيوخه وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وسنة وفاته.

وآخر ما وصل إلينا من هذه المصنفات كتاب «الجمع بين رجال الصحيحين»[1] لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ). وقد جمع فيه كتابي «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» للكلاباذي و«رجال مسلم» لابن منجويه الأصفهاني باستدراك ما أغفلاه واختصار ما يستغنى عنه من التطويل. وقد ذكر طريقته في مقدمة كتابه وأنه مزج بين رجال صحيحي البخاري ومسلم مع ذكر ما انفرد به كل واحد منهما[2]. والكتاب مرتب على حروف المعجم.

---

(١) الطبعة الأولى بمجلدين، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن ١٣٢٣هـ.

(٢) ابن القيسراني: الجمع بين رجال الصحيحين ١/٤.

كتب معرفة الأسماء:

اشتهر بعض الرواة بألقابهم أو كناهم فورد ذكرهم في أسانيد الأحاديث دون التصريح بأسمائهم أو بالتصريح بها مرة وإغفالها والاكتفاء باللقب أو الكنية مرة أخرى، ولئلا يقع الالتباس ويظن أن الشخص الواحد المذكور مرة بكنيته وأخرى بإسمه هو شخصان وجدت مصنفات تختص ببيان إسم من عرف بكنيته أو بلقبه أو على العكس تبين كنية أو لقب من عرف بإسمه، وهذه هي كتب الأسماء والكنى والألقاب.

وكذلك فإن كثرة رواة الحديث أدى إلى وقوع التشابه والاتفاق في أسمائهم وكناهم ونسبتهم إلى القبيلة أو البلدة أو الصناعة، ومن أجل منع وقوع الالتباس وجدت كتب للتمييز بين المتشابه أو المتفق من الأسماء والكنى والألقاب، وهي كتب المتفق والمفترق، ويقصد بالمتفق والمفترق، أن يتفق اثنان فأكثر من الرواة في الاسم الواحد لفظاً وخطاً مثل الخليل بن أحمد اشترك فيه ستة. ومثل أحمد بن جعفر بن حمدان اشترك فيه أربعة من عصر واحد[1].

ولنفس الغرض وجدت كتب المؤتلف والمختلف، ويقصد بالمؤتلف والمختلف ما اتفق خطاً واختلف لفظاً مثل سلّام وسلام، وأبوعمرو السيباني وأبو عمرو الشيباني وأبو حمزة وأبو حمرة[2].

وكذلك وجدت كتب في المتشابه وهو أن يتشابه الراويان في الاسم والنسب ويتمايزان بالتقديم والتأخير في الأب والابن مثل يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد[3] وتبدو صعوبة التمييز بين الأسماء المتشابهة أو المتفقة عندما يعيش الاثنان في عصر واحد ويرويان عن نفس الشيوخ مثل أبو حمزة وأبو حمرة

---

(١) ابن الصلاح: المقدمة ١٤٩.

(٢) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ٢/ق ٢٨.
ابن الصلاح: المقدمة ١٤٩.

(٣) ابن الصلاح: المقدمة ١٥٠.

كلاهما روى عن ابن عباس[1]، وقد ذكر الرامهرمزي أن عدد من يكنى بأبي صالح ممن اشتركوا في الرواية عن أبي هريرة (رض) عشرون أو نحوها[2].

ولا شك أن الممارسة الطويلة هي التي أكسبت المحدثين خبرة ودراية تمكنهم من التمييز بين الأسماء. وقد تنوعت المصنفات في معرفة الأسماء وتفنن المصنفون في ذلك كثيراً فمنها مصنفات في «الأسماء والكنى والألقاب» وكان ظهور هذه المصنفات مبكراً جداً واكب بداية التصنيف في علم الرجال مما يدل على بروز مشكلة ضبط الأسماء وتمييزها منذ هذه الفترة المبكرة ثم بعد حوالي النصف قرن من ظهور هذه المصنفات وجدت كتب «المؤتلف والمختلف» وفي فترة متأخرة نسبياً خصص الخطيب البغدادي مصنفاً في «المتفق والمفترق» وآخر في «المتشابه» وهكذا ازداد تفنن العلماء في تنويع المصنفات على مر الزمن.

كتب الأسماء والكنى والألقاب:

صنف في ذلك علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) كتاب «الكنى».

وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) كتاب «الأسماء والكنى».

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) كتاب «الكنى»[3] وهو جزء من التأريخ الكبير للبخاري، ومعظمه فيمن عرف بكنيته ولم يعرف إسمه وقد رتب الكنى على حروف المعجم.

ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) كتاب «الكنى والأسماء»[4]

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ٢/٢٨.

(٢) المصدر السابق ٢/٣١.

(٣) الطبعة الأولى، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.

(٤) مخطوط في دار الكتب المصرية «٢٢١ طلعت» ٧٦ ورقة قياس ٢٥ × ١٧ سم، وتوجد منه نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق (٢٥٨٢) ونسخة ثالثة في شهيد علي بتركيا (١٩٣١) ورابعة في باتنه بالهند أيضاً ٢: ٥٣٨ رقم ٢٨٩٨. وذكر سزكين وجود نسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث ٢٩٦٩ ــ ٣ وتقع في ٦٠ ورقة (تاريخ التراث العربي، ص ٣٦٩).

ومعظمه فيمن عرفت كنيته وإسمه. ويرى أبو أحمد الحاكم الكبير أنه منقول من كتاب الكنى للبخاري[1].

وأبو عبد الله محمد بن أحمد المقدمي (ت ٣٠١هـ) كتاب «أسماء المحدثين وكناهم»[2].

والنسائي (ت ٣٠٣هـ) كتاب «الكنى».

وأبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨هـ) في «الأسامي والكنى»[3].

وابن الجارود (ت ٣٢٠هـ) في «الأسماء والكنى» ـ ستة عشر جزءاً[4].

وأبو بشر الدولابي (ت ٣٢٠هـ) كتاب «الكنى والأسماء»[5] وقد رتبه على حروف المعجم وفصل الصحابة عن التابعين. ويذكر أحياناً الجرح والتعديل، وقد يسوق لبعضهم أثراً.

وابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) ضمن كتابه «الجرح والتعديل».

ومحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابين هما «أسامي من يعرف بالكنى» و «كنى من يعرف بالأسماء»[6].

وأبو الحسن محمد بن عبد الله زكريا بن حيوية (ت ٣٦٦هـ) في كتابه «من

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٣٥٨/٥.
(٢) مخطوط في المتحف البريطاني ثاني ٧١٧ (أنظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ج ٢٢١/٣ وسزكين: تاريخ التراث العربي ٤١٩/١).
(٣) السمعاني: التحبير ترجمة رقم ٨٩.
(٤) ابن خير: فهرست ٢١٣.
(٥) طبع في مجلدين مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ١٣٢٢هـ.
(٦) مخطوط في دار الكتب الظاهرية، ص ١٧٠.

وافقت كنيتُه كنية زوجه من الصحابة»[1] ويقع في ١٩ ورقة ويذكر كنية الصحابي ويعرف بإسمه ثم يخرج من طريقه حديثاً بإسناده إليه ثم يذكر كنية زوجه ويعرف بإسمها ويخرّج من طريقها حديثاً، وربما اكتفى بالتعريف بإسمها دون تخريج حديث عنهما.

وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٦٧هـ) كتاب «تسمية من وافق إسمه إسم أبيه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين»[2].

وأبو أحمد الحاكم الكبير النيسابوري (ت ٣٧٨هـ) كتاب (الكنى) ويرى حاجي خليفة أنه من أحسنها ترتيباً[3]. وقد وصل إلينا بعضه[4] وفيه معلومات قيمة في الجرح والتعديل وسرد الآثار. واقتفى في الترتيب كتاب الإمام مسلم.

وأبو عبد الله محمد بن اسحق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني (ت ٣٩٦هـ) كتاب الأسماء والكنى[5]. و«فتح الباب في الكنى والألقاب»[6].

وأبو الوليد بن الفرضي (ت ٤٠٣هـ) كتاب «مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب».

---

(١) نشرها محمد حسن آل ياسين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٤٧، الجزء الرابع، سنة ١٩٧٢م. وقد ألف السيوطي كتاباً بنفس العنوان (حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠ و ٨٩٤ وكشف الظنون وهو مخطوط ضمن مجموع بالخزانة العامة بالرباط).

(٢) مخطوط في ليدن ١٠٨٧ (انظر بروكلمان: تأريخ الأدب العربي ٣/ ٢٢٦)، ويقع في ٨ صفحات.

(٣) حاجي خليفة: كشف الظنون ١/ ٨٧.

(٤) يوجد منه مجلد في مكتبة الجامع الأزهر يشتمل على عدة أجزاء تبتدىء من أثناء الجزء الثاني وتنتهي بأول الجزء الثامن عشر وتقع في ٣١١ ورقة، كما يوجد منه فيها أيضاً الجزء الثاني بخط العلامة عبد العظيم المنذري ويقع في ٤٢ ورقة (أنظر فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ١/ ٢٦٥).

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة ١٢١.

(٦) مخطوط في برلين رقم ٩٩١٧ (بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٢٩ ولكنه نسبه لأبي القاسم عبد الرحمن بن منده) وذكر سزكين أن نسخة برلين تقع في ٢٩٩ ورقة (تاريخ التراث العربي ١/ ٥٣٠) ولعل الأوراق الـ ١٧ في تشستربتي ٢/ ٥١٦٥ هي منه (سزكين ١/ ٥٣٠).

وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ) كتاب «الكنى والألقاب».

وأبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي (ت ٤٤١هـ) كتابه «الألقاب والكنى».

وأبو الفضل علي بن الحسين الفلكي (ت ٤٢٧هـ) كتاب (منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال).

وابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) كتاب (الاستغناء في معرفة الكنى) ويتضمن ثلاثة كتب هي: «من عرف من الصحابة بالكنية ولم يوقف له على إسم أو اختلف فيه» وكتاب «أسماء المعروفين بالكنية من التابعين ومن بعدهم» وكتاب «من لم يوقف له منهم على إسم ولا عرف بغير كنية»[١].

كتب المؤتلف والمختلف:

صنف ذلك أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ) كتاب «تصحيفات المحدثين»[٢].

والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) كتاب «المؤتلف والمختلف»[٣].

وأبو الوليد عبد الله بن محمد القرطبي المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ) كتابا «المؤتلف والمختلف» و «مشتبه النسبة».

---

(١) والكتب الثلاثة المذكورة مخطوطة في مكتبة جامعة القرويين بفاس وهي من النوادر ألفها بعد الاستيعاب لأنه يحيل عليه وهي تحت رقم ٢٨٧ (ق ١٤٣) ضمن مجموع (انظر: قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين بفاس). وقد حققه الدكتور عبد الله سرحول السوالمة ونال به درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٢) حققه ونشره الدكتور محمود الميرة.

(٣) مخطوط في المكتبة التيمورية ٥٤٦/تاريخ، ص ٣٥٨، ف ٥٦٨ (انظر لطفي عبد البديع: فهرست المخطوطات المصورة «التاريخ» ١/٢٤١).

وعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٤هـ) كتابين هما «المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال» و«مشتبه النسبة»[١].

وأبو سعد أحمد بن محمد الماليني (ت ٤١٢هـ) كتاب «المؤتلف والمختلف».

وأبو القاسم يحي بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان (ت ٤١٦هـ).

وأبو العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ).

وأبو حامد أحمد بن محمد بن أحيد الماماني (ت ٤٣٦هـ) في «المختلف والمؤتلف في الأسماء»[٢].

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) كتاب «المؤتلف تكملة المختلف».

والأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) كتابين هما «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب»[٣] و«تهذيب مستمر الأوهام على ذوي التمني والأحلام».

والحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨هـ) كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل»[٤] وهو في ضبط أسماء رجال الصحيحين.

---

(١) طبع في اله آباد بالهند ١٣٢٧هـ بعناية محمد محي الدين الجعفري الزيني.

(٢) كحالة: معجم المؤلفين ٢/٧٩.

(٣) طبع منه ستة أجزاء، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.

(٤) مخطوط في مكتبة خدابخش بتنة بالهند ٢٨٩٦، ف ٣٠٩٧ ويقع في ١٨٩ ق ٨×١٤ سم (انظر فهرست المخطوطات المصورة ٢/١١٦). وتوجد نسخة أخرى منه في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٠ مصطلح الحديث (انظر: قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالمايكروفيلم ص ١٢) ومنه نسخة ثالثة في معهد المخطوطات بجامعة الدول لعربية مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة جامعة الرياض تحت رقم ١٣٢١. ومنه نسخة رابعة في معهد المخطوطات أيضاً مصورة عن الأصل المحفوظ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ١١ أصول الحديث وتضم الجزء السابع إلى العاشر وتقع في ١٣٥ ورقة. ومنه نسخة في مكتبة الجامع الكبير بمكناس في آخرها نقص تحت رقم ٢٣٧.

وأبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي (ت ٥٠٧هـ) كتاب «المختلف والمؤتلف».

وأبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) كتاب «المؤتلف والمختلف من الأسماء»[١] وهو فيما اتفق في الخط وتماثل في النقط والضبط، ويرى مصنفه أنه أول مصنَّف من نوعه[٢].

كتب المتفق والمفترق والمتشابه:

ظهرت المصنفات في هذا الفن متأخراً حيث كان أول من صنف فيه أبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي (ت ٣٨٢هـ) في كتابيه «المتفق والمفترق»[*] و«المفترق الكبير» والأخير في ثلثمائة جزء[**] ثم تلاه الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) حيث صنف في المتفق والمفترق كتاب «المتفق والمفترق»[٣] وكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق»[٤] وفي المتشابه كتابين هما «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»[٥]، والآخر «تالي التلخيص».

---

(١) طبع في ليدن بعنوان «الأنساب المتفقة» بعناية دي غويه.

(٢) محمد بن طاهر المقدسي: الأنساب المتفقة، ٢.

(*) السمعاني: التحبير ترجمة رقم ٧٢ والذهبي: تذكرة ٣/١٠١٤.

(**) الذهبي: تذكرة ٣/١٠١٤.

(٣) لخصه أبو القاسم بن الفراء، يقع في ١٤٠ ورقة ذات وجهين مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم [١٣٤] ٩٠١٧. بها خرم في أولها وتبتدىء بمن إسمه إبراهيم بن عدي. منسوخة سنة ٦٤٠هـ.

(٤) طبع في مجلدين، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

(٥) مخطوط في دار الكتب المصرية، ٣١ (أنظر: فهرست المخطوطات، المجلد الأول، مصطلح الحديث، ص ١٣٨).

تواريخ الوفيات:

اهتم المحدثون بمعرفة سني وفيات الرواة فكانت المصنفات المختلفة في علم الرجال تتضمن ذكر سني الوفيات ينطبق ذلك على كتب معرفة الصحابة وطبقات المحدثين وكتب الجرح والتعديل وغيرها من كتب الرجال، وقد ظهرت مصنفات خاصة في الوفيات منذ أواخر القرن الثالث الهجري[1] مما يدل على زيادة العناية بضبط سني الوفيات لما لها من أهمية في نقد إسناد الحديث.

وقد استطاع النقاد عن طريق معرفة وفيات الرواة أن ينقدوا كثيراً من الروايات ويفضحوا الكذابين الذين وضعوها ولولا معرفة سني الوفيات لما استطاعوا نقدها مثال ذلك «أن المعلى بن عرفان قال حدثنا أبو وائل[2] قال خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم[3]: أتراه بعث بعد الموت»[4] فأبو نعيم الفضل بن دكين كان يعرف أن عبد الله بن مسعود توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، فلا يمكن أن يشترك في صفين التي حدثت سنة سبع وثلاثين وبهذا تبين له كذب المعلى بن عرفان.

وهاك أمثلة كثيرة أخرى على استخدام سني الوفيات في نقد الاسناد وبيان ما فيه من انقطاع أو إرسال من ذلك أن سهيل بن ذكوان روى عن عائشة وزعم أنه لقيها بواسط ولما كانت وفاة عائشة (رض) قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بزمن طويل[5] كما أنها لم تمر بمنطقة واسط فقد تبين كذبه.

وكثيراً ما افتضح الكذابون بسبب ضبط النقاد لسني الوفيات ومحاسبتهم بها.

---

(١) أنظر: موارد الخطيب ٤٠٤.

(٢) أبو وائل هو شقيق بن سلمة (ت ٧٩هـ) أنظر البخاري: تاريخ مجلد ٢، قسم ٢٤٦/٢.

(٣) أبو نعيم الفضل بن دكين أحد كبار المحدثين الكوفيين (ت ٢٠٦هـ).

(٤) مسلم: مقدمة الصحيح ٢٦/١. وانظر السخاوي: الاعلان، ٣٩١ ــ ٣٩٢.

(٥) السخاوي: الإعلان، ٣٩٠.

سأل إسماعيل بن عياش رجلاً في أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال سنة ثلاث عشرة ومائة. فقال اسماعيل بن عياش: إنك تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين[1].

وقيل لسفيان بن عيينة: قدم إنسان من أهل بخارى وهو يقول حدثنا ابن طاووس؟ فقال: سلوه ابن كم هو؟ قال: فسألوه. فنظروا فإذا ابن طاووس مات قبل مولده بسنتين[2].

وروى أبو عبد الله الحاكم قال: «لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد وسألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[3].

وقد فطن نقاد الحديث إلى هذه الطريقة في نقد الإسناد في فترة مبكرة فقال سفيان الثوري «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ»[4].

وقال حفص بن غياث «إذا أتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه»[5].

وقال حسان بن زيد «لم نستعن على الكذابين بمثل التأريخ نقول للشيخ: كم سنُّه؟ وفي أي تاريخ ولد؟ فإن أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[6].

---

(١) ابن الصلاح: مقدمة، ١٥٤. وأنظر السخاوي: الاعلان، ٣٩٠.

(٢) الخطيب: تاريخ بغداد ٦/٣٢٧.

(٣) و (٤) ابن عساكر: تهذيب تاريخ ابن عساكر ١/٢٥؛ ابن الصلاح: المقدمة، ١٥٤؛ وانظر نموذجاً آخراً في تاريخ بغداد للخطيب ١٤/١٠٠.
العراقي: فتح المغيث ٤/١٣٣؛ السخاوي: الإعلان، ٣٩٠؛ السيوطي: الشماريخ في علم التأريخ، ٨.

(٥) ابن عساكر: تهذيب تاريخ ابن عساكر ١/٢٥ ــ ٢٦. وعزاه السيوطي إلى حماد بن زيد بن حسان المذكور. انظر: الشماريخ في علم التأريخ، ٨.

(٦) ابن عساكر: تهذيب تاريخ ابن عساكر ١/٢٦. وانظر السخاوي: الاعلان، ٤٥٤.

وكان أئمة الحديث يسعون في ضبط وفيات الرواة ويسألون عنها كما يسألون عن الحديث وليس أدل على اهتمامهم مما أخبر به الحسن بن الربيع قال «قدمت بغداد فلما خرجت شيعني أصحاب الحديث فلما برزت إلى الخارج قالوا: توقف فإن أحمد بن حنبل يجيء فقعدت وأخرجت ألواحي فلما جاء أحمد قال لي: في أي سنة مات عبد الله بن المبارك؟ فقلت: سنة إحدى وثمانين.

فقيل له: ما تريد بهذا؟ فقال أريد الكذابين»[1].

ورغم أن الأهمية الأولى لضبط سني الوفيات هي في معرفة ما في سند الحديث من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي[2] إلا أن هناك فوائد أخرى من معرفة سني وفيات الرواة إذ تفيد في تمييز المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق من الأسماء والانتسابات، إذ يحدث التباس أحياناً في بعض الأسماء أو في النسبة مثال ذلك نسبة الحافظ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهي «جريري المذهب» فقد يلتبس الأمر فيظن أن هذه النسبة إلى محمد بن جرير الطبري مع أنها إلى حريز بن عثمان وقد حدث في النسبة تصحيف، وإنما أمكن معرفة ذلك لأن سنة وفاة إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني تجعله في طبقة شيوخ الطبري فلا يمكن أن ينتسب إليه[3]. وكذلك يحدث توهم أحياناً فيظن أن أحمد بن نصر الهمذاني هو أحمد بن نصر الداودي نفسه، ويزول الوهم ويميز بين الاثنين عندما تعلم أن سنة وفاة الأول هي سبع عشرة وثلثمائة والثاني توفي سنة اثنين وأربعمائة[4].

فلأهمية سني الوفيات في نقد إسناد الحديث أولاً وفي التمييز بين المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق اعتنى العلماء بضبطها، حتى خصصوا مصنفات كاملة لها، ومع شدة اعتنائهم بها فقد فاتهم ضبط وفيات الكثير من الصحابة والتابعين والأتباع فقد كان من الصعوبة حفظ هذه الوفيات في الفترة المبكرة لعدم تقييدها

---

(١) ابن عساكر: تهذيب تأريخ ابن عساكر ٢٦/١. وانظر السخاوي: الاعلان، ٤٥٤.

(٢) السخاوي: الاعلان، ٣٨٦.

(٣) و(٤) المصدر السابق، ٣٩٢.

فلما ظهرت المصنفات في الرجال كانت سني وفيات الكثيرين من المتقدمين قد جهلت وكلما تأخر أصحاب التراجم كلما كانت نسبة ضبط وفياتهم أكثر وقد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي[1]، ويؤيد قوله التفاوت الكبير بين نسبة ذكر الوفيات في التأريخ الكبير للبخاري مثلاً حيث اهتم أكثر من سابقيه ومعاصريه بالوفيات ومع ذلك فلا تزيد النسبة على خمسة بالمائة في حين تبلغ هذه النسبة في تأريخ بغداد للخطيب البغدادي خمسين بالمائة[2].

المصنفات في الوفيات:

صنف في ذلك:

عبد الباقي بن قانع البَغدادي (ت ٣٥١هـ) كتاب «الوفيات» انتهى فيه إلى سنة ٣٤٦هـ[3].

ومحمد بن عبد الله بن زبر الربعي الدمشقي (ت ٣٧٩هـ) كتاب «تأريخ موالد العلماء ووفياتهم»[4] وقد ذكر السخاوي أنه ابتدأه من سنة الهجرة إلى سنة ٣٣٨هـ[5].

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) كتاب «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد»[6].

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام١/١٧.

(٢) أنظر وصف كتاب التأريخ الكبير للبخاري مع مصنفات الجرح والتعديل.
وأنظر عن نسبة ذكر الوفيات في تأريخ بغداد روزنثال: علم التأريخ عند المسلمين، هامش ص ٢٥.

(٣) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٧٠١.

(٤) مخطوط في المتحف البريطاني ثاني ١٦٢٠ (أنظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٣/٢٢٧) وشرقيات ١٠١٩ ويقع في ٨٢ ورقة (سزكين: ١/٥٠٤).

(٥) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٧٠١.

(٦) مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ٣٨١ مصطلح الحديث ويقع في ١٤٨ صفحة، وقد اطلعت عليه. وقد ألف الحافظ الذهبي كتاباً بعنوان: «التلويح بمن سبق ولحق» وهو مفقود.

وأبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكناني الدمشقي (ت ٤٦٦هـ) في الذيل على وفيات ابن زبر. ابتدأه من سنة ٣٣٨ وانتهى إلى سنة ٤٦٢هـ(*).

وأبو القاسم عبد الرحمن بن منده (ت ٤٧٠هـ) كتاب الوفيات، قال الحافظ الذهبي لم أر أكثر استيعاباً منه(١).

وأبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني (ت ٥٢٤هـ) كتاب «جامع الوفيات» وهو ذيل على الكناني(٢). ابتدأه من سنة ثلاث وستين وأربعمائة وانتهى في سنة خمس وثمانين وأربعمائة(*).

تواريخ الرجال المحلية(٣):

كانت المصنفات الأولى في الرجال شاملة لا تقتصر على رجال مدينة واحدة ثم ظهر في النصف الثاني من القرن الثالث الاهتمام بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنف في رجال المدينة من سكانها أنفسهم، ولا شك أن العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفة برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سبقوه منهم، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره، ولذلك فإن التواريخ المحلية غالباً ما تكون أدق في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنفات الشاملة في الرجال وقد اعتبر التعرف على شيوخ البلدة ورواياتهم من أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد(٤).

وقد لقيت التواريخ الخاصة بمدينة واحدة عناية من شيوخ الحديث وطلابه فكان بعضها يدرس في حلقات العلم(٥).

---

(١) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ٢١١.

(٢) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٧٠١.

(*) منها نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية رقم ٥٠٥.

(٣) راجع عن مزايا الترتيب على المدن فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال.

(٤) الخطيب: تأريخ بغداد ١/٢١٤.

(٥) ياقوت: معجم الأدباء ١/٢٤٦.

ورغم أن المفاخرات المحلية لعبت دوراً في ظهور وتواريخ المدن[1] إلا أنه لا يمكن تناسي أن الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم.

وهذه قائمة بأسماء ما صنف في تواريخ الرجال المحلية[*]:

سعيد بن كثير بن عفير المصري (ت ٢٢٦هـ)[**].

أبو علي محمد بن علي بن حمزة الفراهيناني (ت ٢٤٧هـ) في كتاب«التاريخ في رجال المحدثين بمرو»[2].

وأبو الحسن أحمد بن سيار بن أيوب المروزي (ت ٢٦٨هـ) في كتابه «أخبار مرو»[3].

وابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ) في «تاريخ قزوين»[4].

---

(١) أنظر فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال.

(*) أورد السخاوي قائمة طويلة بأسماء التواريخ المحلية دون أن يميز تواريخ الرجال المحلية عن غيرها من التواريخ المحلية التي تتناول خطط المدن وأخبارها أو تاريخها السياسي، وبالطبع فإن من الصعوبة التمييز بين ما فقد منها إلا إذا وردت إشارات عند السخاوي أو حاجي خليفة أو غيرهما من المصنفات التي تقدم قوائم بذلك، أو عن طريق جمع المقتطفات التي اقتبستها المصادر الأخرى عنها، وقد أفدت من هاتين الوسيلتين معاً في تحديد طبيعتها وتمييزها. أما التواريخ المحلية التي وصلت إلينا فقد رجعت إليها. ومن ثم فإن القائمة التي أقدمها تقتصر على أسماء تواريخ المدن التي تتناول المحدثين دون سواها من تواريخ المدن التي تتعلق بالطوبوغرافية أو التاريخ السياسي.

(**) فهرسة ابن خير، ٢٢٨، والإعلان بالتوبيخ، ١٥٣.

(٢) السمعاني: الأنساب، ق ٤٢١ب.

(٣) الخطيب: تاريخ بغداد ١٨٨/٤؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ٥٦٠؛ والسبكي: طبقات الشافعية ١٨٣/٢ (ط. الطناحي)؛ والسخاوي: الإعلان، ٦٤٤؛ والعسقلاني: تهذيب التهذيب ٣٥/١.

(٤) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ١٣٣، ولعله التاريخ الذي أشار إليه ابن كثير وقال إنه تاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره (البداية والنهاية ٥٢/١١).

وأبو الحسن أسلم بن سهل = بحشل الواسطي (ت ٢٨٨هـ) في «تاريخ واسط»[١].

وأبو علي عبد الله بن محمد بن علي البلخي (ت ٣٩٤هـ) في «تاريخ بلخ»[٢].

وأحمد بن محمد بن عيسى البغدادي (القرن الثالث) في «تاريخ الحمصيين»[٣].

وأبو رجاء محمد بن حمدوية السنجي الهورقاني (ت ٣٠٦هـ) في «تاريخ المراوزة»[٤].

ومحمد بن عقيل بن الأزهر (ت ٣١٦هـ) في «تاريخ بلخ»[٥].

وأبو عروبة الحسين بن محمد بمن مودود الحراني (ت ٣١٨هـ) في مؤلفاته «تاريخ حران»[٦] و «كتاب الجزيرة»[٧] و «كتاب الرقة»[٨].

---

(١) طبع بتحقيق كوركيس عواد ببغداد سنة ١٩٦٧م.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٦٩٠.

(٣) الخطيب: تاريخ بغداد ٥/٦٣؛ والمالكي: تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي، دمشق رقم ٣٤٦. وانظر اقتباسات ابن حجر منه في الإصابة ١/٩٧، ١٥٤، ١٦٧؛ وابن عساكر: تاريخ دمشق ١٠/٩٧، ١٠٩، ٢٤٦، ٢٤٩، ٤٣٠. ويبدو من أحد اقتباسات ابن عساكر أنه مرتب على الطبقات. (انظر كنز العمال ١/٣٣٠).

(٤) الخطيب: تاريخ بغداد ٥/٤٦٠، وعنه السخاوي: الإعلان، ٦٤٤؛ وابن ماكولا: الإكمال ٤/٤٧٣.

(٥) البيهقي: تاريخ بيهق، ٢١؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ٧٩١.

(٦) السمعاني: أنساب ٤/١٠٧؛ والخليلي: الإرشاد، ق ٦٠، و ١، وسماه «تاريخ الحرانيين».

(٧) السخاوي: الإعلان، ٦٢٧؛ والسمعاني: أنساب ٣/٢٦٩ لكنه يسميه «تاريخ الجزريين».

(٨) السخاوي: الإعلان، ٦٣٢.

وعبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٢٠هـ) في «تاريخ نيسابور»[١].

وعلي بن الفضل بن طاهر البلخي (ت ٣٢٣هـ) في «طبقات علماء بلخ»[٢].

وأبو عبد الله محمد بن جعفر بن غالب الوارق الجويباري (معاصر لعلي بن الفضل البلخي) في «طبقات علماء بلخ»[٣].

وأبو اسحق ابراهيم بن أحمد المستملي (معاصر لعلي بن الفضل البلخي) في «طبقات علماء بلخ»[٤].

وعبد الصمد بن سعيد بن علي الحمصي (ت ٣٢٤هـ) في «تاريخ حمص»[٥].

وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣هـ) في «طبقات علماء أفريقية وتونس»[٦].

ومحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤هـ) في «تاريخ الرقة»[٧].

وأبو اسحق أحمد بن محمد بن ياسين الحداد الهروي (ت ٣٣٤هـ) في «تاريخ هراة»[٨].

---

(١) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ١٣٠.

(٢) السخاوي: الإعلان، ٦٢٤.

(٣) السمعاني: الأنساب ٥/٢٧١؛ والسخاوي: الإعلان، ٦٢٤.

(٤) السخاوي: الإعلان، ٦٢٣.

(٥) Sezgin, B. 1, p. 346.

(٦) طبع مختصر له اختصره أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ت ٤٢٩هـ) بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، نشرته الدار التونسية للنشر سنة ١٩٦٨م.

(٧) طبع بتحقيق طاهر النعساني، مطبعة الإصلاح، حماة (بدون تاريخ).

(٨) البيهقي: تاريخ بيهق، ٢١؛ والسبكي: طبقات الشافعية ٢/٢٩٥ (ط. الطناحي).

وأبو زكريا يزيد بن محمد بن أياس الأزدي (ت ٣٣٤هـ) في كتابه «طبقات العلماء والمحدثين من أهل الموصل»[١].

وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد = ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ) في كتابيه «تاريخ مكة»[٢] و«تاريخ البصرة»[٣].

وأبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (ت ٣٤٧هـ) في «تاريخ مصر»[٤].

وأبو بكر محمد بن عمر بن سلم = ابن الجعابي الحافظ (ت ٣٥٥هـ) «كتاب في محدثي بغداد»[٥] وكتاب «تاريخ الموصل»[٦].

وحمزة بن الحسين الأصبهاني (ت قبل ٣٦٠هـ) في «تاريخ أصبهان»[٧].

أبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ) في كتابه «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»[٨].

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ٦/٤ واقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٦٣/١ وفي تهذيب التهذيب ٥١/٢، ٤٠٤، ٤١٤، ٢٥٣/٤، ٤٣٩ وغيرها. كما استفاد منه ابن الأثير في أسد الغابة (انظر مقدمته، ١، ص ١١).

(٢) السخاوي: الإعلان، ٦٥٠.

(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٨٥٢؛ والسخاوي: الإعلان، ٥٧١؛ والكتاني: الرسالة المستطرفة، ١٣٧.

(٤) الخطيب: تاريخ بغداد ٧٥/٦؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ٨٩٨؛ وتاريخ الإسلام ١٦/١؛ والسخاوي: الإعلان، ٥٩٢، ٦٤٥. وقال عنه ابن حجر (تهذيب التهذيب ٢١٨/٦) وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب وكان متداولاً بين الطلبة كثير من النسخ في زمن مغلطاي (ت ٧٦٣هـ) كما في إكمال تهذيب الكمال، ص ٨٠١.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٩٠/١.

(٦) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٥٤/٩.

(٧) السمعاني: أنساب ٢٨٤/١؛ والسخاوي: الإعلان، ٦١٦.

(٨) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (تاريخ ٦٥).

وأبو عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني (ت ٣٧٠هـ) في «تاريخ داريا»[١].

وصالح بن أحمد التميمي الحافظ (ت ٣٧٤هـ) في «طبقات الهمذانيين»[٢].

وأحمد بن سعيد بن أبي معدان (ت ٣٧٥هـ) في «تاريخ المراوزة»[٣].

وابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «تاريخ الري»[*].

وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الادريسي الاستراباذي الحافظ (ت ٤٠٥هـ) في «تاريخ استراباذ»[٤] و«تاريخ سمرقند»[٥].

وأبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه (ت ٤١٠هـ) في كتابه «تاريخ أصبهان»[٦].

ومحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغنجار البخاري (ت ٤١٢هـ) في «تاريخ بخارى»[٧].

---

(١) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٠م.

(٢) الخطيب: تاريخ بغداد ٣٣١/٩؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ ٩٨٥ ـ ٩٨٦.

(٣) البيهقي: تاريخ بيهق، ٢١؛ والسخاوي: الإعلان، ٦٤٤.

(*) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤٧٠/٩؛ والداوودي: طبقات المفسرين ١٠٦/٢.

(٤) السمعاني: أنساب ١٩٩/١؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ١٠٦٢؛ والسخاوي: الإعلان، ٦١٥.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٣٠٢/١٠، ٣٠٣؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ١٠٦٢؛ والسخاوي: الاعلان، ٦٣٣.

(٦) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ١٣١؛ والداوودي: طبقات المفسرين ٩٣/١.

(٧) الخطيب: تاريخ بغداد ٢٧/١٠؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ١٠٥٢؛ والسخاوي: الإعلان، ٦٢٠.

وأبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي = ابن الطحان (ت ٤١٦هـ) في «الذيل على تاريخ مصر»[١].

ومحمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحي (ت ٤٢٠هـ) في «تاريخ المغاربة ومصر»[٢].

وأبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ) في «تاريخ جرجان»[٣].

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) في «ذكر أخبار أصبهان»[٤].

وجعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ) في «تاريخ نسف»[٥] و «تاريخ كش»[٦].

وأحمد بن محمد بن أحيد بن علي بن ماماني (ت ٤٣٦هـ) في «الذيل على تاريخ بخارى لغنجار»[٧].

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) في «تاريخ بغداد»[٨].

وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن منده (ت ٤٧٠هـ) في «تاريخ أصبهان»[٩].

وأبو صالح أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابوري المؤذن (ت ٤٧٠هـ) في «تاريخ مرو»[١٠].

---

(١) الجزء الأول منه مخطوط في الظاهرية.
(٢) السخاوي: الإعلان، ٦٤٦.
(٣) طبع في حيدر آباد الدكن، ١٩٥٠م.
(٤) طبع في حيدر آباد الدكن.
(٥) و (٦) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١١٠٢.
(٧) Sezgin: Geschichte, B.1, p. 353.
(٨) طبع في مطبعة السعادة بمصر، ويقع في ١٤ مجلدة.
(٩) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ١٣١.
(١٠) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١١٦٢.

وأبو زكريا يحي بن عبدالوهاب بن منـدة (ت ٥١١هـ) في (تاريخ أصبهان)(*).

وأقدم ما بقي من هذه المصنفات «تأريخ واسط»[١] لبحشل (ت ٢٨٨هـ) ويبدأ بذكر بناء مدينة واسط وخططها وبعض أخبارها، ثم ذكر من قدم إلى موضعها من الصحابة قبل بنائها وبعده، ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها، وقد قسم الرواة الواسطيين إلى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها والتابعين من أهلها أهل القرن الأول، واتباع التابعين أهل القرن الثاني، ثم من بعدهم إلى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث، ثم من في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع[٢]. وأحياناً يعتبر صلة القرابة فيذكر الرواة من أقارب الرجل معه وإن تأخرت طبقتهم عنه[٣]. ويقتصر أحياناً كثيرة على ذكر حديث للرجل يدل على طبقته ويثبت روايته الحديث، ولكنه عند ذكر المشاهير يتعرض لمناقبهم وشيئاً من أخبارهم[٤].

وبقي كذلك مختصر لكتاب «طبقات علماء أفريقية وتونس»[٥] لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣هـ) وقد عمل هذا المختصر أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي (ت ٤٢٦هـ)[٦] ويبدأ أبو العرب كتابه ببيان ما ورد في فضائل افريقية من أحاديث وآثار ثم يسوق أخبار عقبة بن نافع فاتحها، ثم يذكر من دخلها من الصحابة والتابعين[٧]. موضحاً أنه سيرتبهم

(*) الكتاني: الرسالة المستطرفة ١٣١.

(١) طبع بعناية كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.

(٢) بحشل: تاريخ واسط، ٤٧، ٨٥، ١٥١، ٢١٨.

(٣) المصدر السابق، ٨٥، ٢١٨.

(٤) كما فعل مع منصور بن زاذان، ص ٨٩؛ وشعبة بن الحجاج، ص ١٢٠؛ وهشيم بن بشير، ص ١٥٢.

(٥) نشر بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨م.

(٦) انظر مقدمة كتاب طبقات علماء أفريقية وتونس، ص ٢٨.

(٧) طبقات علماء أفريقية وتونس، ص ٦٥.

على الطبقات وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة وساق أسماء من دخلها منهم مجردة ولم يذكر أخبارهم ومروياتهم ولعل المختصر حذف ذلك ثم انتقل إلى التابعين[1] وقد جعلهم ثلاث طبقات وفي الغالب جرد أسماءهم فقط. ثم ذكر اتباع التابعين وقد قدم لبعضهم تراجم مفصلة[2] بسبب بروزهم في العلم أو توليهم القضاء، وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرح والتعديل والصفات الخلقية والعقلية وبين اهتمام العالم بتصنيف الكتب[3] أو روايتها[4]، وربما ذكر عقائدهم وسني مولدهم ووفياتهم وأماكن دورهم وقبورهم، وبعض الأخبار الدالة على تقاهم وصلاحهم.

وينتقي أبو العرب رواياته من مجموعة أكبر ويشير إلى إهماله تدوين بعض الروايات التي عنده عن صاحب الترجمة[5].

وبعد أن انتهى من ذكر علماء أفريقية انتقل إلى ذكر علماء أهل تونس، وقد بدأ بذكر ذوي الأسنان منهم ثم الذين يلونهم كما صرح[6] ومعنى ذلك أنه راعى التنظيم على الطبقات وان لم يضع عنواناً لكل طبقة، وبدأ بتراجم التابعين لأن تونس مستحدثة لم يدخلها أحد من الصحابة، ولا يمكن القطع بطول التراجم في الكتاب الأصلي لأن الطلمنكي اختصره ولا يعلم مقدار ما حذفه كما لا يعلم أن كان الطلمنكي قد حذف أيضاً بعض التراجم بتمامها أو أنه اقتصر على حذف بعض الأخبار.

وبقي كذلك «تاريخ الرقة»[7] لمحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤هـ)

---

(١) طبقات علماء أفريقية وتونس، ص ٧٩.

(٢) انظر مثلاً: ترجمة رباح بن يزيد اللخمي، ص ١١٨ ــ ١٢٦؛ والبهلول ابن راشد، ص ١٢٦ ــ ١٣٨؛ وسحنون التنوخي، ص ١٨٤.

(٣) طبقات علماء افريقية وتونس، ص ١١١.

(٤) المصدر السابق، ١١٥، ١٢٦.

(٥) طبقات علماء افريقية وتونس، ص ١١٣، ١١٧، ١٢٥، ١٨٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٧) طبع بعناية طاهر النعساني، مطابع الاصلاح، حماه.

وقد ذكر في بدايته خبر فتح عياض بن غنم للرقة، ثم ذكر من نزل الرقة من الصحابة ثم من التابعين ثم من بعدهم. وبعض التراجم لا تتجاوز السطر الواحد لكنه يقدم تراجم طويلة للأشخاص المهمين مثل وابصة بن معبد من الصحابة وميمون بن مهران من التابعين، ففي ترجمة ميمون بن مهران ذكر أصله وسنة ولادته ووفاته ووصف عبادته ورقة قلبه ونقل بعض أقواله في الأخلاق والرقائق كما ذكر بعض الأحداث التي وقعت له والتي يتبين منها لقياه بالشيوخ المعاصرين له ووجوده في الأماكن التي زارها، وتزيد طول هذه الترجمة على المائة وخمسين سطراً، ولا شك أن دور ميمون بن مهران في حياة الرقة العلمية هو الذي جعل القشيري يطيل ترجمته.

وبقي أيضاً كتاب «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»[1] لأبي الشيخ ابن حيان الأنصاري (ت ٣٦٩هـ).

وقد ذكر فيه من قدم أصبهان من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرد به واحد منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد[2]. ويهتم أبو الشيخ بذكر الأنساب وسني الوفيات وأحياناً الولادة، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقة ولكنه لم يذكر سوى عشرة طبقات أولها الصحابة. ولم يقصر بحثه على الثقات بل ترجم لبعض المجروحين وبين الجرح فيهم مثل قوله في ابراهيم بن ناصح بن المعلى «كان يحدث بالبواطيل متروك الحديث»[3].

وينقل أبو الشيخ الأنصاري أقوال أئمة الجرح والتعديل كالإمام مالك والبخاري في بعض من ترجم لهم، وهو يذكر بعض من ولد وعاش خارج أصبهان لمجرد أن أصله منها مثل ترجمته لمحمد بن عمر بن عيسى في الطبقة الخامسة.

---

(١) منه نسخة كاملة في دار الكتب الظاهرية، «تاريخ، ٦٥».

(٢) أبو الشيخ الأنصاري: مقدمة طبقات المحدثين بأصبهان.

(٣) المصدر السابق ٢/١٣٥.

وقد اعتمد أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «ذكر أخبار أصبهان» على كتاب أبي الشيخ الأنصاري فنقل عنه كثيراً.

وبقي كتاب «تأريخ داريا»[1] لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني (ت ٣٧٠هـ) وقد ترجم فيه لسبعة وأربعين محدثاً من أهل داريا من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأهل العلم على طبقاتهم وأزمانهم وذكر وفياتهم ومن أعقب منهم ومن لم يعقب إلى وقته[2]. ولا يطيل ذكر الأنساب بل يقتصر على إسم الشخص ووالده وكنيته ونسبته إلى قبيلته ونزوله داريا وأحياناً موضع نزوله منها، ويورد رواية له أو أكثر، ويذكر أحياناً وظيفة الراوي، وينقل عن بعض كتب الطبقات السابقة على تأليفه كطبقات أبي زرعة النصري الدمشقي[3]، وكتاب الطبقات لعبد الرحمن بن إبراهيم، وقد نثر ابن عساكر أكثر تأريخ داريا في كتابه «تأريخ دمشق» ولكن بقيت لتأريخ مزيتان: تفرده ـ على صغر حجمه ـ بمعلومات لا توجد في «تأريخ دمشق»، ـ على سعته ـ والثانية إلمام مؤلفه الشامل بداريا وأحوال أهلها وأصولهم وأنسابهم مما يثير الإعجاب[4].

وقد فقد «تأريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم (٤٠٤هـ) ولكن وصل إلينا مختصر له[5] فقد اختصر أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، حيث أمعن في تجريد الأسماء، في حين أن الحاكم كان قد فصل التراجم أكثر مما فعل الخطيب البغدادي في تأريخ بغداد[6] ولذلك فلا يمكن

---

(١) طبع بعناية سعيد الأفغاني، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي (١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م).

(٢) الخولاني: تاريخ داريا، ٣.

(٣) المصدر السابق، ٤٥.

(٤) سعيد الأفغاني: مقدمة تاريخ داريا.

(٥) طبع باعتناء الدكتور بهمن كريمي، الناشر: مكتبة ابن سينا، طهران ١٣٣٩هـ، وهو (بالفارسية).

(٦) قال السبكي: «وقد كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها، ولم يكن بعد بغداد مثلها =

تقويم مادة تأريخ نيسابور عن طريق الاطلاع على مختصره لكن هذا المختصر يفيد في بيان ترتيب الكتاب الأصلي وإطاره العام فهو يبدأ بذكر خراسان وما ورد من آيات وأحاديث وأخبار في مدحها ثم ذكر من نزلها من الصحابة ثم التابعين ثم الأتباع ممن وردها أو سكنها أو حدّث بها ثم من بعدهم من علماء نيسابور، وقد رتبه على الطبقات حيث جعلهم ست طبقات.

كذلك وصل إلينا الجزء الأول من كتاب «الذيل على تأريخ مصر»[1] لأبي القاسم يحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان (ت ٤١٦هـ) وهو ذيل على «تأريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، لكنه استدرك عليه بعض ما فاته من تراجم الصحابة الواردين إلى مصر. ويذكر ابن الطحان عادة إسم الرجل وشيخه وتلميذه، وأحياناً يسوق رواية من طريقه، ويذكر سماعه من بعضهم، وقد رتبهم على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الإسم فقط.

ومما بقي من تواريخ الرجال المحلية كتاب «ذكر أخبار أصبهان»[2] لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) وقد بدأه بمقدمة طويلة عن فضائل أصبهان وخبر فتحها وخططها، وقد بدأ التراجم بمن دخل أصبهان من الصحابة ثم ذكر من

= وقد عمل لها الحافظ أبو عبد الله الحاكم تاريخاً تخضع له جهابذة الحفاظ وهو عندي سيد التواريخ. وتأريخ الخطيب وإن كان أيضاً من محاسن الكتب الإسلامية إلا أن صاحبه طال عليه الأمر وذلك لأن بغداد وإن كانت في الوجود بعد نيسابور إلا أن علماءها أقدم لأنها كانت دار علم وبيت رئاسة قبل أن ترتفع نيسابور ثم أن الحاكم قبل الخطيب بدهر، والخطيب جاء بعده، فلم يأت إلا وقد دخل بغداد ممن لا يحصى عدداً، فاحتاج إلى نوع من الاختصار في تراجمهم. وأما الحاكم فأكثر من يذكره من شيوخه أو شيوخ شيوخه أو ممن تقارب من دهره لتقدم الحاكم وتأخر علماء نيسابور، فلما قل العدد عنده كثر في المقال، وأطال في التراجم واستوفاها. والخطيب واضح العذر الذي أبديناه. (السبكي: طبقات الشافعية ١/١٧٣).

(١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية، مجموع ١١٦ (ق ٢٢٠ ــ ٩، ويقع في ٣١ ورقة ذات وجهين.

(٢) طبع في ليدن، مطبعة بريل ١٩٣١م.

بعدهم حيث بدأ بالترتيب على حروف المعجم. ويذكر في الترجمة عادة إسم المترجم وإسم أبيه وجده ونسبته وأحياناً يذكر طبقته، وربما ذكر سنة وروده أصبهان وسببه ويذكر رواية أو أكثر من رواياته، كما يذكر أحياناً شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، وربما أورد أخباراً مقتضبة تتصل برحلات المترجم ولقياه الشيوخ، وقد ذكر الوظائف الادارية لبعض المترجمين وخاصة القضاة.

وقد نقل أبو نعيم في كتابه عن المؤلفين الذين سبقوه إلى التصنيف في «تأريخ أصبهان» فنقل عن حمزة الأصبهاني كما أكثر النقل عن أبي الشيخ الأنصاري.

وقد وصل إلينا من هذه المصنفات «تأريخ جرجان»[1] لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي (ت ٤٢٧هـ) وقد ذكر في مقدمته خبر فتح جرجان ومن دخلها من الصحابة والتابعين، وفصل ترجمة وأخبار يزيد بن المهلب فاتح جرجان ثم ذكر الولاة الأمويين والعباسيين على المدينة وقال في مقدمته: «سألني بعض إخواني أن أخرج عن كل من أذكر اسمه من العلماء والفقهاء والرواة والمفسرين والمصنفين في هذا الكتاب حديثاً أو حكاية وأن أروي عنهم وعن كل من دخل جرجان من العلماء وحدث بها ومات بها أو من أهل جرجان وانتقل منها إلى بلد آخر فأجبته إلى ذلك... وبينت أسامي العلماء على حروف المعجم»[2].

وكذلك وصل إلينا «تأريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) وهو أوسع كتاب في تراجم المشهورين ممن سكنوا بغداد أو دخلوها خلال القرون الثلاثة التي تمتد بين بناء بغداد وفراغ الخطيب من تصنيف كتابه سنة ٤٤٤هـ، ويقع في ١٤ مجلدة، ويضم ٨٧٣١، ترجمة ــ عدا ما سقط من التراجم في النسخة المطبوعة ــ منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين وبقيتها للفقهاء

---

(١) الطبعة الأولى بعناية عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م).

(٢) السهمي: تأريخ جرجان، ١٨.

والقراء والمفسرين والخلفاء وأرباب الحكم والقضاة والأدباء والأخباريين والكتاب والشعراء والندماء والمغنين مما يدل على أن تاريخ بغداد هو قبل كل شيء تاريخ محدثيها[1].

ويحاول الخطيب في تراجم كتابه أن يقدم ترجمة متكاملة تحتوي ـ في الغالب ـ على التعريف بصاحب الترجمة بذكر اسمه ونسبه وكنيته ونسبته وشيوخه وتلاميذه وأحياناً يسرد بعض أخباره الدالة على أخلاقه أو مكانته، ثم يسرد أقوال جهابذة المحدثين النقاد في بيان حاله من الجرح والتعديل ثم تأريخ وفاته وربما ذكر موضع قبره.

أما عن منهجه في الجرح والتعديل فقد نقل أبو محمد بن الأبنوسي عن الخطيب قوله «كل من ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما أخرت»[2].

ويستعمل الخطيب في التوثيق عبارات «ثقة» و«صدوق» و«ما علمت من حاله إلا خيراً» و«ليس بمدفوع عن الصدق» وربما اكتفى بذكر تخريج البخاري ومسلم أو أحدهما للراوي لأن كتابيهما في الصحيح فلا يخرجان إلا للثقات.

أما عباراته في الجرح فهي «ضعيف» و«ذاهب الحديث» وأحياناً «كذاب أفاك يضع الحديث».

لكن أكثر ألفاظ الجرح والتعديل شيوعاً في كتابه هي «ثقة» و«صدوق» و«ضعيف».

ولابد من التنبيه إلى أن الأحاديث التي أوردها الخطيب في تاريخ بغداد لا يمكن الاطمئنان إلى جميعها لمجرد ذكر الخطيب لها لأنه لم ينقلها عن الكتب الستة بل أن معظمها من معاجم شيوخ ومنتخبات وأجزاء حديثية يختلط فيها الصحيح والضعيف، وقد تعقب الخطيب بعضها وانتقدها، لكنه لم يفعل ذلك دائماً[3].

---

(١) يوسف العش: الخطيب البغدادي، ١٧٨ ـ ١٧٩، ١٨٣.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١١٣٩.

(٣) للمؤلف دراسة مفصلة عن الخطيب البغدادي وكتابه بعنوان «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» منشورة.

معاجم الشيوخ:

اهتم بعض العلماء بجمع شيوخه الذين أخذ عنهم في مصنف، وقد يقوم بذلك غيره، وفي الغالب يرتب أسماءهم على الحروف ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان ولكن ذلك نادر[1].

وأول من علمته صنف في ذلك[2].

أبو يوسف يعقوب الفسوي (ت ٢٧٧هـ) وقد ذكر الكتاني أنه رتب شيوخه على البلدان التي دخلها[*] ولكن ما وصل إلينا منه غير مرتب على أساس معين[3].

ثم أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)[4].

ثم أبو يعلي الموصلي (ت ٣٠٧هـ).

ثم أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧هـ) في كتابه «تأريخ وفاة شيوخ البغوي»[5].

ثم أبو عبد الله محمد بن مخلد الدوري العطار[6] (ت ٣٣١هـ).

---

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٦٠٥.

(٢) أورد قائمة معاجم الشيوخ السخاوي في الإعلان بالتوبيخ، ٦٠٧ ــ ٦٠٩.

(*) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ١٤٠ ــ ١٤١.

(٣) منه الجزآن الثاني والثالث مخطوط في الظاهرية عام ٧٤١٨ وعام ٧٤١٩ ويقعان في ٤٢ ورقة «الألباني: فهرس مخطوطات الظاهرية».

(٤) لم يذكره السخاوي بل ذكره المالكي: تسمية ما ورد به الخطيب، دمشق رقم ٣٩٤.

(٥) لم يذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ، وهو مخطوط في الظاهرية، ص ٢٢٥؛ فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية «التأريخ» وضع يوسف العش، ٢٢٥؛ وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٣/٢٢٢؛ والألباني: فهرست مخطوطات الظاهرية، ص ٢٣٦ ــ ٢٣٧، وقد أطلعت عليه.

(٦) الخطيب: تاريخ بغداد ١/٢٤٢.

ثم أبو العباس ابن عقدة (ت ٣٣٢هـ)(*).

ثم أبو الحسين عبد الصمد بن علي الطستي[١] (ت ٣٤٦هـ).

ثم أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني (ت ٣٥٣هـ).

ثم أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) في معجميه الأوسط والصغير[٢].

وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠هـ).

وأبو بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي (ت ٣٧١هـ).

وأبو الشيخ ابن حيان الأنصاري (ت ٣٦٩هـ).

وأبو أحمد العسال.

وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقريء[٣] (ت ٣٨١هـ).

وأبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات[٤] (ت ٣٨٤هـ).

وأبو الفتح يوسف بن عمر القواس[٥] (ت ٣٨٥هـ).

وأبو عبد الله محمد بن إسحق بن منده (ت ٣٩٥هـ)[٦].

(*) الخطيب: تاريخ بغداد ٣/٣١٨.

(١) المصدر السابق ٧/٥٠.

(٢) الأوسط رتبه على أسماء شيوخه وهم نحو ألفي شيخ وأكثر من غرائب حديثهم، ويقال أن فيه ثلاثين ألف حديث وهو في ست مجلدات كبار وأما الصغير فهو مجلد واحد خرج فيه نحو ألف وخمسمائة حديث عن ألف من شيوخه. (انظر الرسالة المستطرفة، ص ١٠١؛ وكشف الظنون ٢/٢٩٠).

(٣) حسبه روزنثال محمد بن إبراهيم (ت ٢٨١هـ) وهو لأن السخاوي ذكره في طبقة أبي الشيخ الأنصاري فهو أبو بكر بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان المقرىء المتوفى سنة ٣٨١هـ؛ السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٦٥٠.

(٤) ابن النجار: التاريخ المجدد لمدينة السلام، ق ١٤٥.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٦/٦١ ومواضع أخرى كثيرة.

(٦) منه ١١ ورقة مخطوطة في تشستربتي ١/٥١٦٥؛ سزكين ١/٥٣٠.

وأبو عبد الله الحاكم[1] (ت ٤١٥هـ).

وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت ٤٣٤هـ).

وعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي (ت ٤٣٨هـ)[2].

وأبو علي الحسن بن أحمد بن ابراهيم بن شاذان البزاز[3] (ت ٤٢٦هـ).

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

وأبو الحسين محمد بن علي بن المهتدي بالله.

وأبو عبد الله القضاعي.

وأبو علي الحداد الأصفهاني (ت ٥١٥هـ) في كتابه «معجم أسامي مشايخ أبي علي الحداد الأصفهاني»[4].

* * *

وقد فقدت معظم هذه المعاجم فلم يبق منها سوى «تأريخ وفاة شيوخ البغوي»[5] «وفيه تأريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي، ويذكر إذا كان كتب عنهم أم لا ، وقد يحدد أعمارهم ومكان وفاتهم وعددهم، وهم نحو من ثلاثمائة شيخ في القرن الثالث»[6].

---

(١) السمعاني: التحبير، ترجمة رقم ٧٢.

(٢) له «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين، ١٠ ورقات، سراي أحمد الثالث، ٦٢٤، والزيادات عليه ٥ ورقات، نفس الرمز»؛ سزكين: تاريخ التراث ١/٣٨٩).

(٣) السخاوي: الإعلان، ٦٠٩.

(٤) لم يذكره السخاوي في الاعلان بالتوبيخ بل ورد ذكره في فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية، المجلد الأول «مصطلح الحديث»، ٢٦٥.

(٥) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (مجموع ١٠٦/١٦٨) ويقع في ٩ أوراق ١٥ × ١١ سم، ١٥ سطراً.

(٦) العش: فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية ــ التأريخ وملحقاته، ٢٢٥، وقد اطلعت عليه ونسخته كاملة وفي آخره صفحة فيها وفيات شيوخ ابن السماك.

وكذلك بقيت الأجزاء الثلاثة الأخيرة من «المعجم الأوسط» للطبراني (ت ٣٦٠هـ) كما بقيت أجزاء متفرقة من «المعجم الصغير» له أيضاً[١].

وكذلك بقي كتاب «معجم الشيوخ»[٢] لأبي بكر أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل الاسماعيلي الجرجاني (ت ٣٧١هـ). وقد ذكر في مقدمته: «أما بعد فإني استخرت الله عز وجل في حصر أسامي شيوخي الذين سمعت منهم وكتبت عنهم وقرأت عليهم الحديث وتخريجها على حروف المعجم ليسهل على الطالب تناوله، وليُرْجَع إليه في اسم إن إلتبس أو أشكل، والاقتصار منهم لكل واحد على حديث واحد يُستَغرب أو يُستفاد أو يُستحسن، أو حكاية، فينضاف إلى ما أردتُه من ذلك جمعُ أحاديث تكون فوائد في نفسها، وأبيِّن حال من ذمَمتُ طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن حملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه، فمن كان عندي ظاهر الأمر منهم لم أخرجه فيما صنّفت من حديثي. وإنْ أثبت أسامي من كتبتُ عنه في صغري إملاءً بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين وأنا يومئذ ابن ست سنين، وضبطته ضبط مثلي من حيث يدركه المتأمل له من خطي ذلك، على أني لم أخرِّج من هذه البابة شيئاً فيما صنفت من السنين وأحاديث الشيوخ» ثم ساق التراجم على ترتيب المعجم[٣].

وبقي كذلك «معجم شيوخ ابن زاذان» لأبي بكر محمد بن ابراهيم ابن علي بن عاصم بن زاذان المقرىء (ت ٣٨١هـ) جمع فيه أسماء المحدثين الذين سمع منهم بالحجاز ومكة والمدينة ومصر والشام والعراق وغير ذلك. وأخرج عن

---

(١) أنظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٣/٢٢٥.

(٢) مخطوط (ولي الدين ٨٤٥ ــ ف ٨٥٦) ويقع في ١٣٤ ورقة قياس ١٤ × ٢٥ سم.
(أنظر فؤاد السيد: فهرست المخطوطات المصورة، ج ٢ ــ التأريخ (القسم الثاني) ــ ١٤٧).

(٣) اطلعت على نسخته الفريدة المحفوظة صورتها في مكتبة الدراسات العليا ويحققه الشيخ زياد منصور لنيل الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

كل شيخ حديثاً أو أكثر ورتبهم على حروف المعجم[1]. وبدأ بالمحمدين، ويذكر اسم الشيخ ونسبه ونسبته ومكان ــ أو أماكن ــ لقائه بهم، ثم يسوق من طريقه حديثاً[2].

وبقي أيضاً معجم ابن جميع الصيداوي (ت ٤٠٢هـ) وهو مرتب على حروف المعجم[3].

كما وصل إلينا معجم شيوخ أبي علي الحسن بن أحمد بن ابراهيم بن شاذان (ت ٤٢٦هـ)[4].

وبقي أيضاً «معجم أسامي مشايخ أبي علي الحداد الأصفهاني» لأبي علي الحداد الأصفهاني المقرىء (ت ٥١٥هـ)، وقد جمع فيه أسماء الشيوخ الذين سمع منهم بأصبهان وغيرها وأخرج عن كل شيخ حديثاً أو أكثر ورتبهم على حروف المعجم[5].

---

(١) مخطوط في دار الكتب المصرية (٢٧ م) ويقع في ١٤٣ ورقة ٢١ سطراً ٢٥,٥ × ١٧,٥ سم (أنظر: فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية، المجلد الأول ــ مصطلح الحديث، ٢٦٥). وتوجد نسخة باسم (المشيخة الصغرى) مرتبة على جزئين في ديار بكر رقم ج ٢/٢١٠٩، كتبت سنة ٨٧٨هـ من ١٦٣/أ إلى ١٧٨/أ (د. رمضان ششن: نوادر المخطوطات العربية ١/١١٧).

(٢) نسخة دار الكتب المصرية، منها صورة في مكتبة قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، ويقوم الشيخ محمد صالح الفلاح بتحقيقه لنيل الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) مخطوط يقع في ١٣ ورقة ١٦ × ٢٣ سم (المكتبة الأزهرية مصطلح الحديث (٣٢٦ مجاميع)، ف ٨٤) ويذكر أنه يشتمل على الجزئين الأول والثاني.
(أنظر فؤاد السيد: فهرست المخطوطات المصورة، ج ٢ ــ التاريخ ــ القسم الثاني، ص ١٤٦).

(٤) مخطوط في المغرب كتاني، ٣٢٣.

(٥) مخطوط في دار الكتب المصرية (٢٦/م) ويقع في ١٤ ورقة، ٢١ سطراً ١٥,٥ × ١٢ سم. وقد نشره د. بشار عواد معروف. =

كتب الرجال عند الشيعة:

صنف الشيعة في فترة مبكرة كتباً في علم الرجال ولكن معظم هذه المصنفات فقدت ولا نجد في الكتب المتأخرة نقولاً إلا عن بعضها، وقد أورد النجاشي في كتاب الرجال والطوسي في كتابه الفهرست أسماء المصنفين في الرجال من الشيعة، ويتفق أسماء المصنفين الذين أوردهم الطوسي مع ما أورده النجاشي إلا أن هناك بعض الاختلاف حيث أهمل الطوسي ذكر بعض من أوردهم النجاشي وأضاف أسماء مصنفين آخرين، وفيما يلي أسماء المصنفين في الرجال من الشيعة:

عبد الله بن جبلة بن الحر الكناني (ت ٢١٩هـ) كتاب الرجال[١].

الحسن بن علي بن فضال (ت ٢٢٤هـ) كتاب الرجال[٢].

أحمد بن محمد أبو جعفر البرقي (ت ٢٧٤هـ) كتاب الطبقات[٣].

علي بن أحمد العلوي العقيقي «قدم بغداد سنة ٢٩٨هـ» كتاب الرجال[٤].

أحمد بن علي بن محمد العلوي العقيقي: كتاب تأريخ الرجال[٥].

= (أنظر فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية، المجلد الأول ــ مصطلح الحديث ــ ٢٦٥).

(١) النجاشي: رجال النجاشي ٢/١٦٠.

(٢) المصدر السابق ١/٢٨؛ وأنظر السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٧٩.

(٣) المصدر السابق ١/٥٩؛ والطوسي: الفهرست، ٢١.

(٤) الطوسي: الفهرست، ٩٧. وقد كان من بين المصادر التي استقى منها الحسن بن علي بن داؤد الحلي (ولد سنة ٦٤٧هـ) في كتاب الرجال. أنظر الحلي: كتاب الرجال، ٣.

(٥) النجاشي: رجال ١/٦٣؛ والطوسي: الفهرست، ٢٤.

سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت ٣٠١هـ):

١ ــ كتاب مناقب رواة الحديث.

٢ ــ كتاب مثالب رواة الحديث[١].

حميد بن زياد بن حماد أبو القاسم الدهقان (ت ٣١٠هـ):

١ ــ كتاب الرجال.

٢ ــ كتاب من روى عن الصادق[٢].

علي بن الحسن بن علي بن فضال: كتاب الرجال[٣].

محمد بن يعقوب بن إسحق أبو جعفر الكليني (ت ٣٢٩هـ) كتاب الرجال[٤].

أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد «ابن عقدة» الكوفي «ت ٣٣٢هـ» في كتابه «التاريخ الكبير»[٥].

---

(١) المصدر السابق ١/١٣٤؛ والطوسي: الفهرست، ٧٥؛ وأنظر السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٨٠. ويبدو أن أحد الكتابين كان مرتباً على الطبقات. أنظر رجال النجاشي ٢/٣٤٠.

(٢) النجاشي: رجال ١/١٠٢.

(٣) النجاشي: رجال ٢/١٩٦؛ الطوسي: الفهرست، ٩٢؛ وأنظر السخاوي: الإعلان، ٥٨٠.

وقد كان من المصادر التي اقتبس منها الحلي في كتاب الرجال، أنظر ص ٣ من الكتاب المذكور.

(٤) المصدر السابق: رجال ٢/٢٩٢.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ٣/٣٠٨؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ ٣/٨٣٩؛ وأنظر السخاوي: الإعلان، ٥٨٠ وقد اقتبس منه الحلي في كتاب الرجال، أنظر ص ٣.

أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي الهمداني (ت ٣٣٣هـ)[١].

١ ــ كتاب التأريخ وذكر من روى الحديث[٢].
٢ ــ كتاب من روى عن أمير المؤمنين.
٣ ــ كتاب من روى عن الحسن والحسين.
٤ ــ كتاب من روى عن علي بن الحسين.
٥ ــ كتاب من روى عن أبي جعفر.
٦ ــ كتاب من روى عن زيد بن علي.
٧ ــ كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد.
٨ ــ كتاب الشيعة من أصحاب الحديث.

نصر بن صباح أبو القاسم البلخي: معرفة الناقلين[٣].

أحمد بن محمد بن الحسن القمي (ت ٣٥٠هـ) كتاب الطبقات[٤].

عبد العزيز بن يحيى الجلودي الأزدي البصري: كتاب أخبار المحدثين[٥].

عيسى بن مهران المستعطف: كتاب المحدثين[٦].

---

(١) أورد قائمة كتبه كل من النجاشي رجال ١/٧٣ ــ ٧٤؛ والطوسي فهرست، ٢٩. لكن الطوسي لم يذكر «كتاب من روى عن أبي جعفر» بل ذكره النجاشي فقط، وكذلك لم يذكر النجاشي «كتاب الشيعة من أصحاب الحديث» بل ذكره الطوسي فقط. ويبدو لي أن معظم هذه الكتب أجزاء صغيرة.

(٢) قال الطوسي في الفهرست، ٢٩، وهو في ذكر من روى الحديث من الناس كلهم العامة والشيعة وأخبارهم، خرج منه شيء كثير ولم يتمه.

(٣) النجاشي: رجال ٢/٣٣٤.

(٤) النجاشي: رجال ١/٧٠.

(٥) المصدر السابق ٢/١٨٣.

(٦) النجاشي: رجال ٢/٢٢٨؛ والطوسي: الفهرست، ١١٦.

حمزة بن القاسم بن علي أبو يعلى: كتاب من روى عن جعفر بن محمد من الرجال[1].

محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين: كتاب الرجال[2].

محمد بن الحسن بن علي أبو عبد الله المحاربي: كتاب الرجال[3].

محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه أبو جعفر القمي (ت ٣٨١هـ): كتاب الرجال المختارين من أصحاب النبي ﷺ[4].

محمد بن عمر بن سالم البراء التميمي الجعابي:

١ ـ كتاب الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم[5].

٢ ـ كتاب من روى الحديث من بني هاشم[6].

علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري[7].

أحمد بن نوح بن علي السيرافي:

١ ـ كتاب الزيادات على أبي العباس بن سعد في رجال جعفر ابن محمد[8].

٢ ـ وكتاب الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله[9].

---

(١) النجاشي: رجال ١/١٠٨.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٥٦.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٧٠.

(٤) المصدر السابق ٢/٣٠٥؛ والطوسي: الفهرست، ١٥٧ قال ولم يتمه، وقد كان من جملة المصادر التي اعتمد عليها الحلي في كتاب الرجال، أنظر ص ٣ منه.

(٥) النجاشي: رجال ٢/٣٠٨.

(٦) المصدر السابق ٢/٣٠٨؛ والطوسي: الفهرست، ١٥١، لكنه قال «تسمية من روى الحديث» ولعله كتاب آخر له.

(٧) اعتمد عليه أبو عمر الكشي، أنظر رجال الكشي ٢/١٩٧.

(٨) النجاشي: رجال ١/٦٨.

(٩) الطوسي: الفهرست، ٣٧.

أحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري (ت ٤٠١هـ):

١ ــ كتاب الاشتمال على معرفة الرجال «ذكر فيه من روى عن كل إمام مختصر»[١].

٢ ــ كتاب من روى الحديث من بني عمار بن ياسر[٢].

عباد بن يعقوب الرواجني: كتاب المعرفة في معرفة الصحابة[٣].

أبو عبد الله الحسني: أخبار المحدثين[٤].

أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (القرن الرابع) معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين.

أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى العلوي المرتضى (ت ٤٣٦هـ)[٥].

أبو العباس أحمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠هـ) كتاب الرجال.

أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ):

١ ــ كتاب الفهرست.

٢ ــ كتاب الرجال.

وقد فقدت سائر المصنفات التي ذكرتها فلم يبق منها سوى خمس مصنفات هي كتاب الرجال للبرقي، وكتاب رجال الكشي، وكتاب رجال النجاشي، وكتابي الرجال والفهرست للطوسي وهي الكتب المعتمدة عند الشيعة، وقد اعتمدت المصنفات المتأخرة عليها في المادة إذ نقلت عنها كثيراً. كما أن بعض المصنفين اقتصر عمله على الجمع بين كتابين أو أكثر منها:

وفيما يلي وصف لهذه المصنفات حسب قدمها:

---

(١) (٢) الطوسي: الفهرست، ٣.

(٣) المصدر السابق، ١٢٠.

(٤) المصدر السابق أيضاً، ١٨٩.

(٥) السخاوي: الإعلان، ٥٨٠.

١ ـ كتاب الرجال[١]:

لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي (ت ٢٧٤هـ) وقد اقتصر فيه على الشيعة وبعض الصحابة الذين وقفوا إلى جانب الإمام علي وأيدوا خلافته عقب وفاة النبي ﷺ، وقد رتب الرواة على أساس صحبتهم للنبي ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين عندهم وبذلك جاء ترتيب الأسماء مماثلاً لنظام الطبقات كما استعمل في الفترة التي فيها صنف البرقي كتابه. حيث يقوم ترتيب الكتاب على اللقيا بين الراوي والإمام فيذكر في أصحاب كل إمام من لقيه وروى عنه، وهكذا ذكر البرقي في كتابه أصحاب النبي ﷺ، ثم أصحاب علي، ثم أصحاب الحسن، ثم أصحاب الحسين، ثم أصحاب علي بن الحسين وهكذا حسب تتابع الأئمة، إلى أن ذكر أصحاب أبي محمد الحسن العسكري، ثم ذكر النساء ورتبهم حسب الرواية عن الأئمة أيضاً. وفي نهاية الكتاب عقد فصلاً ذكر فيه أسماء الصحابة المنكرين على أبي بكر (رض) توليه الخلافة، حيث رأوا أن علياً(رض) أحق بها.

وقد اقتصر في تراجمه على تجريد الأسماء في الغالب وذكر النسبة إلى القبيلة أو المدن وذكر من كان منهم عربياً أو مولى، ولا يستعمل عبارات الجرح والتعديل، ولا يطيل ذكر الأنساب، ولا يسجل الوفيات.

٢ ـ رجال الكشي[٢]:

لأبي عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي «من علماء القرن الرابع الهجري». وهو تهذيب لكتاب الكشي الذي كان يعرف باسم «معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين» وقد قام الطوسي بتهذيبه وتخليصه من الأغلاط التي وقع فيها النساخ، كما أنه حذف كثيراً من تراجمه وسماه بـ«اختيار الرجال» وقد تناولت الأيدي اختيار الطوسي واشتهر بـ«رجال الكشي»، أما معرفة الناقلين

---

(١) طبع بعناية كاظم الموسوي الميامومي. الطبعة الأولى، جابخانة دانشكاه، طهران سنة ١٣٨٣هـ.

(٢) الطبعة الأولى في بمباي بالهند سنة ١٣١٧، ثم طبع ثانية بعناية أحمد الحسني ونشرته مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بكربلاء (بدون تاريخ).

عن الأئمة الصادقين الذي هو الأصل، فإنه فُقد منذ فترة مبكرة[1].

إن كتاب رجال الكشي يضم تراجم بعض الرواة الشيعة من الثقات والمجروحين، وقد رتب التراجم على أساس لقاء الراوي بأحد الأئمة المعصومين عند الشيعة وروايته عنه فعندئذ يذكره في أصحاب الإمام، فالكشي يذكر أولاً أصحاب علي (رض)، فأصحاب الحسن، ثم أصحاب الحسين، ثم أصحاب علي بن الحسين وهكذا حتى ينتهي بذكر أصحاب الحسن العسكري. وقد أدى اتباع هذا الترتيب إلى تكرار ترجمة الراوي عندما يروي عن أكثر من إمام فيذكر في أصحابهم جميعاً. وتتراوح تراجمه بين بضعة عشر صفحة كترجمة سلمان الفارسي (رض) وبين السطر والسطرين، وتتضمن الترجمة أخباراً تتقدمها الأسانيد تبين مدى إخلاص صاحب الترجمة للأئمة من آل البيت وتذكر ثناء الأئمة عليه أو تجريحهم له، وهذه الأخبار هي التي تحدد توثيق أو تضعيف الراوي في الغالب لأن المؤلف قلما يستعمل عبارات الجرح والتعديل[2]. وترد خلال الترجمة بعض فتاوى الأئمة والرواة أصحاب التراجم مما يدل على مكانة المترجمين في العلم والفقه، كما أن بعض الأخبار تشير إلى الصفات الخلقية والجسمية للمترجم، ويذكر عقائد بعض الرواة أحياناً كقوله «كان واقفياً»[3]، وقوله «كان من علبائية»[4]، وقوله «كان من الطيارة»[5]. ولا يهتم بذكر الأنساب وقلما يذكر سني الوفيات.

---

(١) أحمد الحسيني: مقدمة رجال الكشي، ٣ ــ ٤.

(٢) الكشي: رجال الكشي، التراجم المرقمة (١٤٣) و(٤٩٠) و(٤٨٢).

(٣) المصدر السابق ترجمة رقم (٥٢٠). والواقفية: تطلق على ثلاثة فرق من الغلاة هي الممطورية والموسوية والرجعية، لوقفهم الإمامة على موسى الكاظم وعدم إرسالها في أولاده (مختصر التحفة الاثني عشرية، ص ٢٠).

(٤) المصدر السابق ترجمة رقم (٤٦٥). والعلبائية: من الغلاة وهم أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي، وكان يفضل علياً على النبي صلى الله عليه (شهرستاني ١٢/٢؛ ومختصر التحفة الاثني عشرية، ص ١٤).

(٥) المصدر السابق ترجمة رقم (٣٤٣). والطيارة: من الغلاة السبئية يزعمون أنهم لا يموتون وإنما موتهم طيران نفوسهم في الغلس (البدء والتاريخ ١٢٩/٥).

٣ ـ كتاب الرجال[١]:

لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠هـ) وقد ذكر في مقدمة الكتاب أنه أراد به الرد على من يقول من مخالفيهم بأن الشيعة لا سلف لهم ولا مصنف، ولذلك فقد ذكر تراجم من لهم كتب من رجال الشيعة، وقد يورد قائمة طويلة تستغرق صفحة كاملة بأسماء مصنفات صاحب الترجمة، وهو بذلك يقارب كثيراً كتاب الفهرست لابن النديم، فالمصنفات التي ذكرها ليست كلها في العلوم الشرعية من فقه وحديث وتفسير وإنما فيها أيضاً كتب النحو والأدب والشعر والتأريخ والنوادر، ولكن الذي يجعله من كتب الرجال أن التراجم تضمنت التعريف بالراوي بذكر اسمه ونسبته وأحياناً ذكر نسبه وبلده الذي عاش فيه والمدن التي رحل إليها، وربما ذكر بعض شيوخ المترجم وبعض من رووا عنه، وقد يذكر عقيدته كقوله «كان واقفاً»[٢]، ومذهبه كقوله «كان زيدياً»[٣]، كما يستعمل في كثير من التراجم عبارات الجرح والتعديل مثل «ثقة»[٤] و«فيه نظر»[٥] و«كان ضعيفاً في حديثه متهوماً له»[٦]. وترد في بعض التراجم أخبار تدل على توثيق الأئمة لصاحب الترجمة وتكشف عن صلته بهم وإخلاصه لهم.

وقد نقل بعض هذه الأخبار عن كتب سابقة مثل طبقات ابن سعد وكتاب أبي زرعة الرازي وكتاب الرجال للكشي، ولكن معظم الأخبار جاءت عن طريق شيوخه الكثيرين وتتقدمها الأسانيد في الغالب. وبعض التراجم طويلة بلغت الأربع صفحات وبعضها الآخر لا يتجاوز السطر الواحد.

---

(١) طبع بعناية جلال الدين الغروي الآملي طبعة ثانية، ونشره مركز نشر كتاب جابخانة مصطفوي طهران (بدون تأريخ).

(٢) النجاشي: كتاب الرجال، ٢٣.

(٣) المصدر السابق، ١٣.

(٤) (٥) (٦) المصدر السابق، ١٣، ١٥.

٤ ـ كتاب الفهرست[١]:

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

وقد ذكر في مقدمته سبب تأليفه ومنهجه في الكتاب، فقد حاول كما فعل معاصره النجاشي استيفاء المؤلفين من الشيعة وذكر مصنفاتهم مع بيان إسناد المؤلف إليهم.

وهو يشير إلى ما قيل في المصنف من التعديل والتجريح وهل يعول على روايته أم لا، وبيان اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له[٢]. وسائر من ذكرهم هم من الشيعة الإمامية إلا من نص فيه على خلاف ذلك من الرجال الزيدية والفطحية والواقفة وغيرهم[٣]، ويتراوح طول تراجمه بين السطر الواحد والصفحتين وغالباً ما تحدد قائمة مؤلفات المترجم طول ترجمته أو قصرها. وتبدأ الترجمة بذكر نسب الرجل وكنيته ونسبته إلى بلدته وأحياناً إلى قبيلته ثم يذكر روايته عن الأئمة أو بعض شيوخه، ثم يطلق إحدى عبارات الجرح والتعديل عليه، ثم يسرد مصنفاته وبعد ذلك يورد طريق إسناده إليه، وقد ختم بعض التراجم بذكر سني الوفيات.

٥ ـ كتاب الرجال:

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي أيضاً وقد ألفه بعد كتابه الفهرست[٤]. وهو مرتب على الطبقات وإن لم يصرح باسم الطبقات، فقد ذكر

---

(١) طبع بعناية محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية بالنجف سنة ١٩٣٧م.

(٢) الطوسي: الفهرست، ٢.

(٣) محمد صادق آل بحر العلوم: مقدمة فهرست الطوسي/ س. والزيدية هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي (رض) وهم يرون إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فيقرون بخلافة أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، مع اعتقادهم بأفضلية علي، رضي الله عنه، (شهرستاني ١/٢٠٧). أما الفطحية: فهم الذين قالوا بانتقال الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح أخي اسماعيل من أبيه وأمه (شهرستاني ٢/٣).

(٤) المصدر السابق/ و.

أولاً أصحاب النبي ﷺ، ثم أصحاب الحسن، ثم أصحاب الحسين وهكذا حتى انتهى إلى ذكر أصحاب الحسن العسكري، وهكذا اعتمد اللقيا بين الراوي والإمام أساساً للترتيب. وقد رتب أصحاب كل إمام على حروف المعجم، فإذا انتهى من ذكر الأسماء ذكر من عرف بكنيته من أصحاب الإمام، ثم ذكر بعد ذلك النساء ممن روين عن الإمام. وقد اتبع هذا الترتيب في سائر الكتاب، فلما انتهى من ذكر أصحاب الأئمة عقد باباً ذكر فيه من لم يرو عن واحد من الأئمة لكنه عاد فذكر بعض من كان قد أوردهم في أصحاب الأئمة[1].

أما عن طبيعة التراجم فقد اقتصر في الغالب على تجريد أسماء الرواة، فلا يزيد على ذكر الاسم واسم الأب والكنية والنسبة وقد يذكر شهوده بدراً أو أحداً أو يذكر المصر الذي نزله الصحابي، كما يذكر اشتراك بعض أصحاب علي في الجمل أو صفين، ولم يقصد الكلام عن التوثيق والتجريح وإن أورد أحياناً بعض عبارات الجرح والتعديل وإنما فعل ذلك عندما يكون الرجل مظنة التوثيق وهو عنده مجروح، أو مظنة التجريح وهو عنده ثقة فيذكر ما يدل على توثيقه أو تجريحه. وهذه نماذج لما استعمله من عبارات التعديل: ثقة، ثقة ثقة، ثقة صحيح، ثقة مأمون، من أصحابنا، أحد الأركان الأربعة، جليل القدر، بصير بالفقه، حفظة، مستقيم المذهب، خير، مشكور، مرضي، رجل صالح، فاضل، ديِّن.

وأما عبارات الجرح التي استعملها فمنها ضعيف، فيه نظر، مخلط، خبيث، مجهول، مدلس، ملعون، غالي ملعون، واقفي، يقول بالتفويض من الطيارة.

□ □ □

(١) رأى البعض أن سبب هذا التناقض التخليط والغلط، وذهب الشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ) إلى أنه اعتبر في ذلك اللقيا، فإن روي عن الإمام مرة بصورة مباشرة وأخرى بواسطة آخر، فإنه يورده في المرة الأولى ضمن أصحاب الإمام، وفي الثانية فيمن لم يرو عن الأئمة (أنظر محمد صادق آل بحر العلوم: مقدمة كتاب رجال الطوسي، ٥٨).

أسس تنظيم كتب علم الرجال

اتبعت كتب علم الرجال في تنظيم مادتها الأسس الأربعة التالية:

١ ـ التنظيم على النسب.
٢ ـ التنظيم على الطبقات.
٣ ـ التنظيم على المدن.
٤ ـ التنظيم على حروف المعجم.

١ ـ التنظيم على النسب:

كان للأنساب أهمية كبيرة عند العرب في الجاهلية فاهتموا بحفظها وكان شعرهم الذي يكون الشطر الأكبر من أدبهم يحتوي على ثروة من علم النسب[١]، ولا شك أن حياة البداوة التي جعلت من القبيلة أكبر وحدة اجتماعية وسياسية في حياتهم لها دخل كبير في اهتمامهم بالأنساب إذ لا بد لأفراد القبيلة من معرفة مفاخر آبائهم وأجدادهم وأصالة أنسابهم، كما لا بد لهم من معرفة مثالب القبائل الأخرى فبذلك يوفرون مادة لأهم أغراض شعرهم: الفخر والهجاء.

وقد استمر الاهتمام بالأنساب بعد ظهور الإسلام وانتشاره وقيام دولته، فلم يمنع الإسلام الاهتمام بالأنساب وإن كان قد قاوم العصبية القبلية، وكل

---

(١) أنظر عن احتواء الشعر على الأنساب:
Dentan, The Idea of History in the ancient Near East, p. 246-249.

عصبية جاهلية ذلك لأن العصبية شيء ومعرفة الأنساب شيء آخر، فقد حث القرآن الكريم الناس على التعارف، ولا يكون التعارف دون معرفة الأنساب[1].

وقد نسب النبي ﷺ نفسه، وحض على تعلم الأنساب، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا أنسابكم تصلوا أرحامكم»[2].

وكان الرسول ﷺ يعرف أنساب قبائل العرب وربما نسب بعض أصحابه، «قال عمرو بن مرة الجهني كنت عند رسول الله ﷺ فقال: من كان من معد فليقم فقمت فقال لي إجلس فعل ذلك ثلاثاً. قلت يا رسول الله ممن نحن؟ قال: أنتم من قضاعة بن مالك بن حمت بن سبأ»[3]. كما نسب أيضاً سعداً حين سأله: من أنا يا رسول الله؟ قال: أنت سعد بن مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة، من قال غير ذلك فعليه لعنة الله»[4].

وكان أبو بكر الصديق (رض) أعلم قريش بأنسابها شهد له النبي ﷺ بذلك[5].

وورد عن عمر بن الخطاب (رض) قوله «تعلموا من الأنساب ما تصلون به أرحامكم وتعرفون به ما يحل لكم مما يحرم عليكم من النساء، ثم انتهوا»[6].

وقد حدث في حياته ﷺ أن اجتمع بعض الصحابة على رجل يحدث بالأنساب في المسجد فيذكر ابن عباس (رض) أن النبي ﷺ دخل المسجد فإذا

---

(١) قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (سورة الحجرات: آية ١٣).

(٢) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ١٦٩؛ وانظر ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ٣.

(٣) خليفة: الطبقات، ٣٢أ.

(٤) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ١٦٩.

(٥) المصدر السابق، ١٦٩.

(٦) السمعاني: أنساب، ١١/١. وقوله «ثم انتهوا» أي: عن التفاخر المؤدي إلى العصبية.

جماعة فقال: ما هذا؟ قالوا: رجل علامة. قال النبي ﷺ وما العلامة؟ قالوا: رجل عالم بأيام الناس وعالم بالعربية وعالم بالأشعار وعالم بأنساب العرب، فقال رسول الله ﷺ: هذا علم لا يضر أهله[1]. وبإسناد آخر عن أبي هريرة، أنه قال: «هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر»[2]، وهكذا لم ينههم النبي ﷺ عن الاجتماع على تعلم الأنساب والأخبار والأشعار، وقد حدث الكلام عنها في مسجده بالذات، وأما قوله هذا علم لا ينفع في رواية أبي هريرة (رض) فلعله أراد الأشعار والأخبار لأن نفع علم الأنساب ظاهر وقد حض ﷺ على تعلمه[3]. إذ أن قسماً من أحكام الشرع يحتاج تطبيقها إلى معرفة الأنساب، ولذلك كانت معرفة بعض الأنساب فرضاً على المسلمين كمعرفة نسب النبي ﷺ ومعرفة أن الخلافة لا تجوز إلا في قريش فلو جهلت الأنساب لأمكن ادعاء الخلافة لمن لا تحل له، وكمعرفة الإنسان أباه وأمه وكل من يلقاه بنسب في رحم محرمة لما يترتب على ذلك من أحكام الزواج والمواريث[4].

لقد رتب ديوان الجند الذي أنشأه عمر بن الخطاب (رض) على القبائل، وقد راعى عمر القرابة من النبي ﷺ في تسلسل القبائل التي سجلها فقدم بني هاشم على غيرهم من العشائر القرشية، وقدم قريش على غيرها من القبائل العربية[5]، وقد أصبح هذا التسلسل في ترتيب العشائر أساساً اتبعته كتب النسب التي كتبت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري فيما بعد.

ويمكن أن نعتبر ديوان الجند أول تقييد شامل للأنساب وكانت الحاجات العملية للدولة هي التي أدت إلى ظهوره.

---

(١) المصدر السابق، ١/٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) يرى ابن حزم أن حديث «هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر» موضوع لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ. أنظر: جمهرة أنساب العرب، ٣ ــ ٤.

(٤) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ٢.

(٥) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣/٢٨٢ ــ ٢٩٦؛ والطبري: تاريخ الرسل والملوك، ١/٢٧٤٩ ــ ٢٧٥٠.

لقد أعطت السابقة في الإسلام والمشاركة في الغزوات الأولى مع النبي ﷺ أصحابها مكانة مرموقة بين المسلمين، وهذا ما حدث للمهاجرين الأولين والبدريين والأحديين وأهل بيعة العقبة، وقد امتدت آثار ذلك إلى أبنائهم وأحفادهم فاهتم هؤلاء بحفظ أنسابهم والتعريف بها لما في ذلك من قيمة اجتماعية، وينبغي أن لا ننسى أن أهل السابقة في الجهاد تمتعوا بامتيازات اقتصادية أيضاً زمن عمر بن الخطاب[1].

وقد ظل التماسك القبلي قوياً عندما استقر العرب في الأمصار المفتوحة فكانت خطط الأمصار كالبصرة والكوفة قائمة على أساس قبلي حيث سكنت كل عشيرة في موضع خاص بها[2].

وكانت القبيلة هي الوحدة العسكرية في ميادين القتال، كما كانت أساساً للتنظيم الاجتماعي والإداري في الأمصار[3].

وهذه العوامل جعلت معرفة الأنساب ضرورة دينية واجتماعية وعسكرية وإدارية فاستمر الاهتمام بها حتى برز في ظل الدولة الإسلامية عدد من كبار النسابين الذين كانوا يعتمدون على ذاكرتهم قبل بدء تدوين الأنساب منهم من جيل الصحابة أبو جهم بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي فهو أحد أربعة كانت قريش تأخذ منهم علم النسب[4]، وقد استمر اهتمامه بالأنساب بعد إسلامه، وجبير بن مطعم بن عدي الذي كان من أعلم الناس بالأنساب[5]، ودغفل بن حنظلة السدوسي الذي اختاره معاوية بن أبي سفيان لتعليم ابنه يزيد علم الأنساب[6] وعبيد بن شرية الذي اشتهر بمعرفة أنساب

---

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣/٢٩٦.

(٢) أنظر أحمد كمال زكي: الحياة الأدبية في البصرة، ٢٧ ــ ٢٩.

(٣) العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ٣٨ ــ ٤٠.

(٤) ابن عبد البر: الاستيعاب، ٤/١٦٢٣.

(٥) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ٥.

(٦) ابن عبد البر: الاستيعاب، ٤/١٦٢٣، وقال: «يقال أن له صحبة ورواية ولا يصح عندي سماعه من النبي ﷺ».

وأخبار اليمن وصحار العبدي والشرقي بن القطامي وغيرهم[1] وقد استمر الاهتمام بالأنساب خلال القرنين الأول والثاني الهجريين ولكن التأليف في الأنساب بدأ في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، ولعل أول من ألف في الأنساب بعد محاولة الزهري التي لم تتم هو أبو اليقظان النسابة (ت ١٩٠هـ) ومعاصره مؤرج بن عمرو السدوسي (ت ١٩٥هـ) وهشام بن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) ولا غرابة في أن يكون هؤلاءالثلاثة عراقيين فقد تركزت في العراق فعاليات النسابين خلال القرنين الأولين للهجرة في الكوفة والبصرة وهما مركزان نشيطان للقبائل العربية[2].

ولم يقتصر الاهتمام بالأنساب على النسابين الذين كانت الأنساب مادتهم الرئيسية فقد اهتم المحدثون أيضاً منذ القرون الأولى بالأنساب فلا نجد محدثاً كبيراً إلا وله علم بالنسب وممن عرف بذلك سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين، وقد تابعه في الاهتمام بالأنساب ابنه محمد بن سعيد[3] وتلميذه محمد بن شهاب الزهري الذي يقول: «ما خططت سوداء في بيضاء إلا نسب قومي»[4] وقتادة بن دعامة السدوسي الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء: «أنه كان من أنسب الناس»[5]، والقاسم بن ربيعة وكان الحسن البصري إذا سئل النسب، قال: «عليكم بالقاسم بن ربيعة»[6].

وترجع عناية المحدثين بالأنساب إلى أهميتها في معرفة رواة الحديث ولذلك فقد استمر الاهتمام بالأنساب في أوساط المحدثين خلال القرن الثاني الهجري وعندما ظهرت المصنفات في رجال الحديث احتوت مادة غزيرة في

---

(١) ابن النديم: الفهرست، ١٣٧ ــ ١٣٨.
(٢) الدوري: نشأة علم التاريخ عند العرب، ٣٤.
(٣) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ٥.
(٤) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ٥٢.
(٥) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١/١٢٣.
(٦) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٧/١٥٢.

النسب. وليست مادة النسب هذه دخيلة على علم الرجال، فالأصل في كتب الرجال التعريف بالرواة بذكر أنساب آبائهم وأمهاتهم، وقد انتقد ابن الأثير كتابي أبي عبد الله بن مندة وأبي نعيم الأصبهانيين في معرفة الصحابة لأنهما أكثرا ذكر الأحاديث والكلام عليها وبيان عللها ولم يطيلا نسب الشخص وأخباره وأحواله مما يعرف به، وامتدح من ناحية كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر القرطبي لأنه استقصى ذكر الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه وكل ما يعرف به حتى أنه يقول هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه[1].

وهكذا أوضح ابن الأثير أن النسب من المادة الأساسية في كتب الرجال، فلا عجب إذا وجدنا بعض المصنفين في علم الرجال يرتبون مادتهم على النسب.

والترتيب على النسب يعني أن المصنف يجمع الرواة الذين هم من عشيرة أو قبيلة واحدة في موضع واحد يقدم لهم مثلاً بقوله: ومن قريش ثم من بني هاشم فلان وفلان.. ويذكرهم، ثم يتبع نسقاً معيناً في عرض القبائل والعشائر بأن يبدأ بمضر ثم قحطان، ولا يقدم قحطان على مضر، كذلك يبدأ من مضر بقريش ثم بقية قبائل مضر وهذا التقديم قائم على أساس القرابة من النبي ﷺ، وقد سبق القول أن أول من اتبع هذا التسلسل عند سرد الأنساب عمر بن الخطاب في تدوين الديوان، ولما ظهرت كتب الأنساب تقيدت بهذا التسلسل، ثم امتد هذا التنظيم إلى كتب الرجال التي نظمت مادتها على النسب، بل امتد أيضاً إلى بعض المسانيد الحديثية التي رتبت الشيوخ على القبائل[2]. ومن هذا يتضح أن تنظيم القبائل بهذا الشكل إسلامي بحت ولا يرجع إلى أصول جاهلية.

---

(١) ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ١/٥.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

إن أقدم من أخذ بالترتيب على النسب من المصنفين في الرجال هما خليفة ابن خياط (ت ٢٤٠هـ) في «الطبقات» ومحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) في «الطبقات الكبرى».

فأما خليفة فقد كان أكثر التزاماً بالترتيب على النسب حيث جعل النسب هو الأساس الوحيد في ترتيب الصحابة في المدينة، ولم يعتبر السابقة في الإسلام ولا تقدم سنة الوفاة، ولا التفاضل بين الصحابة، وبهذا استطاع أن يعرض الرواة من الصحابة على أساس العشائر دون إخلال بهذا الأساس سواء في ما كتبه عن الصحابة في المدينة أو ما كتبه عن الصحابة في الأمصار كالكوفة والبصرة، وكذلك فعل عند كلامه عن الصحابة الذين نزلوا بلاد الشام. ويستمر التقسيم على النسب ظاهراً في طبقات خليفة عند كلامه عن التابعين في الكوفة والبصرة والمدينة، ولا يتجاوز هذا الأساس إلا في موضع واحد فقط عند ذكره للطبقة الثانية من التابعين في المدينة، فقد قدم أبناء المهاجرين على غيرهم معتبراً السابقة في الإسلام، ولكنه عاد بعد ذلك إلى الترتيب النسبي.

وقد حافظ خليفة بن خياط على النسق الذي اتبعه في تسلسل القبائل من بداية كتابه حتى يتلاشى عنده الترتيب على النسب بعد التابعين، ، مما يؤكد أن تسلسل القبائل عنده لم يكن مجرد ترتيب عرضي بل هو أمر مقصود قائم على فكرة القرابة من النبي ﷺ وهو بذلك يتابع كتب الأنساب.

إن الترتيب على النسب يختفي بعد طبقة التابعين، ولا يعود إلى الظهور إلا في القسم الأخير الذي خصصه للنساء.

أما محمد بن سعد فقد مزج بين الترتيب حسب السابقة في الإسلام وحسب النسب في القسم الذي خصصه للصحابة في المدينة[1]، حيث اعتبر السابقة في الإسلام الأساس الأول، فوضع البدريين طبقة أولى، وجعل من له إسلام قديم وهاجر إلى الحبشة أو شهد أحداً ثم من أسلم قبل فتح مكة طبقة

(١) وهما المجلدان الثالث والرابع من طبعة بيروت.

ثانية من الصحابة، ولم يسم الطبقة الثالثة من الصحابة وهم من أسلم بعد الفتح، غير أنه رتب الرجال ضمن الطبقة الواحدة على أساس النسب، فهو يبدأ في طبقة البدريين مثلاً ببني هاشم ثم بقية بطون قريش ثم مضر فالأوس فالخزرج.. إن اعتبار ابن سعد السابقة في الإسلام جعله يقسم الصحابة إلى ثلاث طبقات[1]. ومن ثم فلم يعد بإمكانه المحافظة على الترتيب النسبي بصورة دقيقة كما فعل خليفة بن خياط الذي اعتبر الصحابة طبقة واحدة، فترجمة العباس بن عبد المطلب مثلاً تأتي عند خليفة بن خياط بعد ترجمة النبي ﷺ مباشرة في حين تتقدمها عند ابن سعد تراجم الكثيرين من الذين شهدوا بدراً ولا تأتي ترجمة العباس عنده إلا في الطبقة الثانية من الصحابة.

وبينما يمتد الترتيب على النسب في طبقات خليفة إلى الصحابة في الأمصار وإلى طبقة التابعين فإن ابن سعد يقتصر في استعمال الترتيب النسبي على الصحابة والصحابيات[2] في المدينة.

إن خليفة وابن سعد اهتما بالترتيب على النسب في القسم الذي خصصاه للصحابة من كتابيهما في الطبقات، في حين تقل مراعاتهم لذلك في بقية أقسام كتابيهما، وقد ألفت كتب كثيرة في معرفة الصحابة منذ أوائل القرن الثالث الهجري، ولكن لم يصل إلينا منها إلا القليل، وأقدم ما وصل إلينا كتاب «تسمية أولاد العشرة» لعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) ورغم أنه لا يرتب كتابه على النسب

---

(١) ذهب البعض إلى أنه جعلهم خمس طبقات (العراقي: فتح المغيث، ٥٣/٤). ولعل ذلك باعتبار البدريين طبقة أولى. ومن له إسلام قديم أو هاجر إلى الحبشة طبقة ثانية، ومن شهد أحداً طبقة ثالثة، ومن أسلم قبل الفتح طبقة رابعة، ومن أسلم بعد الفتح طبقة خامسة، لكن الفصل بين من له إسلام قديم أو هاجر إلى الحبشة وبين من شهد أحداً ومن أسلم قبل الفتح وجعلهم ثلاث طبقات غير واضح عند ابن سعد.

(٢) خصص ابن سعد المجلد الثامن للنساء الصحابيات، ولا يظهر فيه الترتيب على النسب واضحاً، ولكن ملاحظة تعاقب التراجم يدل على أنه جمع النسوة من العشيرة الواحدة في موضع واحد متبعاً النسق التقليدي في تسلسل العشائر.

بل اعتبر في الترتيب السابقة في الإسلام والفضل إلا أن أثر الترتيب النسبي يظهر في ذكر أبناء الصحابة وأحفادهم بصورة مجتمعة.

وأما كتاب «معرفة الصحابة» لأبي عبد الله بن منده (ت ٣٩٥هـ) فهو مرتب على حروف المعجم، وكذلك كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (ت ٤٣٠هـ). وكتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ).

ومن الكتب المتأخرة التي اعتمدت على كتب المتقدمين وحفظت لنا بعض مادتها كتاب «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) وقد جمع فيه كتب ابن منده وأبي نعيم وابن عبد البر ونقل عن أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى الأصفهاني (ت ٥١٨هـ) الذي استدرك على ابن منده، وعن أبي علي الغساني الذي استدرك على ابن عبد البر، كما نقل عن آخرين أيضاً لم يذكرهم في قائمة مصادره منهم جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ) ولكن ابن الأثير لم يذكر شيئاً عن ترتيب هذه المؤلفات، أما كتاب ابن الأثير نفسه فقد رتبه على حروف المعجم. وكذلك رتب العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» على حروف المعجم أيضاً.

وهكذا فإن سائر ما وصل إلينا من كتب الصحابة مرتب على حروف المعجم إلا كتاب «تسمية أولاد العشرة» لابن المديني، كما يشير السخاوي إلى أن كتاب أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) في «معرفة الصحابة» مرتب على القبائل[1].

وخلاصة القول، أنه لا يوجد ما يشير إلى استمرار الترتيب على النسب بصورته الدقيقة كما استعمله ابن سعد وخليفة بن خياط، ويمكن القول أن معظم المصنفين في «معرفة الصحابة» تركوا الترتيب على النسب لأنه يجعل تناول الكتاب والإفادة منه من الصعوبة بمكان خاصة وأنهم لم يكونوا يستعملون

---

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٥٤٢.

فهارس مفصلة كالتي نجدها في المصادر المطبوعة في وقتنا الحاضر، ولذلك فقد لجأوا إلى الترتيب على حروف المعجم.

وأخيراً فليس من الغريب أن لا نجد أثراً للترتيب على النسب في كتب الرجال الأخرى فإن الترتيب على النسب كما تمثل بدقة عند ابن سعد، وخليفة إنما يتعلق بالقسم الخاص بالصحابة وأنساب الصحابة معلومة، فإذا تخلت كتب معرفة الصحابة عن الترتيب على النسب فكيف نتوقع استمرار الترتيب على النسب في كتب الرجال الأخرى التي تشتمل على كثيرين من الموالي أو العرب الذين لم تضبط أنسابهم كما ضبطت أنساب الصحابة.

٢ ـ التنظيم على الطبقات:

لم يستعمل القرآن الكريم لفظ «الطبقة» ولكنه استعمل «طبق» و «طِباق» قال تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عن طَبَقٍ﴾[١]. وقال: ﴿الذي خلقَ سبعَ سَمَواتٍ طِباقاً﴾[٢]. وتذكر معاجم اللغة كلمة «الطبقة» في مادة «طبق». وَطَبَقٌ من الناس أي جماعة، والمطابقة: الموافقة، وطبقات الناس مراتبهم[٣]. قال ابن الأعرابي: «الطبق الجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم»[٤]. وقد حاول اللغويون المتقدمون تحديد الطبقة زمنياً فذكر الهجري عن ابن عباس: الطبقة عشرون سنة[٥]. ولكننا إذا قبلنا مثل هذا التحديد فإن من الصعوبة أن نسلم بظهور فكرة الطبقات بهذا الوضوح والدقة في جيل ابن عباس. ولا يمكن في هذا المجال أن نعول على حديث «أمتي على خمس طبقات كل طبقة أربعون عاماً، فأما طبقتي وطبقة أصحابي فأهل علم وإيمان، وأما الطبقة الثانية ما بين الأربعين إلى الثمانين فأهل بر وتقوى ثم الذين يلونهم إلى عشرين ومائة سنة

---

(١) سورة الانشقاق: آية ١٩.
(٢) سورة الملك: آية ٣، سورة نوح: آية ١٤.
(٣) الجوهري: الصحاح، ١٥١٢/٤.
(٤) ابن منظور: لسان العرب، ٧٩/١٢.
(٥) المصدر السابق، ٨٠/١٢؛ وانظر الزبيدي: تاج العروس، ٤١٤/٦.

أهل تراحم وتواصل ثم الذين يلونهم إلى ستين ومائة أهل تدابر وتقاطع، ثم الهرج الهرج النجا النجا»[1]. فقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات[2].

وقد أطلقت الطبقة على القرن مجازاً، إذا اقتصرنا على تحديد معين للقرن وهو الجيل[3].

ورغم هذه المحاولات في تحديد الطبقة زمنياً فإن استعمال الطبقة كوحدة زمنية ثابتة لم يظهر إلا في فترة متأخرة جداً وذلك حينما استعملها الذهبي وجعلها تساوي عشر سنين[4].

ويرى روزنثال أن تقسيم الطبقات إسلامي أصيل وأنه أقدم تقسيم وجد في التفكير التاريخي الإسلامي وأنه نتيجة طبيعية لفكرة صحابة الرسول فالتابعون.. إلخ، ولا علاقة له بمؤثرات خارجية[5]. ومما يؤيد هذا الرأي حديث أورده البخاري ونصه «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[6]، فخير القرون الصحابة ثم التابعون ثم أتباع التابعين[7]. على أن للقرن تعاريف متباينة منها أنه مائة سنة وقد بيَّن الحافظ ابن حجر أنه التحديد المشهور، وقال: «والمراد بقرن النبي ﷺ الصحابة، وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها»[8].

---

(١) ابن ماجة: السنن، ٢/١٣٤٩.
(٢) المصدر السابق، السنن، ٢/١٣٤٩؛ أنظر الحاشية منها.
(٣) ابن منظور: لسان العرب، ١٢/٨٠؛ وانظر الزبيدي: تاج العروس، ٦/٤١٤.
(٤) الذهبي في تاريخ الإسلام.
(٥) روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٦) البخاري: الصحيح، ٥/٢ ـ ٣.
(٧) العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ١٦/١٧٠.
(٨) فتح الباري، ٧/٣ ـ ٤.

إن أبسط أشكال التقسيم على الطبقات هو استعمالها بمعنى جيل، وقد استعمل بعض المصنفين كلمة قرن بدل طبقة، فعل ذلك بحشل في «تاريخ واسط» الذي ألفه سنة ٢٨٨هـ، رغم أن استعمال الطبقات كان معروفاً في عصره[١]، بل أن بحشل نفسه استعمله في مؤلفه مرة[٢]. وقد قسم الرواة من أهل واسط حتى طبقة شيوخه إلى أربعة قرون[٣].

إن استعمال الطبقة للدلالة على الجيل يتمثل بصورة واضحة في مصنفات ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) ففي كتابيه «الثقات» و«مشاهير علماء الأمصار» قسم الرواة إلى أربع طبقات هي الصحابة والتابعون وأتباع التابعين وتبع الأتباع. وكذلك فعل الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ) في تاريخ نيسابور حيث قسم الرواة إلى صحابة، تابعين، أتباع التابعين. فلما انتهى من ذكر أتباع التابعين، قال: «ثم الأتباع وهو القرن الرابع بعد النبوة والثالث بعد الصحابة»[٤]، وهكذا استعمل الحاكم الطبقة والقرن والجيل كمترادفات.

ولكن أقدم استعمال للطبقة لم يكن بمعنى الجيل كما لم يكن بسيطاً كما استعمله ابن حبان فيما بعد وإن كان التقسيم إلى صحابة.. تابعين. أتباع التابعين واضحاً تمام الوضوح في أقدم ما وصل إلينا من كتب الطبقات ولكنه بمثابة إطار يحتوي على تقسيمات أصغر ضمنه. فقد قسم الصحابة وحدهم إلى عدة طبقات بلغت أحياناً اثنتي عشر طبقة بالنظر إلى السبق في الإسلام والهجرة وشهود المشاهد مع رسول الله ﷺ[٥]. وقد قسمهم البعض إلى أكثر من اثنتي عشر طبقة[٦]. وكذلك قسم كل من التابعين وأتباع التابعين إلى عدة طبقات. وقد تباين عدد طبقات كل من الصحابة والتابعين والأتباع في كتب الرجال لأن

---

(١) روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ٢٢٩.
(٢) بحشل: تاريخ واسط، ١٢٢، ١٣١.
(٣) المصدر السابق، ٤٧، ٨٥، ١٥١، ٢١٨.
(٤) تاريخ نيشابور، ١٧٥.
(٥) الحاكم: معرفة علم الحديث، ٢٢ ــ ٢٥.
(٦) المصدر السابق.

ذلك يتصل بذوق المصنف واجتهاده، وأقدم ما وصل إلينا من كتب الطبقات كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط وكتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد وكتاب «الطبقات» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). وتسمية هذه الكتب بالطبقات يدل على تأصل نظام الطبقة في هذه الفترة المبكرة.

أما خليفة بن خياط فقد اعتبر الصحابة كلهم طبقة واحدة إذ لم يعتبر شرطاً غير كونهم صحابة فلم يأبه إلى السابقة في الإسلام أو الفضل كما يفعل معاصره محمد بن سعد.

أما التابعون والأتباع فقد قسمهم إلى عدة طبقات يتباين عددها بين المدن ولم يميز بين طبقات التابعين وطبقات الأتباع ومن بعدهم بل ذكر طبقات الرواة بتعاقب حتى عصره.

وأما محمد بن سعد فقد جعل الصحابة ثلاث طبقات[١]، ويرى البعض أنه جعلهم خمس طبقات[٢] وقد اعتبر في تقسيمهم السابقة في الإسلام فقد جعل البدريين طبقة أولى والمسلمين الأوائل ممن شهد أحداً وما بعدها من المشاهد طبقة ثانية وألحق بهم من أسلم قبل الفتح[٣]، ولم يذكر ابن سعد من أسلم بعد الفتح حيث يكونون حسب ترتيبه الطبقة الثالثة. أما التابعون فتختلف طبقاتهم بين المدن ولكنه بصورة عامة جعلهم ثلاث طبقات وربما بلغ بهم أربع طبقات[٤]، ولكن التمييز بين التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم في طبقات ابن سعد عسير إلا على من له معرفة واسعة بالرجال، لأنه سرد طبقاتهم جميعاً بتعاقب ولم يفصل بينهم كما فعل في تمييز الصحابة عن غيرهم[٥].

---

(١) ابن الصلاح: مقدمة، ١٢١.

(٢) العراقي: فتح المغيث، ٤/٥٣.

(٣) مبدأ اعتبار السابقة في الإسلام والفضل في تقسيم الصحابة اتبعه عمر بن الخطاب (رض) في توزيع العطاء.

(٤) العراقي: فتح المغيث، ٤/٥٣.

(٥) في الطبقات الكبرى (ليدن) تجد في آخر الطبقة السابعة من أهل المدينة قوله (آخر=

ويحق هنا أن نتساءل عن مفهوم الطبقة عند خليفة بن خياط ومحمد بن سعد؟ هل للطبقة عندهما مفهوم زمني معين؟

إن التمحيص يدل على أن خليفة بن خياط ومحمد بن سعد كليهما لم يعتبرا سني الوفيات أساساً يعتمدانه في التقسيم على الطبقات. فالتداخل كبير بين سني وفيات تراجم الطبقات المتتالية، ففي طبقات خليفة نجد أن وفيات الطبقة الرابعة من البصريين مثلاً تتراوح بين (١١٠ ــ ١١٥هـ) بينما وفيات الطبقة الخامسة تتراوح بين (١٢٨ ــ ١٣٢هـ) كذلك تتراوح وفيات الطبقة السادسة منهم بين (١٣٦ ــ ١٥٦هـ) في حين تتراوح وفيات الطبقة السابعة منهم بين (١٤٩ ــ ١١٥هـ) وأما في طبقات ابن سعد فتتراوح وفيات الطبقة الأولى من الكوفيين مثلاً بين (٦٢ ــ ١١٥هـ) وتتراوح وفيات الطبقة الثانية منهم (٨٣ ــ ١١١هـ) وهكذا جعل في الطبقة الأولى من تأخرت وفياتهم عن أهل الطبقة الثانية. فالتقسيم على الطبقات إذ لا يقوم على اعتبار سني الوفيات في هذه الفترة المبكرة فعلى أيٍّ أساس يقوم إذاً؟

لقد ذكرت أن أساس تقسيم الصحابة إلى طبقات عند ابن سعد هو اعتبار السابقة في الإسلام، أما طبقات التابعين ومن بعدهم فقائم عند خليفة وابن سعد على اعتبار اللقيا بين الصحابة والتابعين، فكبار التابعين هم الذين رووا عن كبار الصحابة ذوي السابقة والفضل، وهم الطبقة الأولى من التابعين، أما التابعون الذين رووا عن صغار الصحابة ولم يلتقوا بكبارهم لعدم لحاقهم بهم فيكونون طبقة ثالثة أو رابعة، وكذلك فإن من روى عن سعيد بن المسيب وغيره من كبار التابعين فإنهم يكونون الطبقة الأولى من أتباع التابعين.

إن كتابي خليفة بن خياط ومحمد بن سعد في تراجم المحدثين قد وضعا لخدمة علم الحديث ومن ثم فقد جاء ترتيب كتابيهما على الطبقات ملائمًا لهذا

= طبقات التابعين) وهذا خطأ لأن فيهم من توفي سنة ٢٢٩هـ ولا أعلم مصدر هذا الوهم.

الغرض حيث استعملا الطبقة للدلالة على القوم المتشابهين من حيث اللقاء والسن وبعبارة أدق من حيث تقاربهم في السن وفي الشيوخ الذين أخذوا عنهم.

وذكر التقارب في السن هنا لا يتناقض مع قولي أن الطبقات لم تعتبر الوفيات أساساً تقوم عليه إذ من الطبيعي أن من يلقى كبار الصحابة يكون متقدماً في السن وتتقدم وفاته في العادة على وفاة من يلقى صغار الصحابة، ولذلك نجد أن وفيات الطبقة الأولى غالباً ما تتقدم على وفيات الطبقات التالية. إن عدم اعتبار سني الوفيات أساساً للتقسيم على الطبقات هو الذي جعل الطبقة في فترة النشأة لا تتخذ مفهوم الوحدة الزمنية الثابتة، فمرة تكون حوالي العشر سنوات، وأخرى تقارب العشرين سنة، وثالثة في حدود الجيل وربما تجاوزته.

إن التمييز بين طبقات الصحابة والتابعين ومن بعدهم لها علاقة بنقد إسناد الحديث فهي وسيلة لمعرفة ما في الحديث من إرسال أو انقطاع[1] أو عضل أو تدليس[2]. وبمعرفة طبقات الرواة أيضاً يمكن التمييز بين الأسماء المتشابهة والمتفقة، فقد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر، فإذا أردنا التمييز بينهما فينبغي معرفة طبقتيهما إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقة واحدة فربما أشكل الأمر، وربما عرف ذلك بمن فوقه أو دونه من الرواة، فربما كان أحد المتفقين في الإسم لا يروي عمن روى عنه الآخر فإن اشتركا في الراوي الأعلى وفيمن روي عنهما فالإشكال حينئذ أشد، وإنما يميز ذلك أهل الحفظ والمعرفة[3].

---

(١) ابن الصلاح: مقدمة، ١٢٣.

(٢) المرسل: هو ما سقط من إسناده إسم الصحابي. (انظر ابن كثير: الباعث، ص ٤٧).

المنقطع: هو أن يسقط من السند رجل ليس بصحابي. (انظر: الباعث، ص ٤٧).

المعضل: هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً. (الباعث، ص ٥١).

المدلس: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه. (ابن كثير: الباعث الحثيث، ص ٥٣).

(٣) العراقي: فتح المغيث ٤/١٦١.

وبسبب الجهل بالطبقات غلط غير واحد من المصنفين فربما ظن راوياً راوياً آخر غيره، وربما أدخل راوياً في غير طبقته[1]

إن فائدة التقسيم على الطبقات تتم لو اتبع المصنفون تقسيمًا واحداً، ولم يتباين عدد الطبقات بين مصنف وآخر. فتباين عدد الطبقات عندهم يجعل النسبة إلى الطبقة ليست مطلقة بل تتقيد بطريقة كل مصنف، فلم يعد بالامكان أن نكتفي بالقول مثلاً أن عبد الرحمن بن أبي الزناد في الطبقة السادسة من أهل المدينة فهو كذلك عند ابن سعد فقط أما في طبقات خليفة فهو في الطبقة الثامنة. ومن ذلك أيضاً أن أنس بن مالك وغيره من صغار الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة كما فعل خليفة بن خياط ومن بعده ابن حبان، أما إذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا عدة طبقات كما فعل ابن سعد ومن قلده وعندها لا يكون أنس وغيره من صغار الصحابة من طبقة العشرة بل دونهم بطبقات[2]. وقد أخذ الحافظ المزي على نظام الطبقات أنه يوهم أحياناً، ذلك أن للصحابي رواية عن النبي ﷺ وعن غيره، فإذا رأى من لا خبرة له رواية الصحابي عن الصحابي ظن الأول تابعياً فيكشفه في التابعين فلا يجده، لذلك رأى العسقلاني أن سياق الرواة على اختلاف طبقاتهم مساقاً واحداً على الحروف أولى[3].

ورغم المآخذ على نظام الطبقات إلا أنه كان ملائمًا لأغراض الحديث التي ابتكر من أجلها، ومن ثم فإن استعماله لم يقتصر على خليفة بن خياط ومحمد بن سعد بل استعمله معاصرون لهم ومتأخرون عنهم، واستمر التقسيم على الطبقات أساساً تتبعه بعض المصنفات في الرجال حتى القرن الثامن الهجري.

---

(١) المصدر السابق ٤/١٦١.

(٢) ابن الصلاح: مقدمة، ١٦٠ــ ١٦١.

(٣) العسقلاني: تهذيب، ١ ــ ٧.

وممن رتب كتابه على الطبقات الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) في كتابه «الطبقات» وقد ذكرت المراجع أنه اقتصر على الصحابة والتابعين واكتفى بتجريد الأسماء[١]، وأنه قسم التابعين إلى ثلاثة طبقات[٢]، إلا أن المراجع لم تشر إلى طريقته في عرض الصحابة وهل اعتبرهم طبقة واحدة أم أكثر؟

واتبع نظام الطبقات أبوعروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت ١٣٧هـ) في كتابه «الطبقات»[٣] إلا أن ما بقي منه لا يكفي لتوضيح حدود الطبقة عنده، إلا أنه اعتبر الصحابة طبقة واحدة.

واتبع هذا الترتيب ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابيه «الثقات» و «مشاهير علماء الأمصار»، وقد اعتبر الصحابة طبقة أولى والتابعين طبقة ثانية والأتباع طبقة ثالثة وتبع الأتباع طبقة رابعة.

وكذلك فإن قسمًا من التواريخ المحلية اتبعت نظام الطبقات أيضاً مثل «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» لأبي الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ) حيث قسمهم حتى عصره إلى إحدى عشرة طبقة.

وكذلك «تاريخ الرقة» لمحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤هـ) و «تاريخ داريا» لعبد الجبار الخولاني «ت ٣٧٠هـ) ولا يختلف مفهوم الطبقة عند هؤلاء المؤلفين جميعاً عما وجدناه عند ابن سعد وخليفة بن خياط.

وقد امتد استعمال نظام الطبقات إلى كتب التراجم الأخرى كتراجم

---

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٦٨٤.
(٢) العراقي: فتح المغيث، ١٦١/٤.
(٣) ولابي عروبة كتاب «طبقات الجزريين» و«طبقات أهل الرقة» مفقودان.

القراء[١] والفقهاء[٢] والصوفية[٣] والشعراء[٤] والأدباء[٥] والنحاة[٦] والأطباء[٧] مما يدل على تأثير نظام الطبقات وشيوع استعماله في مجالات عديدة في حين أنه لم يبتكر إلا لخدمة علم الحديث. وعندما لم يلتزم أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) في كتابه «حلية الأولياء» بنظام الطبقات بصورة دقيقة في سائر كتابه بل اكتفى بالتمييز بين الصحابة ومن تلاهم وخلط التابعين ومن بعدهم انتقده ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) فقال «إنه خلط في ترتيب القوم من ينبغي أن يؤخر وأخّر من ينبغي أن يقدم فعل ذلك في الصحابة وفيمن بعدهم، فلا هو ذكرهم على ترتيب الفضائل ولا على ترتيب المواليد ولا جمع أهل كل بلد في مكان، وربما فعل هذا في وقت ثم عاد فخلط خصوصاً في أواخر الكتاب فلا يكاد طالب الرجل يهتدي إلى موضعه»[٨]. وقد رتب ابن الجوزي كتابه «صفة الصفوة» على الطبقات متبعاً طريقة ابن سعد حيث اعتبر السابقة في الإسلام فقسم الصحابة إلى خمس طبقات، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم على الطبقات أيضاً، ويتداخل التنظيم على الطبقات مع التنظيم على المدن حيث يذكر الطبقات ضمن المدينة الواحدة، ويذكر أنه فعل ذلك تسهيلاً للطلب على الطالب[٩].

---

(١) مثل «طبقات القراء» لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ).

(٢) مثل «طبقات الفقهاء» لأبي اسحق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ).

(٣) مثل «طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ).

(٤) مثل «طبقات الشعراء» لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ).

(٥) مثل «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ).

(٦) مثل «طبقات النحويين» لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ).

(٧) مثل «طبقات الأطباء والحكماء» لأبي داؤد سليمان بن حسان الأندلسي (ت ٣٧٧هـ).

(٨) ابن الجوزي: صفة الصفوة ١/٥.

(٩) المصدر السابق ١/٧.

إن الترتيب على الطبقات استمر متبعاً في ميدانه الأصيل فرتبت بعض كتب الرجال على الطبقات حتى فترة متأخرة، فقد رتب عبد الغني المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ) كتابه «الكمال في معرفة الرجال»[١] على الطبقات، ولكن المزي (ت ٧٤٢هـ) لم يحافظ على ترتيب الكمال عندما هذّبه حيث رتبه على حروف المعجم وكذلك الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتابه «الكاشف عن رجال الكتب الستة»[٢] وهو مختصر من تهذيب الكمال للمزي[٣] اتبع الترتيب على حروف المعجم، كذلك فعل العسقلاني في كتابه «تهذيب التهذيب» الذي هو تهذيب لكتاب «تهذيب الكمال للمزي».

إن أبرز من اهتم بنظام الطبقات في القرن الثامن الهجري هو الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتبه «تذكرة الحفاظ» و«تاريخ الإسلام» و«المجرد في أسماء رجال كتاب ابن ماجة». ففي ثالث هذه الكتب نجده يرتب الرجال على الطبقات ويسمي الطبقة بإسم أحد الأعلام البارزين فيها فيقول: طبقة الأعمش وابن عون؛ طبقة الزهري وأيوب؛ طبقة ابن المسيب ومسروق، إلا أن هذه الطبقات ليست مرتبة على أساس زمني كما هو شأن كتب الطبقات الأخرى، بل اكتفى بتجميع من هم من طبقة واحدة، أما كتابه «تذكرة الحفاظ» فهو كما يدل عنوانه في تراجم الحفاظ فقط، وليس كتاباً شاملاً لرواة الحديث، وقد قسّم الحفاظ حتى عصره إلى إحدى وعشرين طبقة، واعتبر في ذلك اللقيا، وقلما اعتبر سني الوفيات[٤] التي نلاحظ تداخلها بين الطبقات

---

(١) يوجد المجلد الرابع منه فقط مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق (حديث ٣٦٧ رقم ١١٥٨.

(٢) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (حديث ٣٢٠).
وانظر العسقلاني: تهذيب ١/٧. وقد نشر أخيراً.

(٣) الذهبي: الكاشف عن رجال الكتب الستة، المقدمة.

(٤) من ذلك ترجمة زيد بن أبي أنيسة في الطبقة الرابعة مع أنه من طبقة الأوزاعي في الخامسة وعلل الذهبي ذلك بتقدم سنة وفاة زيد (أنظر تذكرة الحفاظ ١/١٤٠) وربما فعل عكس ذلك كتأخيره ترجمة أبي الأحوص إلى الطبقة السادسة مع أن مكانه الخامسة وعلل ذل بصغر سنّه (أنظر تذكرة الحفاظ ١/٢٥٠).

المتتالية، وقد أشار الذهبي إلى ذلك بقوله «ولا بد في كل طبقة من مجاذبة الطبقتين، وإلا فلو بولغ في تقسيم الطبقات لجاءت كل طبقة ثلاث طبقات وأكثر»[1].

ويمكن القول أن الطبقة في «تذكرة الحفاظ» تساوي الجيل في الغالب. أما كتابه «تاريخ الإسلام» فقد رتبه الذهبي على السنين والطبقات معاً، فهو يذكر أحداث كل سنة ثم يترجم لمن توفي فيها، وربما قدم الوفيات على الأحداث. وقد أشار الذهبي إلى نقص المادة التي اعتمدها «ولم يعتن القدماء بضبط وفيات العلماء وغيرهم حتى ضبطوا جماعة فيهم جهالة بالنسبة إلى معرفتنا لهم، فلهذا حفظت وفيات خلق من المجهولين، وجهلت وفيات أئمة من المعروفين، وأيضاً فإن عدة بلدان لم يقع إلينا أخبارها إما لكونها لم يؤرخ علماءها أحد من الحفاظ، أو جمع لها تاريخ ولم يقع إلينا»[2].

وبسبب عدم ضبط القدماء للوفيات لجأ الذهبي إلى عقد فصل في الوفيات التي حدثت خلال فترة حكم الخليفة كلها فقد عقد فصلاً فيمن توفي في خلافة عمر[3]، وفصلاً آخر فيمن توفي في خلافة عثمان[4]، ولكنه استطاع في معظم السنين أن يذكر سني الوفيات، وقد استعمل الطبقة كوحدة زمنية واضحة الحدود وجعلها تساوي عشر سنوات[5]، وبذلك خالف الذهبي الأقدمين الذين اعتبروا اللقيا أساس التقسيم على الطبقات بل خالف نهجه هو في تذكرة الحفاظ الذي اعتبر فيه اللقيا ولم يعتبر الوفيات، ومع ذلك فإن الذهبي المحدث لا يستطيع أن يتخلص نهائياً من اعتبار اللقيا ففي ترجمة عبد الله بن الصامت في الطبقة الثامنة يقول «وقد تأخرت وفاته عن هذه الطبقة فسيعاد إن شاء الله تعالى»[6].

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١/٢٥٠.

(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام ١/١٧.

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام ٢/٦٦.

(٤) المصدر السابق ٢/٨٦.

(٥) يلاحظ أن الإمام البخاري في التاريخ الصغير له ذكر من مات (من بين عشر ومائة إلى عشرين ومائة) أي خلال عشر سنوات (انظر ص ١٢٣ منه) فهل أفاد الذهبي منه؟

(٦) المصدر السابق ٣/١٧٦.

٣ ـ التنظيم على المدن:

إن أقدم ما وصل إلينا من كتب الرجال التي اتبعت التنظيم على المدن كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط وكتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد ثم كتاب «الطبقات» لمسلم بن الحجاج (٢٦١هـ) ثم كتاب «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ) ثم كتاب «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) وقد مثّل هؤلاء المؤلفون شمول النظرة واتساع الأفق فكانت رقعة العالم الإسلامي بحدوده المترامية ميداناً فسيحاً لدراساتهم، على أن نصيب المدن في كتبهم كان يتوقف على مكانتها العلمية ومدى نشاط الرواية فيها، فكلما كان عدد علمائها كثيراً وكانت الرواية فيها نشيطة كلما خصص لها المصنفون نصيباً أوفر في كتبهم، لذلك كان حظ المدينة المنورة وافراً في هذه المصنفات جميعاً. فقد خصص لها خليفة بن خياط أكثر من ثلث كتابه وكان حظها في طبقات ابن سعد وافراً أيضاً. فمن مجموع الستة مجلدات التي تناولت تراجم رجال الحديث نجد ثلاثة أجزاء تخصص للصحابة والصحابيات من أهل المدينة[١]، ومجلداً رابعاً أشرك فيه مع المدينة بقية مدن الحجاز الأخرى إلا أن للمدينة فيه حصة أكبر[٢]. وللمدينة نصيب كبير أيضاً في تاريخ ابن أبي خيثمة وفي كتاب مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، واتفاق المصنفين على إعطاء المدينة هذه الأهمية الكبيرة له أهمية في الدلالة على كثرة العلماء ونشاط الرواية فيها وتفوقها على مراكز العلم الأخرى في العالم الإسلامي خلال القرنين الأولين للهجرة على الأقل، ولا عجب في ذلك لأن المدينة دار السنة فيها تجمّع الصحابة في حياة رسول الله ﷺ عن طريق الهجرة حيث تلقوا الرواية عن النبي ﷺ فكانوا مصادر العلم لمن جاء بعدهم من حملة العلم ورواة الآثار. ومن المدينة انتشر العلم إلى بقية المدن والأمصار بخروج عدد كبير من الصحابة منها بعد وفاة النبي ﷺ حيث استقروا في البلاد المفتوحة ونشروا العلم والرواية فيها.

---

(١) المجلد الثالث والرابع والثامن من الطبقات الكبرى لابن سعد (طبعة بيروت).

(٢) المجلد الخامس (طبعة بيروت).

إن المكانة العلمية والأدبية التي تمتعت بها المدينة تجعل من الصعوبة بمكان أن تتقدمها أية بلدة أخرى حتى أن ابن الجوزي (القرن السادس الهجري) أراد أن يتخذ بغداد نقطة البداية في ترتيب كتابه «صفة الصفوة» لأنها أولى من غيرها إلا أنه «لما لم يمكن تقديمها على المدينة ومكة لشرفهما»[1] فإنه بدأ بالمدينة ثم ذكر مكة قبل بغداد.

أما بقية مدن الحجاز فقد كان دورها في الرواية ضئيلاً إذا قيست بالمدينة، وتبرز بينها مكة بسبب مركزها الديني واجتماع العلماء فيها في مواسم الحج حيث يعقدون بعض الحلقات العلمية خلال هذا الموسم كما برز بعض الموالي من أهلها في العلم والرواية. إن نشاط الرواية يظهر بصورة قوية تكاد تضاهي المدينة في العراق وعلى وجه التحديد في الكوفة والبصرة فقد استقر فيهما عدد كبير من الصحابة فيهم من اشتهر بقراءة القرآن مثل أبي موسى الأشعري وفيهم من عرف بالفقه مثل عبد الله بن مسعود الذي أسس مدرسة في الكوفة برز من بين تلاميذها عدد من جهابذة العلم، وكان للدور السياسي الذي لعبته الكوفة في القرن الأول الهجري خاصة أثر كبير في تنشيط الرواية فيها فالنزاع السياسي بين دمشق والكوفة جعل الحاجة إلى الرواية قوية لدعم وجهات نظر المتنازعين في عصر كان أهله يهتمون كثيراً بموافقة أعمالهم للشرع الذي كان يعني آنذاك نصوص القرآن والحديث.

أما دور البصرة في الرواية فهو يلي دور الكوفة فقد نزلها صحابة لا يقل عددهم عمن نزلوا الكوفة، ولكن عدد من اشتهر بالرواية من التابعين من أهل البصرة أقل من عددهم في الكوفة. فقد ذكر ابن سعد ما ينيف على الخمسمائة تابعي ممن عرفوا بالرواية من أهل الكوفة ولم يزد عدد التابعين الذين عرفوا بالرواية من أهل البصرة على المائتين إلا قليلاً، ولعل في ذلك ما يلقي ضوءاً على درجة شيوع العلم وكثرة العلماء في المدينتين.

---

(١) ابن الجوزي: صفة الصفوة ١/٧ ــ ٨.

وتأتي بقية مدن العراق بعد الكوفة والبصرة في النشاط العلمي خلال الفترة التي شملتها دراسة كل من خليفة بن خياط ومحمد بن سعد، ويلاحظ تأخر بناء مدينتي واسط وبغداد فلم ينزل فيها صحابي ولا تابعي بل نزح إليهما أتباع التابعين من الكوفة والبصرة[1]، فكان ازدهار العلم ببغداد متأخراً عن دراسة خليفة وابن سعد لذلك لم تحظ بنصيب وافر في كتابيهما وقد أصبحت بغداد فيما بعد مدينة العلم وموسم العلماء حتى ذكرها ابن حبان في جملة المدن التي نزلها الصحابة تعصباً لها بعد أن ذكر أنها محدثة لم ينزلها أحد من الصحابة[2]. ولم تكن أهمية المشرق الإسلامي قد برزت في الرواية خلال القرنين الأولين للهجرة لذلك لم ينل عناية كبيرة عند خليفة بن خياط ولا عند محمد بن سعد وقد ازدهرت الرواية فيه خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين ومن ثم فقد اعتبرهما ابن حبان من الأقاليم «المشهورة في الإسلام المعروفة بعلماء الأيام»[3]. كذلك كان دور غرب العالم الإسلامي ثانوياً في الرواية خلال القرنين الأولين إلا الشام فقد نزلها عدد كبير من الصحابة وتليها من حيث نشاط الرواية مصر أما الجزيرة والعواصم والثغور.. أما أيلة وأفريقية الأندلس فلم تبرز في هذه الفترة المبكرة فكان حظها في كتابي خليفة وابن سعد قليلاً أيضاً. ويبدو من ملاحظة تسلسل المدن عند خليفة بن خياط ومحمد بن سعد أن كليهما راعى في تقديم البلدة على غيرها كثرة العلماء ونشاط الرواية فيها وهذا يظهر في إتفاقهما على تقديم المدينة فالكوفة فالبصرة على بقية المدن الإسلامية كذلك فعل ابن حبان بعد ما ينيف على القرن من ظهور كتابي خليفة وابن سعد.

كذلك نجد أن خليفة يذكر الصحابة من أهل المدينة ثم ينتقل مباشرة إلى الكلام عن الكوفة قبل أن يتم طبقات أهل المدينة، ولا يعود إلى ذكر التابعين

---

(١) ابن حبان البستي: مشاهير علماء الأمصار، ١٧٦.

(٢) المصدر السابق، ١٩٤.

(٣) المصدر السابق، ١ ــ ٢.

ومن بعدهم من أهل المدينة إلا بعد أن ينهي كلامه عن أهل الكوفة بكافة طبقاتهم ثم ينتقل إلى البصرة فيذكر طبقاتهم كافة وبعد أن ينتهي منهم يعود إلى المدينة فيذكر بقية طبقاتها، ولعله أراد أن يتم المادة المتعلقة بالصحابة فلاحقهم إلى الأمصار التي استقروا فيها بأعداد كثيفة.

وثمة ظاهرة أخرى تبرز عند خليفة هي أنه لم يراع العامل الجغرافي كثيراً في تسلسل المدن التي ذكرها فهو يقفز من مكان إلى آخر فقد انتقل كما ذكرت من الحجاز إلى العراق ثم عاد إلى الحجاز وكذلك لم يتناول واسط وبغداد بعد الكوفة والبصرة بل ذكرهما في آخر كتابه ولعله اعتبر في ذلك المكانة العلمية حيث أن واسط وبغداد تأخرت عمارتهما وبالتالي تأخر ازدهار الرواية فيهما عن المدن الأخرى. إن مراعاة العامل الجغرافي في تسلسل المدن يظهر عند محمد بن سعد فعندما ذكر المدينة لم ينتقل من الحجاز إلا بعد أن ذكر مراكز العلم الأخرى فيه وهي الطائف واليمن واليمامة والبحرين على التوالي، وعندما ذكر الكوفة والبصرة لم يغادر العراق إلا بعد ذكر واسط والمدائن وبغداد، ثم ذكر المشرق بكافة مراكزه وهي خراسان والري وهمذان وقم على التوالي، ثم ذكر الأنبار، ثم انتقل إلى المغرب فذكر الشام ثم الجزيرة فالعواصم والثغور فمصر فأيلة فأفريقية فالأندلس وهكذا راعى ابن سعد العامل المكاني في تسلسل المدن إلى جانب مراعاته المكانة العلمية، ويظهر اعتبار العامل الجغرافي في تسلسل المدن عند مصنف آخر هو مسلم بن الحجاج حيث أن تسلسل ذكر المدن عنده مطابق لما هو عند ابن سعد[1] وكذلك يظهر اعتبار العامل الجغرافي عند ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير فقد ذكر مكة فالطائف فاليمن فاليمامة فالمدينة فالكوفة.

وقد أهمل خليفة أماكن ذكرها ابن سعد وهي همذان وقم والأنبار والبحرين والثغور وأيلة والأندلس ولكنه أضاف مراكز جديدة أهملها ابن سعد وهي الموصل والمغرب وقد تناول المغرب بشيء من التفصيل.

---

(١) عن تسلسل المدن في طبقات مسلم، أنظر السخاوي: الاعلان، ٦٨٤.

وبعد مضي حوالي القرن من تأليف الكتب السالفة الذكر ألف محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) كتابه «مشاهير علماء الأمصار» ورتبه على المدن أيضاً ولكنه لم يتقيد بتسلسل المدن الذي وجدناه عند خليفة وابن سعد إلا من حيث تقديم المدينة على بقية المدن، وابن حبان صريح في بيان اقتصاره على الأماكن التي شملها بحثه فهي «ستة أصقاع تشملها عمارة الإسلام وما وراءها من المدن يسكنها غير أولي الأحلام أولها الحجاز بحواليها، والثاني العراق بنواحيها، والثالث الشام بأطرافها والرابع مصر بجوانبها، والخامس اليمن بما والاها، والسادس خراسان بما دار عليها، هذه المدن المشهورة في الإسلام المعروفة بعلماء الأيام»[١].

وقد ذكر سبب تقديمه المدينة على غيرها من المدن «لأنها مهبط الوحي ومعدن الرسالة وبها نصر المصطفى ﷺ كثيراً، ومنها انتشر الإسلام وظهر أعلام الدين وبها قبر رسول الله ﷺ وضجيعيه أبي بكر وعمر (رضهما) وإياها قطن جلة الصحابة»[٢]. ويشترط ابن حبان استيطان الرجل في المدينة كي يعده من أهلها ولا يهمه بعد ذلك أن تكون وفاته في غيرها[٣]، ومن هذا العرض نتبين أن العوامل التي أثرت في ترتيب المدن وتقديم بعضها على الآخر هي أولاً المكانة العلمية للمدينة، وثانياً الأهمية الدينية وثالثاً العامل الجغرافي.

وكان كل من خليفة بن خياط ومحمد بن سعد وابن أبي خيثمة واسع الأفق شامل النظرة حين جعل رقعة العالم الإسلامي ميداناً لدراساته ولا شك أن للرحلة في طلب العلم أثراً كبيراً في امتزاج علم الأمصار المختلفة، فقد بدأت الرحلة في طلب العلم في جيل الصحابة، فكان الصحابي يرحل في طلب حديث واحد لم يسمعه عن النبي ﷺ أو للتثبت من حديث يشك في دقة حفظه

---

(١) ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار، ١ ــ ٢.

(٢) المصدر السابق، ٣.

(٣) ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار، ٣٧، ٤٢.

لـه، وممن عرف بـالرحلة من الصحـابة جـابر بن عبـد الله[1] وأبـو أيـوب الأنصاري[2]، واستمرت الرحلة في جيل التابعين لتلقي العلم عن الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار عقب الفتوحات، وأصبح طلب الاسناد العالي هدفاً للمحدثين فبدل أن يأخذ عن تابعي من طبقته فإنه يرحل إلى الصحابي الذي أخذ عنه التابعي فيأخذ عنه مباشرة وكان لظهور الوضع في الحديث أثـر في تنشيط هذه الرحلات العلمية طلباً للحديث من مظانه وتدقيقاً لمصادره وبحثاً عن أصوله وقد اشتهر بذلك من التابعين سعيد بـن المسيب ومسروق وعامر الشعبي والحسن البصري وأبو العالية الرياحي[3]. وقد اتسع نطاق الرحلة في طلب العلم بعد جيل التابعين وبلغ أوجه في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ويقدم الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) قائمة بأسماء المحدثين الذين رحلوا في الأقطار مرتباً إياهم على الطبقات فذكر من رحل منهم إلى عدة أقطار ومن قصد ناحية واحدة للقاء من بها من العلماء، وهذه الأقطار التي كان العلماء يقصدونها هي مراكز الثقافة في العالم الإسلامي آنذاك. وقد كان للرحلة في طلب العلم أثر في شيوع العلم وتكثير طرق الأحاديث والتعرف على رجال الحديث لأن المحدث يذهب إليهم في بلدهم فيخالطهم ويسألهم ويتعرف على أحوالهم وسيرتهم في بلدهم[4]، ومع ذلك فقد وجدت العصبية المحلية مجالاً بين أهل الحديث ففخر بعضهم بمصادر مروياتهم وتهكم بمصادر الآخرين وسخر من شيوخهم «فقد حضر جماعة من أهل الكوفة وأهل الحجاز عند عبد الله بـن أدريس فجرى ذكر المسكر فحرمه الحجازيون وجعل أهل الكوفة يحتجون في

---

(١) البخاري: الصحيح ١/٢٩، ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٩٣، الخطيب: الكفاية، ٤٠٢.
الرامهرمزي: المحدث الفاصل ١/١٨أ.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٩٣ ـ ٩٤، والخطيب: الكفاية ٤٠٢.

(٣) الدارمي: سنن ١/١٣٦، الرامهرمزي: المحدث الفاصل ٢/١٧ب ـ ١٨أ، ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٩٤، ٩٥.
الخطيب: الكفاية، ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٤) أنظر موضوع (الرحلة في طلب العلم).

تحليله إلى أن قال بعضهم: حدثنا أبو اسحق عن سعيد بن ذي لعوة عن علي في الرخصة فقال الحجازيون: والله ما تجيئون به عن المهاجرين ولا عن الأنصار ولا عن أبنائهم وإنما تجيئون به عن العميان والعوران والعرجان والعمشان والحولان»[1]، فرغم أن الجدل ثار حول مسألة فقهية إلا أن نقد الحجازيين انصب على مصادر روايات أهل الكوفة إذ أن هذه الألقاب كلها للموالي ولم يتلقب بها العرب، وهكذا فخر الحجازيون بشيوخهم من المهاجرين والأنصار وتهكموا بالشيوخ الكوفيين من الموالي، ومن ذلك أيضاً ما حدث به الأصمعي «أنه سمع عمرو بن قيس يقول: ما ينصفنا أهل العراق نأتيهم بالقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله الطبيب ويأتونا بنظرائهم زعموا بأبي التياح وأبي قلابة أسماء المقابلين، لو أدركنا أبا الجوزاء لأكلناه بتمر ولو أدركنا الشعبي لشعب لنا القدور ولو أدركنا النخعي لنخع لنا الشاة!!»[2].

وهكذا تتكرر السخرية بمصادر مرويات أهل العراق، والذين ذكرتهم الرواية كلهم من الموالي. ولنستمع إلى أبي عبد الله المقريء[3] يخاطب أهل الري فيقول «يا أهل الري من الذي أفلح منكم؟ إن كان ابن الأصبهاني فمنا وإن كان إبراهيم بن موسى فمنا وإن كان جرير فمنا وإن كان الخط فجدي علمكم، ما أفلح منكم إلا رجل واحد ولن أقول لكم حتى تموتوا كمداً»[4]، والطريف أن أبا عبد الله المقريء ولد بالري وإنما أصله من أصبهان فافتخر بمدينة آبائه وعاب على الري مسقط رأسه أنها لم تنجب علماء مشهورين. ولقد دفعت المنافسة العلمية بين مدينة جرجان ومدينة نيسابور شاعراً من نيسابور وهو محمد بن إبراهيم بن يحيى البشتي إلى نظم قصيدة في رجال مدينته مفتخراً بتاريخ وحاضر المدينة العلمي ومباهياً بذلك مدينة جرجان وهذه بعض أبياتها:

---

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ٧٣.

(٢) ابن عدي: الكامل ١/٤٤ب ـ ٤٥أ.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن عيسى المقري توفي سنة احدى وأربعين ومائتين كان إماماً في القراءة وقد صنف كتباً في القرآن ولد بالري وكان أصله من أصبهان (أبو الشيخ الأنصاري: طبقات المحدثين بأصبهان ٢/١٠٥ ـ ١٠٦).

(٤) أبو الشيخ الأنصاري: طبقات المحدثين بأصبهان ٢/١٠٥ ـ ١٠٦.

ودع ذكر جرجان فإن شيوخنا ببلدة نيسابور أعلى فما الحزن
فيحيى بن يحيى لا يقاس بغيره كفاك به عزاً إذا كنت ممتحن
وتابعهم اسحق لله دره[1] نعم والرباطي فضلهم غير مكتمن[1]

وقد لعبت عصبية الأمصار دوراً في نشوء تواريخ المدن بصورة عامة وبالتالي ظهور تواريخ الرجال المحلية التي تقتصر في التأليف على رجال بلدة بعينها بقصد إظهار مكانتها وتفوقها العلمي على غيرها من المدن، وقد كانت عصبية الأمصار دافعاً مباشراً في كتابة بعض تواريخ الرجال المحلية قال حمزة السهمي (ت ٤٢٧هـ) في مقدمة كتابه تاريخ جرجان «فإني لما رأيت كثيراً من البلدان تعصب أهلها وأظهروا مفاخرها بدخول الصحابة... رضي الله عنهم أجمعين بلادهم وكون الخلفاء والأمراء وجماعة من العلماء عندهم، حتى أرّخوا لذلك تواريخ وصنفوا فيها تصانيف على ما بلغهم، ولم أر أحداً من مشايخنا رحمهم الله صنف في ذكر علماء أهل جرجان تصنيفاً أو أرخ لهم تاريخاً على توافر علمائها وتظاهر شيوخها وفضلائها فأحببت أن أجمع في ذلك مجموعاً» ثم ذكر انحطاط النشاط الفكري في جرجان إذ تفانى العلماء الذين يوثق بعلمهم[3].

ولعل أقدم كتاب خصص لرجال مدينة معينة هو تاريخ واسط لبحشل ألفه سنة ٢٨٨هـ وهذا لا يعني أن التواريخ المحلية لم تكن معروفة قبل بحشل، فقد ألف إبن زبالة كتابه «أخبار المدينة» في حدود سنة ١٩٩هـ[4] وألف الأزرقي (ت بعد ٢٤٤هـ) كتابه «أخبار مكة» في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، ولكن هذه المؤلفات في تواريخ المدن لم تتناول تراجم المحدثين في المدينة فلا صلة لها بعلم الرجال. وقد ذكر التقي الفاسي مؤرخ مكة في القرن

---

(١) في الأصل «فكر جرجان» وقد أثبت «ذكر جرجان» ليستقيم المعنى، وكذلك «كفاك» أصلها «كلاك» و «دره» أصلها «درة».
(٢) الحاكم: تاريخ نيسابور ١٠٢ ــ ١٠٣.
(٣) السهمي: تاريخ جرجان، ٣ ــ ٤.
(٤) أنظر عن نطاق ابن زبالة صالح العلي: المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز، ١٣.

الرابع عشر الميلادي في مقدمة كتابه (العقد الثمين) «أنه غير مسبوق بالفصل الذي خصصه للتراجم من كتابه»[1] وقد تعجب الفاسي من هذه الظاهرة فقال في كتابه الآخر شفاء الغرام «وإني لا عجب من إهمال فضلاء مكة بعد الأزرقي للتأليف على منواله ومن تركهم تأليفاً لتاريخ مكة يحتوي على معرفة أعيانها من أهلها وغيرهم من ولاتها وقضاتها وخطبائها وعلمائها كما صنع فضلاء غيرها من البلاد»[2].

«وأما تاريخ المدينة فقد عولج على نمط ما عولج به تاريخ مكة إذ يبدو أنه لم يحتو إلا على قليل من التراجم، يدل على هذا عدم اقتباس كتاب التراجم المتأخرين شيئاً من تواريخ المدينة المنورة»[3]، إلا نقولاً ضئيلة أوردها السخاوي عن عمر بن شبة (ت ٢٦٢هـ) في التحفة اللطيفة وهي لا تدل على أن ابن شبة ترجم للأشخاص بالشكل الذي نجده في كتب التراجم[4]، فتواريخ المدن التي سبقت بحشل كانت تعنى بطوبوغرافية المدينة وأخبارها ولم تركز على رجال البلدة لذلك فيمكن القول أن بحشل هو أقدم من أكد على رجال البلدة فقد أصبح العلماء أهم ما تتميز به المدن المتنافسة، ومن ثم فقد غلبت التراجم على مادة تواريخ المدن بعد بحشل.

وقد قدم بحشل لكتابه بمقدمة مقتضبة جداً عن تاريخ وخطط واسط لا تتناسب وتواريخ المدن المؤلفة قبله، ثم ترجم لعلمائها، وقد تابعته تواريخ الرجال المحلية التالية في الشكل والمحتوى فالمقدمة ثم ذكر الصحابة فبقية رجال البلدة هو الهيكل العام لسائر تواريخ الرجال المحلية، وإن توسع البعض في المقدمة فضمنها معلومات طوبوغرافية وأخباراً وأساطير تتصل بالمكان الذي يكتب عنه مما يعبر عن العصبية للأمصار، كما يبدو أن ذكر من دخل البلدة من

---

(١) روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ٢٢٥. نقل ذلك عن العقد الثمين (أربعة مجلدات تيمور تاريخ ٨٤٩).

(٢) روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق، ٢٢٤.

(٤) أنظر العلي: المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز، ١٨.

الصحابة له صلة بحديث يرفعه بريدة إلى النبي ﷺ ونصه «من مات من أصحابي ببلدة فهو قائدهم ونورهم يوم القيامة»[1]. ومن ثم فقد حوفظ على تقديم الصحابة حتى في التواريخ التي لم ترتب مادتها على الطبقات مثل تاريخ أصبهان لأبي نعيم وتاريخ بغداد للخطيب، لقد نحت كتب الرجال المحلية منحى بحشل في تاريخ واسط فعل ذلك محمد بن سعيد القشيري في «تاريخ الرقة» الذي أملاه سنة ٣٣٤هـ ولكنه اقتصر في المقدمة على خبر فتحها وذكر شروط الصلح[2]، وأبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ) في «طبقات المحدثين بأصبهان» والقاضي عبد الجبار الخولاني (ت ٣٧٠هـ) في «تاريخ داريا» ولكن الأخير يحذف المقدمة المتعلقة بأخبار المدينة وأما أبو الشيخ الأنصاري فيتوسع فيها كثيراً... يتحدث فيها عن طوبوغرافية المدينة ثم عن فضائلها وعجائبها[3]، وقد عبر أبو الشيخ بذلك عن إعجابه بمدينته وتعلقه بها. وقد تميزت ترجمة سلمان الفارسي الأصبهاني الأصل بطولها حتى أخذت نصف ما خصصه للصحابة الذين نزلوا أصبهان وعددهم ثمانية عشر صحابياً، ولم ينس أن يذكر اختلاف الروايات في فتح أصبهان أكان عنوة أم صلحاً؟ ثم رجَّح أنه كان صلحاً[4].

وقد تابعه ونقل عنه كثيراً أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) في كتابه «ذكر أخبار أصبهان»، وإن خالفه في ترتيب كتابه حيث رتب أبو نعيم كتابه على حروف المعجم. أما «تاريخ نيسابور» للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ١/١٢٨، البيهقي: تاريخ البيهقي ٢٢، الحاكم: تاريخ نيسابور، ٧.

(٢) القشيري: تاريخ الرقة ٣ ــ ٧.

(٣) كذكره أن أصبهان لا يزال فيها ثلاثون رجلاً مستجابي الدعوة بفضل دعاء إبراهيم عليه السلام لها. وقد أنبت الله في تربتها الزعفران وألقى في جبالها الشهد، ويورد كتاب الحجاج بن يوسف إلى عامله عليها وفيه أن أصبهان أوسع المملكة رقعة وعملاً وأكثرها خراجاً بعد فارس والأهواز وأزكاها أرضاً ثم يذكر خيراتها الكثيرة بتفصيل.

(٤) أبو الشيخ الأنصاري: طبقات المحدثين بأصبهان، المقدمة.

فلا يختلف عن طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ في مقدمته وفي ترتيب تراجمه، فهو يبدأ بذكر مفاخر خراسان والأحاديث في فضل الأعاجم ثم خص نيسابور بحديثين هما «خير خراسان نيسابور» والآخر «نعم البلد نيسابور»، ثم ترجم لعلمائها على الطبقات.

كذلك فلا يلاحظ وجود اختلاف كبير حتى في التواريخ المحلية المتأخرة مثل «تاريخ بغداد» للخطيب (ت ٤٦٣هـ) و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (ت ٥٥٧هـ) رغم أنهما تميزا بالشمول والتفصيل إذ لم يقتصرا على تراجم المحدثين، كما وتوافرت لهما مادة أضخم نتيجة للتطور الذي أحرزته المدينة الإسلامية.

وهكذا لعبت المفاخرات بين المدن دوراً كبيراً في صياغة مقدمات تواريخ الرجال المحلية، بل ربما كانت حافزاً لتدوين تواريخ الرجال المحلية بقصد إظهار مكانتها وتفوقها العلمي، ولكن ينبغي أن لا ننسى أن الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم، فتواريخ الرجال المحلية تدخل ضمن كتب علم الرجال ويجب أن ينظر إليها بهذا المنظار.

وقد أعتبر التعرف على شيوخ البلد ورواياتهم من أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد، فهذا صالح بن أحمد التميمي الحافظ (ت ٣٨٤هـ) مؤلف طبقات الهمذانيين يقول «ينبغي لطالب الحديث وعن عني به أن يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه حتى يعلم صحيحه من سقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفة تامة، إذا كان في بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه»[1].

أن ميزة تواريخ الرجال المحلية هي أن معلوماتها عن علماء البلد الذي تختص بدراسته أدق وأكثر استقصاء وشمولاً نتيجة عيش المصنف في البيئة التي يؤرخ لرجالها ولذلك فإن تواريخ الرجال المحلية لقيت اهتماماً من طلاب

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ١/٢١٤.

الحديث حتى أن بعضها كان يدرس في حلقات العلم وكان الخطيب البغدادي يحدث بتاريخ بغداد فيها»[1] وقد نقل أبو سعد السمعاني عن عبد الرحمن بن محمد القزاز أنه سمع جميع كتاب تاريخ مدينة السلام من مصنفه الخطيب إلا جزآن توفيت والدته فشغله دفنها عن سماعهما، ولم يعد الخطيب عليه ما فاته «لأنه شرط في الابتداء أن لا يعاد الفَوتُ لأحد، فبقي الجزء غير مسموع»[2] ويدل قوله «أن لا يعاد الفوت لأحد» أن الخطيب كان يحدث بتاريخه في حضور عدد من الطلاب.

وربما رحل البعض في طلب أحد تواريخ الرجال المحلية من ذلك رحلة أبي الفضل بن الفلكي الهمذاني إلى نيسابور حيث كان أحد دوافعها الحصول على تاريخ نيسابور للحاكم[3].

أن التقسيم على المدن سواء في كتب الطبقات العامة أم نتيجة التصنيف في رجال بلدة واحدة يمكننا من معرفة بلدان الرواة ومواطنهم والصلة بين بعضهم، فمن طريق معرفة أوطان الرواة يمكن التحقق من اللقاء بين الرواة، فإذا لم يكونا من بلد واحد، ولم يدخل أحدهما بلد الآخر ولا التقيا في حج ونحوه، وليست للراوي إجازة بما يروي فعندئذ يُعرف أن في السند إرسالاً أو انقطاعاً أو عضلاً أو تدليساً[4].

كما أن معرفة أوطان الرواة ربما تفيد في التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربما كانا أو أحدهما من بلد

---

(١) ياقوت: معجم الأدباء ١/٢٤٦.

(٢) ياقوت: معجم الأدباء ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣) الخطيب: تاريخ بغداد ٥/٤٧٤.

(٤) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ ٣٨٦. وقد اكتشف ابن معين كذب عمر المجالدي عندما حدث بحديث عن أبي معاوية لم يحدث به أبو معاوية ببغداد (الخطيب: تاريخ بغداد ١١/٢٠٥).

أحد المتفقين في الاسم فيغلب على الظن أن أحدهما هو المذكور في السند لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده[1].

لقد استعاضت كتب تواريخ الرجال التي لم ترتب على المدن عن ذلك بذكر عداد الرجل في الأمصار، وربما نسبته إلى المدينة والقبيلة معاً، أما قول البعض «أن ما حدث للعرب من الانتساب إلى البلاد والأوطان لما غلب عليها من سكنى القرى والمدائن وضياع كثير من أنسابها فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان، وكانت قبل ذلك تنسب إلى القبائل»[2] فهو يصدق على المتأخرين من الرواة أما المتقدمون فقد ذكرت أنسابهم إلى جانب ذكر الأمصار التي نزلوها وذلك زيادة في التعريف بهم كما فعل البخاري في التاريخ الكبير وهو يترجم للمتقدمين إذ آخرهم من عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري.

٤ ـ التنظيم على حروف المعجم:

وقد استعمل هذا الترتيب لتسهيل الكشف عن أصحاب التراجم خاصة وأن المؤلفين القدامى لم يستعملوا الفهارس المفصلة التي نجدها في المطبوعات الحديثة، لكن الترتيب على حروف المعجم لم يكن بالدقة التي تظهر في الفهارس التي يضعها المحققون في عصرنا لما ينشرونه من الكتب، فإن مصنفي كتب علم الرجال أحياناً يراعون الحرف الأول من إسم الرواة كما فعل البخاري في كتابيه «التاريخ الكبير» و«الضعفاء الصغير»، وأحياناً يجمعون بين الرواة ذوي الإسم الواحد، وقد يقدمون الحرف على سابقه إذا كثرت الأسماء التي تبدأ بالحرف المتأخر كأن يكون من إسمهم خالد كثيرون ومن إسمهم حنين قليلون فيتقدم عليهم الخالدون رغم أن «الخاء» بعد «الحاء» كذلك كثيراً ما يتجاوز المصنفون القاعدة فيقدمون «المحمدين» على سواهم كما فعل الخطيب البغدادي مثلاً في «تاريخ بغداد» أو يقدمون الصحابة عامة على من سواهم ضمن الحرف الواحد كما فعل ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل».

---

(١) العراقي: فتح المغيث: ٤/١٦٤.

(٢) العراقي: فتح المغيث ٤/١٦٤.

إن تنظيم التراجم على حروف المعجم حدث منذ فترة مبكرة.

فمن كتب الرجال الأولى المرتبة على حروف المعجم كتاب «التأريخ الكبير» للبخاري المتوفى (٢٥٦هـ) وكتاب «الكنى والأسماء» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) وكتاب «الضعفاء» للعقيلي (ت ٣٢٢هـ) وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) وكتاب «تاريخ هراة» لابي اسحق أحمد بن محمد بن ياسين الهروي الحداد (ت ٣٣٤هـ)[1] وكتاب «المجروحين من المحدثين» لابن حبان (ت ٣٣٤هـ) أما كتاب «الثقات» لابن حبان أيضاً فقد رتبه على الطبقات ثم على حروف المعجم ضمن الطبقة الواحدة.

وممن رتب كتابه على حروف المعجم ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠هـ) في كتابيه «أسامي من روى عنهم البخاري» وكتاب «الكامل في ضعفاء المحدثين»، ومن بعده الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) في كتابه «الأسماء والكنى» وإن كان متأثراً بفكرة الطبقات حيث قسم الرواة إلى صحابة ثم تابعين ومن بعدهم وضمن هذا التقسيم رتب الرواة على حروف المعجم، وكذلك استعمل أبو عبد الله بن مندة (ت ٣٩٥هـ) الترتيب على المعجم في كتابه «معرفة الصحابة»، ثم الحاكم (ت ٤٠٥هـ) في «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» رغم أنه قدم الصحابة على غيرهم متأثراً بنظام الطبقات، ثم السهمي (ت ٤٢٧هـ) في «تاريخ جرجان».

ثم تلاحقت كتب التراجم المرتبة على حروف المعجم وتدريجياً تخلصت من آثار نظام الطبقات، فالخطيب البغدادي (ت ٤٧٦هـ) في «تأريخ بغداد» رتب كتابه على حروف المعجم بادئاً بترتيب الأسماء على المعجم ثم أصحاب الكنى ثم النساء في آخر الكتاب وبذلك تخلى ــ إلى حد كبير ــ عن نظام الطبقات. لقد مالت كتب التراجم منذ القرن الخامس إلى الترتيب على حروف المعجم وترك

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٦٥٣.

نظام الطبقات والمدن لتسهيل مهمة من يبحث فيها، فاستعمال كتب الرجال المصنفة على الطبقات والمدن والأنساب تتطلب معرفة بصاحب الترجمة لا يمتلكها الكثيرون ممن يراجعونها خاصة وأنه لا توجد آنذاك فهارس للكتب. لقد صرح كثير من المصنفين بالدافع الذي جعلهم يختارون الترتيب على حروف المعجم. قال ابن حبان (ت ٣٣٤هـ) في كتاب «الثقات» «فإنا نفصل أسماء أتباع التابعين ونذكر ما يعرف من أنساب المشهورين منهم وأوقات موتهم ونقصد في نظر أسمائهم المعجم ليكون أسهل عند البغية لمن أراد، لعلمي بتعذر حفظ الجل منه على أكثر الناس»[١].

وقال ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠هـ) في مقدمة كتابه «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين» «وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم»[٢].

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في مقدمة كتابه «ذكر أخبار أصبهان»: «أما بعد. فإن بعض الاخوان رعاهم الله سأل الاحتذاء بمن تقدمنا من السلف ورواة الحديث في نظم كتاب يشتمل على أسامي الرواة والمحدثين... وابتغى أن يكون ذلك مرتباً على حروف المعجم ليسهل الوقوف عليه فأجبته إلى ذلك»[٣]. لقد كانت الرغبة إذاً في تسهيل مراجعة هذه التصانيف هي العامل الوحيد الذي حدا بالأقدمين إلى الترتيب على حروف المعجم متخلين عن نظام الطبقات والمدن بصورة تدرجية.

وقد علل الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي تخليه عن نظام الطبقات الذي اتبعه صاحب الكمال[٤] (ت ٦٠٠هـ) بأن نظام الطبقات

---

(١) ابن حبان: الثقات، مقدمة الجزء الثاني.
(٢) ابن عدي: الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين ١/١أ.
(٣) أبو نعيم الأصبهاني: ذكر أخبار أصبهان ١/١.
(٤) هو عبد الغني المقدسي الجماعيلي صاحب كتاب «الكمال في معرفة الرجال».

يوهم أحياناً. إذ أن للصحابي رواية عن النبي ﷺ وعن غيره، فإذا رأى من لا خبرة له رواية الصحابي عن الصحابي ظن الأول تابعياً فيكشفه في التابعين فلا يجده فكان سياق الرواة كلهم مساقاً واحداً على الحروف أولى[1].

علم الرجال والتاريخ:

لقد كانت كتب الرجال يطلق عليها «تأريخ» سواء كانت مرتبة على الطبقات أم على حروف المعجم، ومن هنا حاول المتأخرون أن يميزوا بين التواريخ والطبقات، وقد اعتبر العز بن جماعة ذلك من الأمور المشكلة، وحاول التمييز بينها بعبارة غامضة فقال: «والحق عندي أنهما بحسب الذات يرجعان إلى شيء واحد، وبحسب الاعتبار يتحقق ما بينهما من التغاير»[2].

وقد عقب السخاوي على ذلك بقوله: «بينهما عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة وينفرد التأريخ بالحوادث، والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلاً من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها، لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة»[3].

وقد ذكر السخاوي أن كلامه في التفريق بين التأريخ والطبقات ينطبق على مصنفات الأقدمين في الطبقات، ذلك لأن المتأخرين راعوا في الطبقات سني الوفيات.

إن بعض المؤلفين أطلقوا على كتبهم في الرجال اسم التأريخ منذ فترة مبكرة ترجع إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجري، حيث أطلقه البخاري على بعض مصنفاته في الرجال وهي «التأريخ الكبير» و«التأريخ الأوسط» و«التأريخ الصغير» كذلك فعل معاصره علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) حيث سمى كتابه في الرجال بـ«التأريخ» وسمى ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) كتابه بـ«التأريخ الكبير» وتابعهم في ذلك بعض المؤلفين التالين، وكانت كلمة

---

(١) العسقلاني: تهذيب التهذيب ١/٧.

(٢) و (٣) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٤٥٣.

التأريخ قد استعملت للتأريخ الحولي منذ تلك الفترة المبكرة أيضاً حيث سمى خليفة بن خياط حولياته باسم «التأريخ»[1] على أن الجزم بذلك يبدو صعباً وأياً كان الأمر فإن المؤلفين الأوائل في الرجال اعتبروا كتبهم تاريخاً ولعل تبرير ذلك يعود إلى ذكرها سنوات الولاة والوفاة لبعض المترجمين.

وقد استمر اعتبار كتب الرجال من فروع التأريخ حتى بعد أن تبلورت بعض المفاهيم حول تعريف التأريخ وتحديد مجالاته وأغراضه وظهرت في الدراسات المتأخرة التي قام بها الكافيجي[2] سنة ٨٧٩هـ والسخاوي[3] (ت ٩٠٢هـ) فقد اعتبر السخاوي «علم التأريخ فن من فنون الحديث النبوي»[4].

وذكر في فوائد علم التأريخ أنه «يظهر الشيخ الذي جعل روايته عنه من مقصده كان قد مات قبل مولده أو كان قد اختل عقله أو اختلط أو لم يجاوز بلدته التي لم يدخلها الطالب قط»[5]. وبيان ذلك كله من مباحث علم الرجال. وقد استشهد السخاوي على جلالة علم التأريخ بأن السخاوي ألف «التأريخ الكبير» بين القبر النبوي والمنبر الشريف وكان يصلي لكل ترجمتين ركعتين[6] وكتاب التأريخ الكبير هذا من كتب الرجال. وعندما ذكر السخاوي قوائم بأسماء التصانيف في التأريخ أورد ضمنها أنواع المصنفات في علم الرجال. وقد اعتبر السخاوي معرفة تأريخ الرجال واجباً في حين أن معرفة الأخبار والأشعار وما إلى ذلك لا يعدو أن يكون مباحاً[7]، ولم يقتصر اعتبار علم الرجال من

---

(١) روزنثال: علم التأريخ عند المسلمين، ٢٤ ــ ٢٥.
(٢) في كتابه: «المختصر في علم التأريخ».
(٣) في كتابه القيم: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ».
(٤) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٤٥٠.
(٥) المصدر السابق، ٤٥٠.
(٦) المصدر السابق، ٤٥٢.
(٧) المصدر السابق، ٤٥٤.

فروع التواريخ وذكر فوائده ضمن فوائد التأريخ على السخاوي فقد ذكر معاصره السيوطي (ت ٩١١هـ) أن «من فوائد التأريخ معرفة الآجال وحلولها وانقضاء العدد وأوقات التعاليق ووفيات الشيوخ ومواليدهم والرواة عنهم فنعرف بذلك كذب الكاذبين وصدق الصادقين»[١].

وقد تابعهما كل من حاجي خليفة وطاش كبرى زاده في اعتبار علم الرجال أحد فروع علم التأريخ[٢]. وقد تساءل روزنثال عما إذا كان من الصحيح قبول التراجم بشكلها الحالي كعنصر بارز في علم التأريخ كما فعل المؤرخون المسلمون؟ مع اعترافه بأن التراجم جزء أساسي من التأريخ وأن فيها مقداراً لا بأس به من المادة التي يمكن تصنيفها واعتبارها تأريخية[٣]. وطبيعي أن ذلك ينطبق على كتب التراجم المتأخرة بصورة أوضح إلا أنه ينطبق أيضاً على كتب الرجال التي حوت مادة تأريخية دقيقة وموثوقة لكنها قليلة ومشتتة فقد قدمت خلال التراجم معلومات منها ما يتصل بالإدارة، كذكر الولاة والقضاة ومنها ما يتعلق بتواريخ الغزوات والمعارك حيث ترد عَرَضاً عند ذكر اشتراك أصحاب التراجم في الغزوات، ومنها ما يتعلق بخطط المدن التي ترد عرضاً أيضاً خلال تحديد محل سكنى صاحب الترجمة، وكذلك التعريف بالعشائر التي نزلت في المدن عندما تكون مرتبة على المدن وحاوية على الأنساب.

ولكتب الرجال أهمية خاصة في التعريف بالحياة الثقافية للمدن والأقطار التي تناولت تراجم علمائها، وهذه المعلومات قد تسد بعض الفجوات في المادة التي تقدمها الكتب التأريخية كأن يتم بها إكمال قوائم الولاة أو القضاة في مدينة معينة أو خلال فترة محددة، أو تكمل معلومات الكتب التأريخية عن خطط المدن وما شاكل، على أنه من الضروري عدم المبالغة في أهمية المادة التأريخية التي تقدمها كتب الرجال.

---

(١) السيوطي: الشماريخ في علم التأريخ، ٧.

(٢) أنظر حاجي: كشف الظنون ١/٢٧١.
وطاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ٢/٢٣٧.

(٣) روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ٢٨.

وتظهر أهمية كتب الرجال في نوع من الدراسات التأريخية التي ظهرت حديثاً وهي ما يسمى بعلم «تأريخ التأريخ» الذي يتعرض لدراسة الأصول التي استقى منها المؤرخون مادتهم ونقد هذه الأصول حيث تقدم كتب الرجال معلومات لها أهمية بالغة في التعريف برواة الأخبار وبيان أحوالهم وعقائدهم وأخلاقهم مما يلقي ضوءاً على دوافعهم وأغراضهم، وقد مكن من الإفادة من كتب الرجال في هذا المجال المشاركة الجدية التي قام بها المحدثون في نقل الأخبار[1] إلى جانب رواية الحديث التي جعلت كتب الرجال تترجم لهم، ولكن ينبغي أن لا يبالغ في ذلك فإن معظم التراجم التي ذكرتها كتب الرجال قصيرة والمعلومات التي أوردتها مقتضبة ولكنها في حالات كثيرة تنفرد بها مما يجعل لها أهمية كبيرة.

ويبرز تأثير علم الرجال على كتب التراجم من حيث الشكل والمحتوى رغم أن كتب التراجم لم تقتصر على رجال الحديث، بل تناولت أيضاً الملوك والأمراء والولاة والقضاة والشعراء والأدباء والقراء وغيرهم، فترتيب مادة الترجمة من حيث الاهتمام بضبط الأسماء وذكر الأنساب وبيان الصفات الخلقية والعقلية والجسمية وذكر شيوخ المترجم وتلاميذه وبعض مروياته أحياناً والاعتناء بذكر سني الوفيات، وهذه التراجم لا تختلف في طبيعة المادة ولا التنظيم عما هي عليه في كتب الرجال.

ويظهر أثر علم الرجال في التنظيم العام الذي اتبعته كتب التراجم في ترتيب مادتها، فالتنظيم على الطبقات أو على حروف المعجم هما أساس ترتيب كتب التراجم، وقد سبقت كتب الرجال إلى استعمال هذين الأساسين في عرض مادتها.

وقد لا يكون من المجازفة القول أن كتب التراجم ليست إلا تقليداً لكتب الرجال مع توسيع النطاق بإدخال تراجم لا علاقة لها برواة الحديث، ومع توسع أكثر في الكلام عن أحوال الرجال وأخبارهم.

---

(١) يمكن التأكد من ذلك بملاحظة الشيوخ الذين نقل عنهم خليفة بن خياط ومحمد بن سعد والطبري.

ويظهر مثل هذا التأثير لعلم الرجال أيضاً في بعض كتب التأريخ العام التي اهتمت بالتراجم كثيراً مثل كتاب «المنتظم لابن الجوزي وكتاب «البداية والنهاية» لابن كثير و «تاريخ الإسلام» للذهبي.

علم الرجال والنقد التاريخي:

إن مناهج المحدثين في نقد رجال الحديث كان لها أثر كبير في تطور ونمو نقد المصادر والتحري عن الحقيقة ببيان مكانة ناقليها من الصدق والاتقان، فقد اشترط المحدثون في الراوي أن يكون متصفاً بالعدالة والضبط لقبول الأحاديث التي يرويها، ومن أجل بيان أحوال العدد الهائل من الرواة ألفوا كتب الرجال.

وقد أوضحت كتب مصطلح الحديث التي تبلورت فيها قواعد نقد الحديث طريقة الاستفادة من كتب الرجال، وبطبيعة الحال فإن هذه القواعد وضعت خصيصاً لنقد الحديث. ولكن بسبب اشتغال كثير من المحدثين في التأريخ فإن قواعد النقد هذه استعملت ــ إلى حد ما ــ في التأريخ أيضاً، وقد ساعد على ذلك أن الروايات التأريخية كانت تتصدرها الأسانيد كما هو شأن الأحاديث، كما أن مقاييس المحدثين سرت إلى علم التأريخ فقد اشترطوا في المؤرخ ما اشترطوه في رواة الحديث من العدالة والضبط[1]، وبذلك أمكن تطبيق قواعد نقد الحديث في نقد الروايات التأريخية أيضاً، ولكن ذلك لم يتم بنفس الدقة، بل حدث تساهل كبير في ميدان التأريخ، فالمؤرخون الأوائل مثل خليفة بن خياط والطبري استقوا كثيراً من مادتهم التأريخية عن رواة ضعفهم أهل الحديث، وبذلك لم يتشددوا في نقد رواة الأخبار كما فعلوا بالنسبة لرواة الحديث، لأن الحديث تترتب عليه الأحكام الشرعية، لذلك رفض العلماء الاحتجاج بالأحاديث ذات الأسانيد المنقطعة في حين قبلوا ذلك في الروايات التأريخية، ولم يجدوا بأساً في استعمال صيغ التمريض في بيان طرق التحمل

---

(١) الكافيجي: المختصر في علم التأريخ، ٣٣٦. يقول: «وينبغي أن يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث من أربعة أمور: العقل والضبط والإسلام والعدالة». والسخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ٤٩٩ ــ ٥٠٠.

بالنسبة للروايات التأريخية، وهكذا ميَّز العلماء منذ فترة مبكرة بين «التأريخ» و «الحديث»، فلم يطبقوا قواعد نقد الحديث بدقة في نطاق التأريخ.

وعندما يقوم المؤرخون اليوم بمحاولة تدقيق مصادرنا التأريخية ونقدها فإن بالإمكان الاستفادة من قواعد نقد الحديث وعلم الرجال في ترجيح الروايات التأريخية المتعارضة كأن تكون إحدى الروايتين المتعارضتين بإسناد متصل رجاله ثقات، والأخرى وردت بإسناد منقطع أوعن طريق رواة مجروحين، فعندئذ ينبغي ترجيح الرواية الأولى على الثانية. كما أن استعمال قواعد المصطلح في نقد الروايات التأريخية ينبغي أن يشتد على قدر تعلق المادة بالأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء ويشتط عندها الرواة كأن تكون الروايات لها مساس بالعقائد كالفتن التي حدثت في جيل الصحابة أو ذات صلة بالأحكام الشرعية كالسوابق الفقهية فإن التشدد في قبولها يجعل استعمال قواعد نقد الحديث بدقة أمراً مقبولاً. وعلى ذلك فإن مدى تطبيق قواعد نقد الحديث في التأريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات، وقد نبه الكافيجي على ذلك بقوله: «يجوز للمؤرخ أن يروي في تأريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب والترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه، ولكن لا يجوز له ذلك في ذات البارىء عز وجل وفي صفاته ولا في الأحكام وهكذا جواز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل المذكور»[1].

لقد ظلت مقاييس المحدثين واتجاهاتهم في النقد سارية في ميدان التأريخ حتى فترة متأخرة حيث ظهر أثر ذلك فيما كتبه الكافيجي والسخاوي عن علم التأريخ. ولكن هذه المقاييس أغفلت كثيراً في البحوث التأريخية الحديثة ولم يفطن الباحثون إلى هذا الكنز الثمين، ومن ثم فإن الاعتماد في النقد التأريخي انصب على ما أنتجه الغربيون في حقل الميثودولوجي ولا شك أن استعمال الغربيين لقواعد النقد العلمي في حقل الدراسات الإنسانية كان

---

(١) الكافيجي: المختصر في علم التأريخ، ٣٢٦.

متأخراً بالنسبة لمناهج النقد عند المحدثين، وكان ما عمله أسد رستم من الإفادة من مصطلح الحديث والميثودولوجية الغربية معاً في وضع مصطلح للتأريخ محاولة جريئة في الكشف عن أهمية قواعد نقد الحديث في عملية النقد التأريخي[1].

□ □ □

(١) أنظر بصورة خاصة الباب السادس وعنوانه: العدالة والضبط)، حيث أن قواعد النقد الداخلي للروايات التأريخية لا تكاد تخرج عما رسمه المحدثون في نطاق نقد الحديث.

نشاط الرحلة في طلب الحديث

بدأت الرحلة في طلب العلم في جيل الصحابة، فرحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في الشام، واستغرق سفره شهراً ليستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قد سمعه من النبي ﷺ[1] ورحل جابر إلى مصر للقاء مسلمة بن مخلد وسؤاله عن حديث بلغه عنه فلما أخبره به رجع[2]، ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر بمصر فلما لقيه قال: حدثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك. فلما حدثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة وما حل رحله!![3].

---

(١) البخاري: الصحيح ١/٢٩.
وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٩٣.
وذكره الخطيب في الكفاية، ص ٤٠٢ فقال: رحل جابر إلى مصر في حديث حتى سمعه من عبد الله بن أنيس. كما ذكر الخطيب في كتابه الرحلة في طلب الحديث، ص ٥٤ روايتين إحداهما تذكر أن رحلة جابر إلى الشام إلى عبد الله بن أنيس، والثانية تذكر أن رحلة جابر إلى مصر ولا تسمي الصحابي الذي رحل إليه. ويبدو أن لجابر رحلتين إحداهما إلى الشام والأخرى إلى مصر، وقد سمى الرامهرمزي الصحابي الذي رحل جابر إليه إلى مصر وهو مسلمة بن مخلد كما ذكر أعلاه.

(٢) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ١/ق ١٨ و ١. وذكره الخطيب في الرحلة في طلب الحديث، ص ٥٧، لكنه قال: (رجل) بدل (جابر).

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٩٣ ـ ٩٤، وانظر الخطيب: الكفاية ٤٠٢؛ والرحلة في طلب الحديث، ص ٥٦.

ورحل رجل من الصحابة إلى فضالة بن عبيد بمصر فلما قدم إليه قال له: أما أني لم آتك زائراً ولكني سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم[1]، وقال عبد الله بن مسعود: «لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته»[2].

ويتبين مما ذكرت أن سبب رحلة الصحابة كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابي، وليس في بلده من يحفظه فيشد الرحال إلى من يحفظه ولو كان على مسيرة شهر.

وقد استمرت الرحلة في جيل التابعين فقد تفرق الصحابة في الأمصار يحملون معهم العلم فما كان ليتيسر للرجل أن يحيط علمًا بحديث رسول الله ﷺ دون رحلة في الأمصار وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها.

يقول سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ) أحد كبار التابعين «إن كنت لا سير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام»[3].

ورحل الحسن البصري (ت ١١٠هـ) من البصرة إلى الكوفة في مسألة[4] وأقام أبو قلابة في المدينة ثلاثة أيام ما له حاجة إلا رجل كانوا يتوقعون قدومه كان يروي حديثاً، فأقام حتى قدم وسأله عن الحديث[5].

---

(١) الدارمي: سنن الدارمي ١/١٣٨ والخطيب الرحلة، ص ٥٧.
(٢) الخطيب: الكفاية، ٤٠٢.
(٣) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ٢/ق ١٧ و٢.
ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٩٤.
الخطيب: الكفاية، ٤٠٢.
(٤) الخطيب: الكفاية، ص ٤٠٢.
(٥) الدارمي: سنن ١/١٣٦.
والرامهرمزي: المحدث الفاصل، ق ١٧ و٢.

وقال بسر بن عبد الله الحضرمي «إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه»[1].

وقال عامر الشعبي سيد التابعين «لم يكن أحد من أصحاب عبد الله، أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق»[2].

وخرج عامر الشعبي إلى مكة في ثلاثة أحاديث ذكرت له على أمل أن يلقى أحد الصحابة هناك فيسأله عنها[3].

وحدّث الشعبي رجلاً بحديث ثم قال له «أعطيناكها بغير شيء قد كان يركب فيما دونها إلى المدينة»[4].

وعن أبي العالية الرياحي قال، كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم[5].

ففي جيل التابعين يبرز عامل جديد يحفز طلاب الحديث إلى الرحلة، ذلك هو طلب الإسناد العالي، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة.

فبدل أن يأخذ التابعي عن تابعي أخذ بدوره الحديث عن صحابي، يرحل إلى ذلك الصحابي فيروي الحديث عنه مباشرة. وقد كان لظهور الوضع

---

(١) الدارمي: سنن ١/١٣٦، والخطيب: الرحلة في طلب الحديث، ص٦٣، لكنه يسميه «بشر» وهو تصحيف (أنظر ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/٤٣٨).
وابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٩٥.

(٢) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ق١٨ و١.
الخطيب: الكفاية، ٤٠٢.

(٣) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ق١٨ و١.

(٤) البخاري: الصحيح ١/٣٥.
وابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٩٤، والخطيب: الكفاية، ٤٠٢.

(٥) الدارمي: سنن ١/١٣٦.
الخطيب: الكفاية، ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

في الحديث أثر في تنشيط هذه الرحلات العلمية طلباً للحديث من مظانه، وتدقيقاً لمصادره، وبحثاً عن أصوله، وتحرياً عن رواته.

وقد ذكر شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) أنه سمع أبا أسحق يحدث عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ حديث «من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء» فسأله شعبة: سمعت عبد الله بن عطاء يحدث عن عقبة بن عامر؟ قال أبو أسحق: سمعت عبد الله بن عطاء، قال شعبة: عبد الله سمع عقبة بن عامر؟ فقال أبو أسحق أسكت، فقال شعبة لا أسكت. وكان مسعر بن كدام حاضراً فالتفت إلى شعبة وقال: يا شعبة عبد الله بن عطاء حي بمكة. فخرج شعبة إلى مكة فلقي عبد الله بن عطاء وسأله عن حديث الوضوء من رواه؟ فأجاب: عقبة بن عامر، فاستحلفه شعبة هل سمعت منه؟ قال لا، حدثني سعد بن ابراهيم، فمضى شعبة إلى المدينة حيث لقي هناك سعد بن ابراهيم فسأله. فأجاب: من عندكم خرج حدثني زياد بن مخراق. فانحدر شعبة إلى البصرة فلقي زياد بن مخراق وهو شاحب اللون وسخ الثياب كث الشعر فسأله فقال: حدثني شهر بن حوشب عن أبي ريحانة. فقال شعبة: هذا حديث صعد ثم نزل دمروا عليه ليس له أصل[1].

وهذا الجهد الكبير والمشقة البالغة والسفر الطويل كله للتحقق من صحة حديث واحد وليس شعبة بن الحجاج هو الوحيد في هذا الميدان. فهذا المؤمل بن اسماعيل ذكر عنده الحديث الذي يروي عن أبي عن النبي ﷺ في فضل القرآن فقال: لقد حدثني رجل ثقة سماه قال أتيت المدائن فلقيت الرجل الذي يروي هذا الحديث فقلت له حدثني فإني أريد أن آتي البصرة فقال: هذا الرجل الذي سمعناه هو بواسط في أصحاب القصب قال فأتيت واسطاً فلقيت الشيخ فقال: إن هذا الذي سمعت منه هو بالكلاء فأتيت البصرة فلقيت الشيخ

---

(١) ابن حبان: معرفة المجروحين من المحدثين ١/ق ٩ و٢ ـ ق ١٠ و١ ـ ٢، والخطيب: الرحلة في طلب الحديث، ص ٦٤ ـ ٦٥.

بالكلاء فقلت له: حدثني فإني أريد أن آتي عبادان. فقال إن الشيخ الذي سمعناه منه هو بعبادان فأتيت عبادان فلقيت الشيخ فقلت له اتق الله ما لهذا الحديث؟ أتيت المدائن ـ فقصصت عليه ـ ثم واسطاً ثم البصرة فدللت عليك، وما ظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا فأخبرني بقصة هذا الحديث؟ فقال: إنا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه وأخذوا في هذه الأحاديث فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه[1].

وهكذا كان للوضع في الحديث أثر في تنشيط الرحلة في طلب العلم للتحقق من الأحاديث ومعرفة مصادرها، كما كان لاستمرار طلب الإسناد العالي دور في ذلك وقد قال الإمام «طلب الإسناد العالي سُنة عمن سلف»[2] وقال «طلب علو الإسناد من الدين»[3].

لذلك إتسع نطاق الرحلة في طلب العلم في القرنين الثاني والثالث، ويقدم الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) قائمة بأسماء المحدثين الذين رحلوا في الأقطار ورتبهم على الطبقات فذكر من رحلوا إلى عدة أقطار ثم ذكر من قصد ناحية واحدة للقاء من بها من العلماء[4]، وهذه الأقطار هي مراكز الثقافة في العالم الإسلامي آنذاك، والمدن والأقطار التي كان يقصدها طلاب العلم للقاء من بها من العلماء كما تشير أخبار الرحالين هي: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والجزيرة والشام واليمامة واليمن ومصر ومرو والري وبخاري. وهي مراكز يكثر فيها العلماء وتنشط فيها الرواية، وترجم لعلماء معظمها ابن سعد وخليفة بن خياط في كتابيهما في الطبقات.

وكان للرحلة أثر في شيوع الأحاديث وتكثير طرقها، كما كان لها أثر في معرفة الرجال بصورة دقيقة لأن المحدث يذهب إلى البلدة فيتعرف على علمائها

---

(١) الخطيب: الكفاية، ٤٠١.
العراقي: فتح المغيث، ١٣٠ ـ ١٣١.
(٢) ابن الصلاح: مقدمة، ص ١٠٥.
(٣) الخطيب: الرحلة في طلب الحديث، ص ٤٧.
(٤) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ٢/ق ١٩ و ١ ـ ٢.

ويخالطهم ويسألهم، ولولا الرحلة لتنوع علم الأقاليم المختلفة واتسع الخلاف في الأحكام.

وقد أدرك العلماء أهمية الرحلة فلما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن طالب العلم هل يلزم رجل عنده علم فيكتب عنه أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ أجاب: يرحل ويكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة ويشام الناس يسمع منهم[1].

وروى عن يحي بن معين أنه قال «أربعة لا تؤنس منهم رشداً، منهم رجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث»[2].

وقال ابراهيم بن أدهم «ان الله يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»[3] ولكن الرحلة المقصودة هي التي تحقق هدفاً واضحاً، وليست مجرد سفر يضيع الوقت والجهد لتبادل التحيات والأشواق، قال الخطيب «المقصود بالرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة فالاقتصار على ما في البلد أولى»[4].

وقد كان الراحلون يلتذون في الرحلة، فهذا رجل وفد إلى يزيد بن هارون من حران ينشد:

أقبلت أهوى على حيزوم طاوية ... في لجة اليم لا ألوي على سكن
حتى أتيت إمام الناس كلهم ... في الدين والعلم والآثار والسنن
أبغي به الله لا الدنيا وزخرفها ... ومن تغنى بدين الله لا يهن

---

(١) العراقي: فتح المغيث ٣/٨٦، ويشام: يختبر.
(٢) الخطيب: الرحلة، ص ٤٧، والمصدر السابق ٣/٨٦.
(٣) العراقي: فتح المغيث ٢/٨٧، والخطيب: الرحلة في طلب الحديث، ص ٤٧.
(٤) العراقي: فتح المغيث ٢/٨٦.

يالذة العيش ما [قد] قلت حدثنا عوف وبشر عن الشعبي والحسن[1]

وقال آخر رحل إلى سفيان بن عبينة بمكة:

سيري نجا وقاك الله من عطب حتى تلاقي بعد البيت سفيانا
سمح الأنام ومن جلت مناقبه لاقى الرجال وحاز العلم أزمانا[2]

ولولا الرحلة في طلب العلم لوجد طابع فكري محلي في كل مدينة من المدن الإسلامية بسبب العزلة العلمية، لكن الروح الواسعة التي تحلى بها العلماء دفعتهم إلى جوب الآفاق وأخذ العلم من شتى المراكز الفكرية في العالم الإسلامي ولو اهتم المحدثون بتدوين أخبار الرحلات وأوصاف المدن لقدموا معلومات غزيرة كتلك التي نجدها في كتب الرحلات المتأخرة مثل رحلة ابن جبير ورحلة ابن بطوطة.. ولكن المحدثين لم يهتموا بغير الحديث الذي كان هدف هذه الرحلات. إن ما حققته هذه الرحلات من امتزاج علم الأمصار يظهر بوضوح في مجاميع الحديث التي دونت خلال القرن الثالث الهجري وقد عملت هذه الرحلات على تقليل أثر العصبية والمنافسة في الحديث بين الأمصار، لذلك نجد أن المنافسة في الفقه بين مدرسة العراق ومدرسة المدينة وظهور العصبية للرأي في النصف الأول من القرن الثاني الهجري يبدو أوضح بكثير من المنافسة بين الأمصار في الحديث، وأحسب أن الرحلة في طلب العلم وما ولدته من امتزاج علم الأمصار المختلفة إضافة إلى عدم احتمال علم الحديث ما احتمله علم الفقه من اتساع في الخلاف بسبب تباين الأفهام والمدارك وتباين الأعراف المحلية وما يستتبعه من اختلاف الحاجيات بين مصر وآخر، لكل ذلك أثر في تقليل العصبية المحلية بين المحدثين، كما أنه لا توجد لدينا مدارس متبلورة في الحديث كما هو الشأن في الفقه، وإن كانت هناك شروط ومقاييس في قبول الرواية أو رفضها والأخذ عن الرجل أو رده، ولكنها شروط فردية تتباين بين محدث وآخر لا مدرسة وأخرى ولا مصر وآخر.

□ □ □

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل ٢/ق ١٨ و ٢. والزيادة يقتضيها الوزن.
(٢) المصدر السابق ٢/ق ١٨ و ٢.

تدوين الحديث

الكتابة في حياة الرسول ﷺ:

لم يكن العرب قبل الإسلام يعتمدون على الكتابة في حفظ أشعارهم وخطبهم وقصص أيامهم ومآثرهم وأنسابهم، بل اعتمدوا على الذاكرة ونمت ملكة الحفظ عندهم فاشتهروا بقوة ذاكرتهم وسرعة حفظهم. ولكن هذا لا يعني عدم وجود من يعرف الكتابة بينهم، ذلك لأن مجتمع مكة التجاري يحتاج إلى معرفة بالكتابة والحساب، ولكن عدد الكاتبين كان قليلاً ولذلك وصف القرآن الكريم العرب بأنهم أميون فقال تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم﴾[1] وفي الحديث الشريف «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»[2].

وقد حث الإسلام على العلم، واهتم النبي ﷺ بتعليم المسلمين الكتابة، فأذن لأسرى بدر أن يفدوا أنفسهم بتعليم عشرة من صبيان الأنصار القراءة والكتابة[3].

---

(١) سورة الجمعة: الآية ٢.

(٢) مسلم: الصحيح، ص ٧٦١، (كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال).

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/٢٢ واختصاص الأنصار بذلك لأن المهاجرين كان فيهم الكاتبون ولم يكن في الأنصار ذلك.
وأبو عبيد: الأموال، ص ١١٥.
ويذكر المقريزي: امتاع الأسماع، ص ١٠١، أن زيد بن ثابت ممن علمهم أسرى بدر الكتابة.

وكان بعض المسلمين يتعلمون القراءة والكتابة في مسجد الرسول ﷺ حيث تطوع بعض المعلمين بتعليمهم مثل عبد الله بن سعيد بن العاص وسعد بن الربيع الخزرجي وبشير بن ثعلبة وأبان بن سعيد بن العاص[1]، فكثر عدد الكاتبين حتى بلغ عدد كتاب الوحي زهاء أربعين كاتباً[2] ناهيك عن كتاب الصدقات والرسائل والعهود.

كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ:

ومع وجود عدد من الكتاب في حياة الرسول ﷺ وقيامهم بتدوين القرآن الكريم، فإنهم لم يقوموا بجمع حديث الرسول ﷺ وكتابته بشمول واستقصاء بل اعتمدوا على الحفظ والذاكرة في أغلبه ولم يأمرهم النبي ﷺ بذلك، ولعله أراد المحافظة على ملكة الحفظ عندهم، خاصة وأن الحديث تجوز روايته بالمعنى خلاف القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه، ومن ثم فلا تجوز روايته بالمعنى، لذلك اقتضت الحكمة حصر جهود الكاتبين في نطاق تدوين القرآن الكريم، وللتخلص من احتمال حدوث التباس عند عامة المسلمين فيخلطوا القرآن بالحديث إذا اختلطت الصحف التي كتب فيها القرآن بصحف الحديث، خاصة في الفترة المبكرة عندما كان الوحي ينزل بالقرآن الكريم ولما يكمل الوحي، ولما يعتد عامة المسلمين على أسلوب القرآن.

وقد وردت أحاديث عن النبي ﷺ تنهى عن كتابة الحديث كما وردت أحاديث تسمح بالكتابة.

فأما أحاديث النهي عن الكتابة فهي:

١ ــ «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني

---

(١) أنظر عنهم ابن عبد البر: الاستيعاب ١/٦٤.
وابن سعد: الطبقات الكبرى ٣/٥٣١.
والعسقلاني: إصابة ١/١٠.

(٢) ابن سيد الناس: عيون الأثر ١/٣١٥ ــ ٣١٦.

ولا حرج» أخرجه مسلم[1] من حديث أبي سعيد الخدري (ر ض).

٢ ــ قال أبو سعيد الخدري (جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى)[2].

٣ ــ حديث أبي هريرة (ر ض): (خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: كتاب غير كتاب الله! أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى)[3].

وأقوى هذه الأحاديث حديث أبي سعيد الخدري الأول الذي أخرجه مسلم في صحيحه.

وأما أحاديث السماح بالكتابة فهي:

١ ــ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ باصبعه إلى فيه وقال: أكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق)[4].

٢ ــ حديث أبي هريرة (ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب)[5].

---

(١) مسلم: الصحيح، ص ٢٢٩٨، (كتاب الزهد والرقاق ــ باب التثبت في الحديث).
(٢) الخطيب البغدادي: تقييد العلم، ص ٣٢ ــ ٣٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٤.
(٤) الدارمي: سنن ١/١٢٥.
والخطيب: تقييد العلم، ص ٧٤.
(٥) البخاري: الصحيح ١/٣٨.

٣ ــ حديث أبي هريرة: (أن رجلاً أنصارياً شكا إلى النبي ﷺ قلة حفظه فقال: استعن بيمينك)[١].

٤ ــ طلب رجل من أهل اليمن يوم فتح مكة من الصحابة أن يكتبوا له خطبة النبي ﷺ بعد الفتح فاستأذنوا النبي ﷺ في ذلك فقال: «اكتبوا لأبي شاه»[٢].

٥ ــ حديث أنس «قيدوا العلم بالكتاب»[٣].

٦ ــ حديث رافع بن خديج: قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج»[٤].

٧ ــ كتب النبي ﷺ كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم[٥].

٨ ــ قال النبي ﷺ في مرضه الذي توفي فيه «آتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده»[٦].

٩ ــ كتابة النبي للصحيفة بين المهاجرين والأنصار وبين المسلمين واليهود.

---

(١) الخطيب: تقييد العلم، ص ٦٧. والترمذي: العلم ٥/٣٩.

(٢) البخاري: الصحيح ١/٣٨، لكنه يذكر (لأبي فلان) بدل (لأبي شاه). والخطيب: تقييد العلم، ص ٨٩.

(٣) الخطيب: تقييد العلم، ص ٧٠، وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٧٢. وقد ورد هذا الحديث من طرق عديدة بعضها ضعيف (أنظر تقييد العلم للخطيب، ص ٦٨ حاشية ١٢٩، وص ٧٠ حاشية ١٣٤، وانظر صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص ٢١ حاشية ١).

(٤) السيوطي: تدريب الراوي، ص ٢٨٦.

(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٧١.

(٦) البخاري: الصحيح ١/٢٩. ومسلم: الصحيح، ص ١٢٥٧، (كتاب الوصية ــ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي به).

رأي العلماء في تعارض هذه الأحاديث:

لقد نهى النبي ﷺ عن كتابة الحديث خشية اختلاطه بالقرآن الكريم الذي لم يكن قد جمع بعد، وكذلك خشية انشغال المسلمين بالحديث عن القرآن وهم حديثو عهد به، وإلى ذلك ذهب الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) بقوله تعقيباً على حديث أبي سعيد الخدري: «وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتاب فأبى، فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن»[١] وأما أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) فقال: وجهه ــ والله أعلم ــ أن يكون إنما كره أن يكتب شيء مع القرآن في صحيفة واحدة أو يجمع بينهما في موضع واحد تعظيمًا للقرآن وتنزيهاً له أن يسوى بينه وبين كلام غيره[٢].

ولذلك فقد أذن النبي ﷺ لبعض الصحابة المتقنين للكتابة أن يكتبوا الحديث مثل عبد الله بن عمرو بن العاص حيث اطمأن إلى عدم خلطه القرآن بالحديث. وذهب بعض العلماء ــ ورأيهم ينسجم مع ما ذكر آنفاً ــ إلى أن أحاديث السماح بالكتابة نسخت أحاديث النهي عنها، وذلك بعد أن رسخت معرفة الصحابة بالقرآن فلم يخش خلطهم له بسواه، وممن ذهب إلى النسخ من المتقدمين ابن قتيبة الدينوري[٣] ومن المعاصرين الشيخ أحمد محمد شاكر[٤]. وهذا الرأي لا يتعارض مع تخصيص بعض الصحابة مثل عبد الله بن عمرو بالاذن في وقت النهي العام لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه[٥].

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ٧١أ.
(٢) الخطابي: غريب الحديث ١/٦٣٢.
(٣) أنظر تأويل مختلف الحديث، ص ٣٦٥.
(٤) أنظر الباعث الحثيث، ص ١٣٣.
(٥) صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص ١١.

كتابة الحديث في جيل الصحابة:

كما وردت أحاديث في النهي عن الكتابة والسماح بها، كذلك وقف الصحابة مواقف متباينة من كتابة الحديث، فمنهم من كره الكتابة، ومنهم من أجازها، ومنهم من روي عنه الأمران؛ كراهية الكتابة وإجازتها وهذه مواقف بعض كبار الصحابة الذين كرهوا كتابة الحديث:

١ ــ جمع أبو بكر الصديق (رض) خمسمائة حديث ثم أحرقها[١].

٢ ــ استشار عمر بن الخطاب (رض) الصحابة في تدوين الحديث، ثم استخار الله تعالى في ذلك شهراً ثم عدل عن ذلك وقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وأني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وأني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً»[٢].

٣ ــ قال علي بن أبي طالب (رض): «أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حين اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم»[٣].

٤ ــ أُتي عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها، وقال بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون[٤].

٥ ــ وردت روايات تدل على كراهية صحابة آخرين للكتابة وهم زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وأبو موسى الأشعري، وقد أوضح كل من هؤلاء

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١/٥.
(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٦٤؛ والخطيب: تقييد العلم، ص ٥٠.
(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٦٣.
(٤) المصدر السابق ١/٦٥.

الصحابة أن سبب كراهته كتابة الحديث خوفه من انشغال الناس بها وانصرافهم عن القرآن الكريم.

أما مواقف الصحابة التي تدل على تجويزهم الكتابة فهي:

١ ـ كتب أبو بكر الصديق (رض) لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنها الرسول ﷺ[١].

٢ ـ كتب عمر بن الخطاب (رض) لعتبة بن فرقد بعض السنن[٢]، ووجد في قائم سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم[٣].

٣ ـ كان عند علي (رض) صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر[٤].

٤ ـ وردت أخبار عن سماح بعض الصحابة الآخرين بالكتابة مثل السيدة عائشة وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص والبراء بن عازب وأنس بن مالك والحسن بن علي وعبد الله بن أبي أوفى وفيمن ذكرتهم من كان يكره الكتابة ثم أجازها، ولا تناقض في ذلك لأن سبب كراهتهم هو أن تختلط بالقرآن، أما حين يؤمن من ذلك فإنهم كانوا يجيزون كتابة الحديث. ولذلك فقد كتب بعضهم الأحاديث في الصحف في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته. وفيما يلي ذكر ما عرف منها:

---

(١) أحمد: المسند ١/١١.

(٢) المصدر السابق ١/١٦.

(٣) الخطيب: الكفاية، ص ٣٥٣.

(٤) البخاري: الصحيح ١/٣٨؛ وقد تكون هذه الصحيفة جزءاً من الوثيقة التي كتبها النبي ﷺ في المدينة لتنظيم العلاقات بين سكانها حيث ذكر ابن سعد أن هذه الصحيفة كانت في جفن سيف النبي المسمى ذو الفقار، فلعل علياً أخذها من جفن السيف، فتكون مما كتب للنبي ﷺ (انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى ١/٤٨٦).

أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث:

١ ــ صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري[١].

٢ ــ صحيفة عبد الله بن أبي أوفى[٢].

٣ ــ نسخة سمرة بن جندب (ت ٦٠هـ) جمع فيها أحاديث كثيرة[٣].

٤ ــ كتاب أبي رافع مولى النبي ﷺ وفيه استفتاح الصلاة[٤].

٥ ــ كتب أبي هريرة[٥].

٦ ــ صحيفة أبي موسى الأشعري[٦] (ت ٥٠هـ).

٧ ــ صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٨هـ)[٧].

٨ ــ الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥هـ)[٨]، وقد نقل الإمام أحمد محتواها في مسنده[٩].

---

(١) الترمذي: سنن «كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد».

(٢) البخاري: الصحيح، «كتاب الجهاد»، أبواب الصبر عند القتال وإذا لم يقاتل في أول النهار صبر، ولا تمنوا لقاء العدو.

(٣) العسقلاني: تهذيب التهذيب ٤/٢٣٦.

(٤) الخطيب: الكفاية، ص ٣٣٠.

(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٧٣؛ وقد طبعت صحيفة أبي هريرة بتحقيق محمد حميد الله.

(٦) مخطوطة في مكتبة شهيد علي بتركيا (انظر صبحي السامرائي: مقدمته لكتاب الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، ص ١٠).

(٧) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٥/٤٦٧؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ ١/٤٣؛ ويذكر الذهبي أنها في مناسك الحج. مخطوطة في مكتبة شهيد علي بتركيا (انظر صبحي السامرائي: مقدمته لكتاب الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، ص ١٠).

(٨) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٧٣؛ والخطيب: تقييد العلم، ص ٨٤ ــ ٨٥.
وذكر ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٢٣٣ أن عبد الله بن عمرو حفظ عن النبي ﷺ ألف مثل.

(٩) أحمد: المسند ٢/١٥٨ ــ ٢٢٦.

٩ ـ صحيفة أبي سلمة نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي[١].

١٠ ـ الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه (ت ١٣١هـ) دونها ورواها عن أبي هريرة (ت ٥٩هـ)، وتضم ١٣٨ حديثاً، وقد ذكرت الصحيفة الصحيحة ضمن ما كتبه الصحابة لأنها في الحقيقة لأبي هريرة[٢].

كتابة الحديث في جيل التابعين فما بعدهم:

امتنع بعض كبار التابعين عن الكتابة مثل عبيدة بن عمرو السلماني (ت ٧٢هـ) وإبراهيم بن يزيد التيمي (ت ٩٢هـ) وجابر بن زيد (ت ٩٣هـ) وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ) وعامر الشعبي (ت ١٠٣هـ)[٣]. ولكن البعض الآخر منهم كان يكتب الحديث مثل سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ) وعامر الشعبي والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥هـ) والحسن البصري (ت ١١٠هـ) ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ) ورجاء بن حيوة (ت ١١٢هـ) وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ) ونافع مولى ابن عمر (ت ١١٧هـ). وقتادة السدوسي (ت ١١٨هـ)[٤].

ويبرز من جيل التابعين عدد من العلماء الذين اهتموا بكتابة الحديث واحتفظوا بأجزاء وصحف كانوا يروونها مثل:

---

(١) مخطوطة في دار الكتب الظاهرية حديث ٢٧٩، وتقع في ١٣ ورقة ومنها نسخة أخرى في فيض الله ٤/٢٥٩ (انظر سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٢٥٥).

(٢) طبعت بتحقيق محمد حميد الله.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٦٧/١؛ والخطيب: تقييد العلم، ص ٤٥، ٤٦، ٤٨.

(٤) الدارمي: سنن ١٢٦/١، ١٢٩.
ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٧٢/١، ٧٣، ٧٤، ٧٥.
الخطيب: تقييد العلم، ص ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨.

أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي (ت ١٢٦هـ) الذي كتب بعض حديث الصحابي جابر بن عبد الله وحديث غيره[١].

وأبي عدي الزبير بن عدي الهمداني الكوفي (ت ١٣١هـ)[٢].

وأبي العُشَراء الدارمي: أسامة بن مالك[٣].

وزيد بن أبي أُنَيْسة أبي أسامة الرهاوي (ت ١٢٥هـ)[٤].

وأيوب بن أبي تميمة السختياني (ت ١٣١هـ)[٥].

ويونس بن عُبيد بن دينار العبدي (ت ١٣٩هـ)[٦].

وأبي بردة بُرَيِّد بن عبد الله بن أبي بردة[٧].

وحميد بن أبي حميد الطويل (ت ١٤٣هـ)[٨].

---

(١) وصل إلينا من آثاره «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر»، جمعها أبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ) مخطوطة في الظاهرية مجموع ٥٣ ــ ٣، وتقع في ١٨ ورقة (سزكين: تاريخ التراث، ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨).

(٢) وصل إلينا بعض حديثه الظاهرية، مجموع ٢٤، ويقع في ٨ ورقات (سزكين، ص ٢٥٨).

(٣) وصل إلينا بعض حديثه الظاهرية مجموع ٢٥ ــ ١، ٥ ورقات، (سزكين تاريخ التراث العربي، ص ٢٥٨).

(٤) وصل إلينا بعض حديثه جمعه هلال بن العلاء الباهلي المتوفى (٢٨٠هـ) في الظاهرية، مجموع ٤ ــ ٢ وتقع في ١٦ ورقة. (سزكين، ص ٢٥٩).

(٥) وصل إلينا بعض حديثه جمعه اسماعيل بن إسحق القاضي البصري (ت ٢٨٢هـ) ظاهرية مجموع ٤ ــ ٢، وتقع في ١٥ ورقة. (سزكين: تاريخ التراث العربي، ٢٥٩).

(٦) وصل إلينا بعض حديثه جمعه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، ظاهرية مجموع ١٠٣، ويقع في ١٣. (سزكين، ص ٢٥٩).

(٧) وصل إلينا بعض حديثه مما اختاروه أبو الحسن الدارقطني. شهيد علي، ٥٤١، ويقع في ٩ ورقات (سزكين، ٢٦٠).

(٨) وصلت إلينا صحيفته عن أنس بن مالك وهي مخطوطة في شهيد علي، ٥٣٩، وتقع في ١٣ ورقة (سزكين ١/٢٦١).

وهشام بن عروة بن الزبير (ت ١٤٦هـ)[١].

وأبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (ت ١٤٧هـ)[٢].

وقد حملت كراهية بعض التابعين للكتابة على أنهم كرهوا تدوين آرائهم وفتاويهم مع الحديث، وكذلك خوفهم من الاعتماد على الكراريس وإهمال الحفظ.

وقد سعى عبد العزيز بن مروان والي مصر (وليها من سنة ٦٥هـ إلى سنة ٨٥هـ) إلى جمع الحديث وتدوينه، فكتب إلى كثير بن مرة الحضرمي ــ الذي أدرك سبعين بدريا ــ أن يكتب له ما سمعه من أحاديث الصحابة سوى أبي هريرة لأن حديثه كان مجموعاً عنده[٣]، ولكننا لا نعلم شيئاً عن نتيجة هذه المحاولة. ثم جاء ابنه عمر بن عبد العزيز بن مروان إلى الخلافة، فكتب إلى أبي بكر بن حزم عامله على المدينة (انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو سنة ماضيه أو حديث عمرة فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله)[٤]. وأراد منه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (ت ٩٨هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٢٠هـ)[٥].

---

(١) وصل إلينا «العوالي من حديثه» ظاهرية مجموع ٦١، ويقع في ١٦ ورقة. (سزكين، ٢٦٠).

(٢) وصل إلينا جزء من حديثه، ظاهرية مجموع ١٠٥، وتقع في ١٧ ورقة (سزكين ١/٢٦١).

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٤٤٨؛ والعسقلاني: تهذيب التهذيب ٨/٤٢٩.

(٤) الدارمي: سنن ١/١٢٦؛ وابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/٣٨٧.
والكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ٣؛ وانظر أبو عبيد: الأموال، ص ٣٥٨ ــ ٣٥٩، حيث يذكر طلب عمر بن عبد العزيز من آل عمرو بن حزم أن ينسخوا له كتاب النبي (ص) في الصدقات ففعلوا.

(٥) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة، ص ٢١.
وقد خص عمرة والقاسم لأنهما أعلم الناس بحديث عائشة (رض).

وكتب عمر إلى علماء المدن الإسلامية الأخرى (انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه)[1]، ولكن عمر بن عبد العزيز عاجلته المنية قبل أن يبعث إليه أبو بكر بن حزم بما جمعه[2]. وعلى أية حال فإن هذا الجمع لم يكن شاملاً.

أما المحاولة الشاملة فقد قام بها إمام جليل آخر هو محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ) حيث استجاب لطلب عمر بن عبد العزيز، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة فجمع حديث المدينة وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلى كل أرض دفترا من دفاتره[3]. وكانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء. وبذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة تدوين الحديث ودأب العلماء على ذلك، وكان لفشو الوضع في الحديث أثر في تأكيدهم على التدوين حفظاً للسنة ومنعاً للتلاعب فيها.

وممن اشتهر بوضع المصنفات في الحديث:

١ ــ أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة.

٢ ــ محمد بن إسحق (ت ١٥١هـ) بالمدينة.

٣ ــ معمر بن راشد[4] (ت ١٥٣هـ) باليمن.

٤ ــ سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) بالبصرة.

٥ ــ أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦هـ) بالشام.

٦ ــ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (ت ١٥٨هـ) بالمدينة.

---

(١) العسقلاني: فتح الباري ١/٢٠٤؛ وانظر الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ٤.

(٢) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ٤.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/٧٦.

(٤) يقع مسنده في عشرة أجزاء وصلت إلينا منها الخمسة أجزاء الأخيرة وهي مخطوطة في تركيا.

٧ ــ الربيع بن صبيح (ت ١٦٠هـ) بالبصرة.

٨ ــ شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بالبصرة.

٩ ــ أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ) بالكوفة.

١٠ ــ الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ) بمصر.

١١ ــ أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٧٦هـ) بالبصرة.

١٢ ــ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) بالمدينة حيث صنف «الموطأ» و«توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز»[١] وهو مطبوع.

١٣ ــ عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) بخراسان[٢].

١٤ ــ هشيم بن بشير (ت ١٨٨هـ) بواسط.

١٥ ــ جرير بن عبد الحميد الضبي (ت ١٨٨هـ) بالري.

١٦ ــ عبد الله بن وهب (ت ١٩٧هـ) في جامعه[٣].

١٧ ــ سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) بمكة[٤].

١٨ ــ وكيع بن الجراح الرؤاسي[٥] (ت ١٩٧هـ).

---

(١) ابن حجر: فتح الباري، ص ٤، ولذلك رأى ابن العربي أن الإمام مالك أول من صنف الصحيح «الرسالة المستطرفة»، ص ٦، ولكن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن البخاري أول من صنف في الصحيح لأن الموطأ يحتوي على المرسل والمنقطع والبلاغات، وإن كان العلماء قد وصلوها جميعاً من غير طريق مالك.

(٢) طبع من مصنفاته كتاب الزهد والرقائق وكتاب الجهاد ويوجد قسم من مسنده مخطوطاً في الظاهرية، مجموع ١٨/٥، ويقع في ١٨ ورقة (سزكين ١/٧٠ ــ ٢٧١).

(٣) منه نسخة قديمة في مكتبة تشستر بتي بدبلن، ذكرها آربري تحت رقم ٣٤٩٧؛ وقد طبع جامع ابن وهب في المعهد الفرنسي.

(٤) بقيت أوراق من حديثه (سزكين ١/٢٧٣) كما بقي جزء من حديثه في ٦ أوراق في مكتبة الشيخ سليمان بن صالح بن بسام الخاصة بعنيزة.

(٥) بقيت أوراق من كتاب الزهد له وأوراق من حديثه (سزكين ١/٢٧٤).

١٩ ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني[١] (ت ٢١١هـ).

٢٠ ـ سعيد بن منصور صاحب السنن[*].

٢١ ـ ابن أبي شيبة صاحب المصنف[**].

«وكانت طريقتهم في جمع الحديث أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد ثم يضعون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها في مصنف واحد ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين»[٢]. وقد حملت المصنفات الأولى هذه عناوين مثل «مصنف» و«سنن» و«موطأ» و«جامع» وجمعت مادتها من الأجزاء والصحف التي دونت قبل مرحلة التصنيف[٣].

وفي القرن الثالث الهجري استمر نشاط العلماء في التدوين وبدأوا يقصرون المصنفات على الأحاديث حاذفين أقوال الصحابة والتابعين من كتب الحديث، وقد رتبوا الأحاديث على طريقة المسانيد بأن جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة وإن تباينت المواضيع التي تناولتها، وممن عرف من أوائل المصنفين للمسانيد:

١ ـ عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري (ت ٢٠٠هـ).

٢ ـ أبو دؤاد الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)[٤].

٣ ـ محمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢هـ).

٤ ـ أسد بن موسى الأموي (ت ٢١٢هـ).

٥ ـ عبيد الله بن موسى العبسي (ت ٢١٣هـ).

---

(١) طبع مصنفه بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

(*) مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

(**) مطبوع.

(٢) محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ٢٤٤.

(٣) سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٢٦٢.

(٤) طبع في حيدر آباد الدكن، ١٣٢١هـ.

٦ ــ عبد الله بن الزبير الحميدي[١] (ت ٢١٩هـ).

٧ ــ أحمد بن منيع البغوي (ت ٢٢٤هـ).

٨ ــ نعيم بن حماد الخزاعي[٢] (ت ٢٢٨هـ).

٩ ــ مسدَّد بن مسرهد البصري (ت ٢٢٨هـ).

١٠ ــ أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري[٣] (ت ٢٣٠).

١١ ــ عبد الله بن محمد الجعفي المسندي (ت ٢٢٩هـ).

١٢ ــ يحيى بن معين[٤] (ت ٢٣٣هـ).

١٣ ــ أبو خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٣٤هـ).

١٤ ــ أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان[٥] = ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ).

١٥ ــ إسحق بن راهوية (ت ٢٣٨هـ)[٦].

---

(١) طبع المجلد الأول من مسنده في كراتشي، ١٩٦٣م.

(٢) بقي في مصنفاته «كتاب الفتن» مخطوطاً في المتحف البريطاني المخطوطات الشرقية ٩٤٤٩، وعاطف ٦٠٢، (سزكين ١/٢٨٨).

(٣) وصل إلينا بعض أجزائه (سزكين ١/٢٨٩).

(٤) أطلعت على قطعة مخطوطة في الظاهرية كتب على أولها «الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين»، والأحاديث فيها متنوعة، ولم يرتبها على أسماء الصحابة ولا وفق ترتيب آخر، وفي آخره مذكور «فوائد يحيى بن معين» وليس بالسؤالات، وهو رواية القاضي أبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي عنه.

(٥) منه ١٩ ورقة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية مجموع ١٢/٣٨ (سزكين ١/٢٩٢). ومنه الجزء الثاني في مكتبة الأوقاف التابعة للخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٧٩٨. وقد طبع مصنف ابن أبي شيبة في مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

(٦) المجلد الرابع منه مخطوط في الكتب المصرية (٢) ١: ١٤٦، حديث ٤٥٤ ويقع في ٣٠٦ ورقات وفي الظاهرية عام ٩٤١ تسع أوراق منه (سزكين ١/٢٩٨).

١٦ ـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠هـ)، وهو مطبوع.

١٧ ـ خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ).

١٨ ـ إسحق بن إبراهيم بن نصر السعدي (ت ٢٤٢هـ).

١٩ ـ أبو محمد الحسن بن علي الحلواني (ت ٢٤٢هـ).

٢٠ ـ عبد بن حميد[١] (٢٤٩هـ).

٢١ ـ إسحق بن منصور (ت ٢٥١هـ).

٢٢ ـ محمد بن هشام السدوسي (ت ٣٥١هـ).

٢٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، طبع منه المجلد الأول.

٢٤ ـ أحمد بن سنان القطان الواسطي (ت ٢٥٩هـ).

٢٥ ـ محمد بن مهدي (ت ٢٧٢هـ).

٢٦ ـ بقي بن مخلد (ت ٢٧٦هـ)[٢].

٢٧ ـ أبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي[٣] (ت ٢٨٢هـ).

---

(١) وصل إلينا وهو جزء ضخم بخط مشرقي صحيح ينقصه من أوائله القليل وهو مخطوط في مكتبة جامعة القرويين تحت رقم 51 (ل 159/80).
(انظر: قائمة لنوادر المخطوطات العربية في جامعة القرويين، ص ١٥). وانظر ما تبقى منه في أماكن أخرى (سزكين: تاريخ التراث العربي ٣٠٣/١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر «النكت»، ص ٢٤٢: «كما روينا عن اسحق ابن راهويه أنه انتقى في مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق، فإنه يخرجه ونحا بقي بن مخلد في مسند نحو ذلك».

(٣) منه مختارات بعنوان «المنتقى» في دار الكتب المصرية (٢) ١: ١٠٨، حديث ١٢٥٩ (في مجموعة) كما يوجد «العوالي المستخرجة من مسند الحارث» في الظاهرية مجموع=

٢٨ ــ أبو بكر أحمد بن عمرو البزار[١] (ت ٢٩٢هـ).

٢٩ ــ إبراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥هـ).

٣٠ ــ أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر النسوي (ت ٣٠٣هـ)[٢].

٣١ ــ أبو يعلي أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)[٣].

٣٢ ــ أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)[٤].

٣٣ ــ أبو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندي البجيري (ت ٣١١هـ) في كتابه «الجامع المسند»[٥].

٣٤ ــ أبو العباس محمد بن إسحق السراج (ت ٣١٣هـ)[٦].

٣٥ ــ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)[٧].

= ١٦/١٠١ (سزكين ١/٤٠٦). وقد خرج زوائده على الصحاح الستة ومسند أحمد الحافظ ابن حجر في (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية).

(١) يوجد الجزء الأول منه في أول نقص وهو مخطوط في مكتبة جامعة القرويين تحت رقم 61 (ق 243) انظر: قائمة لنوادر المخطوطات العربية في جامعة القرويين، ص ١٧، وانظر عن نسخه الأخرى (سزكين ١/٤١١).

(٢) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١/٣٦٩، ٤١٠ (سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٤٢٧).

(٣) مخطوط في شهيد علي، ٥٦٤، ويقع في ٣٥٧ ورقة وفي الفاتح ١١٤٩، ويقع في ٣٤٩ ورقة، وفي آصفية ١: ٦٧٠ حديث ٣٠٣ ــ ٣٠٦، ويقع في ٤ مجلدات. (سزكين: تاريخ التراث، ص ٤٢٩ ــ ٤٣٠).

(٤) مخطوط في الظاهرية حديث ٢٧٨، ومنه المنتقى في الظاهرية عام ٣٥١٠ (قسم ١، ١٨ ورقة)، (سزكين: تاريخ التراث، ص ٤٣٠).

(٥) مخطوط في الظاهرية، حديث ٢٧٦ (قسم ٣٠).

(٦) بقيت مختارات منه في الظاهرية مجموع ٢ (٦٧ أ ــ ٧٦ ب).

(٧) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٨٣٠؛ والسبكي: طبقات الشافعية ٣/٣٢٥ (ط. الطناحي).

٣٦ ـ أبو سعيد الهيثم بن كليب بن شُرَيح الشاشي (ت ٣٣٥هـ) في المسند الكبير[١].

وقد وصلت إلينا بعض هذه المسانيد كما بينتُ في الحواشي ولا يمكن الجزم بفقدان المصنفات والمسانيد الأخرى، فهناك الألوف من المخطوطات العربية في مكتبات اسطنبول والمغرب والمكتبات الأخرى في أرجاء العالم التي لا توجد لدينا فهارس شاملة عن بعضها وقد يكون فيها بعض المصنفات والمسانيد التي نحسبها مفقودة.

وعلى أية حال فإن هذه المسانيد لم تقتصر على جمع الحديث الصحيح، بل احتوت على الأحاديث الضعيفة أيضاً مما يجعل من الصعوبة الافادة منها إلا من قبل العلماء المتضلعين في الحديث وعلومه.

وكذلك فإن طريقة الترتيب تجعل من الصعوبة الوقوف على أحاديث حكم معين لأنها لم ترتب على أبواب الفقه. مما حدا بالإمام محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) إلى تصنيف كتابه «الصحيح» الذي يقتصر على الأحاديث الصحيحة[٢] وإن كان لا يستوفيها جميعاً وجرى منواله الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) في صحيحه، وقد رتبا صحيحهيما على أبواب الفقه تسهيلاً على العلماء والفقهاء عند الرجوع إليهما في حكم معين.

وقد اعتبر العلماء صحيحي البخاري ومسلم أصح كتب الحديث وقد اعتمد كل منهما في تصنيف كتابه على كتب المسانيد وصحف الحديث الأخرى التي تلقاها سماعاً عن شيوخه الذين صنفوها أو نقلوها عن مصنفيها بإسنادهم إليهم، إضافة إلى الروايات الشفهية التي أضافها كل من البخاري ومسلم إلى صحيحيهما، وبذلك حفظا مادة كثير من كتب المسانيد المفقودة.

وقد تابعهم في الترتيب على أبواب الفقه معاصروهم والمتأخرون عنهم مثل:

---

(١) مخطوط في الظاهرية، حديث ٢٧٧ (قسم ٥، ٨، ١٥)، ويقع في ١٩٢ ورقة.

(٢) لا يعتبر ما فيه من التعليقات والمتابعات والموقوفات من الجامع الصحيح.

١ ــ أبو دؤاد، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ) في السنن.

٢ ــ ابن ماجه، محمد بن يزيد، (ت ٢٧٣هـ) في سننه.

٣ ــ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة السلمي، (ت ٢٧٩هـ) في جامعه.

٤ ــ النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي، (ت ٣٠٣هـ) في سننه.

وقد اعتبر العلماء القرن الثالث أسعد عصور السنة وأزهاها ففيه دونت الكتب الستة التي اعتمدتها الأمة، ونشطت رحلة العلماء، وكان اعتمادهم على الحفظ والتدوين معاً، فكان النشاط العلمي قوياً خلاله، فبرز العلماء والنقاد وتجلت ثمار هذا النشاط في تدوين الصحاح. وقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها بحذف الأسانيد أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها، وهكذا أنصب اهتمامهم على الكتب المدونة، وقلت بينهم الرواية الشفهية، لذلك اعتبر الحافظ الذهبي[1] رأس سنة ثلثمائة للهجرة الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث.

□ □ □

(١) الذهبي: لسان الميزان ٨/١.

كُتبُ الرّوايَة المهِمّة

موطأ مالك:

صنفه الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وسماه بالموطأ لأنه وطأ به الحديث أي يسره للناس أو لمواطأة علماء المدينة له فيه وموافقتهم عليه. قال الإمام مالك: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ»[١].

وقد انتقى الإمام مالك أحاديث الموطأ من مائة ألف حديث كان يرويها، واستغرق تصنيفه وتنقيحه أربعين عاماً[٢] ويبلغ عدد أحاديث الموطأ ــ رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عن الإمام مالك ــ ٨٥٣ حديثاً[٣]، ويختلف عددها لتباين روايات الموطأ عن الإمام مالك وكان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه. ويقول أبو بكر الأبهري «جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ١٧٢٠ حديثاً المسند منها ٦٠٠ والمرسل ٢٢٢ والموقوف ٦١٣ ومن قول التابعين ٢٨٥»[٤].

---

(١) السيوطي: تنوير الحوالك على موطأ مالك، ص ٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٧.

(٣) ابن عبد البر: تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص ٢٥٨.

(٤) السيوطي: تنوير الحوالك، ص ٨.

أما عن مرتبة أحاديث الموطأ فقد قدمه جمهور المالكية ومنهم ابن العربي على الصحيحين. ومن العلماء من جعله في طبقة واحدة مع الصحيحين كما فعل الدهلوي الحنفي. على أن جمهور المحدثين يعتبرونه دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه على المرسل والمنقطع، وقد احتج أصحاب القولين الأولين بأن المراسيل والمنقطعات التي أوردها الإمام مالك في الموطأ وردت كلها من طرق أخرى متصلة السند[1] وقد عده رزين السرقسطي (ت ٥٣٥هـ) والمجد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في جامع الأصول سادس الكتب الخمسة (ابن حجر: النكت على ابن الصلاح، ص ٢٨٠)، وقد اهتم العلماء بموطأ مالك فشرحوه وعرفوا برجاله ووصلوا مراسيله ومنقطعاته ومن شروحه المهمة «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار»[2]، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»[3] وكلاهما لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ).

مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ):

يضم مسند أحمد ما يقرب الأربعين ألف حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة، وقد انتقاها من سبعمائة وخمسين ألف حديث[4]، ويراعي نظام الطبقات في تسلسل الصحابة الذين أسند إليهم الأحاديث فيقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم من بعدهم.

---

(١) السيوطي: تنوير الحوالك، ص ٨؛ والدهلوي: حجة الله البالغة، ١/٢٨١؛ وانظر السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٣٩٤ (ط. الدار القومية)؛ ومحمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٢٤٦ ــ ٢٤٨، وهو يتابع القائلين بأنه في مرتبة الصحيحين؛ وأبو شهبة: إعلام المحدثين، ص ٥٩ ــ ٦٠.

(٢) طبع بعضه.

(٣) طبع منه ثلاث مجلدات بتحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري وصدر عن المطبعة الملكية بالرباط ووصل إلى الحادي عشر الآن.

(٤) أبو موسى المديني: خصائص المسند، ص ٢١ (طبع في مقدمة المسند طبعة أحمد محمد شاكر)؛ وابن الجوزي: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ص ٣١ (طبع في مقدمة كتاب المسند طبعة أحمد محمد شاكر).

أما عن درجة أحاديث المسند فهو يحتوي أحاديث صحيحة كثيرة وبعضها زيادة على ما في الكتب الستة، كما أن فيه الحديث الحسن والضعيف والمنكر وبعض الأحاديث الموضوعة أيضاً لكنها نادرة، ومعظمها وقعت من زيادة ابنه عبد الله أو زيادة أبي بكر القطيعي (رواية عبد الله) على المسند[1] كما وقع بعضها ـ وهو أندر ـ لأن الإمام أحمد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة وكان ينقحها ويأمر بالضرب على بعضها[2] وقد عاجلته المنية قبل إتمام تنقيح المسند[3] لذلك وقع فيه بضعة عشر حديثاً حكم عليها النقاد بالوضع[4] لكن ابن حجر العسقلاني أجاب عنها[5] وهو يرى أن ما لا أصل له من أحاديث مسند أحمد لا يزيد على ثلاثة أو أربعة أحاديث. وقد ذكر ابن حجر أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي فيها بعده بقية»[6]. ولا يقلل ذلك من مكانة مسند أحمد بين مدونات الحديث الجامعة المهمة.

وقد أعاد الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي ترتيب المسند على الموضوعات فقسمه إلى كتب وأبواب كما اختصر الأسانيد وسماه «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد» كما شرحه في كتابه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» وقد طبع الفتح وشرحه معاً.

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة، ص ٣٧.

(٢) أبو موسى المديني: خصائص المسند، ص ٢٧.

(٣) ابن الجوزي: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ص ٣١ (طبع في مقدمة المسند: طبعة محمد أحمد شاكر).

(٤) الخولي: مفتاح السنة، ص ٣٥.

(٥) وذلك في كتابه «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد».

(٦) ابن حجر: تعجيل المنفعة برجال الأربعة، ص ٦.

صحيح الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ):

يعتبر كتاب «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ»[١] للإمام محمد بن إسماعيل البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله، عز وجل، عند جمهور المحدثين، وقد انتقاه البخاري من ستمائة ألف حديث[٢]، ولا شك أن معظم هذه الأحاديث كانت مدونة في كتب المسانيد والمصنفات الحديثية الأخرى التي دونها علماء القرن الثاني الهجري وسمعها البخاري عن شيوخه بأسانيدهم إلى مصنفيها لذلك يعبر عن كيفية التحمل بألفاظ السماع[٣]، ومكث البخاري في تصنيفه ست عشرة سنة[٤]، واقتصر فيه على الحديث الصحيح وهو أول من أفرد الصحيح، لكنه لم يستوعب الصحيح فقد صرح بأن ما تركه من الحديث الصحيح أكثر مما أثبت لئلا يطول الكتاب[٥]. ولا يدخل ما فيه من التعاليق والمتابعات والشواهد ضمن الصحيح[٦]. وقد استقرأه العلماء ليتبينوا شرط البخاري في تخريج أحاديثه، فوجوده يشترط إلى جانب عدالة رجال سلسلة إسناده إلى الصحابي، واتصال إسناده، أن يكون الراوي اللاحق في الطبقة الأولى من الرواة عن شيخه، فلو أن الرواة عن الإمام ابن شهاب الزهري يقسمون من حيث الحفظ والإتقان وطول صحبتهم له إلى خمس طبقات، فإن البخاري يخرج لمن هم في الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري فهم شرطه،

---

(١) وذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري هو الذي سمى كتابه بالمسند الصحيح (توضيح الأفكار، ١/٢٣١).

(٢) الخطيب: تاريخ بغداد، ٢/٨؛ وابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص ٥.

(٣) أنظر دراسة (Sezgin: Buharinin Kaynaklari) (بالتركية).

(٤) الخولي: مفتاح السنة، ص ٣٧؛ وأبو شهبة: أعلام المحدثين، ص ١١٧.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد، ٢/٨ ـ ٩؛ وابن حجر: هدي الساري، ص ٥.

(٦) ابن كثير: الباعث الحثيث، ص ٣٤، ونبه ابن الصلاح إلى أن ما علقه البخاري بصيغة الجزم (مثال: قال، روى، جاء، عن) صحيح إلى من علقه عنه ثم النظر فيما بعد ذلك، وما كان منها بصيغة التمريض (قيل، رُوي عن، يُروى، يُذكر) فلا يستفاد منها صحة ولا ما ينافي الصحة.

وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، ومعظم حديث الطبقة الثانية يخرجه تعليقاً[1]، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا ينطبق على المكثرين من الرواة أما غيرهم فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ.

وقد اشترط البخاري أيضاً في العنعنة المعاصرة واللقيا في حين اكتفى مسلم بشرط المعاصرة[2]. وبذلك يتبين أن شرط البخاري أعلى من شرط مسلم.

وقد رتب البخاري أحاديث صحيحه على الموضوعات والأبواب، واعتنى بالفوائد الفقهية والنكات الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها مما ييسر للفقهاء وطلابهم الرجوع إليها والاستنباط منها[3]، وهي توضح سعة علم البخاري بفقه الحديث.

وجميع ما في صحيح البخاري من الأحاديث الموصولة بلا تكرير ٢٦٠٢ حديثاً ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يصلها في موضع آخر من الجامع ١٥٩ حديثاً، وأن جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات ٧٣٩٧ حديثاً، وأن جملة ما في الكتاب من التعاليق ١٣٤١ حديثاً، وجملة ما فيه من

---

(١) المعلق هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر (ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٢٠)، طبعة نور الدين عتر. وقد ذكر الحافظ ابن حجر (النكت على ابن الصلاح، ص ١٣٤) أن الذي يتقاعد عن شرط البخاري من التعليق الجازم جملة كثيرة، وأن الذي علقه بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر وإن أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده، وقد بينا أنه يبين كونه ضعيفاً.

(٢) أنظر عن شروط البخاري: ابن حجر: هدي الساري، ص ٧؛ والحازمي: شروط الأئمة الخمسة، ص ٤٣ ـ ٤٦؛ وابن كثير: الباعث الحثيث، ص ٢٥؛ وانظر أبو شهبة: أعلام المحدثين، ص ١١٨ ـ ١٢١؛ ومحمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٨.

(٣) ابن حجر: هدي الساري، ص ٦.

المتابعات ٣٤٤ فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر ٩٠٨٢ حديثاً، وهذا الرقم لا يشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[١].

وقد حظي صحيح البخاري بعناية فائقة من العلماء في سائر العصور فاهتموا بشرحه، ومن أجل شروحه كتاب «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، و«عمدة القارىء» لبدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ) و«إرشاد الساري إلى صحيح البخاري» للقسطلاني (ت ٩٢٢هـ) وكلها مطبوعة[٢]. كما قام الحافظ زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي بحذف المكرر وأخبار الصحابة وكل ما لا علاقة له بالحديث من صحيح البخاري وسماه «التجريد الصريح».

صحيح الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ):

يعتبر صحيح مسلم في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري عند جمهور المحدثين وإن ذهب بعض علماء المغرب إلى تقديمه على صحيح البخاري[٣]، وسبقهم إلى ذلك من المشارقة أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وأبو علي النيسابوري[٤]، وقال بذلك من الباحثين المحدثين سزكين[٥]، وقد انتقى الإمام مسلم أحاديث صحيحه من ثلثمائة ألف حديث مسموعة[٦] واستغرق تصنيفه خمس عشرة سنة[٧] ويبلغ عدد حديثه أربعة آلاف حديث سوى المكرر[٨]، وقد

---

(١) ابن حجر: هدي الساري، ص ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٨؛ وانظر أبو شهبة: أعلام المحدثين، ص ٥٣، حاشية (٣).

(٢) أنظر عن شروح البخاري سزكين: تاريخ التراث العربي، ٣١٢ فما بعد.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٥ (ط. نور الدين عتر). منهم ابن حزم لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد (توضيح الأفكار، ١/٤٦).

(٤) الخطيب: تاريخ بغداد، ١٣/١٠١.

(٥) تاريخ التراث العربي، ١/٣٥٣.

(٦) الخطيب: تاريخ بغداد، ١٣/١٠١.

(٧) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١/٥٨٩.

(٨) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٧ حاشية (١)، (ط. نور الدين عتر).

قيل أنه ــ يعني بالمكرر ــ إثنا عشر ألف حديث[1]، ولكن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رقم أحاديثه دون المكرر منها فبلغت ٣٠٣٣ حديث.

وقد خرج فيه مسلم عن رجال الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، والطبقة الثانية وهم المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، ولم يخرج فيه لأحد ممن اتفق العلماء ــ أو أكثرهم ــ على تضعيفه وتركه. واشترط مسلم في العنعنة المعاصرة ولم يشترط معها ثبوت اللقيا كما هو شرط البخاري.

وهكذا، فإن شروط البخاري أعلى من شروط مسلم من حيث اعتماده على الطبقة الأولى من الرواة واشتراطه ثبوت اللقيا[2] كما يمتاز صحيح البخاري باحتوائه على استدلالات فقهية لا توجد في صحيح مسلم وبتحريه أحوال الرجال فمن تكلم فيه من رجال البخاري بجرح أقل ممن تُكلم فيه من رجال مسلم، كما أن ما انتُقد من أحاديث البخاري أقل مما انتُقد من أحاديث صحيح مسلم[3].

ويمتاز صحيح مسلم على صحيح البخاري بعدم تقطيعه الحديث وتكراره الإسناد كما يفعل البخاري ــ ابتغاء بيان ما فيها من استدلالات فقهية ــ بل يجمع مسلم المتون كلها بطرقها العديدة في موضع واحد مما يعين الطالب على الإحاطة بالحديث وطرقه[4].

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١/٥٨٩.

(٢) محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٣٨٨؛ وأبو شهبة: أعلام المحدثين، ص ١٧٧ ــ ١٨٠.

(٣) الخولي: مفتاح السنة، ص ٤٤؛ والسباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٤٠٨ (ط. الدار القومية)؛ وأبو شهبة: إعلام المحدثين، ١٩٥ ــ ١٩٨؛ ومحمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٣٨٩ ــ ٣٩٣.

(٤) محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٣٩٣؛ وأبو شهبة: إعلام المحدثين، ص ١٨٠.

وقد اقتصر مسلم على ذكر الأحاديث المسندة المرفوعة دون أقوال الصحابة والتابعين، ولم يكثر من التعاليق فسائرها إثنا عشر من المتابعات[1].

وقد لقي صحيح مسلم قبولاً كبيراً عند العلماء فاعتنوا بشرحه ومن أحسن شروحه كتاب «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للحافظ أبي زكريا محيي الدين النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ) وقد طبع طبعات عديدة في الهند والقاهرة.

كتاب سنن أبي داؤد السجستاني (ت ٢٧٥هـ):

ركز أبو داؤد في كتابه على أحاديث الأحكام دون أحاديث الفضائل والرقائق والآداب، وخرج فيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف المحتمل، فإن كان في الحديث وهن شديد نبه عليه[2]، وشرطه أن لا يخرج عن رجل أجمع النقاد على تركه[3] ويبلغ عدد أحاديث سنن أبي داؤد أربعة آلاف وثمانمائة حديث انتقاها من خمسمائة ألف حديث كان قد كتبها[4]. وأما في ترقيم طبعة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد فبلغت ٥٢٧٤ حديث، ولعل الرقم الأول لم تدخل فيه المراسيل وعددها ٦٠٠ مرسل فيصبح الاختلاف بين الرقمين يسيراً ١٢٦ حديث ربما سببه اختلاف النسخ أو تكرر بعض الأحاديث في عدة مواضع لاشتمالها على عدة أحكام. وقد أجاد أبو داؤد ترتيب أحاديثه فأثنى عليه العلماء ونصحوا المشتغلين بالفقه خاصة بالرجوع إليه، ويقف كتاب سنن أبي داؤد في مقدمة كتب السنن الأربعة. وقد طبع كتاب السنن عدة طبعات في الهند والقاهرة.

---

(١) ابن كثير: الباعث الحثيث، ص ٣٣؛ والنووي: صحيح مسلم بشرحه، ص ١٨/١؛ وانظر أبو شهبة: إعلام المحدثين، ص ١٨١.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٣٣؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ص ٥٩٢.

(٣) أبو شهبة: أعلام المحدثين، ص ٢٢٣.

(٤) الخطيب: تاريخ بغداد، ٥٧/٩؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، ٥٩٣/١.

وقد شرحه عدد من أجلاء العلماء منهم أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في كتابه معالم السنن، وشرف الحق محمد أشرف الصديقي في كتابه «عون المعبود على سنن أبي داؤد» وكلاهما مطبوع.

جامع الترمذي (ت ٢٧٩هـ):

ومؤلفه الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي. وهو أحد الكتب الستة خرج الترمذي فيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته، كما خرج بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه. وقد التزم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج، وقد بين مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأشار إلى ما عداه وجعل في آخره كتاباً للعلل جمع فيه فوائد هامة[١]. وهكذا فإنه «امتاز في المقام الأول بملاحظاته النقدية حول الأسانيد وبإضافة الآراء المتباينة للمدارس الفقهية المختلفة»[٢]، وقد بلغت أحاديث ٣٩٥٦ حديث في ط. أحمد شاكر وآخرين عدا أحاديث كتاب العلل آخر الجامع. وقد طبع جامع الترمذي عدة طبعات في الهند ومصر.

ومن شروح الترمذي كتاب «عارضة الأحوذي على الترمذي»[٣] للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) وشرح الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)[٤]. وقد طبع شرح ابن رجب الخاص بقسم العلل من جامع الترمذي.

---

(١) الخولي: مفتاح السنن، ص ٩٣؛ والسباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٤١٣ (ط. الدار القومية)؛ ومحمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٤١٧؛ وأبو شهبة: أعلام المحدثين، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

(٢) سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٣٩٢.

(٣) طبع في حاشية صحيح الترمذي، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٥٠هـ ـ ١٣٥٢هـ.

(٤) مخطوط في سراي، أحمد الثالث، ٥٣٢/٣ ويقع في ١٥٢ ورقة ومنه نسخة في دار =

سنن النسائي (ت ٣٠٣هـ):

ألّف الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي كتابين، هما السنن الكبرى والمجتبى، وفي كل واحد منهما أحاديث زائدة على الآخر والمجتبى هو المطبوع[١] وقد طبع من السنن الكبرى المجلد الأول فقط. وقد اشتمل المجتبى على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، لكن الضعيف فيه قليل بالنسبة إلى بقية كتب السنن[٢] ولذلك اعتبر المجتبى أصلاً معتمداً عند المحدثين والعلماء وقد بلغت أحاديثه ٥٧٦١ حديث. وأما السنن الكبرى فكان من طريقة النسائي فيها أن يخرج عن كل من لم يَجمع على تركه[٣] ويريد إجماعاً خاصاً من قبل النقاد المتشددين والمعتدلين، فليس شرطه في الرجال متسعاً متساهلاً بل أنه تجنب إخراج حديث رجال أخرج لهم البخاري ومسلم وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً[٤].

ويلاحظ أن المجتبى اقتصر على أحاديث الأحكام فضم ٣٤ كتاباً فقط أما السنن الكبرى فضمت ٦٣ كتاباً منها كتب الإيمان والتفسير والسير وغير ذلك مما تتناوله الجوامع الحديثية عادة وقد حذف النسائي أبواباً كثيرة من السنن الكبرى من الكتب المتعلقة بالأحكام أيضاً.

= الكتب المصرية (٢) ١، ٧٥ مصطلح ٤٩ ويقع في ١٤١ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي، صفحة ٣٩٦).

(١) وهو المعروف بالسنن الصغرى ويرى الأستاذ أحمد صقر أن حكاية اختصار النسائي لكتابه السنن الكبرى في السنن الصغرى خطأ شائع ويرى صحة ما قرره الذهبي من أن تلميذه ابن السني انتقى المجتبى من السنن الكبرى. (أنظر: مقدمته للجزء الأول من كتاب فتح الباري لابن حجر، صفحة ٢٣). وقد طبع المجتبى عدة طبعات في الهند ومصر.

(٢) محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٤١٠؛ وأبو شهبة: أعلام المحدثين، صفحة ٢٦٦.

(٣) أبو شهبة: اعلام المحدثين، ص ٢٦٧.

(٤) ابن حجر: النكت على ابن الصلاح، ٢٧٥ ــ ٢٧٨.

ومن شروح المجتبى كتاب «زهر الربى على المجتبى» للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ)، وشرح السندي (ت ١١٣٨هـ) وقد طبع الشرحان معاً.

سنن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ):

مؤلفه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني وهو سادس الكتب الستة، وأول من ألحقها بالكتب الخمسة هو أبو الفضل بن القيسراني (ت ٥٠٧هـ) ومن العلماء من يجعل موطأ مالك سادس الكتب الستة لأنه أعلى درجة من سنن ابن ماجه، ومنهم من يجعل مسند الدارمي سادسها لأنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة[١]. ويعلل الحافظ ابن حجر عدول ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً بخلاف ابن ماجه فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة (النكت على ابن الصلاح، ٢٨٠).

وقد خرج ابن ماجه في سننه الحديث الصحيح والحسن والضعيف بما في ذلك بعض المناكير والموضوعات القليلة لذلك، فهو دون بقية الكتب الخمسة[٢] ويقول سزكين أن ابن ماجه انتقى مادته من عدد قليل من المصادر[٣].

ويبلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه ٤٣٤١ حديثاً منها ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم وبقيتها وهي ١٣٣٩ حديثا هي الزوائد على الكتب الخمسة ومن هذه الزوائد ٤٢٨ حديثاً صحيحة الإسناد

---

(١) الخولي: مفتاح السنة، ص ١٠٠؛ والسباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٤١٤ (ط. الدار القومية)؛ ومحمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص ٤١٨ ـ ٤١٩.

(٢) أنظر أبو شهبة: اعلام المحدثين، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٥.

(٣) سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٣٧٧.

ومنها ٦١٣ حديثاً ضعيفة الإسناد و ٩٩ حديثاً ما بين واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة[١].

وقد شرح سنن ابن ماجه عدد من العلماء منهم الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه» و «كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه» لأبي الحسن بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ) وكلاهما مطبوع[٢].

كتب الرواية المهمة بعد القرن الثالث الهجري[٣]:

دونت الكتب الستة وبعض الأمهات الحديثية الأخرى في القرن الثالث الهجري الذي يعتبر أزهى عصور السنة، وقد تابع المحدثون في القرون التالية نشاطهم، فمنهم من تابع البخاري ومسلمًا في إفراد الصحيح مثل الحافظ محمد بن إسحق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ) وأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن[٤] (ت ٣٥٣هـ) وأبي حاتم ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه «الأنواع والتقاسيم»[٥].

ولكن لا شك أن هذه المؤلفات في الصحيح لم ترق إلى التزام شروط البخاري ومسلم بالجملة، فابن خزيمة وابن حبان مثلاً لم يفرقا بين الصحيح والحسن ولم يشترطا نفي الشذوذ والعلة[٦].

---

(١) محمد فؤاد عبد الباقي: سنن ابن ماجه، ٢/١٥١٩ ـ ١٥٢٠.

(٢) طبع مصباح الزجاجة في دلهي ١٢٨٢هـ، وكفاية الحاجة في القاهرة بعنوان حاشية السندي.

(٣) راجع حولها كتاب (الرسالة المستطرفة) للكتاني، وكتاب (الحديث والمحدثون) لمحمد أبي زهو، وكتاب أعلام المحدثين لمحمد أبي شهبة. وقد أضفت إليهم ملحوظات كثيرة من المصادر القديمة.

(٤) بقيت ورقتان من حديثه مخطوطة في أحمد الثالث، ٧/٦٢٤ (سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٤١٧).

(٥) وصل إلينا وتوجد منه عدة نسخ خطية في مكتبات العالم (أنظر سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٤٧٢).

(٦) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ص ٨٠ (رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة، من تحقيق الدكتور ربيع بن هادي).

ومنهم من تابع أصحاب السنن في جمع الصحيح والحسن والضعيف المحتمل مثل الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتابه السنن وقد رتبه على أبواب الفقه، ونادراً ما تقع فيه الموضوعات وقد نبه على بعضها وقد شرحه أبو الطيب الآبادي وطبع الأصل والشرح معاً. ومثل الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه «السنن الكبرى» وقد خرج أحاديثه على الصحيحين وغيرهما وتعقبه الماردیني الشهير بابن التركماني (ت ٧٤٥هـ) في كتابه «الجوهر النقي» وأكثره اعتراضات على البيهقي ومناقشة له. وطبع الأصل والتعقيب في عشر مجلدات.

ومنهم من ألف على طريقة المعاجم وهي مستمدة من أساليب تنظيم كتب علم رجال الحديث وذلك بترتيب أسماء الصحابة أو شيوخ المصنف على حروف المعجم، وسياق حديث أو أكثر لكل واحد منهم، وأشهر من صنف في ذلك أبو القاسم سليمان بن أحمدالطبراني (ت ٣٦٠هـ) في معاجمه الثلاث الكبير والأوسط والصغير. ومنهم من استدرك على الصحيحين ما يراه فاتهما إخراجه مما ينطبق عليه شرطهما أو شرط أحدهما مثل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) في كتابه «المستدرك على الصحيحين»[1] ومثل الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «الإلزامات»[2] ومن الجدير بالذكر أن البخاري ومسلمًا صرحا بأنهما لم يستوعبا الصحيح ومن ثم فلا يلزمهما إخراج الأحاديث المستدركة عليهما حتى لو كانت على شرطهما مع العلم أن حوالي نصف ما استدركه الحاكم مثلاً عليهما ليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما كما يرى الحافظ الذهبي، وقد فصل ابن حجر العسقلاني الكلام عن ذلك في النكت على ابن الصلاح فذكر أن الذي يسلم من أحاديث المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما دون الألف[3].

---

(١) طبع في حيدرآباد الدكن ١٣٤٢هـ. والحاكم متسامح فأورد في مستدركه بعض أحاديث الضعفاء والوضاعين (أبو غدة: الرفع والتكميل، ١٨٣ (حاشية (١)).

(٢) مخطوط في آصفية، ٣/٢٦٠، حديث ٩٨٠ ويقع في ٥٤ ورقة ومنه ٨ ورقات في السعيدية بحيدرآباد الدكن حديث ٣٥٥ (سزكين: تاريخ التراث، ص ٥١٢).

(٣) النكت على ابن الصلاح، ١٠٦ ــ ١٠٩.

ومنهم من عمل المستخرجات على الصحيحين، وهو أن يخرج المحدث أحاديث أحد كتب الحديث المؤلفة قبله بأسانيده الخاصة من غير طرق صاحب الكتاب، ولكنها تلتقي مع إسناد صاحب الكتاب في شيخه أو من فوقه، وفائدتها في تكثير طرق الحديث وعلو الأسانيد. وممن عمل المستخرجات أبو بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) على صحيح البخاري، وأبو عوانة يعقوب بن إسحق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) على صحيح مسلم.

ومستخرج الإسماعيلي ليس فيه أحاديث مستقلة زائدة على البخاري وإنما تحصل الزيادة في بعض المتون، والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها. وأما مستخرج أبي عوانة ففيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب نبه هو على كثير منها ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضاً[1]. وعمل أبو بكر البرقاني مستخرجاً على الصحيحين وهو مشتمل على زيادات كثيرة في تضاعيف متون الحديث[2].

ومنهم من جمع بين الصحيحين أو بين الكتب الستة أو بعضهما مثل محمد بن نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ) فإنه جمع صحيحي البخاري ومسلم وقد ميز الزيادات التي يزيدها هو أو غيره (النكت، ١٠٠). ومثل أبي السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) فإنه جمع بين الكتب الخمسة وموطأ مالك في كتابه المشهور «جامع الأصول لأحاديث الرسول ﷺ» وهذبها ورتبها وشرح غريبها.

ومثل البغوي (ت ٥١٦هـ) فإنه جمع في كتابه «مصابيح السنة» ٤٤٨٤ حديث من الصحيحين والموطأ لمالك وكتب الشافعي وأحمد بن حنبل والترمذي وأبي داؤد والنسائي فابن ماجه والدارمي والدارقطني والبيهقي وأبي رزين العبدي (ت ٥٣٥هـ) ثم أكمله وذيل أبوابه الشيخ ولي الدين الخطيب في كتاب (مشكاة المصابيح).

---

(١) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ٨٢.

(٢) المصدر السابق، ١٠٠.

ومثل الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) فإنه جمع بين الكتب الستة ومسانيد أحمد وأبي يعلى والبزار والمعجم الكبير للطبراني في كتابه «جامع المسانيد والسنن»[1]. وقد زاد على هذه الكتب العشرة من غيرها، فاحتوى كتابه على أكثر من مائة ألف حديث فيها الصحيح والحسن والضعيف وأحياناً الموضوع.

ومثل الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) حيث حاول أن يجمع سائر الحديث في كتابه «جمع الجوامع» فوقعت فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، وقد ذكر فيه الأحاديث القولية أولاً ثم ذكر المسانيد. وقد هذبه المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ) في كتابه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

ومنهم من انتقى أحاديث الأحكام فقط، فأفرد فيها مصنفاً مثل الحافظ عبد الغني المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ) في كتابه «عمدة الأحكام» الذي شرحه ابن دقيق العيد (ت ٦٩٩هـ) في كتابه «أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام».

ومثل ابن حجرالعسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام». ومثل الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار» والصنعاني في كتابه «سبل السلام».

ومنهم من اهتم بتخريج الأحاديث وبيان طرقها وذلك في كتب الأطراف التي تذكر طرفاً من الحديث يدل عليه مع ذكر طرقه وتخريجه في كتب الحديث. مثل الحافظ ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ) في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف» وهو في أطراف كتب السنن الأربعة.

والمزي في كتابه «تحفة الأشراف».

ومثل ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «اتحاف المهرة بأطراف العشرة».

---

(١) مخطوط في دار الكتب المصرية يقع في سبعة مجلدات تضم بين دفتيها ٢٨٠٠ ورقة ذات وجهين.

ومنهم من انصرف إلى تخريج الزوائد، وهي الأحاديث الزائدة في أحد كتب الحديث على ما في بعض الكتب الحديثية الأخرى أو أحدها. وذلك لأن كتب الحديث لم يستوعب أحدها الحديث كله وممن صنف في كتب الزوائد في كتبه «أتحاف الخيرة» و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين» و«المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي» والحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ) في كتابه «زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة». و«أتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» وابن حجر العسقلاني في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية».

ومنهم من اعتنى بتخريج أحاديث الكتب المهمة في الفقه والتفاسير والرقائق مثل الحافظ جمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) في كتابه «نصب الراية لأحاديث الهداية» وتخريج أحاديث تفسير الكشاف للزمخشري ومثل الحافظ العراقي في تخريجه أحاديث كتاب «إحياء علوم الدين للغزالي».

وهكذا فإن جهود العلماء في القرون التالية انصبت على العناية بالكتب الأولى التي دونت في القرن الثالث الهجري وتوطئتها وشرحها أو الجمع بينها لتيسير الرجوع إليها، وقد دعمت جهود المتأخرين آثار المتقدمين وكشفت عن دقتها وإتقانها وعظيم الجهود المبذولة فيها. فقد سلمت ـ على مر القرون وكثرة تناولها وتعريضها للنقد ـ وسمت على مظنة الطعن والاتهام، كما أن استقراء تاريخ الحركة الفكرية في الإسلام يكشف عن حقيقة واضحة وهي أن الحديث النبوي الشريف لقي من عناية العلماء ما لم يظفر به أي علم آخر في تاريخ الإسلام.

□ □ □

ثَبْت المَصَادِر وَالمَرَاجع

أولاً ــ المصادر القديمة

(أ) المطبوعة:

(١) القرآن الكريم.

ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠هـ):

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب، ٣ أجزاء، نشر مكتبة القدسي، مصر ــ ١٣٥٧هـ.

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، المطبعة الإسلامية بالأوفست، طهران ــ ١٢٨٠هـ.

أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠هـ):

(٤) المسند، ٦ مجلدات (بدون محل وتاريخ الطبع).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، تحقيق طلعت قوج بيكيت وإسماعيل جراح أوغلي، أنقرة ١٩٦٣م.

بحشل: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت ٢٩٢ هـ):

(٦) تاريخ واسط، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد ــ ١٩٦٧م.

البخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ):

(٧) الصحيح، ٩ أجزاء، مطبوعات محمد علي صبيح، مصر (بدون تاريخ).

(٨) التأريخ الكبير، ٤ أجزاء في ثمانية مجلدات، ط ١، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٢٦٢هـ.

(٩) الضعفاء الصغير، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (بدون تاريخ).
(١٠) كتاب الكنى، ط ١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٦٠هـ.

البرقي: أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله (ت ٢٧٤هـ):
(١١) كتاب الرجال، بعناية كاظم الموسوي الميامويي، ط ١، جابخانة دانشكاه، طهران ـ ١٣٨٣هـ.

البكري: أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧هـ):
(١٢) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، طبع مع كتاب المستقصى في أمثال العرب.

البيهقي: أبو الفضل محمد بن حسين (ت ٤٧٠هـ):
(١٣) تاريخ البيهقي، ترجمة يحيى الخشاب وصادق نشأت، ط ١، مصر، دار الطباعة الحديثة، ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م).

الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ):
(١٤) الجامع الصحيح، ج ٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ـ ١٩٥٦م.

ابن تيمية: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحرّاني (ت ٧٢٨هـ):
(١٥) المنتقى من منهاج الاعتدال (انتقاه الحافظ الذهبي)، القاهرة ـ ١٣٧٤هـ.
(١٦) منهاج السنة، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر ـ ١٣٢١ هـ.

ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ):
(١٧) صفة الصفوة، ٤ أجزاء، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٥٧هـ.

الجوهري: أبو نصر اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ):
(١٨) الصحاح، ٦ أجزاء، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ١، مطبعة دار الكتاب العربي، مصر، ١٣٧٦ ـ ١٣٧٧ هـ.

ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ):
(١٩) كتاب الجرح والتعديل، ٧ مجلدات، ط ١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦.

(٢٠) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ط ١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند ـ ١٣٧١هـ (١٩٥٢م).

حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله المعروف بكاتب جلبي (ت ١٠٦٨هـ):

(٢١) كشف الظنون، مجلدان، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكيلسي، المطبعة البهيّة، استانبول ـ ١٣٦٠هـ (١٩٤١م).

الحازمي:

(٢٢) شروط الأئمة الخمسة.

الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ):

(٢٣) معرفة علوم الحديث، تحقيق معظم حسين، القاهرة، مطبعة دار الكتاب المصرية، مصر ـ ١٩٣٧م.

ابن حبان: محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ):

(٢٤) مشاهير علماء الأمصار، بعناية فلايشهمر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ـ ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م).

ابن أبي الحديد: عز الدين بن أبي حامد (ت ٦٥٦هـ):

(٢٥) شرح نهج البلاغة، ٥ أجزاء، دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة.

ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ):

(٢٦) جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة دار المعارف، مصر ـ ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م).

الحلي: تقي الدين بن علي بن داؤد (القرن السابع):

(٢٧) كتاب الرجال، تحقيق كاظم الموسوي المياموي، وطبع معه كتاب الرجال للبرقي، جابخانه دانشكاه، طهران ـ ١٣٨٣هـ.

الخطيب: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ):

(٢٨) تأريخ بغداد، ١٤ مجلداً، ط ١، مطبعة السعادة، مصر ـ ١٣٤٩هـ (١٩٣١م).

(٢٩) الكفاية في علم الرواية، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٥٧هـ.

(٣٠) تقييد العلم، تحقيق يوسف العش، دمشق ـ ١٩٤٩م.

(٣١) موضح أوهام الجمع والتفريق، جزءان، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ـ ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م).
(٣٢) الرحلة في طلب الحديث، ضمن «مجموعة رسائل في علوم الحديث» تحقيق صبحي البدري السامرائي، ط ١، مطابع المجد، القاهرة ـ ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).

خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ):
(٣٣) كتاب الطبقات، ط ١، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد ـ ١٩٦٧م.

الخولاني الداراني: عبد الجبار بن عبد الله (ت ٣٧٠هـ):
(٣٤) تأريخ داريا، تحقيق سعيد الأفغاني، ط ١، مطبعة الترقي، دمشق ـ ١٩٥٠م.

الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت ٢٥٥هـ):
(٣٥) سنن الدارمي، ج ١، بعناية محمد أحمد دهمان، مطبعة الاعتدال، دمشق ـ ١٣٤٩هـ.

الدهلوي: شاه عبد العزيز غلام حكيم:
(٣٦) مختصر التحفة الاثني عشرية، المطبعة السلفية، ط ٢، القاهرة ـ ١٣٨٧هـ.

الدهلوي: أحمد بن عبد الرحيم العمري (ت ١١٧٦ هـ):
(٣٧) حجة الله البالغة، مجلدان، تحقيق السيد سابق، نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة.

الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد (ت ٣٢٠هـ):
(٣٨) الكنى والأسماء، جزءان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٢٢ هـ.,

الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ):
(٣٩) تذكرة الحفاظ، ٤ أجزاء، ط ٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٩٥٥هـ.
(٤٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٣ أجزاء، ط ١، مطبعة السعادة، مصر ـ ١٣٢٥هـ. إلا إذا أشرت إلى أنه من طبعة البجاوي وتقع في ٤ مجلدات، نشر دار إحياء الكتب العربية ـ ١٣٨٢هـ (١٩٦٣م).
(٤١) تأريخ الاسلام، طبع منه ٦ أجزاء فقط، مطبعة السعادة، مصر ـ (١٣٦٧ ـ ١٣٦٩هـ).

الزبيدي: محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ):

(٤٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ط ١، المطبعة الخيرية، مصر ـ ١٣٠٦ ـ ١٣٠٧هـ.

الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمد بن عمر (ت ٥٣٨هـ):

(٤٣) المستقصى من أمثال العرب، جزءان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ـ ١٣٨١هـ (١٩٦٢م).

السبكي: عبد الوهاب بن علي تاج الدين (ت ٧٧١هـ):

(٤٤) طبقات الشافعية، ٦ أجزاء، ط ١، المطبعة الحسينية، القاهرة ـ ١٣٢٤هـ. إلا ما أشرت إلى أنه من طبعة الطناحي، وتقع في ٥ مجلدات، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ تم سنة ١٩٦٧م.

السخاوي: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ):

(٤٥) الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، طبع مع كتاب علم التاريخ عند المسلمين لروزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد ـ ١٩٦٣م.

ابن سعد: محمد (ت ٢٣٠هـ):

(٤٦) الطبقات الكبرى، ٨ أجزاء، دار بيروت ودار صادر، بيروت ـ ١٩٥٨م.

السمعاني: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (٥٦٢هـ):

(٤٧) الأنساب، طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن. إلا ما أشرت إلى أنه من الطبعة الحجرية.

السهمي: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن ابراهيم (ت ٤٢٧هـ):

(٤٨) تأريخ جرجان، ط ١، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٦٩هـ (١٩٥٠م).

ابن سيد الناس: أبو الفتح محمد بن محمد بن عبد الله (ت ٧٣٤هـ):

(٤٩) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، جزءان، نشر مكتبة القدسي، القاهرة ـ (بدون تاريخ).

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ):

(٥٠) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مصر ـ ١٩٥٩م.

(٥١) اللآلي المصنوعة، جزءان، نشر المكتبة التجارية، القاهرة.
(٥٢) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، مطبعة المعاهد، القاهرة ــ ١٣٥١هـ.
(٥٣) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مطبعة الاستقامة، القاهرة ــ (بدون تاريخ).
(٥٤) الشماريخ في علم التاريخ، ليدن ــ ١٣١٢هـ (١٨٩٦هـ).

الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ):
(٥٥) الملل والنحل، طبع بهامش كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، ط ١، المطبعة الأدبية، مصر ــ ١٣١٧هـ.

ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري الشافعي (ت ٦٤٣هـ):
(٥٦) مقدمة ابن الصلاح، ط ١، مطبعة السعادة، مصر ــ ١٣٢٦هـ.

طاش كبرى زاده: أحمد بن مصطفى:
(٥٧) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ٣ أجزاء، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٢٨ ــ ١٣٥٦هـ.

الطبري: محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ):
(٥٨) تاريخ الرسل والملوك، ٣ سلاسل، طبع دي غويه، ليدن ــ ١٨٧٩م.
(٥٩) ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، طبع ملحقاً بكتاب تاريخ الرسل والملوك وذلك في طبعة المطبعة الحسينية بمصر.

الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسين (ت ٤٦٠ هـ):
(٦٠) رجال الطوسي، تحقيق محمد صالح بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف ــ ١٣٨٠هـ (١٩٦١م).
(٦١) الفهرست، تحقيق محمد صالح بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف ــ ١٩٣٧م.

الطيبي: الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣هـ):
(٦٢) الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد ــ ١٣٩١هـ (١٩٧١م).

ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ):
(٦٣) تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، نشر مكتبة القدسي، القاهرة ــ ١٣٥٠هـ.

(٦٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٤ أجزاء، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر ــ القاهرة (بدون تاريخ).
(٦٥) جامع بيان للعلم وفضله، جزءان، المطبعة المنيرية، مصر (بدون تاريخ).

أبو عبيد: القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ):
(٦٦) كتاب الأموال، بعناية محمد حامد الفقي، نشر مصطفى محمد، القاهرة ــ ١٣٥٣هـ.

العراقي: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ):
(٦٧) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، بعناية محمود ربيع، ط ١، مصر ــ ١٣٥٥هـ (١٩٣٧م).

ابن عرّاق: أبو الحسن علي بن محمد الكناني (ت ٩٦٣هـ):
(٦٨) تنزيه الشريعة المرفوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، ط ١، مطبعة عاطف، مصر ــ (بدون تاريخ).

أبو العرب: محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣هـ):
(٦٩) طبقات علماء افريقية وتونس، طبع مختصر له اختصره أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ت ٤٢٩هـ) بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، نشر الدار التونسية ــ ١٩٦٨م.

ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت ٥٧١هـ):
(٧٠) تهذيب تاريخ ابن عساكر، (هذبه عبد القادر بدران)، المطبوع منه ٧ أجزاء، الأجزاء الخمسة الأولى، مطبعة روضة الشام بدمشق ــ ١٣٢٩هـ ــ ١٣٣٢هـ. والجزءان السادس والسابع، بعناية أحمد عبيد، ط ١، مطبعة الترقي، دمشق.

العسقلاني: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ):
(٧١) الاصابة في تمييز الصحابة، ٤ أجزاء، مطبعة مصطفى محمد، مصر ــ ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م).
(٧٢) تعجيل المنفعة برجال الأربعة، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد الدكن.
(٧٣) تهذيب التهذيب، ١٢ جزءاً، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ــ ١٣٢٥ ــ ١٣٢٧هـ.
(٧٤) لسان الميزان، ٦ أجزاء، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبا الدكن ــ ١٣٢٩هـ.

(٧٥) فتح الباري، ١٣ مجلداً، ط ١، المطبعة الخيرية، القاهرة، (١٣١٩ ـ ١٣٢٩هـ). كما استعملت مقدمة الفتح والمجلد الأول طبعة لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة (بالأوفسيت).

(٧٦) النكت على ابن الصلاح، بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي، مطبوع على الآلة الكاتبة.

العيني: أبو محمد محمد بن أحمد (ت ٨٥٥هـ):

(٧٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٢٥ جزاءاً في ١٢ مجلدة، مصر ـ ١٣٤٨هـ.

ابن قتيبة: أبو محمد عبدالله بن مسلم الدنيوري (ت ٢٧٦هـ):

(٧٨) تأويل مختلف الحديث، ط ١، مطبعة كردستان العلمية، مصر ـ ١٣٢٦هـ.

القشيري: محمد بن سعيد (ت ٣٣٤هـ):

(٧٩) تأريخ الرقة، تحقيق طاهر النعساني، مطبعة الاصلاح، حماة (بدون تاريخ).

ابن القيسراني: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ):

(٨٠) الجمع بين رجال الصحيحين، مجلدان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٢٣هـ.

(٨١) الأنساب المتفقة، تحقيق ب. دي جونك، ليدن ـ ١٨٦٥م.

ابن قيم الجوزية: أبو عبد الله محمد (ت ٧٥١هـ):

(٨٣) أعلام الموقعين عن رب العالمين، ٣ أجزاء، تحقيق محي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية، القاهرة ـ ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م).

الكافيجي: محي الدين محمد بن سليمان (ت ٨٧٩هـ):

(٨٣) المختصر في علم التأريخ، طبع مع كتاب علم التأريخ عند المسلمين لروزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين، بغداد ـ ١٩٦٣م.

ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ):

(٨٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، بعناية وتعليق أحمد محمد شاكر، ط ٣، القاهرة.

الكشي: أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز (القرن الرابع):

(٨٥) رجال الكشي، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، كربلاء ـ (بدون تاريخ).

ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ):
(٨٦) السنن، مجلدان، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر ـ ١٩٥٣م.

ابن ماكولا: أبو نصر علي بن هبة الله (ت ٤٧٥هـ):
(٨٧) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف، طبع منه ٣ أجزاء، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٨١هـ (١٩٦٢م).

المالكي: محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي:
(٨٨) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق، نشره يوسف العش ضمن كتابه «الخطيب البغدادي».

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ):
(٨٩) الصحيح، ٥ مجلدات، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (١٣٧٤ ـ ١٣٧٥هـ) ـ (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م).

المقريزي: تقي الدين أبو العباس أحمد (ت ٨٤٥هـ):
(٩٠) إمتاع الاسماع، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ـ ١٩٤١م.

ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم بن علي (ت ٧١١هـ):
(٩١) لسان العرب، ٢٠ مجلداً، المطبعة الميرية ببولاق، مصر ـ (١٣٠٠ ـ ١٣٠٧هـ).

أبو موسى المديني:
(٩٣) خصائص المسند، طبع في مقدمة مسند أحمد «طبعة أحمد محمد شاكر».

الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ):
(٩٣) مجمع الأمثال، جزءان، القاهرة ـ ١٣٥٢هـ.

النجاشي: أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس (ت ٤٥٠هـ):
(٩٤) رجال النجاشي، ط ٢، مركز نشر كتاب، جابخانه مصطفوي، ايران ـ (بدون تاريخ).

النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب (ت ٣٠٣هـ):
(٩٥) كتاب الضعفاء والمتروكين، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ــ (بدون تاريخ).

أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ):
(٩٦) ذكر أخبار أصبهان، جزءان، طبع في ليدن ــ ١٩٣١م.

النووي: أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف الشافعي (ت ٦٧٦هـ):
(٩٧) شرح صحيح مسلم.

ياقوت: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٢هـ):
(٩٨) معجم الأدباء، ٧ مجلدات، تحقيق مرجليوث، ط ٢، مطبعة هندية، مصر ــ (١٩٢٣ ــ ١٩٢٥م).

(ب) المصادر الأعجمية القديمة:

البيهقي: علي بن زيد ظهير الدين (ت ٥٦٥هـ):
(٩٩)تاريخ بيهق، بعناية بكوشنش قاري سيد كليم الله حسيني، حيدر آباد الدكن ــ ١٩٦٨م «بالفارسية».

الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٩٥هـ):
(١٠٠) تاريخ نيشابور «وهو ملخص للكتاب لخصه الخليفة النيسابوري»، بعناية بهمن كريمي، نشر مكتبة ابن سينا، طهران ــ ١٣٣٩هـ (بالفارسية).

(ج) المخطوطات:

البرديجي: أبو بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١هـ):
(١٠١) طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث. مخطوطة في الظاهرية، ص ٢٠٣.

الجوزجاني: أبو اسحق إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩هـ):
(١٠٢) الشجرة في أحوال الرجال، مخطوط في دار الكتب الظاهرية، حديث ٢٤٩.

ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ):
(١٠٣) الأحاديث الموضوعة، مجلدان، وهو في تركيا.

الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ):

(١٠٤) تسمية من أخرجهم الإمامان البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما، مخطوط في دار الكتب الظاهرية، حديث ٣٨٨.

ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ):

(١٠٥) الثقات، ٣ مجلدات، الأول في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم (٢٩٩٥) والثاني والثالث في دار الكتب الظاهرية بدمشق (تاريخ ٧١٠، ٧١١).

(١٠٦) معرفة المجروحين من المحدثين، مخطوط في أيا صوفيا رقم ٤٩٦.

الخليلي: أبو يعلي الخليل بن عبد الله (ت ٤٤٦هـ):

(١٠٧) المنتخب من كتاب الارشاد إلى علماء البلاد، بانتخاب الحافظ السلفي، مخطوط في الرباط كتاني ٥٢٨.

ابن أبي خيثمة: أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ):

(١٠٨) التأريخ الكبير، مخطوط في مكتبة القرويين ح 40 ل: 244 N رقم ٨٨٧.

الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ):

(١٠٩) الضعفاء والمتروكين، مخطوط في دار الكتب الظاهرية مجموع ١٢٣(١١).

أبو داؤد: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ):

(١١٠) تسمية الأخوة من أهل الأمصار، مخطوط في دار الكتب الظاهرية، ص ٢٠٥.

الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ):

(١١١) الكاشف في معرفة من له ذكر في الكتب الستة، مخطوط في دار الكتب الظاهرية حديث ٣٢٠.

الرامهرمزي: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد (ت ٣٦٠هـ):

(١١٣) المحدث الفاصل، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق «عمومية ٢٦، ٤٠٠».

أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم (ت ٢٦٤):

(١١٣) كتاب الضعفاء والمتروكين، مخطوط في كوبرلي، تاريخ ٧١٩.

أبو زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨٢هـ):

(١١٤) كتاب التأريخ، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث رقم ٤٢١٠ وقد اطلعت على نسخة مصورة عنه في مكتبة الدراسات العليا بكلية آداب جامعة بغداد.

ابن شاهين: عمر بن أحمد بن شاهين:

ـ كتاب الثقات، مخطوط في مكتبة جامع صنعاء باليمن رقم ١٢ مصطلح منه صورة في دار الكتب المصرية.

أبو الشيخ الأنصاري: أبو محمد عبد الله بن حيان (ت ٣٦٩هـ):

(١١٥) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، مخطوط في دار الكتب الظاهرية «تاريخ ٦٥».

ابن الطحان: أبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي (ت ٤١٦هـ):

(١١٦) الذيل على تاريخ مصر، مخطوط في دار الكتب الظاهرية مجموع «ق ٢٢٠ ـ ٢٤٩».

ابن عدي: عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٠هـ):

(١١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث بتركيا «٣ ألف: ٢٩٤٣».

(١١٨) أسامي من روى عنهم البخاري، مخطوط في دار الكتب الظاهرية «حديث ٣٨٩ «٩٢»».

أبو عروبة: محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨هـ):

(١١٩) المنتقى من كتاب الطبقات، مخطوط في دار الكتب الظاهرية، دمشق «عام ٤٥٥٣».

العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت ٣٢٢هـ):

(١٢٠) الضعفاء، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق «حديث ٣٦٢».

علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ):

(١٢١) تسمية أولاد العشرة، مخطوط في دار الكتب الظاهرية «مجموع ٢٧ «٢٣»».

الفسوي: يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ):

(١٢٢) كتاب المعرفة والتاريخ، مخطوطة في طوب قبو سراي، ريفان كشك ١٥٥٤.

ابن قانع: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي (ت ٣٥١هـ):

(١٢٣) معجم الصحابة، مخطوط في كوبريلي رقم ٣٥٢.

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ):

(١٢٤) رجال عروة، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق «مجموع ٥٥ «١٣٩»».

(١٢٥) الكنى والأسماء، مخطوط في تركيا شهيد علي رقم «١٩٣٢».

المقدسي الجماعيلي: تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي (ت ٦٠٠هـ):
(١٢٦) الكمال في معرفة الرجال، المجلد الرابع، مخطوط في دار الكتب الظاهرية «حديث ٣٦٧ رقم ١١٥٨».

ابن منده: أبو عبد الله محمد بن إسحق بن محمد بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥هـ):
(١٢٧) معرفة الصحابة، الجزء السابع والثلاثون والجزء الثاني والأربعون فقط، مخطوطة في دار الكتب الظاهرية «حديث ٣٤٤» وكراسة منه أيضاً «عام ٤٤٤٣».

ابن ناصر الدين: محمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي (ت ٨٤٢هـ):
(١٢٨) تدريس الحديث، مخطوط في دار الكتب الظاهرية.

ابن النجار: محب الدين محمد بن محمود (ت ٦٤٣هـ):
(١٢٩) التاريخ المجدد لمدينة السلام، نسخة في مكتبة الدراسات العليا بكلية آداب جامعة بغداد مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية في باريس رقم ٢١٣١.

الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٧٥٧هـ):
(١٣٠) ترتيب الثقات للعجلي، مخطوط في مكتبة شهيد علي «٢٧٤٧/١، ف ٧٩٦».

يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ):
(١٣١) التأريخ والعلل، مخطوط في دار الكتب الظاهرية «مجموع ١١٢«١»».

(١٣٢) معرفة الرجال، مخطوط في دار الكتب الظاهرية «مجموع ٣٩أ».

ثانياً ـ المراجع

(أ) المراجع العربية الحديثة:

أحمد أمين:
(١٣٣) فجر الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ـ ١٩٤٥م.

أحمد كمال زكي:
(١٣٤) الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، ط ١، مطبعة دار الفكر، دمشق ـ ١٩٦١م.

أسد رستم:
(١٣٥) مصطلح التاريخ، المطبعة الأميركية، بيورت ـ ١٩٣٩م.

الأسد، ناصر الدين:
(١٣٦) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التأريخية، دار المعارف، مصر ـ ١٩٥٦م.

الألباني، ناصر الدين:
(١٣٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، دمشق ـ ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م).

بروكلمان:
(١٣٨) تاريخ الأدب العربي. ج ٣، ترجمة عبد الحليم النجار، مطبعة دار المعارف، مصر ـ ١٩٦٢.

الخولي، محمد عبد العزيز:
(١٣٩) مفتاح السنة، ط ٣، مطبعة الاستقامة، القاهرة ـ (بدون تاريخ).

روزنثال، فرانز:
(١٤٠) علم التأريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي، نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد ١٩٦٣م.

الزركلي، خير الدين:
(١٤١) المستدرك الثاني، بيروت ـ ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م).

أبو زهو، محمد محمد:
(١٤٣) الحديث والمحدثون، ط ١، مطبعة مصر، القاهرة ـ ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م).

السباعي، مصطفى حسني:
(١٤٣) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة ـ ١٣٨٠هـ «١٩٦١م». إلا إذا ذكرت أنه من طبعة الدار القومية، القاهرة ـ ١٩٦٦م.

سزكين، فؤاد:
(١٤٤) تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ترجمة فهمي أبي الفضل، القاهرة ـ ١٩٧١.

أبو شهبة، محمد بن محمد:
(١٤٥) أعلام المحدثين، ط ١، نشر مركز كتب الشرق الأوسط، مطابع دار الكتاب العربي، مصر ـ ١٣٨١هـ (١٩٦٢م).

صبحي الصالح:
(١٤٦) علوم الحديث ومصطلحه، ط ١، مطبعة جامعة دمشق، دمشق ـ ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م).

العلي، صالح:
(١٤٧) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ط ١، مطبعة المعارف بغداد ـ ١٩٥٣م.
(١٤٨) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٨٣هـ (١٩٦٤م)، وهو مستل من مجلة المجمع العلمي العراقي.

فؤاد السيد:
(١٤٩) فهرست المخطوطات المصورة (التأريخ) ج ٢، القسم الثاني والثالث، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ـ ١٩٥٧م.

القاسمي، جمال الدين:
(١٥٠) قواعد الحديث، ط ٢، الناشر دار إحياء الكتب العربية، مصر ـ ١٣٨٠هـ (١٩٦١م).
(١٥١) الجرح والتعديل، ط ١، مطبعة مجلة المنار، مصر ـ ١٣٣٠هـ.
(١٥٢) قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالمايكروفلم من الجمهورية العربية اليمنية، نشر دار الكتب المصرية ـ ١٩٦٧م.
(١٥٣) قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين، نشر وزارة التهذيب الوطني والشبيبة والرياضة، الرباط ـ ١٩٦٠م.

الكتاني، محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥هـ):
(١٥٤) الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة، بعناية محمد المنتصر الكتاني، ط ٣، مطبعة دار الفكر، دمشق ـ ١٣٨٣هـ (١٩٦٤م).

كوركيس عواد:
(١٥٥) ذخائر التراث العربي في مكتبة شستربتي، مقال في مجلة المورد، العددان ١ و ٢، سنة ١٩٧١م (تصدرها وزارة الأعلام في الجمهورية العراقية).

لطفي عبد البديع:
(١٥٦) فهرست المخطوطات المصورة (التأريخ) ج ٢، القسم الأول، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ـ ١٩٥٦م.

اللكنوي: أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (ت ١٣٠٤هـ):
(١٥٧) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مطبعة الأصيل، حلب ـ ١٣٨٣هـ.

هوروفتس:
(١٥٨) المغازي الأولى ومؤلفوها، ترجمة حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م).

يوسف العش:
(١٥٩) الخطيب البغدادي، نشر المكتبة العربية، دمشق ـ ١٩٤٥م.
(١٦٠) فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية «قسم التاريخ».

(ب) المراجع الأعجمية الحديثة:

The Encyclopaedia of Islam, Vol. 111, 1956.
Dentan, The Idea of History in the ancient Near East, Yale, 1955.

Schacht, J.
The Origins of Muhammadan Jurisprudence.

Sezgin, M. Fuad.
Buharinin Kaynaklari, Istanbul — 1956.

(بالتركية):

GESCHICHTE DES ARABISCHEN SCHRIFTTUMS,
BAND 1 (LEDIEN. BRILL 1967)..

Robson:
The Isnad in Muslim Tradition. Glasgowuniv. Or. Soc. Trans. 15 (153-54, pp. 15-26).

□ □ □

فهرست أسماء المصنّفين(*)

أبو اسحق إبراهيم بن أحمد المستملي: ١٤٥
أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني: ٧١، ١٥٧
إبراهيم بن معقل النسفي: ٢٣٧
إبراهيم بن المنذر: ٧٦
أبو اسحق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني: ٩١، ٩٥، ١٠٦
أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن اسماعيل الاسماعيلي الجرجاني: ١٥٧، ١٥٩، ٢٠٤، ٢٥٤
أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: ٢٥٣
أبو بكر بن حزم: ٢٣١، ٢٣٢
أبو بكر بن المحب: ١٠٩
أحمد بن أبي بكر البوصيري: ٢٥٦
أحمد بن حنبل: ٦٣، ١٠٥، ١١٠، ١٣٢، ١٤٠، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٤
أحمد بن زهير أبو بكر بن أبي خيثمة = ابن أبي خيثمة: ٦٥، ٧٢، ١٠٦، ١١٦، ١١٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٦
أحمد بن سعيد بن أبي معدان: ١٤٧
أحمد بن سنان القطان الواسطي: ٢٣٦
أحمد بن سيار بن أيوب المروزي «أبو الحسن»: ١٤٣
أبو الحسن أحمد بن سيار بن أيوب المروزي: ١٤٣
أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي «أبو الحسن»: ٩٠، ١٠٠، ١٠٦

(*) إن المقصود فهرسة المصنفات التي ورد ذكرها خلال البحث ولما كان الكثير منها تتشابه عناوينها، أو يعرف موضوعها ولا يعرف عنوانها، لذلك وضعته على أسماء المصنفين وأشرت إلى مواضع ورودهم حين تذكر مصنفاتهم فقط ولا أشير إلى المواضع الأخرى التي ذكروا فيها دون ذكر مصنفاتهم. وذكرت مع المصنفين أسماء مدوني الحديث قبل مرحلة التصنيف أيضاً. ولم أعتبر في ترتيبهم «ابن» ولا «أبو».

أحمد بن عبد الله البرقي: ٦٥
أحمد بن عبد الله «أبو نعيم الأصبهاني»: ٦٧، ٧١، ٩٣، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٧٦، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٥
أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي: ٢٤٣
أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي «أبو بكر»: ١٣٥
أحمد بن عبد الرحيم البرقي: ٦٥
أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابوري المؤذن «أبو صالح»: ١٤٩
أبو أحمد العسال: ١٥٧
أبو أحمد العسكري: ١٧٩
أحمد بن علي الأبار «أبو العباس» ١٠٧
أحمد بن علي بن شعيب النسائي «أبو عبد الرحمن = النسائي»: ٩١، ٩٦، ١٠٧، ١٣٣، ١٥٦، ٢٣٨، ٢٥٠
أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي «أبو يعلى» = أبو يعلى الموصلي: ١٥٦، ٢٣٧، ١٥٥
أحمد بن علي بن محمد العلوي العقيقي: ١٦١
أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني: ١٢٥، ١٢٩
أحمد بن علي النجاشي «أبو العباس»: ١٦٥، ١٦٨
أحمد بن عمرو البزار «أبو بكر»: ٢٣٧، ٢٥٥
أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني: ١٣٦
أحمد بن محمد بن أحمد بن علي الماماني: ١٣٦، ١٤٨
أحمد بن محمد البرقي «أبو جعفر» ١٥٦، ١٦١، ١٦٦
أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري: ١٥٢
أحمد بن محمد بن الحسن القمي: ١٦٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨
أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي «أبو نصر»: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ٢٠٤
أحمد بن محمد بن زياد «أبو سعيد» = ابن الاعرابي: ١٤٦
أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي الهمداني: ١٦٣
أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي «أبو العباس» = ابن عقدة: ١٥٧، ١٦٢
أحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري: ١٦٥
أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي: ١٤٤
أحمد بن محمد بن غالب البرقاني: ١٢٦
أحمد بن محمد المالييني «أبو سعد»: ١٣٦
أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي «أبو عمر»: ١٤٩
أحمد بن محمد بن ياسين الحداد الهروي «أبو إسحق»: ١٤٥، ٢٠٤
أحمد بن منيع البغوي: ٢٣٥
أحمد بن موسى بن مردويه «أبو بكر»: ١٤٧
أحمد بن نوح بن علي السيرافي: ١٦٤
أحمد بن هارون البرديجي: ٧٧، ٨١
الأزرق: ٧٣

الأزرقي: ١٩٨
أسامة بن مالك الدارمي «أبو العشراء»: ٢٣٠
اسحق بن إبراهيم بن نصر السعدي: ٢٣٦
أبو اسحق بن الأمين: ٦٧
اسحق بن راهويه: ٢٣٥
اسحق بن منصور: ٢٣٦
أسد بن موسى الأموي: ٢٣٤
أسلم بن سهل الواسطي «أبو الحسن» = بحشل: ١٤٤، ١٤٩، ١٨٢، ١٩٨، ١٩٩، ٢٥٧
أيوب بن أبي تميمة السختياني: ٢٣٠
الباجي الأندلسي «أبو الوليد»: ١٢٩، ١٣٠
بدر الدين العيني الحنفي: ٢٤٦
البرقي «أبو بكر» = محمد بن عبد الله.
بُريد بن عبد الله بن أبي بردة «أبو بردة»: ٢٣٠
أبو بشر الدولابي = محمد بن أحمد بن حماد: ٧٢
بقي بن مخلد: ٢٣٦
التقي الفاسي: ١٩٨، ١٩٩
جابر بن عبد الله الأنصاري: ٢٢٨
جرير بن عبد الحميد الضبي: ٢٣٣
جعفر بن محمد المستغفري «أبو العباس»: ٦٧، ١٣٦، ١٤٨
ابن جميع الصيداوي: ١٦٠
ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي «أبو الفرج».
أبو حاتم الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم.
الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي «أبو محمد»: ٢٣٦
الحاكم [أبو أحمد النيسابوري الكبير]: ٩٣، ١٣٤
الحاكم [أبو عبد الله النيسابوري]: ٩٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٥، ١٥٢، ١٥٨، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٥٣
ابن حجر العسقلاني: ١٧٩، ١٨٩، ٢٤٦، ٢٥٦
أبو علي الحداد الأصفهاني: ١٥٨، ١٦٠
الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان البزاز «أبو علي»: ١٥٨، ١٦٠
الحسن بن سفيان بن عامر النسوي: ٢٣٧
الحسن بن عبد الله العسكري «أبو أحمد»: ٦٧، ١٣٥، ١٦٦، ١٦٧
أبو الحسن بن عبد الهادي السندي: ٢٥٢
الحسن بن علي الحلواني «أبو محمد»: ٢٣٦
الحسن بن علي بن فضال: ١٦١
الحسين بن إدريس بن خرم الأنصاري الهروي: ١٠٧
أبو الحسين بن قانع الأموي: ٦٦
الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني «أبو علي»: ٦٧، ١٢٥، ١٣٦
الحسين بن محمد بن مودود الحراني «أبو عروبة»: ٨٢، ١٣٣، ١٤٤، ١٨٧
حماد بن زيد: ٣٥
حماد بن سلمة بن دينار «أبو سلمة»: ٢٣٣
حمزة بن الحسين الأصبهاني: ١٤٦، ١٥٤
حمزة بن القاسم بن علي «أبو يعلى»: ١٦٤

حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي «أبو القاسم»: ١٤٨، ١٥٤، ١٩٨، ٢٠٤
حُميد بن أبي حميد الطويل: ٢٣٠
حميد بن زياد بن حماد الدهقان «أبو القاسم»: ١٦٢
حنبل بن اسحق الشيباني: ١٠٦
خالد بن الوليد: ٨٣
الخطيب البغدادي «أبو بكر أحمد بن علي»: ٦٧، ٩٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٨
خليفة بن خياط: ٦٤، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٨٠، ٨١، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ١٩٥، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٣٦
الخليل بن عبد الله الخليلي «أبو يعلى»: ١٠٧، ١٢٣
أبو خيثمة = زهير بن حرب: ٢٣٥
ابن أبي خيثمة = أحمد بن زهير أبو بكر: ٦٥، ١٩١، ١٩٥
ابن دقيق العيد: ٢٥٥
الذهبي «الحافظ»: ١٠٨، ١٢٣، ١٩٠، ٢١٠، ٢٦٠
أبو رافع «مولى النبي عليه السلام»: ٢٢٨
الرامهرمزي: ١٣٢، ١٩٦، ٢١٧، ٢٢٥
الربيع بن صبيح: ٢٣٣
ابن زبالة = محمد بن الحسن: ١٩٨
الزبير بن عدي الهمداني الكوفي «أبو عدي»: ٢٣٠
أبو زرعة الرازي: ٩٦
زكريا الساجي «أبو يحيى»: ٩٢
زهير بن حرب النسائي «أبو خيثمة»: ٢٢٥
زهير بن عبد الله العبسي: ٦٤
زيد بن أبي أُنيسة الرهاوي «أبو أسامة»: ٢٣٠
السخاوي: ١٩٩، ٢٦١
سعد بن عبادة الأنصاري: ٢٢٨
سعد بن عبد الله الأشعري القمي: ١٦٢
سعيد بن عثمان بن السكن «أبو علي»: ٦٦، ٧٢، ٩٢، ٢٥٢
سعيد بن أبي عروبة: ٢٣٢
سعيد بن عمرو البرذعي «أبو عثمان»: ٩١، ٩٦
سعيد بن كثير المصري: ١٤٣
سعيد بن منصور: ٢٣٤
سليمان بن أحمد الطبراني «أبو القاسم»: ٦٦، ١٥٧، ١٥٩، ٢٥٣، ٢٥٥
سفيان بن سعيد الثوري «أبو عبد الله»: ١٢١، ١٢٣، ٢٣٣
سفيان بن عيينة: ٩٥، ٢٣٣
سليمان بن الأشعث السجستاني «أبو داؤد»: ٦٩، ٢٣٩، ٢٤٨
أبو سليمان الخطابي: ٢٤٩
سليمان بن خلف الباجي الأندلسي «أبو الوليد»: ١٢٤
سليمان بن داؤد الشاذكوني: ٧٦
سمرة بن جندب: ٢٢٨
سهل بن خلف الباجي: ١٠٩
السندي: ٢٥١
السيوطي «الحافظ»: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦١

شعبة بن الحجاج: ٩٥، ١٢١، ٢٣٣
الشافعي: ٢٥
أبو الشيخ بن حيان الأنصاري: ٧٧، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٨٧، ٢٠٠
صالح بن أحمد التميمي الهمداني «أبو الفضل»: ٧٧، ١٤٧، ٢٠١
صخر بن حرب: ٨٣
صخرة بن ربيعة: ١٠٤
الطبراني أبو القاسم: ٦٦
العباس بن محمد الدوري: ١٠٩
عباد بن يعقوب الرواجني: ١٦٥
عبد بن أحمد الهروي «أبو ذر»: ١٥٨
عبد الله بن إبراهيم بن عثمان «أبو بكر» = ابن أبي شيبة: ٢٣٥
عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي: ١٠٧، ١٢٠
عبد الله بن أبي أوفى: ٢٢٨
عبد الله بن جبلة بن الحر الكناني: ١٦١
أبو عبد الله الحسني: ١٦٥
عبد الله بن الزبير الحميدي: ٢٣٥
عبد الله حنين: ١١٧
عبد الله بن سليمان بن أبي داؤد «أبو بكر»: ٦٦
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: ٢٣٦
عبد الله بن عدي الجرجاني «أبو أحمد»: ٦٦، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٥٦، ٢٠٤، ٢٠٥
عبد الله بن علي بن الجارود: ٩٢، ١٠٧، ١٤٥
عبد الله بن عمرو بن العاص: ٢٢٨
أبو عبد الله القضاعي: ١٥٨
عبد الله بن المبارك: ٢٧، ٩٥، ١٠٤، ١٤٠، ٢٣٣
عبد الله بن محمد بن أبي شيبة «أبو بكر»: ١٠٥، ٢٣٥
عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي «أبو القاسم»: ٦٥، ٧٢، ١٥٦، ١٥٨
عبد الله بن محمد بن الجارود «أبو محمد»: ٧٢
عبد الله بن محمد الجعفي السندي: ٢٣٥
عبد الله بن محمد بن علي البلخي «أبو علي»: ١٤٤
عبد الله بن محمد القرطبي «أبو الوليد بن الفرضي»: ١٣٤، ١٣٥
عبد الله بن محمد المروزي = عبدان: ٦٥
عبد الله بن وهب: ١٢٤، ٢٣٣
عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي «أبو الحسين»: ٦٦، ٧٠، ١٤١
ابن عبد البر = يوسف بن علي «أبو عمر»: ٧٣
عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني «أبو عبد الله»: ١٤٧، ١٥٢، ١٨٧، ٢٠٠
عبد بن حميد: ٢٣٦
عبد الرحمن بن إبراهيم: ٧٧، ١٥٢
عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي: ٢٤٩
عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري «أبو سعيد»: ١٤٦، ١٥٣

عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: ٧٢، ٩٥، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١٢١، ١٢٢، ١٣٣، ٢٠٤، ٢٣٧
عبد الرحمن بن علي «أبو الفرج» = ابن الجوزي: ١٩٢، ٢١٠
عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي «أبو زرعة»: ٧٧، ١٠٦، ١١٩، ١٢٠، ١٥٢، ١٦٨
عبد الرحمن بن محمد الأدريسي الاستراباذي الحافظ «أبو سعيد»: ١٤٧
عبد الرحمن بن محمد بن إسحق بن منده «أبو القاسم»: ٧٧، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٨، ١٧٦
عبد الرحمن بن محمد القزاز: ٢٠٢
عبد الرحمن بن مهدي: ٩٧
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي «أبو عمرو»: ٢٣٢
عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي: ١٠٨
عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ٢٣٤
عبد الصمد بن سعيد الحمصي «أبو القاسم»: ٦٦، ١٤٥
عبد الصمد بن علي الطستي «أبو الحسين»: ١٥٧
عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي «أبو محمد»: ١٤٢
عبد العزيز بن يحيى الجلودي الأزدي البصري: ١٦٣
عبد الغني بن سعيد الأزدي: ١٣٦
عبد الغني المقدسي الجماعيلي: ١٢٦، ١٨٩، ٢٥٥
أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي: ٢٦١
عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري: ٢٣٤
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج «أبو محمد»: ٢٣٢
عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني: ٩٢
عبيد بن حنين: ١١٧
عيسى بن مهران: ١٦٣
عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي: ١٥٨
عبيد الله بن عبد الكريم الرازي «أبو زرعة»: ٧٧، ٩٥، ١٢٢، ١٦٨، ٢٠٣، ٢٠٤
عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن عمر بن الخطاب «أبو عثمان»: ٢٣١
عبيد الله بن موسى العبسي: ٢٣٤
عثمان بن سعيد الدارمي: ٢٥١
العثماني: ٦٤
عفان بن مسلم: ١١٩
ابن عساكر الدمشقي: ١٥٢، ٢٠١، ٢٥٥
علي بن أحمد العلوي العقيقي: ١٦١
علي بن الجعد الجوهري «أبو الحسن»: ٢٣٥
علي بن الحسن بن علي بن فضال: ١٦٢
علي بن الحسين الفلكي «أبو الفضل»: ٧٧، ١٣٥
علي بن الحسين بن موسى العلوي المرتضى «أبو القاسم»: ١٦٥

علي بن عبد الله المديني: ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٩١، ٩٥، ١٠٠، ١٠٥، ١١٧، ١٣٢، ١٧٨، ١٧٩، ٢٠٦
علي بن عمر الدارقطني: ٩٣، ٩٩، ١٠٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٥، ٢٥٣
علي بن الفضل بن طاهر البلخي: ١٤٥
علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري: ١٦٤
علي بن محمد المدائني: ١١٩
عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ «أبو حفص»: ٦٧، ٩٣، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٨
عمر بن شبة بن محمد بن بُجير الهمداني السمرقندي البجيري: ٢٣٧
عمرو بن علي الفلاس «أبو حفص»: ٩١، ١٠٥
عيسى بن مهران المستعطف: ١٦٣
أبو الفتح الأزدي: ٦٦
الفضل بن دكين: ١٠٤، ١٣٨
قاسم بن أصبغ الأندلسي: ٢٥٢
القاسم بن سلام: ١١٩
القسطلاني: ٢٤٦
الكتاني = عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي أبو محمد.
ابن كثير الدمشقي: ٢١٠، ٢٥٥
الكشي = محمد بن عمر بن عبد العزيز: ١٦٦
الليث بن سعد: ١٠٤، ٢٣٣
ابن ماجه = محمد بن يزيد: ٢٣٩
المارديني الشهير بابن التركماني: ٢٥٣
ابن ماكولا: ١٣٦
مالك بن أنس: ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٢
مبارك بن محمد بن الأثير الجزري «أبو السعادات»: ١٧٩، ٢٥٤
الزمخشري محب الدين أبو المرتضى محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: ٢٥٦
المتقي الهندي: ٢٥٥
أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان المقريء: ١٥٧، ١٥٩
محمد بن أحمد بن ابراهيم العسال: ١٠٨
محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى الأصفهاني: ١٧٩
أبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي: ١٣٧
أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني: ٩٢، ١٠٠، ١٠٨، ١٤٥، ١٤٩
أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي: ٦٦، ٩٢، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١٣٣، ١٨٢، ١٨٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٥
محمد بن أحمد بن حماد الدولابي «أبو بشر»: ٧٢، ٧٣، ٩٢، ١٣٣
محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغنجار البخاري: ١٤٧
محمد بن أحمد المقدمي «أبو عبد الله»: ١٣٣
محمد بن اسحق: ٩٢، ١١٩، ٢٣٢
محمد بن اسحق بن ابراهيم السراج الثقفي «أبو العباس»: ٧٢، ١٠٧، ٢٣٧

محمد بن اسحق بن يحيى بن منده الأصبهاني «أبو عبد الله»: ٦٧، ٧٠، ٧٢، ١٣٤، ١٥٧، ١٧٠، ٢٠٤
محمد بن اسماعيل البخاري: ٦٥، ٧٢، ٩١، ٩٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١٢١، ١٢٩، ١٣٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤
محمد أشرف الصديقي شرف الحق: ٢٤٩
محمد بن الجارود: ٦٦
محمد بن جرير الطبري «أبو جعفر»: ٧٢، ٧٧، ٨٢
محمد بن جعفر بن غالب الوراق الجويباري «أبو عبد الله»: ١٤٥
محمد بن حبان البستي: ١٣٣
محمد بن الحسن = ابن زبالة: ١٩٨
محمد بن الحسن الطوسي: ١٦١، ١٦٥، ١٦٩
محمد بن الحسن بن علي المحاربي «أبو عبد الله»: ١٦٤
محمد بن الحسين الأزدي «أبو الفتح»: ٦٦، ٩٢، ١٣٤
محمد بن حمدويه السنجي الهورقاني: ١٤٤
محمد بن حنين: ١١٧
محمد بن الربيع الجيزي: ٦٥
محمد بن سعد: ٦٤، ٦٨، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ١٠٥، ١٠٩، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٥، ٢٠٤
محمد بن سعد الباوردي «أبو منصور»: ٦٥
محمد بن سعيد القشيري: ١٤٥، ١٠٥، ١٨٧، ٢٠٠
محمد بن شهاب الزهري: ٢٣٢
محمد بن صالح الطبري «أبو الحسن»: ٦٧
محمد بن طاهر بن علي المقدسي بن القيسراني «أبو الفضل»: ٩٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٧
محمد بن العباس بن الفرات «أبو الحسن»: ١٥٧
محمد بن العباس الخزاز «أبو عمر» = ابن حيويه: ٧٧
محمد بن عبد الله الأشبيلي «أبو بكر» = ابن العربي المالكي: ٢٤٩
محمد بن عبد الله البرقي الزهري: ٧٧، ٩١
محمد بن عبد الله الجوزقي: ١٣٧
محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أبو عبد الله = الحاكم: ١٢٦، ١٢٩، ١٣٥، ٣٥٣
محمد بن عبد الله بن زبر الربعي الدمشقي: ٦٧، ١٤١
محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه: ١٣٣
محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي «مطين»: ٦٥، ١٠٧
محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي «أبو جعفر»: ١٠٥
محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحي: ١٤٨
محمد بن عبد الرحمن: ٦٦
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: ٢٣٢
محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ١٠٧
محمد بن عقيل بن الأزهر: ١٤٤
محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي «أبو جعفر»: ١٦٤

محمد بن علي بن حمزة الفراهيناني: ١٤٣
محمد بن علي بن المهتدي بالله «أبو الحسين»: ١٥٨
محمد بن عمر بن سلم = ابن الجعابي «أبو بكر»: ١٤٦، ١٦٤
محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي «أبو عمر»: ١٦٥، ١٦٦، ١٦٥
محمد بن عمر بن عيسى: ١٥١
محمد بن عمر الواقدي: ٧٢، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٠
محمد بن عمرو بن موسى العقيلي «أبو جعفر»: ٦٦، ٧٣، ٩٢، ٢٠٤
محمد بن عيسى بن سَوْرة السلمي «أبو عيسى» = الترمذي: ٦٥، ١٠٦، ٢٣٩، ٢٤٩
محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين: ١٦٤
محمد بن عيسى البغدادي: ١٤٤
محمد بن مخلد الدوري العطار «أبو عبد الله»: ١٥٦
محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي «أبو الزبير»: ٢٣٠
محمد بن مهدي: ٢٣٦
محمد بن نصر الحميدي: ٢٥٤
محمد بن هارون الروياني «أبو بكر»: ٢٣٧
محمد بن هشام السدوسي: ٢٣٦
محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي: ١٢٤
محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني: ١٠٦، ١٤٣، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٥١
محمد بن يعقوب بن اسحق «أبو جعفر» الكليني: ١٦٢
محمد بن يوسف الفريابي: ٢٣٤
أبو القاسم محمود بن ابراهيم ابن سميع الدمشقي: ٧٦
محي الدين النووي الشافعي «أبو زكريا»: ٢٤٨
المزي: ١٨٩
مسدد بن مسرهد البصري: ٢٣٥
مسلم بن ابراهيم الأزدي: ٨٠
مسلمة بن القاسم الأندلسي «أبو القاسم»: ٧٧، ١٠٨
مسلم بن الحجاج النيسابوري: ٧٥، ٧٧، ٨١، ١٠٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٨٣، ١٩١، ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٣
معمر بن راشد: ٨٥، ٢٣٢
معمر بن المثنى «أبو عبيدة»: ٦٤
المفضل بن غسان الغلابي: ١٠٦
المقدسي الجماعيلي: ١٢٦
مؤرج بن عمرو السدوسي: ١٧٥
موسى بن عقبة: ١١٩
ميمون بن مهران: ١٥١
أبو موسى الأشعري: ٢٢٨
نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي «أبو سلمة»: ٢٢٩
نصر بن صباح البلخي «أبو القاسم»: ١٦٣
أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبد الله.
نعيم بن حماد الخزاعي: ٢٣٥
نور الدين الهيثمي: ١٠٠
هبة الله بن أحمد الأكفاني «أبو محمد»: ١٤٢
هبة الله بن الحسن اللالكائي: ١٢٦

أبو هريرة: ١٣٢، ٢٢٨، ٢٣١
هشام بن عروة بن الزبير: ٢٣١
هشام بن الكلبي: ١٧٥
هشيم بن بشير: ٢٣٣
همام بن منبه: ٢٢٩
الهيثم بن عدي: ٧٥، ٧٦
الهيثم بن كليب بن شريح الشاشي «أبو سعيد»: ٢٣٨
وكيع بن الجراح الرؤاسي: ٢٣٣
أبو داؤد الطيالسي: ٢٣٤
يحي بن زكريا بن مزيق القرطبي: ١٢٤
يحيى بن سعد: ١١٩
يحيى بن عبد الوهاب بن منده «أبو القاسم»: ١٤٨
يحيى بن علي الحضرمي «أبو القاسم» = ابن الطحان: ١٣٦، ١٤٨، ١٥٣
يحيى بن معين: ٩٠، ٩١، ١٠٥، ١٠٩، ١٠٩، ١١٠، ١١٧، ٢٣٥
يحيى بن يحيى الأندلسي: ٢٤١
يحيى بن يونس الشيرازي: ٦٧
يزيد بن محمد بن أياس الأزدي «أبو زكريا»: ١٤٦
يزيد بن هارون: ٢٥
يعقوب بن اسحق الاسفراييني «أبو عوانة»: ٢٥٤
يعقوب بن سفيان الفسوري «أبو يوسف»: ٦٤، ٦٩، ١٥٦
أبو اليقطان النسابة: ١٧٥
يوسف بن علي «أبو عمر» = ابن عبد البر القرطبي: ٦٧، ٧١، ١٣٥، ١٧٦، ١٧٩، ٢٤٢
يوسف بن عمر القواس: ١٥٧
يونس بن عبيد بن دينار العبدي: ٢٣٠

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم للأستاذ الفاضل الدكتور عبد الكريم زيدان	٥
مقدمة الطبعة الرابعة	١١
مقدمة الطبعة الثالثة	١٣
مقدمة الطبقة الثانية	١٥
مقدمة الطبقة الأولى	١٧
الوضع في الحديث:	١٩
تمهيد:	١٩
بدء الوضع	٢١
أثر الخلافات السياسية في الوضع	٢٢
دور الخوارج في الوضع	٣٠
الخلافات الكلامية	٣١
الزنادقة	٣٤
القصّاصون	٣٦
وضع جهلة الصالحين للحديث	٣٩
دور العصبية للمدن والجنس والإمام	٤١
الوضع لأغراض خاصة	٤٤
جهود العلماء في مقاومة الوضع	٤٧
الإسناد وظهور علم الرجال	٤٧

الموضوع	الصفحة

المصنفات في علم الرجال حتى نهاية القرن الخامس (دراسة وتحليل) ٦١
كتب معرفة الصحابة ٦٢
المصنفون في معرفة الصحابة ٦٤
كتب الطبقات ٧٤
المصنفون في الطبقات ٧٥
كتب الجرح والتعديل ٨٣
أنواع كتب الجرح والتعديل ٩٠
مؤلفو كتب الضعفاء ٩١
مؤلفو كتب الثقات ١٠٠
مؤلفون جمعوا بين الثقات والضعفاء ١٠٤
المصنفات في رجال الحديث المذكورين في الكتب الستة وغيرها ١٢٣
كتب معرفة الأسماء ١٣١
كتب الأسماء والكنى والألقاب ١٣٢
كتب المؤتلف والمختلف ١٣٥
كتب المتفق والمفترق والمتشابه ١٣٧
تواريخ الوفيات ١٣٨
المصنفات في الوفيات ١٤١
تواريخ الرجال المحلية ١٤٢
معاجم الشيوخ ١٥٦
كتب الرجال عند الشيعة ١٦١

أسس تنظيم كتب علم الرجال: ١٧١
التنظيم على النسب ١٧١
التنظيم على الطبقات ١٨٠
التنظيم على المدن ١٩١
التنظيم على حروف المعجم ٢٠٣
علم الرجال والتاريخ ٢٠٦
علم الرجال والنقد التاريخي ٢١٠

نشاط الرحلة في طلب العلم: ٢١٣

الموضوع	الصفحة

تدوين الحديث: ٢٢١
الكتابة في حياة الرسول ﷺ ٢٢١
كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ ٢٢٢
رأي العلماء في تعارض أحاديث النهي عن الكتابة والسماح بها ٢٢٥
كتابة الحديث في جيل الصحابة ٢٢٦
أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث ٢٢٨
كتابة الحديث في جيل التابعين فما بعدهم ٢٢٩
كتب الرواية المهمة: ٢٤١
موطأ مالك ٢٤١
مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٤٢
صحيح الإمام البخاري ٢٤٤
صحيح الإمام مسلم ٢٤٦
كتاب سنن أبي داؤد السجستاني ٢٤٨
جامع الترمذي ٢٤٩
سنن النسائي ٢٥٠
سنن ابن ماجه ٢٥١
كتب الرواية المهمة بعد القرن الثالث الهجري ٢٥٢
ثبت المصادر والمراجع ٢٥٧
فهرس أسماء المصنفين ٢٧٣

كتبٌ لِلمؤلّف

١ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة (اربع طبعات) في بيروت وبغداد ١٩٦٧م ، ١٩٧٢م ، ١٩٧٥م ، ١٩٨٤ م .

٢ ـ كتاب الطبقات لخليفة بن خياط (دراسة وتحقيق) طبعتان الأولى في بغداد ١٩٦٧ م والثانية في الرياض ١٩٨٣م .

٣ ـ تاريخ خليفة بن خياط ، ثلاث طبعات بالعراق ودمشق وبيروت ١٩٦٧ م و١٩٧٧م و ١٩٨٣ م .

٤ ـ كتاب المعرفة والتاريخ ، ليعقوب بن سفيان الفسوي (دراسة وتحقيق) طبعاته ، الأولى ببغداد ١٩٧٤ـ ١٩٧٦ ، والثانية ببيروت ١٩٨٣م .

٥ ـ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، طبعتان ، الأولى بدمشق ١٩٧٥ والثانية ببيروت ١٩٨٣ .

٦ ـ أزواج النبيﷺ لمحمد بن الحسن بن زبالة ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ ١٩٨٢م.

٧ ـ دراسات تاريخية ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ ١٩٨٣ م .

٨ ـ المجتمع المدني (خصائصه وتنظيماته الأولى) نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ ١٩٨٣ م .

٩ ـ تركة النبيﷺ بيروت ـ ١٩٨٣ م .

١٠ ـ بقي بن مخلد ومقدمة مسنده ، بيروت ـ ١٩٨٤ م .

١١ ـ المجتمع المدني (الجهاد ضد المشركين)